

مَعَالِجُ الْأَبَابِ

في مناهج الحق والصواب

تأليف العلامة المحقق الشيخ
حسين بن محمد بن نعماني
المتوفى سنة ١١٨٧ هجرية

حَقَّقَهُ
مُحَمَّدُ حَامِدُ الْفَقِي

مكتبة المعارف
الرياض

حقوق الطبع محفوظة للنّاشِر

الطبعة الثالثة

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

مكتبة المعارف - ص.ب: ٣٢٨١ - هاتف ٤٠١٣٧٠٨ - ٤٠٣٩٧٩

الرياض - المملكة العربية السعودية

مَعَارِجُ الْبَيِّنَاتِ

فِي مَنَاجِجِ الْحَقِّ وَالصَّوَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خلق الإنسان ، علمه البيان . خلقه من نطفة أمشاج يبتليه ، فجعله سمياً بصيراً ، وهداه السبيل : إما شاكراً وإما كفوراً (١: ٦٤-٤) يسبح لله ما في السموات وما في الأرض . له الملك وله الحمد . وهو على كل شيء قدير . هو الذي خلقكم فمنكم كافر ومنكم مؤمن ، والله بما تعملون بصير . خلق السموات والأرض بالحق وصوركم فأحسن صوركم . وإليه المصير . يعلم ما في السموات والأرض ويعلم ما تسرون وما تعلنون . والله عليم بذات الصدور (٩: ٥٧) هو الذي ينزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات إلى النور . وإن الله بكم لرؤوف رحيم (٢: ٦٢-٤) هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة ، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين . وآخرين منهم لما يلحقوا بهم . وهو العزيز الحكيم . ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء . والله ذو الفضل العظيم (٢٨: ٤٨ ، ٢٩) هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله . وكفى بالله شهيداً . محمد رسول الله ، والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم ، تراهم ركعاً سجداً ، يبتغون فضلاً من الله ورضواناً . سيأثم في وجوههم من أثر السجود . ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شتطه ، فأزره فاستغلظ فاستوى على سوقه ، يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار . وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجرًا عظيماً) (١٠: ٤٠-٢٠) الذين كفروا ينادون : لمقت الله أكبر من مقتكم أنفسكم ، اذ تدعون إلى الإيمان فتكفرون . قالوا : ربنا أمتنا اثنتين وأحييتنا اثنتين ، فاعترفنا بذنوبنا . فهل إلى خروج من سبيل ؟ ذلكم بأنه إذا دُعي الله وحده كفرتم ، وإن يُشرك به تؤمنوا . فالحكم لله العلي الكبير . هو الذي يرِيكم آياته . وينزل لكم من السماء رزقا . وما يتذكر إلا من ينيب .

فادعوا الله مخلصين له الدين، ولو كره الكافرون، رفيع الدرجات ذوالعرش،
يُلْقِي الروح من أمره على من يشاء من عباده، لينذر يوم التلاق: يومهم بارزون
لا يخفى على الله منهم شيء. لمن الملك اليوم؟ الله الواحد القهار. اليوم تجزى كل
نفس بما كسبت، لا ظلم اليوم. ان الله سريع الحساب. وأنذرهم يوم الآزفة اذ
القلوب لدى الحناجر كاظمين، ماللظالمين من حميم ولا شفيع يطاع. يعلم خائنة
الاعين وما تحفي الصدور. والله يقضي بالحق، والذين يدعون من دونه
لا يقضون بشيء. ان الله هو السميع البصير (١١: ١-٤ الر. كتاب أحكمت
آياته. ثم فصلت من لدن حكيم خبير: أن لاتعبدوا الا الله، إنني لكم منه
نذير وبشير. وأن استغفروا ربكم، ثم توبوا اليه يتمتعكم متاعا حسنا الى
أجل مسمى، ويؤت كل ذي فضل فضله. وإن تولوا فإنني أخاف عليكم
عذاب يوم كبير. الى الله مرجعكم. وهو على كل شيء قدير.)

آمنت بالله ربي ورب العالمين، الذي ير بيني وير بي جميع العالمين بنعمه
وآلائه وفضله واحسانه.

وآمنت بملائكته - على ما وصفهم ربي في محكم كتابه وعلى لسان رسوله -
فإنهم من علم الغيب الذي لا ينبغي لمؤمن ان يتكلم في شيء منه الا بما يصح
الخبير به عن الصادق المصدوق عليه السلام.

وآمنت بكتب الله التي انزلها على رسله هدى ونورا ورحمة للناس، وعلاج
لهم من جميع أدواء أهوائهم وشهواتهم.

وآمنت برسول الله الذي اصطفاهم ربنا سبحانه، وبعثهم (٢: ٢١٣) مبشرين
ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه،
وما اختلف فيه الا الذين أوتوه - من بعد ما جاءتهم البينات - بقيا بينهم.
فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه. والله هدى من يشاء
الى صراط مستقيم.)

وأمنت بعباد الله المصطفى ، ورسوله المجتبي ، وحببيه المختار لهداية الناس كافة ، والمرسل من عند رب الناس رحمة للناس : محمد خاتم المرسلين ، وإمام المهتدين ، صلى الله عليه وآله وسلم . فقد جمع الله لهذا الرسول الخاتم - صلى الله عليه وسلم وعلى إخوانه الأنبياء وأهلهم - صفوة ما كان عند إخوانه المرسلين قبله ، وزاده من الشرائع والأحكام والعبادات والآداب ، والتربية الاجتماعية للفرد والأسرة ، والجماعة والحكومة - ما يكفل لمن صدق بإيمانه به واتبعه على هدى وبصيرة : السلام والامن ، والعيشة الطيبة ، وفلاح الدنيا والآخرة الى يوم يرث الله الارض ومن عليها .

وأمنت بأن ربنا العليم الحكيم ، الرحمن الرحيم قد أرسل كل رسوله من أولهم نوح الى خاتمهم محمد صلى الله عليه وعليهم أجمعين - بدين واحد : هو الاسلام ، قوام هذا الدين كله : أن لا سعادة للانسان ، ولا فلاح الا بأن يعرف كل ما يقيم الشيطان له من طواغيت - يصدده بها عن ربه ، ويوقمه بهافي شرك الشرك والوثنية ليكون من الخاسرين فيكفر بها كلها ، ويتبرأ منها ومن كل مَنْ وما يَمُتُ إليها بأي صلة ، ويعاديها ويحاربها : ليتأهل قلبه لاختصاص العبادة - بأخلص الذل وأصدق الحب - لربه ، وفطره وبارئته ورازقه ، ومدبره الحي القيوم ، الذي أسبغ ويسبغ عليه سوابع نعمه ، والذي سخر له ما في السموات وما في الارض وحده وأن يعرف كل ما يزين الشيطان للانسان - إذا غَفَلَ وجهل - من عقائد وأعمال وعبادات هي كلها في مرضاة الشيطان ، وإن زخرفها وروجها عند الطغام الغافلين الجاهلين بأنها بدع حسنة ، وأن الجمهور ارتضاها ديننا ، فإذا عرفها كذلك مقتها من كل قلبه ، وطهر قلبه من خباثتها ، ليصح ويستقيم له أن يعبد ربه بما شرع وأحب واختار لعباده أن يتقربوا اليه به ، فأوحاه الى رسله ، وأمرهم أن يعلموه الناس بأقوالهم وأعمالهم ، وجعلهم القدوة الحسنة ، والاسوة الطيبة المباركة .

وآمنت بأن ربنا سبحانه وتعالى قد أخذ الميثاق على كل نبي : أن يؤمن بالرسول الذي يجيء من بعده مصدقا لما معه من هذا الاسلام الذي ارتضاه الله لعباده ديناً ، وأن ينصره ويؤيده بكل ما اوتى من قوة . وأن يأخذ هو أيضاً العهد على من آمن به : أن يؤمنوا بمن سيحيى بعده من رسول مصدقا لرسالة إخوانه المرسلين من قبله ، وقد أخذ ربنا على كل رسول من رسله إصره على هذا الميثاق ، وقررهم عليه واشهدهم على انفسهم بلزوم القيام به ، وشهد هو سبحانه على ذلك . قال ربنا (٣ : ٨١ ، ٨٢) واذا اخذ الله الميثاق للنبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه . قال : ءأقررتم وأخذتم على ذلكم إصري ؟ قالوا : أقررنا . قال : فاشهدوا ، وأنا معكم من الشاهدين . فمن تولى بعد ذلك فألئك هم الفاسقون) وهذا من ربنا العليم الحكيم سبحانه توثيق لربط سلسلة رسالته الي عباده لهدايتهم الي صراطه المستقيم ، ولتبقى حجته قائمة على الناس بدون انقطاع . فإنها رسالة واحدة ، ودين واحد . لأنها للانسان الذي طباعه واحدة ، وحياته الأولى والأخرى واحدة ، وربّه الذي يربيه بنعمه ورسالاته واحد ، وعدوه الذي يغويه واحد ، وطريق الهوى واحد وطريق الضلال واحد ، وإن تعددت الأسماء والصفات . قال تعالى (٤ : ١٦٣ - ١٦٥) إذا أوحينا إليك كما أوحينا الى نوح والنبيين من بعده ، وأوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وأيوب ويونس وهرون وسليمان ، وآتينا داود زبوراً . ورسلا قد قصصناهم عليك من قبل ، ورسلا لم نقصصهم عليك . وكلم الله موسى تكليماً . رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل . وكان الله عزيزاً حكيماً) :

ذلك أن ربنا سبحانه يعلم أن شقاء الناس وهلاكهم بتتايعهم في أنواع الشرك والوثنية والفساد : إنما يسوقهم اليه الشيطان بإبعادهم عن هدى رسالات ربهم الرحمن الرحيم ، وتفريقهم عن صراطه المستقيم في شباب الغي والجهل . فكلموا بعدوا عن أنوار الرسالة ومصابيح هدايتها وأوغلوا بجهل

الرسالة والبعد عنها في طريق الضلال وظلمات الجاهلية ، وارتكسوا فيما يزين لهم الشيطان من عبادة الطاغوت : أقام لهم ربهم - رحمة بهم واحسانا اليهم - رسولا من انفسهم ، يعرفون صدقه وأمانته ورشده وحكمته ، واجتماع كل خلال الكمال الإنساني في ارقى طبقاتها له ، فيوحى اليه من العلم والهدى ما يحيى به ما أمات عبدة الطاغوت من رسالة المرسلين قبله ، حتى كان خاتمهم عبدالله ورسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم . قال تعالى (١٦ : ٣٦) ولقد بعثنا في كل أمة رسولا : أن اعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة . فسيروا في الارض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين) وقال (٣٥ : ٢٢ - ٢٤) ان أنت الا نذير . انا أرسلناك بالحق بشيرا ونذيرا ، وان من أمة الا خلا فيها نذير)

وان من يتلو القرآن حق تلاوته ؛ ويُلْسِقِي سمعه اليه وهو شهيد ، يجد ان الله سبحانه قد شَخَّص فيه داء الانسانية العضال ، ومرضاها القتال هو « التقليد الأعمى » الذي يحطم كل مزايا الانسانية ، ويقتل فيها ميزة العقل والتفكير التي هي اكرم ما ميز الله به الانسان عن الانعام ، وجعله مناط كل كرامة وفلاح له في الدنيا والآخرة . فقد وصف الله المقلدين بما ينفر كل ناصح لنفسه أشد التنفير ، ويجعله يمقت التقليد اشد المقت . مثل قوله (٢ : ١٦٥ - ١٧١) ومن الناس من يتخذ من دون الله اندادا يحبونهم كحب الله . والذين آمنوا اشد حبا لله ، ولو يري الذين ظلموا اذ يرون العذاب ان القوة لله جميعا ، وان الله شديد العذاب ، اذ تَبَرَّأ الذين اتَّبعوا من الذين اتَّبعوا ، وراوا العذاب وتقطعت بهم الاسباب . وقال الذين اتَّبعوا : لو ان لنا كَرَّةً فنتبوا منهم كما تبرؤا منا ؟ كذلك يريهم الله اعمالهم حسرات عليهم . وما هم بخارجين من النار - الى قوله - واذا قيل لهم اتبعوا ما انزل الله ، قالوا بل نتبع ما الفينا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم

لا يعقلون شيئاً ولا يهتدون؟ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع
 الا دعاء ونداء ، صم بكم عمي . فهم لا يعقلون) ومثل قوله مذكرا لهم بأنه
 ربهم واحد ، وهو الذي يرهبهم جميعاً بنعمه وآياته ، وانهم يشهدون ربوبيته
 لهم جميعاً على سواء في جميع ادوار حياتهم ، ولكنهم يففلون عن ذلك
 وينسونه فينسلخون من آياته ، وينقلبون اضل من الانعام سييلا قال (٧ :
 ١٧٢ - ١٧٩) واذا اخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم ، واشهدهم
 على انفسهم . الست بربكم ؟ قالوا : بلى ، شهدنا ، ان تقولوا يوم القيامة :
 انا كنا عن هذا غافلين ، او تقولوا . انما اشرك آباؤنا من قبل . وكنا ذرية
 من بعدهم - الى قوله - لهم قلوب لا يفقهون بها ، ولهم اعين لا يبصرون بها
 ولهم آذان لا يسمعون بها . اولئك كالأنعام ، بل هم اضل ، اولئك هم
 الغافلون).

فانه حين غلب على الناس هذا التقليد الأعمى بالانسلاخ من آيات الله :
 اخلدوا الى الأرض ، واستكانوا للبهيمية ، فأتبعهم الشيطان يغذي تلك
 البهيمية بالشهوات والشبهات ، والظنون الكاذبة ، والاهواء ، حتى انقلبوا
 وحوشا على انفسهم ، وعلى مجتمعهم ، وغرهم بالاماني الكاذبة ، وزين لهم مآم
 فيه من السوء والفحشاء ، حتى اعتقدوه ديننا ينجيهم من عذاب الله وغضبه ، وزين
 لهم - بدين الغي هذا - ان يقدسوا الشيوخ والآباء ، وان يتخذوهم اربابا
 يشرعون لهم من الدين الباطل ما يزيدهم غيا على غيهم ، وضللا على ضلالهم ، حتى
 اتخذوا من الموتى وقبورهم وآثارهم آلهة واندادا من دون الله ، شرع لها
 الأحبار والرهبان شرائع وثنية من قباب وابنية ضخمة وفرش مزخرفة ،
 وستور ثمينة وانصاب من الخشب والحديد مزينة ، وأعياد وموالد جعلوها
 فروضا لازمة ومناسك ومشاعر صارت أحب الى قلوبهم الغاوية من فروض
 ومناسك عبادة رب العالمين ، وما يزالون يجرون وراء وليهم الشيطان
 حتى يقيم لهم من احقر الأشياء آلهة : من رخيص اجساد البغايا والراقصات
 يقيمون لها هي كذلك انواعا من المعابد والعبادات بالليل

والنهار ، ويتخذ وليهم الشيطان من ذلك وغيره وقودا يوقد به عليهم نيران
العداوات والبغضاء والشرور والفساد ، حتى يصبح مجتمعهم جحيا يضطرب
بأنواع الظلم والبني والفاحشة والمنكر- ونسأل الله العافية - وربنا سبحانه
لايزال يوالي عليهم نعمه وآلاءه ، ويوالي عليهم العبر والمذكرات ، ويذيقهم
من العذاب الادنى دون العذاب الاكبر لعلهم يرجعون ، ولكن مادامت
قلوبهم مغلولة بأغلال التقليد الاعمى وماداموا يعتقدون ، من صميم قلوبهم
ان مام عليه من الشرك والفساد هو الدين الذي ينالون به من ربهم في الدنيا
والآخرة مايتمنون وماداموا يكذبون بآيات الرب في انسانياتهم التي اعطاهم
الله من السمع والبصر والفؤاد ، مثل ما اعطى كل انسان ، ويكفرون بنعم
الله عليهم في احسان خلقهم وتسويته ، وانه خلقهم في احسن تقويم ،
ويكفرون بنعمته الكبرى عليهم في انه شرقتهم بمخاطبتهم في كتابه ، ودعوتهم
في مختلف آي هذا الكتاب : (يا ايها الانسان) (يا ايها الناس) (يا بني آدم)
(يا ايها الذين آمنوا) وعلى لسان عبده الكريم ورسوله المصطفى ان يسمعوا
لدعوة ربهم ويتدبروها ويفقهوها على ما اراد واحب لهم من الهدى والرحمة
والشفاء لكل ما في صدورهم من ادواء الاهواء والشهوات .

اقول : ماداموا بهذا كله عبيداً اذلة بالتقليد للتقليد ، وللسادة والرؤساء ،
وللتقاليد الجاهلية الموروثة عن الشيوخ والآباء ، - فمحال ان تفك القلوب من
اسار هذا التقليد ، ومحال ان يدخل الى القلوب بصيص من نور الهدى والدين
الحق . وهي مغلفة بهذه الاكثة والحجب من ظلمات الجاهلية والاهواء
والشهوات . ومحال ان يرجعوا عن غيهم ، وان يثوبوا الى رشدهم ، ويؤمنوا
بآيات ربهم ، ويعتبروا وينتفموا بتلك النذر والقوارع . فإن الله لا يغير ما بقوم
حتى يغيروا ما بأنفسهم . (١٤ : ٥٠ ، ٥١) ليجزي الله كل نفس ما كسبت . ان
الله سريع الحساب . هذا بلاغ للناس ولينذروا به ، وليعلموا انما هو إله واحد
وليذكر اولو الالباب (٤٧ : ٢٠ - ٢٨ فأولى لهم طاعة وقول معروف . فإذا

عزم الامر فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم . فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض وتقطعوا أرحامكم؟ - إلى قوله - أفلا يتدبرون القرآن ، أم على قلوب أقفاها؟ ان الذين ارتدوا على ادبارهم من بعد ماتبين لهم الهدى ، الشيطان سؤل لهم وأملى لهم . ذلك بأنهم قالوا للذين كرهوا ما نزل الله : سنطيعكم في بعض الامر . والله يعلم إسرارهم . فكيف اذا توفتهم الملائكة يضربون وجوههم وأدبارهم؟ ذلك بأنهم اتبعوا ما اسخط الله وكرهوا رضوانه ، فأحبط أعمالهم .

أما بعد ، فهذا كتاب ^(١) (معارج الالباب ، في مناهج الحق والصواب لإيقاظ من أجاب بحسن بناء المشاهد والقباب ، ونسى ماتضمنته من المفاسد وهي عجب من الخطوب عجاب ، واحال أخذ الحكم من دليبه في هذه الاعصار فسد باب الحكمة وفصل الخطاب ، وعطل الانتفاع في هذه الازمان بعلوم السنة والكتاب ، الى غير ذلك مما يأتيك بيانه وتحقيقه ان شاء الله بأحسن تحرير وجواب .

جمع ذلك الفقير الى الله تعالى « حسين بن مهدي النعمي » غفر له مولا ، وجمعنا في جنات الفردوس واياه ، وشكر سعيه وجزاه أحسن الجزاء .
يقول مؤلفه رحمه الله :

ان سبب إنشاء هذا المؤلف : وصول أجوبة من مكة المشرفة - في شهر ربيع الثاني من شهر سنة ١١٧٧ هجرية - ان هذا الهدم امر منكر ممنوع . أخطأ من أجازة او اوجبه في هذه الاعصار . تمسكا منه بالامر بتسوية القبور ، والنهي عن اتخاذها مساجد ، واشباه ذلك من النصوص المشهورة في الصحيح وغيره . قالوا : لتعذر الإجتهد في هذه الاعصار ، وامتناع أخذاي حكم من

١ - هذا نص ما كتب على طرف الاصل الخطي للكتاب

دليله فيها ، ثم انسحب الكلام في تلك الاجوبة الى نكت سوى ما ذكرنا عنها ، يستظرفها ناظرها مع مامر ، والكل في اقل من كراسة .

فاقتضى الحال : ان كتبنا هذا للإيقاظ ، ودفع اوهام وغفلة جاوزت الحد وبيان ان ذلك كله تأصيلا وتفصيلا : صدر لاعن نظر وتدبير ، كما ستقف عليه ان شاء الله .

ونحن سائلون اهل الفضل والنباهة ، ممن اطلع على ما ذكرناه . العدل علينا ولنا ، والقول بما يوجبه الإنصاف وصدق الاعتبار ، والتصفح والمراقبة ، ولا نأبى النصح لنا او علينا بوجه صحيح .

وصلى الله وسلم على محمد النبي الكريم وعلى آله ^(١) .

ترجمة المؤلف رحمه الله ^(٢)

قال السيد محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسنى الصنعاني في كتاب « نشر العرف لنبلاء اليمن بعد الالف - الى سنة ١٣٥٧ هجرية » (ج ١ ص ٢١٧ ، ٢١٨ رقم ١٩٨) .

السيد العلامة النبيل التقى الفهامة : الحسين بن مهدي النعمي التهامي ، ثم الصنعاني .

وقد من مدينة صيبا بتهامية الى صنعاء لطلب العلم ، فأخذ بها في العلوم العقلية والنقلية ، الفرعية منها والاصولية .

١ - انتهى ما كان مكتوبا على طرة الكتاب .

٢ - تفضل الاخ الكريم الشيخ سليمان بن عبد الرحمن الصنيع بنقل هذه الترجمة ن كتاب « نشر العرف » الذي بمكتبته الماهرة بنوادر الكتب في كل فن
له بما فيها . ويعد بها من مكتبة المكرمة ، فجزاه الله خير الجزاء واحسن ملوته

وترجمه القاضي احمد قاطن . فقال في «الدُّمِيَّة» .

وفد الى صنعاء ، وتزوج بها . ولما بنى الإمام المهدي العباسي مسجد القبة اسفل صنعاء جعله اماماً للصلاة فيه . فأقرأ بالقبة في كتب السنة . وكثر الآخذون عنه من الخاصة والعامة . وعملوا بالسنن - من رفع اليدين عند الركوع والرفع ، وقبضها على الصدر ، وتأمين الإمام والمأموم وغيرها من السنن في الصلاة فحسده بعض الفقهاء ، ودسوا الى قبائل حاشد وبكيل ، وقاضيم : حسن بن احمد البرطى . انه والسيد البدر محمد بن اسماعيل الامير الصنعاني خالفا المذهب . فوصلت رسالة منهم الى المهدي ، والى بعض الحكام ، وعرضت على علماء صنعاء ، وعلماء مدينة ذمار ، ومدينة حوث . فأجاب العلماء في المدن المذكورة بجوابات مقنعة . واعظمها جواب السيد العلامة امام العلوم . زيد بن يحيى بن امير الدين ، عالم حوث ، والمرجع فيها . ثم وبخهم ودعاهم ان يصلحوا انفسهم ويمتنعوا عن خروجهم من بلادهم لنهب الرعايا وانتهاك المحارم .

وحرر البدر الامير الصنعاني رسالة ذكر فيها من قال بالتأمين من اهل البيت . واجاب صاحب الترجمة عن المعترضين ، واطال الكلام . فتنموا بالجواب مدة ثم بدا للمهدي ان يرضي حسن بن احمد البرطى ، لكثرة الخوض منه بمنع التأمين . فأمر المهدي متولي وقف صنعاء . الشيخ عبد الله محيي الدين العراس ان يأمر المؤذن بجامع صنعاء . ان يعلم الناس بذلك . ومنع عامة الناس بصنعاء ، حتى الشافعية والحنفية . فقبل له في ذلك . فقال . من كان من مذهبه قولها فليقلها سراً . فتحزب الناس حزبين .

ثم استمر المترجم له على الإقراء في كتب السنة ، والعمل بها مجللاً محترماً . ونزل الى ابي عريش للإصلاح بين شريفها والمهدي . وعاد الى صنعاء . واستمر على حاله الاول .

وكان المهدي قد أذن له في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر، وان كان
المخالف من خاصة المهدي .

وقرأ على المترجم له اياماً في شرح العمدة لابن دقيق العيد .
ومات صاحب الترجمة في سنة ١١٨٧ سبعمائة وثمانين ومائة والف .
وخلفه في وظيفته تلميذه . السيد التقي يحيى بن حسين الكبسي .
وطريقته طريقة شيخه المذكور . رحمهم الله وايانا والمؤمنين آمين .
نقله سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله بن حمد الصنيع .
وقد طبع المجلد الاول من نبلاء اليمن في القرن الثاني عشر الى حرف
الطاء . والثاني : وأوله حرف المين لم يطبع . وهذا المطبوع هو من القسم
الثاني من نبلاء اليمن . والقسم الاول هم نبلاء القرن الحادي عشر .
مكة المكرمة في ٢٦ شوال سنة ١٣٦٩

وكان اصل هذا الكتاب عند أخى وحبيبي في الله ، الشاب الصالح
أنصاح المتوقد ذكاء وفطنة ، والمشتعل حماسة للحق وغيره . الشيخ عمر بن
حسن بن حسين بن علي آل الشيخ . فنظرت فيه نظرة عابرة . فراقني
اسلوبه ، وأدهشني قوة ما ساق مؤلفه من الحجج القاطعة والبراهين القوية
الساطعة ، على ابطال التقليد ، والحض القوي الشديد بغاية النصح الذي ما
عليه من مزيد ، لكل مسلم ان يرجع في كل دينه الي كتاب الله وسنة عبده
ورسوله ومصطفاه ، محمد امام الائمة ، والناصح الصادق الامين لكل الامة .
صلى الله عليه وسلم . وانه بذلك يصدق ايمانه ، وتخلص عقيدته من شوائب
الشرك والوثنية ، فينهض مجاهدا صادقا يحق الحق ويبطل الباطل ، ويهدم
ما هدم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ويبني ما بنى .

فطلبت من الاخ الشيخ عمر - حفظه الله وادام الله توفيقى واياه لما يجب
ويرضاه - ان يتفضل على بهذا الكتاب . فأجاب مبادراً الى ذلك ، وهو
الضنين الشحيح بكتب العلم النافعة ، وان كان الكريم السخي بماله ،

ولكنها شيمته الكريمة مع اخيه ، لما يعلم من اني سأنتفع منه واستفيد ،
واني سأعمل جاهدا على نشره ليكون النفع به اوسع لكل محب للحق
وللهدى مرید .

وها أنا أقدم اليوم لإخواني الموحدين هذه التحفة الثمينة ، تحملني
الشفقة الخالصة عليهم ، والرغبة الصادقة في هداهم والرجوع الى المحجة البيضاء
ليصلوا منها الى ما ضمن الله لسالكها على هدى وبصيرة من العزة والقوة
والامن والعافية وتمكين الدين ، والفلاح والسعادة والفوز برضوان الله في
جنات النعيم .

اسأل الله سبحانه ان يرزقني واخواني الموحدين الصدق والاخلاص
في القول والعمل ، وان يديم علي وعليهم سوابغ الهداية والتوفيق ، وان يجعلنا
من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه ، الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا
وان يثبنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة .

وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله ، وخيرته من خلقه ، وامينه
على وحيه خاتم المرسلين ، وامام المتقين . محمد وعلي آله اجمعين .

وكتبه فقير عفو الله ومغفرته

القاهرة في رمضان سنة ١٣٦٩

محمد حامد الققي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ .

الحمد لله المختص بالحكم المطاع ، والقضاء اللازم تسليمه بلا توقُّف ولا نزاع. الذي جعل ساعد الحق أجلَّ من ان يُهاض ، وعضده مؤيداً بكتائب القوة والانتهاض . فأصبحت راياتُ سلطانه خافقة في الأفئدة والأبصار والأسماع ، وان رام الأكترون مدافعته بالقييل والقال ، فهي أمانى فارغة وأطماع ، ولو كانوا أكثر من رمال الدهناء وفجاج الابطاح في العد والاتساع. فأياتُ مجده على صفحات الازمان بادية ، ونيات الوضوح بسواطع أنواره منادية ، وأهلهم الاعزة الاعلون في الدنيا والآخرة . المخصوصون بمنة الشرف والإكرام والمزايا الفاخرة ، ألقى الله تعالى عليه نوراً وتأيداً ، وأصحابه في الحكم على تعاقب الاحقاب والعصور عزّاً وتشبيهاً ، فأمام سناءةُ الموفقون من أعلام الورى ، وتشرفوا بنزول تلك العُرفِ الشاخنة الذُرى ، يئند انه عزيز عن الابتذال ، ممتنع على غير ذوى الفضل الامثال ، يسيرٌ على من يسرّه الله عليه من العباد ، وسهله له ممن تطهّر عن رذيلة الغفلة والعماد . فأنسى لاحدٍ مقاومته بخالص الآراء ، ومعارضته بمقال ؟ وهو الحكم الذي لا يصاد ولا يمارى ، وَاَعْجَبًا من ذى عَقْلٍ لا يَرَى قُوَّةَ سلطانه ، وقهره لَمَّا لم يكن له منه شهادة قائمة على صحته واتقانه ، ولو هدى لاقتفى محاسن آثاره ، واستصبح بمصابيح لوامع انواره ، ولكن اهل البطالة والحرمات فاتهم الرأى الحازم ، ومضى الامر بتنكيبهم الجسادة قبل ان تُلْقَى عليه الجوازم . والله الامر من قبلُ ومن بعدُ في كل حادث وقادم. أحمده سبحانه . وهو اهل الثناء والمحامد ، واثنى عليه : ان هداني سبيله

إذ فناء عنها كل منتزح عن نعمته متباعد ، افرغ علينا سبحانه من سواه
مواهبه سجالاتاً ، واسبع لدينا من هنيئاً رغائبه سعة ومجالاً . حتى رتّعنا في
رياض المعارف على بصيرة ، وتمتّعنا بلذيد العوارف حين رضي المحروم بطلانته
وتقصيره ، ونادى بمحافة مجاوزة : ان لاحظ له في شمس النظر المنيرة ، ولا
إيمان عنده بإمكان الوصول الى ساحتها الرحبية الخطيرة .

نعم كان ذلك سبباً أن تحقق ذلك فيه . إذ لم يرض ما أسداه مولاه من
فواضله الروية الغزيرة ، فقد روينا في كتاب الجامع الحفيل . للامام أبي عبد
الله محمد بن إسماعيل البخارى . الحافظ الجليل « أن النبي صلى الله عليه وعلى
آله وسلم دخل على أعرابي وهو يُوعك ، فقال : طهور إن شاء الله ، فقال
الأعرابي : كلا ، بل تُحمى تَفُور ، على شيخ كبير ، تزيره القبور ، فقال
عليه السلام : فنعمة إذا . » .

فانظر ما حرّمه المسكين . إذ لم يتلق بالقبول ما أسداه عليه مولاه من
الفضل المكين ، وهل ترى : يرضى لنفسه حازم أن يكون شريكاً للمذكور
في الأعرابية والجفا ، فينفى امكان أخذ الحكم من دليله في هذه الأعصار من
الكتاب العزيز وسنة المصطفى ؟

فهذا داعى الهدى ينادي : هلم الى ماهو النور ، والشفاء لما في الصدور .
والبيضاء التي لاح سناها على الأكوان ، وبرزت في حلال النباهة والظهور
في كل أوان .

فذاك كتاب الله المشحون بفتون الحكمة ، وهذه سنة نبيه المبعوث للعالمين
هدى ورحمة . فبانوا أنفسهم فضل ربهم يقولون : لانستطيع ما هناك ،
وما نحن والاستمداد من هذه الموائد . ولسنا أهلاً لذلك ، فيالها من نعمة
كفروها ، ورذيلة على المكارم آثروها .

وأشهد ان لا إله الا الله ، وحده لا شريك له . شهادة من يدين بالانقياد
لأمره ، والإذعان لحكمه في سره وجهره ، فلا يؤثر عليه أحد من الأنام ،

ولا يستبدل بقضائه شيئاً من الاحكام ، وان شكر لمن بلغ اليه العلم بالنقل ،
وأثنى على أهله حقاً لما لهم من السابقة والفضل .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، المنموت بجميل النعوت ، والمبعوث
بمعالم المعالي . فالحائد عن هديه وسنته صغير ممقوت ، والمقدم بين يديه حقير
في الانام مألوت ، والمختار عليه غيره زائغ عن نهج الرشاد ، والقانع في
أمر دينه بسواه في غيره متاد .

وقد أحببنا : أن لا يكون دنس أعراضهم في شيء مما ذكرنا ، من
مقلدة الاسلاف ، ولا وقفنا منهم على بعض ما شرحناه ، وزيادة الغلو فيه ،
فما تلك إلا من فساد الخلائق والاوصاف .

ومن الآيات على ذلك : ما أتانا عن جماعة من أهل الحرم - قدسه الله
من مرقومات عارية عن أدب العلم والعدل والانصاف ، راموا - والله
يرشدهم - نصرة شرعة ظلماء ، واهية الاركان متهافئة الاطراف ، أنكروا
فيها هدم مشاهد الاموات وقبايهم ، ذاهلين عما تقدم اليها بالنهي عنه ، والامر
بهدمه والإتلاف ، نبينا الكريم . ذو الخلق العظيم : محمد بن عبدالله بن
عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف ، كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم وعلى آله .

وسياتي مبيناً في صحاح الاخبار وحسانها ، بلا نزاع فيما علمنا وعلم
غيرنا بين أهل العلم بالآثار وبلا خلاف ، وهو الحججة علينا وعليهم ، لا ما في
نخبة الفتاوى وشرح المنهج ، وما فهمه ابن عبد الحق من عبارة الروضة ونحو
هذا ، الذي يثارة عليه ضرر بالدين واتلاف ، اذ لا يصلح أن تتخذة حجة
لنفسك ، فكيف تتخذة برهاناً على بطلان رأي خصمك المناف ، والا لما
تميز الحق من المبطل لعموم الدعوى ، ولا عائل من واف .

اللهم فصل وسلم على محمد وعلى آله : ما مرت الساعات والاحيان ،
واعتصم المهديون بهديه القويم . حين تفرق عنه اهل النحل والاديان ،

وتدارك ياربنا برحمتك الشاملة من ضمنه مغتنى مظاهر مشاعر الاسلام
والإيمان ، واعصمه من ان يكون ضحكة للأعادي . وهزءة في النادي .
والنمبة للشيطان . حتى يكون من القوامين لك بالقسط والحاكين
بالعدل في نفسه وعلى كل قاصٍ ودان . متلقياً لامرك بالانقياد الصادق
والتسليم والإذعان . فذا هو الفوز بالنعيم المقيم ، والفضل الجسيم والروح
والريحان . لا ان يدب المرء بقول بشر يصيب ويخطيء ، ويعلم ويجهل ،
ولم تجعله حجة على عبادك ، ولا سفيراً إليهم اي هذا من شان ، وما كفى
هذا اقواماً خفي عليهم حسن الراي حتي ناضلوا وجادلوا وداقموا بذلك
صحيح السنة والقرآن ، والافلو حققوا لعلموا ان المقال على الدليل معروض
فإن شهد له فمقبول ، والا فالإطراح له مفروض ، وهم لا يخالفون في هذا
التأصيل ، ولكنهم حادوا عن جادة العمل والتحصيل .

وبعد . فلسمّا كان في شهر ربيع الآخر من شهور سنة سبع وسبعين
ومائة والف من الهجرة النبوية . وقفت على صورة سؤال ، وغير ما جواب
في شأن ما يسر الله هدمه واقتاده من المشاهد والقباب ، وإزالة ما أزيل
منها بالتدمير والحراب لما تفاحشت خطوب مفاستها في هذا الزمان ، وضاهت
رسوم الجاهلية الجهلاء النافية للتوحيد والإيمان . مع كون وضع القباب أمراً
صادمَ المأثور الصحيح من النهي الصريح . فهو بمجرد ممنوع شرعاً ، كما قد
شرحت ما جاء فيه ضمن رسالة مستقلة وجيزة ، أسفرت عن وجهه الصبيح
واسمها : « مدارج العبور . على مفاسد القبور » .

وكان قبل هذا التاريخ بمدة يسيرة : ألقي إليّ بعض أعيان الزمن بمدينة
صنعاء اليمن - حاطها الله وسائر بلاد الإسلام ، من طوارق المحن والفتن -
كتاباً ورد عليه من مكة المشرفة ، ذكر فيه ما حاصله :

أنه وصل إلي هنالك سؤال في هذه المسألة ، وأنه أجاب فيه مفتوا الأربعة

المذاهب . بما يتضمن : التشنيع على من دل على هدم القباب والمشاهد ،
وأشار بتخريب تلك المعامل والمعاهد .

فظننت - لعدم درايتي بحال الكاتب - أن تحت هذا البارق رذاذاً ،
وراء تلك الطلعة راحة واستلذاذاً ، بناء على ما عرفناه في سنة المتشرعين ،
وجارى العادة : أن السائل والمجيب يتوخيان مسلك الإفادة والاستفادة .

ولم ندر أن القوم قصرُوا عن ذلك السنن المقبول . والسبيل الذي عول عليه
أهل الشرائع والاحلام والعقول ، بل كنا نأمل أن لا يخلو الحال من نكتة
شريفة ، أو غريبة من الملح الطريفة ، لا بالنظر إلى خصوص هذه المسألة .
فهى لدينا بحمد الله مبينة مفصلة ، وليست بخفية بعد الاطلاع على مداركها
ولا بجملة ، وانما المراجعة في أبواب العلم لمن سلك سنة أهل الفضل والنظر ،
ففيها أنفس مرغوب ، وأشرف بغية ووطر .

فخلنا المهيبين للسؤال : سيسلكون طريقة أهل العلم من تحرير الأدلة ،
وايضاح شمسها والاهلة ، ويكشفون عن قريحته وقادة وسجية آداب
الافاضل منقادة ، اذ هم بصدد الإجابة لداع جاء من شقة بعيدة ، ومسافة
مديدة ، وجَّهَ رِكابَ آماله الى قُطْبَانِ بيت الله الحرام ، وسكان ذلك المحيم
الذي تَصَبُّوْا اليه أرواح الكرام ، يستنهض دفع ماسارت به الركبان ،
وثليت أحاديثه في طريف النثر وبديع النظام ، وأمليت في تشييد بنيانه
الاخبار الصحيحة عن خاتم الرسل في دواوين الإسلام ، حتى أضحي على
طرف الثمام ، وأجلى من الشمس المضيئة على الانام .

نعم ، فلم أشعر في التاريخ المذكور سابقاً الاً وقد دفع الى بعض اخواننا
الطلبة - بلغه الله أوطاره وأربه - لذلك السؤال بجواباته المشار اليها . فوقفت
عليها وقوف صَبِّ مستهام ، أو شحيح ضاع في التراب خاتمه ، وقلت : هذه
جوابات مفتى المذاهب ، وهم المعدودون لحل المعضلات وكشف الغياهب ، فاجتررت

تلك الكراسة ، جاهلا لما وراء بياض القرطاس : من سواد اهمال النظر ، وما تلك الاحرفة أهل العدم والإفلاس ، فتصفت الجميع وقلبتها ظهر البطن ، واذا بأحوقات حريرة بالاطراح ، وأغاليط خليفة ان 'يَتَسَكَّى عنها ويستراح وان لا يرفع ليبب اليها رأسا ، ولا يتسنم للرد عليها قرطاسا . لما انها لم تُرَخ رائحة التحقيق ، ولا تمسكت من تحرى السداد بجبله الوثيق .

وناهيك بأن تصديق ما ذكرنا من هذا حاصل بتنصيبهم على امتناع اخذ اي حكم من دليله ، في هذه الاعصار في كل دقيقة او جلية ، فما تضمنته جواباتهم من الاحكام : عار عن دليل وبرهان أقاموه عليها لحكم ذلك الاصل وصريحه .

وما هذا حاله فلا يخفى على كل ذى لبّ فضلا عن فقيه ، أنه سمي عاطل عن المقصود خال من الفائدة . لان ما قُصارى مالم يؤخذ بالدليل إلا السقوط بتة بالضرورة فقد كفوْنَا بتأصيلهم هذا المؤنة في جميع ماسطروه من ذلك ، فما التشاغل به ؟

ولولا وجوب النصح والإرشاد ، ورفع اللبس : لاتبجّه في السكوت عن فتاويهم إلحاق اليوم بالامس .

وقد كان خطر في البسال - بعد الاطلاع على تلك المرقومات - أن المناقشة في مثل ذلك أمر ثقيل على الطاقة ، والحقائق معروفة لا يمحوها غبار الجهل والحماقة .

ولو كانوا - أصلح الله شأنهم - حفظوا في أبحاثهم عهد العلم والهدى لكان اللازم لهم علينا : رعاية حقها لزوما مؤكدا . فأما من اضاع واهمل ، فليس سيئله إلا التنبيه ، وازاحة الضرر عن لم يعلم ما في مقاله من التعميه ، لانه لم يسلك معك مسلك المحاورات بين أهل التحصيل ، بل سد عليك طريق أخذ الحكم من دليله ، فما الذي تبتغيه عنده بعد؟ وأي سفاهة علمت أقبح مما صنع هؤلاء الجماعة ؟

ان طفقنا نقول لهم : هذا حرام . لدلالة هذه الاحاديث الصحيحة على ذلك

أجابوا : بأنه صرح به في المنهاج وشرحه ، وهو الذي فهمه ابن عبد الحق من عبارة الروضة بالجواز .

قلنا : فما هي الحجة على الآخر ؟ .

قالوا : لا يحل لنا ولا لك : أن نقول . يحل كذا ، يحرم كذا ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا ، ومحال في زمننا هذا شيء من ذلك ، فلم يبق حجة إلا ما ذكره سنان افندي في كتاب تبين المحارم ، والشيخ زكريا في شرح المنهج ، وحواشيه لنور الدين الزبادي ، وما ذكرته مطرّح وأنت عاص بهذا الصنيع .

قلنا : هذه الأخبار التي استدللنا بها : هي من هذه الكتب المشهورة ، وأسانيدها معروفة ، ودلالاتها غير خفية ، والتوصل إلى اخذ الحكم منها في غاية من التيسر والإمكان وسيلة ومقصداً ، وقد استدل بعض المتكلمين بها ، وكلهم استدل بنظائرها ، والرد مصادرة .

ومتى علمتم في سنة ذوى الألباب أن تقولوا بمثل هذه المقالة ؟ وفي أي موطن يسوغ في الفطرة السليمة : أن يكون الاحتجاج على زيد بأن عمراً خالفه ؟ إذاً لا تقوم حجة قط .

فهل علمتم : بأن ما في المنهاج هو الصحيح بحُجّة واضحة ؟ فهلما ، وهو عين أخذ الحكم من دليله ، أو لا : فمشكل ، لأنه رد وتصميم لا بوجه معلوم ، ولا يجوز في الشرع الرد لحجتكم بقول زيد وعمرو ، ولا الرد عليكم بأن الإمام المخالف لكم : قد علم هذا ، فأثر ما هو الأقدم .

ثم من العجائب : عودكم على هذا الاصل الذي حررتموه - وهو امتناع أخذ الحكم من دليله ، وتعذره في هذه الاعصار - بالنقض ، لما أن البديهة والطبع والوضع التمييزي : قاض ببطلانه ، وسقوطه بمرّة ، وذلك شيء كثير من نفس كلامكم ، كقولكم : قال رسول الله ﷺ « ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن » وقولكم « لا تجتمع أمتي على ضلالة » .

وقولكم : تواردت النقول الصحيحة : بأن الخير والهسدى : في اتباع وسلوك سبيل من سلف ومضى .

وقولكم : أجمع الناس على حسن وضع القباب ، وكفى به حجة .
وقولكم : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم للصديقة التي أمر بأخذ شطر الدين عنها : « لو لا أن قومك حديثو عهد بجاهلية . لامرت بالبيت يهدم » - إلى آخر الحديث .

وقولكم : فعلم « ان سد الذريعة من جملة اركان الشريعة » .
وقولكم : وقد تقرر في قواعد المذهب المعتبر الواضح : ان درء المفسد مقدم على جلب المصالح .

وقولكم : وهذا القسم لا شك في جوازه ، على سبيل كراهة التنزيه ، لورود النهي عن ذلك ، فقد روى مسلم والترمذى قال جابر « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخصص القبر ، وان يبنى عليه » .

وقولكم : فيحرم على ذلك دعوى الاجتهاد ، واخذ الحكم بالدليل ، وان طابق الواقع ، لقصور نظرنا . اخذاً من قوله تعالى خطاباً لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد (٢١ : ٧ فاسألوا اهل الذكر) .

الى آخر ما ذكرتم في هذا الموضوع ، وهو من عجيب ما يستظرفه العقلاء ، ويحل عندهم في الاعتبار دهرهم على الولاء .

وقولكم : إن هدم القباب أذية لاولياء الله ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من آذني لى وليا ، فقد آذنته بالحرب » .

وقولكم : وقد دل على زيارة القبور قوله صلى الله عليه وسلم : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها » .

الى آخر ما ذكرتم من هذا القيل ، على تخليطكم فيه : تارة رواية ، وآونة دراية . كما سنشير اليه - ان شاء الله فيما يأتي .

فالظاهر : أنكم لم تسلكوا هذا النمط من الاستدلال الاحكام الضرورية والوضع بتيسره وامكانه في هذا الاعصار ، ولوجوب التلبس به عقلا ودينا وطبعاً لمن رام مرامكم .

وهذا بعينه معنى الاجتهاد ، وأخذ الاحكام من دلائلها . والافليت شعري من أين علمتم : ان جميع ذلك صالح للاحتجاج ، وانه ذو دلالة على ما تقصدون ؟ .

وما قُصارى أخذ الحكم من دليله ، وغاية القائل عن الله ورسوله الا ذلك . فلا ندري الآن : هل الصحيح عندكم ذلك الاصل ، وان عملكم هذا ضياع وتفويت ، او تصحيح هذا العمل ، وتضليل ذلك الاصل ؟
فما هذه المناقضة الغريبة ؟ وليس العجب منكم فقط ، بل وبمن اخذها عنكم مسلّة من دون تيقظ ، فالله المستعان .

ثم أنكرت من ذلك : تصحيحكم على ان ما ذكرتموه ليس الصحيح الا هو ، وجلتُ سندهم ما تعلمتموه من تفاريع مذاهبكم ، ثم الجزم منكم بأن ذلك هو الوجه لا سواه ، ابرهان ؟ فهو معنى اخذ الحكم من دليله ، وهو في شريعتم من قسم الحرام ، وما هذه سجية المتقين الكرام ، ام بدونه ؟ فعجب لا ينقضى ثم يقال لكم : هل عقلتم صحة هذه النقول من فروع مذاهبكم ، ونسبتها الى قائلها ودلائلها على مرامكم ؟

فنحن لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم اعقل ، وكلامه عليه الصلاة والسلام عندنا في ميزان الحقائق اثقل ، وعبارته لدينا اظهر واوفى ، واشهر واشفى ، والمعتنون بسنته أكثر عدداً ، واعز مدداً منكم بفروع مذاهبكم والمتكلمون في وجوه تصحيحها عنه صلى الله عليه وسلم : مَسْنَأ ودلالة وتقريراً وتحريراً : أمم يتعسر حصرهم . لان نسبة لكم في معرفة ما في المنهاج واخواته اليهم في علمهم المسمى ، ولا الى من عني بهذا الشأن قديماً وحديثاً

ومن أين صح في العقول السليمة هذا المذهب عن زيدٍ متناً ودلالة؟ ولا يجوز مثله فيما هو أظهر شأناً، واشهر وضوحاً وبيانا. وأصح تحريراً وتبيناً؟ فبالطريق التي تزعمون صحة انتسابكم إلى الشافعي في المسألة الفلانية . نقول بملها وخير منها ، وأصح وأتم وأوضح في الإنتهاء إلى الله ورسوله ، في أي حكم من الاحكام نقول به هذا .

ولابد - إن شاء الله تعالى- من إيعاب في هذا البحث فيما سيأتى ، لزيادة الإيضاح والتقرير ، وإلا فهذا شافٍ كافٍ .

وجملة الأمر : أن حكمكم بتعذر أخذ الحكم من دليله منذ أزمان ، ثم طهجم بالاستدلال ، وذكر أعيان ماخذ الأحكام ، وأفراد الأدلة ، ثم الاستنباط منها على ما في كل ذلك من عدم الإقتان والإحسان ، ثم منعكم غيركم ودافعتوه ان يتبلل بشيء من ذلك- : آية بينة على تعارض منكم وتناقض وشدة تعنت وظلم إن كنتم تعقلون ، وماذا عسى يرتجى فيكم من تعارف الحقائق ، واستيضاح أسنى الطرائق ، وقد ضيقتكم على أنفسكم عافاكم الله بأصل ، هو للصواب غير مطابق .

ومما حصل في بالي أيضاً من بواعث الإلغاء عن التكلم مع القوم في هذا الباب : ركوني إلى ما كنت حررته في تلك الرسالة (مدارج العبور) فإنها قد اشتملت على لباب التحقيق في هذه المسألة ، اذ هي مؤلفة لها خاصة . والمراد إبانة حكم علام الغيوب ، دون احصاء الأغاليط على أهلها . والعيوب فما لنا في هذا من أرب .

فقلت : وهذا ايضاً مقتضى ثانٍ لأن أكون عن التكلم في هذه المادة ثانياً للعنان ، لكنه قابل الكل ما هو - ان شاء الله - أقرب للتقوى ، وأمتن في وروده واقوى : هاتف من طور سينا التوفيق ، ومُنادٍ من سواء الطريق ، يترجم بأن سنة الكتاب العزيز ، الذي هو اسوة الصادقين ، وقدوة المحققين : التشاغل

برد تلك الاباطيل ، وبيان أغلاط من علمت من أهل الإفك والتعطيل ، فهو قاض ، من حيث الجملة : ان تتأسى به في تلك السنة ، وتطوق عنقك قلادة تلك المنة ، وان كان البون من الشمس أشهر ، ففي الامثال المأثورة « الشيء بالشيء يذكر » .

فأجبت نداهه . اذ صدع بالبيان ، وسطع سنا تبيانه على كل تبيان ، فحررت ما أودعته هذه الاوراق ، مستمداً للهداية والتحقيق من الكريم الخلاق ، لما أنني ناصر لما شرع وسنّ ، وُجْتَدِ ممن له لدي سوابغ الافضال والمنّ ، وان قل اطلاعي ، وقصر عن الاتساع باعى ، فظهور وجه الصواب كاف في ولوج هذا الباب .

ويحتمل احتمالاً مرجوحاً ، والا فالظاهر الجهل .
أن راقمي صحف الاجوبة خيل اليهم - إن كان وقع لهم ذلك - أن أكثر الناس لا يميزون الخصوم ، ولا يفرقون مضع الشيخ من القيصوم ، بل الصورة عندهم كافية في الاعتبار ، ومغنية عن ادراك المعنى بالاختبار ، ولا يعرفون الا قد قال مشايخنا ومفتونا : بكذا وكذا ، هذا مبلغهم من العلم ، وغايتهم التشبث بمظهر الاسم .

ان قيل لهم : هذا حق أو باطل .
قالوا : نعم ، ولا يدرون الحجة التي هي الامر الالهم . وذلك وجه التشبيه للاقوام بسائمة النعم ، كما شاهدنا في هذه الديار التي نحن بها غرائب ، وأبدى لنا الدهر من بعض سكانها عجائب ، حتى كأنهم عند التدبر من طور الفترة ، ومع ذلك فهم من ابعد الناس عن هدي اهل البيت والعترة ، وان تشبعوا بزخارف الانتاء والانتساب ، واطهروا تشيعاً لذلك الجنب ، فإنهم في ميزان الصدق والتحقيق : من تصحيح تلك الاماني بمكان سحيق ، وقد كشفنا القضية في رسالة مفردة .

نعم ، فكأنهم لما تخيلوا ذلك - ان كان - قالوا وأودعوا الاوراق ماخطر : ومن الذي سينتقد؟ والجل أشباه في هذا الخطر . وما هناك مراقبة لله تحمل على

الكف عما لاوجه له ، او البحث على هدى وبصيرة في كل مسألة ، وصدقوا ، ان ذلك شأن الاكثرين .

لكن عياداً بالله : ان يكون سمة لجميع العالمين .

وليت المفتين هؤلاء - والله يرشدهم - اذ لم يأتوا بحق مستيقن ، أدلوا بأسلوب من المقال متقن ، لان مَنْ احسن المقال ، كان لك معه بعض المجال ، لفهمه مايلقى إليه ، ولا حيلة لك في عديم الذوق بحال .

وأما صنيع جماعة المفتين هؤلاء - فتح الله آذانهم ، واطلق عن قيد الجهل والجُمُود أذهانهم - فرأيناه : بادري الصفحة ، بين الاختلال بأول لَمحة . وقد انحصر لنا الكلام فيما نحن بصدده في ثلاثة أبواب .

الباب الاول

في أبحاث متفرقة ، تتعلق بتلك الاجوبة

فمن ذلك : انهم ذكروا فيها : اخباراً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخلّثوا بشرط الاحتجاج بها رواية ودراية .

أما دراية : فلأنه لادلالة فيها على ماقصده ، وذلك كذكرهم « من آذى لي ولياً ، على لفظ السؤال » او عادي « على لفظ الجواب » فقد آذنته بالحرب ، وذكروهم « مارآه المسلمون حسناً . فهو عند الله حسن » وهذا لم يصح مرفوعاً ، كما يأتي بيانه ، ان شاء الله .

فأما حديث « من آذى لي ولياً - الخ » فالاستدلال به مترتب على جواز اخذ الحكم من دليله ، وامكان الاجتهاد في هذه الاعصار ، وقد ابوا كلا الطرفين ، ومترتب ايضاً على التلازم بين إيذاء الولي وتخريب ما بني من القباب عليه مما امر الشارع بهدمه ، وعلى ان إيذاء الولي بأمثال امر الله ورسوله لايسوغ ، وكلاهما في حيز المنع والبطلان ، ولايظن صحتها ذو تمييز ، فضلاً عن العارف فإنه غني

عن بيان مثل هذا ، وانما المستدل به صغير الفكر في معرفة مثل هذه الأمور الظاهرة ، وهذا بعد الجزم بكون المدفون وليا لله ، بطريق معتبرة شرعاً في الحكم بذلك ، لا على ما استرسل المقلدون فيه من جهل السنن والآثار ، وتابع فيه العامة خصوصاً بعض الجهات ، كالحرمين ، ونَوَاحِ سواهما : من تسمية من ابدى خلاعة او جنونا كمشي مع كشف عورة ، او انتهاب في الاسواق على نحو مخصوص ، او دعاوي الكشف وعلم الغيب ، مع خلاف لما شرعه صلى الله عليه وسلم قدوة الامناء - وليا لله ، وهذا الاخير رايناه غالباً او كثيراً ، سمة من سلك هذا الفجّ عند نفسه ، ومن قبل منه ذلك من ابناء جنسه ، وربما يذهب مذهب المكر والتليس ، مع معرفته بقبح عمله الحسيس فتروج سلعته عند العوام ، وتنفق لدى طعام الاقوام . ومتى ابديت ذكارة تليسه ، وطغيان مكر ابليس ، بادر الى السخرية ، لانه يحامى عن بضاعته المزجاة ، وتحيله لاقتناص المال والجاه ، وهيهات ، ليست الولاية الا الاتباع لرسول الله . واقتفاء آثارهم ، والوقوف عند حدود شرعهم ، الذي منه الاذعان لحرمة اتخاذ القبور مساجد ، والانتهاه عن بناء القباب والمشاهد ، والكف عما هو من هذا القبيل ، مما حذر منه سفير الامناء ، على ماياتيك شرحه مفصلاً . وان اباه العتاة الزمّنى . فذاك ميزان الفرقان بين اولياء الرحمن واولياء الشيطان .

واما شَطْحٌ وتَحْرِيفٌ : كمن يفسر (٦:٢ ان الذين كفروا) ستروا محبتهم (سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم) فهم غنيون عن ذلك ، فكف لها من نظائر .

فذاك وما اشبهه ، كيف يصغر عندك خَطْبُهُ ، ان كنت عارفاً بالدين ، وصادق النصح لرب العالمين؟ كمن سلف كذلك من علماء السنة وائمة المسلمين . ومعاذ الله ، ان تتقاذف بنا عواصف الضلالة ، حتى نعد من اتى هذه الضلالات والمخرفات وليا لله ونؤمن على دعاء الائم والقطيعة .

ومن عرف كلام القوم في هذه الجهة ، فسوف يدري - ان كان قد عقل ديننا - ما هنالك من المباينة البينة ، والمقام لا يتسع لبسط البحث في ذلك .
واما حديث «مارآه المسلمون حسناً» فالاحتجاج به على مازعمه المستدل به .
على حسن بناء القباب . مترتب على تيسر الاجتهاد في هذه الاعصار وامكانه ،
وارتفاع الممانعة لاخذ الحكم من دليله فيها ، وايضاح نقل صحيح مفصح عن
اتفاق كلمتهم على حسن المستدل عليه ، ودونه تلك المفاوز ، ودعوى صحته
من الغلط المجاوز .

ولسنا ولا مَنْ يُؤمن بالله واليوم الآخر في شيء مما سَنَّه الملوك والسلطين ،
او غيرهم من العباد ، والسنة الصحيحة ، والنقول الثابتة عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم : تنادى بردة وابطاله ، كما يأتي مبسوطا في الباب الثاني ان
شاء الله تعالى .

هذا ما لا يجوز في الاديان والعقول الصحيحة ، والفطر السليمة .

على انا نقول : هلم النقل الصحيح عن كل فردٍ من المعتبرين في الاجماع
اذه قائل بما ذكرتم ، او ساكت سكوت رضا وتقرير ، فإن اوضحتموه كان
لنا معكم بحث آخر ، ومن ادعى دعواكم نازعناه كما نازعناكم ، حتى
يقوم البرهان الشافي .

ثم في شرائط الاجماع ومقدارها ، والمقدمات التي لا بد منها في تقريره :
خلاف ، كما ان كونه حجة بعد استجماع شرائطه : مختلف فيه ايضاً ، اذ
جميع مباحث الاجماع المذكورة في بابيه من فن اصول الفقه وسائل ومقاصد :
إنما هي جارية على اختيار بعض النظار .

واما غيرهم فيقول : الباب من اصله مفروض ، وان صح وجوده جاء آخرون
يقولون بممانعة الاحتجاج به ، ومن اذعن للاحتجاج ايضاً لا يقول بأن اتفاق
اهل كل عصر حجة على انفراده ، بل يخصه ببعض الاعصار ، كعصر الصحابة
والقرون الأوّل .

وبعض يقول : ليس الحجة الا اجماع كل الامة والمسلمين سلفٍ وخلفٍ .
وهذا يؤول مذهبه الى عدّ ذلك خصيصة .

وهذا كله امر معلوم مستغن عن الكشف ، فما الاحتجاج الذي اجمع على انه حجة ، فإن المانع في اي وسيلة او مقصد : دائر في كل مدرك .

والإجماع المتعاور في ايدي اهل المقالات وكتب الاستدلال : إنما هو على رأي من لا يعتبر مايعتبره المانع ، فهو مذهب من جملة المذاهب ، ومسألة من المسائل الخلافية .

كأن يقول المانع : وان وافقت غيري في القول بقول هذا الشخص ، فأنا لأرى اتفاقي معه دليلاً ، فكلما جعلتم وفاقى جزء العلة : كان خلافي المذكور وارداً .

وان قلت : غير معتبر عندنا . قلت : وماذكرتم غير معتبر عندي ، فلا بد من حجة خارجية ، مبينة للصواب ، غير الاستناد الى شيء لم يستقر امره . فإن قلت : دلت الأدلة على حجبية الإجماع ، فلا يفتقر الى الاجماع عليها ، لأننا لم نشترط الموافقة على الحجبية ، بل الشرط موافقة هذا الفرد على الحكم الشخصي لموافقته على كون الاتفاق حجة ، فهي مسألة منفصلة ، فتى وقع الإجماع عملنا به ، استناداً الى تلك الأدلة ؟

قلنا : كحملكم اياها على مالا يوافق عليه الخصم ، ولاهي بينة الدلالة عليه . حتى يعد المخالف ذلك لغواً ، وذلك كحمل الأمة على اهل عصر منهم ، والمؤمنين كذلك ، وهذا كله انما يحتاج اليه بعد تقرير وقوع الاجماع في غير الضرورة الدينية . والحجة حينئذ الضرورة : وظهور الاجماع : هو الموجود كما نرى ، للاحققة كما لا يخفى .

وكذلك تقرير صحة نقله ، وتسليم حجبيته ، وتنقيح المعتبر من شرائطه ، وان ماعداه لغو لا يلتفت اليه لظهور بطلانه .

فالوقوع وصحة النقل : في مقام المنع ، والحجبية : في مقام النظر ، ولئن سلمتم فغير ضارة للمانع ، لفقد المقدمات .

ولنا في (مدارج العبور) ما يغني في تحقيق المقام ، وهذا زبده ان شاء الله تعالى ، فهذا من حيث الدراية .

وأما من حيث الرواية ، فنقول :

حكهم بأن جملة « مارآه المسلمون حسناً . فهو عند الله حسن » من قول النبي صلى الله عليه وسلم : من غرائب معارف هؤلاء المفتين ، الذين قصدوا التكلم في امر الدين ، وهم لا يحسنون .

أما علما : ان شأن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم محتاج الى تحقيق ، وانه اجل من ان يهمل النظر فيه ، خصوصا الى هذه الغاية؟

فإن هذه الجملة اثر لاخبر ، وموقوفة غير مرفوعة ، وقد نقح الكلام عليها أئمة النقل وعلماء الاثر ، واوعب في ذلك محمد بن عبد الرحمن السخاوي ، حافظ المصريين ، في كتابه (المقاصد الحسنة) وأشار الى بعض منه ابن الديبج في (مختصر المقاصد) والهيتمي في (مجمع الزوائد) ولكن من اطرح صناعة العلم وحاله في دفاتر الفروع ، فخلقت بمثل هذا الاغراب ، وهو جدير بالغفلة والاضطراب .

وأما حديث « من آذى لي ولياً » فهو حديث قدسي ثابت مشهور . وما كان لهم ان يقولوا : لقوله صلى الله عليه وسلم : « من آذى لي ولياً » لأنه كذب بحت ، بل يحكون الشيء بصفته ، وان كان الاول الى حاصل واحد . فغير مسوغ لتترك البيان ، ولكن هذا سيف وضع في غير غمده ، كما قد مر تحقيقه ، فلا نكره ، وسيأتي ذكر اخبار سطورها في جواباتهم جازمين بنسبتها ، بلفظ « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم » بلا علم ولا دراية بطريق صحة النقل والجزم بالنسبة ، كحديث « اختلاف أمتي رحمة » وحديث « خذوا شطر دينكم عن الحميراء » مما سنتكلم عليه في محله ان شاء الله تعالى . وهما من الواهيات في فن الصناعة .

ولو قدروا هذه القضية حق قدرها ، ورعوا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وآله حرمة ، ورفع شأنه ، وشأن كلامه ، والقول عنه : ماعاملوه هذه المعاملة ،

ولا زهدوا في امر النقل عنه ، ومعرفة سنته الى هذه الغاية ، ولكنها تنزلت عندهم منزلة الفضلة او الفضيلة فقط ، دون الغرض اللازم ، والضرورة المتقتضية ، فما بالوا على اي جنب سقطوا ، لكون الامر عندهم ما هو بتلك المثابة والخطر ، وصارت العناية منهم مصروفة الى ما هو الشأن لديهم من الكتب المذهبية ، التي هي مجال مذاهب أئمتهم ، وكل مشغول بتحرير مذهب امامه ، وتقريب غرائب كلامه ، واما غيره : فعلى سبيل العرض ، والرسول ﷺ عندهم قد انسحب عليه حكم غيره .

وكان الانسب لسلامتهم ، وبراءة ذمتهم ، وحصول سعادتهم : ان يشارفوا على الصناعة الحديثة ، التي هي محط رحال الفوز والنجاة ، ويصرفوا العناية التامة اليها لذلك ، لأن يجعلوها كقَدَحِ الراكب ، ومَسَحِ المناكب ، اذا تكلموا فيها فكلام مغرب ذاهل ، ولمقدار الخطب جاهل ، لا يدري كيف مصدر البحث ومورده ؟ فالله يهديهم ويصلح بالهم . حتى يعرفوا ما عليهم وما لهم .

واما على هذه الصفة : التي لا يدرون بها الصحيح من السقيم ، ولا المرفوع من الموقوف : فتعطيل وبطالة ، وقد يكون السبب في هذا مرور شيء في أسماعهم ممن لا يدري وجوه الكلام ، ونسبة القول الى قائله من الانام ، وشأن رسول الله ﷺ وعلى آله وكرم : ارفع من ان يعامل معاملة الجون ، او يجري مجرى احاديث لاهي السُّمَّارِ بسفح الحجون ، مع امكان الوقوف على لبِّ المقصود ، وليس هذا - بحمد الله - امر متعذر ولا مستحيل .

وانا اضرب لك مثلا بهذه الاحاديث التي اشرنا اليها ، فإن الكلام عليها شهير واضح ، قريب عند من التفت ، والقوم انما صاروا بهذه الحال لسابقة لايرضاها عاقل لنفسه ، هي : سدهم على انفسهم باب معرفة الحجج الشرعية ، وحكمهم بامتناع اخذ حكم من دليله ، واعتباطهم بفروع مذاهبهم ، وجعلها في الاعتبار اقرب منالاً ، واقوم قبلا من صحاح الاخبار .

فصل

ومن ذلك : أنهم سَوَّءوا القراطيس بما حصلوا عليه في فروع مذاهبيهم ، وما لخصه بعض المنتسبين الى أتباع الأئمة الاربعة رضي الله عنهم ، في كتاب ألفه في المذهب . وما هذه حرفة من تكلم مع الباحثين في المسائل على طريق الاحتجاج وتقرير القول بدليله ، فهذا سعي باطل ، وعمل لاغ عاطل ، ما يغني الخصم شيئاً ، إلا ان يكونوا قاسوا ما غاب عنهم على ما لديهم ، وقالوا : لاسبيل الى معرفة هذه المسألة ، إلا مراجعة المنهاج مثلاً ، فما هذا ببدع ممن ذهب مذهبيهم في حظر اخذ الحكم من دليله ، ولزوم عتبه ماسطره المفرعون . والحاصل : انهم ان قصدوا بإيراد تلك النقول : تعريف من ينتمى اليهم ، واعلامه بما تضمنته : فهذا لغو ، لانه حاصل عليه اجمالاً وتفصيلاً ، ولا فائدة في اعلام من هذا حاله على هذا الوجه .

وان قصدوا البرهان على ان ماذكروه قضية وفاقية ، لان تلك النقول اتفقت على حاصل واحد : فأبعد في السقوط ، لان المنقول عنهم هم بعض الامة ، مع أن الناقل قد بَتَّ الحكم على هذا البعض بأنه مقلد ، وهم إنباتقوم الحجة عندهم بإجماع المجتهدين ، فاعجب لها من غريبة .

وإن اقتحموا البعيدة التي لا يقبلها إلا مجرد الغافلين ، فقالوا . ما في تلك المختصرات من الاقوال التي نقلناها : هي مذاهب الأئمة الاربعة .

فنقول لهم : سلنا لكم تسليماً جدلياً إقناعياً صناعياً— وإلا فإفازة تصحيحه تكلُّ عنها المطايا — فكان ماذا إجماع وحجة ؟ فلئن سلم الثاني ، وقام مقدمة وحاصلاً ، والفظن لا يفوته ما فيه مما يغني تصفحه عن فضل تبينه ، فما شأن الاول ؟ أيقال : كل الامة أربعة نفر ؟

هذا خلاف الضرورة ، وموافقة ذلك الجسر من اتباعهم لهم ، قد ذكرتم :

أنها صادرة عن تقليدهم ايامهم . بنصوص جماعتكم ، والموافقة المعتمد بها في الإجماع عندهم : هي ما يكون عن اجتهاد ، فإذا عاد الامر الى أن الشافعي ومالكاً وأحمد وأبا حنيفة قالوا بكذا ، والقائل : بأنه متى اتفق هؤلاء الاربعة . حصل الإجماع المحتج به ، أو فاتفقهم حجة : فاسد المزاج ، فضلاً عن أن يعامل بإعراض أو التفات .

وان أكذبتم أنفسكم ، فقلتم : بل وافقوهم عن اجتهاد .

قلنا: كذلك أيضاً، ما هم كل الامة ضرورةً ، وما ينفع مناظراً قُطِّعَ التَّشْبِثُ ' بسلمة لا تنفق في سوق المميزين ، فضلاً عن النقاد ، وأين نظر الأئمة الاربعة من علماء تلك العصور فيما بعدها ؟ كسفيان الثوري ، والليث بن سعد ، واسحاق بن راهويه ، وربيعه بن أبي عبيد الرحمن ، وغيرهم من أعلام التابعين فمن بعدهم ، ومذاهبهم محررة مسطورة في شروح الحديث البسيطة ، وكتب الخلافات .

واعتبر بما في شرح المذهب للنووي ، وشرحه لمسلم ، وفتح الباري لابن حجر والسنن الكبير للبيهقي ، وكتب العلامة أبي عمر بن عبد البر ، كالتمهيد والاستذكار وغيرها مما نقل مذاهب المشاهير من علماء المسلمين ، حتى تعرف أن الاربعة - بل وأتباعهم ، على القول باجتهادهم أيضاً - : بعض من كثير ، وقطعة من جَمِّ غفير ، فأرُونَا قولاً لآحد من ذكرنا ، أو نقلًا صحيحاً : أنه سكت سكوت رضا في هذه المسألة ، ولو صح لكم ذلك - ولا تستطيعونه - فالإجماع طور وراء هذا ، لان الامصار في تلك الاعصار كانت بجمد الله مشحونة بالمجتهدين ، وأئمة العلم والدين كالجزاز والشام واليمن والعراق وغيرها ، فمن يحصى مذاهب أولئك ؟ تلك أمانيتكم فهاتوا برهانكم ان كنتم صادقين .

على أنالا نسلم أيضاً : أنَّ احداً من الاربعة رضى الله عنهم ، ذهب الى ماضيه نقل هذه المختصرات في هذه المسألة ، فهاتوا نصوصهم في ذلك ، فإنالم نرهم نقلوا

في جواباتهم هذه حرفاً واحداً عن احد من الاربعة في جواز البناء على القبور ، بل نقل المالكي عن امامه مالك - رضي الله عنه - : انه كره البناء على القبر ، وقال : لاخير فيه ، فاعجب لها من طريقة طريفة ، حيث يعمل اتباعه على خلاف مذهبه ، ويفصلون المسألة بما يباين اطلاق الإمام ، ويكون قولهم فيها في شق ، وقول الإمام في الشق الآخر ، واجعلها لك عبرة في غيره من المفتين الثلاثة ، ولا تثق بأن ما حصلوه في كتب المذاهب راي للأئمة . فانالم نسمع عن الإمام الشافعي - رحمه الله - الا انه قال : « ادركت الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور » ولا يحضرني الآن محل ، فأعنيه لك ، ومثله لا يخفى .

فنحن الآن نطالبهم بنقل صحيح : أن كل واحد من الائمة الاربعة قائل بما نقلوه عن فروع مذاهبهم ، حتى يصححوا دعواهم عليهم فقط ، ان كانت ايضاً ، لا ان يكون ذلك حجة لهم في الباب ، فذلك معلوم الانتفاء بلاشك ولا ارتياب .

فإن يأتوا به - ولا نخالهم يحدون له أثراً - والا فليعلموا انهم بعد يقولون ما لا يعلمون ، حتى في مذاهب أئمتهم الذين هم من جلة اعلام أئمة المسلمين . وبعد تصحيحه عنهم : فهو اجتهاد في مقابلة نص ، ورأي صادم أثراً ، فسقوطه معلوم لا يخفى إلا على أغفال المقلدين .

وليت شعري ، هل يتجاسرون على القول عن الائمة الاربعة : ان اتفاقهم حجة ، كما نرى بعض ذوي الجهل من أتباعهم ، كأنه يعتقد هذا .

ولانعلم ولا نظن أحداً من الاربعة ، أو غيرهم من المعتبرين يزعم : أن اتفاقهم هو الإجماع ، ولا ما قاله بشر غير الرسول المصطفى . فزاعم ذلك قد نادى على نفسه بغفلة مجاوزة ، سيما إذا قال : لاعبرة بالخالف ، فيما يعجز خصمه عن مقابلته بمثل مقاله .

فإن رجعوا الى الاحتجاج الصحيح ، عاد الامر الى تحكيم أهله ، وهو

الصواب ، ولازال خلاف غير الاربعة اياهم مشهوراً مأثوراً ، في المقالات والخلافيات ، من دون أن يقال : هذه المسألة اتفافية ، لاتفاق الاربعة عليها ، فخلافاً بدعة ، وهذا شيء واضح مكشوف ، لا يحتاج الى تجشم تصحيح ، ولايقول أحد من العقلاء قط فيما نعلم : أن مخالفة الاربعة خرق للإجماع .

وتكثرت أتباعهم وتشعبهم عائد اليهم ، ان قلنا : انهم مقلدون لهم ، والا فالكل لايجاوز بعضية الامة ، فإن ذلك معلوم . وقد عرفت أن الاربعة بمض الامة .

ولا يظن ظان أن اتفاق أهل المذاهب الاربعة تابعاً ومتبوعاً . اجماع رافع لحكم خلاف من عداهم ، الا جاهل أو غافل ، ولو مع تسليم : أن الاتباع يجتهدون أيضاً ، وان أباه هؤلاء المفتون أهل الجوابات وغيرهم ، الا ان هاهنا نكتة ينبغي ان يتنبه لها .

وهي : انا وغيرنا ، لانزال نرى لجللة من وُسِمَ باتباع الائمة الاربعة - رضي الله عنهم - مذاهب وترجيحات ، وأقوالاً كثيرة ، يتعسر احصاؤها اما لانه أثر عن الإمام فيها أصل ، او لانه اثر عنه خلاف ذلك صريحاً ، فإننا رأيناهم يختارون لأنفسهم ما لا يكاد ينحصر في أبواب المسائل ، وهذا ما يدلك على ان الباب مفتوح عند أولئك ، بخلاف ما يزعمه سواهم من وقوفهم والتقليد فقط ، فهذا شيء باطل ، خلاف المعلوم الذي لا ريب فيه ، والشاك في شيء من هذا غافل ، فليراجع مثل كتب القاضي عياض ، والسهيلي ، وابن عبد البر ، والخطابي ، وابن جرير ، وابن المنذر ، والبيهقي ، والسبكي ، وابن حجر ، وابن دقيق العيد ، والزين العراقي ، ونور الدين الموزعي ، وابن الملقن ، والبلقيني ، وخصوصاً المنقطعين للأثر منهم - ان سلم صحة انتسابهم - كالائمة الستة ، أهل الكتب المشهورة ، وابن خزيمة ، وابن حبان ، وشيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم ، وأهل المسانيد كالبزاري ، وأبي يعلى وغيرهما ، ومن لا احصيه ، ومصنفاتهم ،

ومذاهبهم المشهورة معروفة ، إنما الذين عددتهم على سبيل التمثيل فقط ، والا فأنسى لي بالاطلاع على الجملة ، واقل من هذا يكفي .

فانظر تصرفهم في المباحث ، وتنقيحهم للمسائل ، وتوضيحهم للدلائل ، تجد التقليد والتمذهب في جانب ، وعملهم في جانب ، فإن الوقوف على رسم الإمام ، فالمحاربة عن مذهبه - كما ذلك معنى التقليد - فالعصية : هما بعزل عن ذلك المسلك الذي سلكه أولئك النفر ، في مواضع لاظن حصرها يستطاع ، على أنهم بين مقل ومكثر ، والمجموع واسع جداً ، كما عرفناك ، بحيث يحصل القطع ، لا مجرد مطلق العلم بصحة ما ذكرناه في هذه النكتة ، والممانع جاهل فليطلع ، أو مباحث ، فلا يلتفت إليه .

وانما ذكرنا هذه النكتة ، لتعلم ان جمود هؤلاء المفتين ومن ضاهاهم من اضراهم من غرائب الطرائف .

ويأتى لنا - ان شاء الله تعالى - نقل ما ذكره الشيخان : أبو محمد بن عبد السلام في قواعده الكبرى ؛ والجلال السيوطي في حاشيته على البيضاوي وغيرهما مما يشهد شهادة صدق على ذلك .

اللهم الا ان نسو عن إيراده - فَجَلَّ من لايسهو - وهو معروف .

وانما أقول : لعل ذكره فيما يأتي أنسب لذكر ما يقابله في كلام هؤلاء الجماعة ، والله اعلم .

وان قصدوا بإيراد تلك النقول من فروع مذاهبهم : الإفصاح عن المخالف ، والاستظهار على ضعف مقالته ، كما هو ظاهر تشاغلهم بتعيين تلك الكتب المنقول منها ، وانها شاهدة عليه يجواز مامنه - فهذا لا يليق الا بصاحب القصور المتناهي والنظر الركيك الواهي .

وأما مخالفتهم فيقول : من مثل هذا فراري ، وليس الا الى حكم الله وسوله سكوني وقراري ، ولست من تحشيد هذه الأقوال في شيء . والامر عندني من الله

على خلافها ، وقاضٍ عليها بالفساد ، فلو آثرتها عليه لنأيتُ عن مناهج العقلاء ،
فضلا عن مدارج الفضلاء .

وليس سبيل من تصدى لمثل ماتصديتم : ان يتشاغل بنقل تقریعات المذهب ،
لأن من فعل هذا فقد أبان عن فساد لبه وأغرب ، وما كان هذا منكم حسناً ،
وكتبُ النظرو أسفار الباحثين المَعْرِفَةَ بما ينبغي في ذلك بين أظهركم ، وربما
تقرؤونها بكرةً وعشية ، ولا يحملكم ضعف الرأي وفساد التخيل ان تحكوا
على أنفسكم او غيركم بعدم التأهل ، فهذا بعينه هو الإفلاس ، لانه اتخذ
ذريعة الى الإلباس ، ومنع ما هو من رحمة الله متيسر لكثير من الناس ، ولو كان
اسلافكم - رضي الله عنهم - قُصارَى مساعيمهم هذه الطريقة التي سلكتم ،
وهي الكثير بنقل نصوص فروع المذاهب ، والقول بأنهم لا يستطيعون أخذ
حكم من دليله : لما اهتمدوا الى تلك المعارف ، ولا أحسنوا اقامة حجة لهم
او على خصومهم في دين او معاملة .

ولقد كان لكم عن امتطاء تَبَجٍ^(١) هذا مندوحة ، وشيمة عند ذوي النبي
سنية بمدوحة ، اذ هذا التحصيل غايته تعطيل ، وكأنه بقى لديكم من محض
الفطرة أثاره ، أَلقت في البال اشارة طيف : ان في نقل المذهب ما يغني عنكم ،
لكنه خيال مات ، فقال : لا بد من غير هذا ، فطفقتم تقولون : قال رسول
الله ، لقول رسول الله ﷺ ، من غير اتقان ، اعطاءً لذلك الطيف حقه ،
وجعلتم ذلك من كلام المذهب المحصل كالدخيل والتابع ، وما قادكم اليه الا
احتراس عرق الفطرة ، والا فالاصل - الذي هو امتناع اخذ الحكم من
دليله - قاض بعدم التعرض لهذه الجهة بالاصالة ، فلعلكم - والله يلهمكم -
نسيتم عهد الحمى .

«١» تبج الشيء : معطله

فصل

ومن ذلك : أنا تصفحنا أوراقهم هذه . فوجدنا لباب تحقيقها : دعاوى
تُعاقبُ أخوانها ، وبراهينها عيون دعاويها ، ثم ترتبون المقاصد على هذا الخطأ
المتباعد ، حتى جعلتم هدم القباب والمشاهد ، أذيةً لأولياء المليك الواحد ،
وهل يقال لمن أطاع الله ورسوله فيما أمرا به : آذيت وليّ الله ؟ وكيف
تكون الولاية - وذلك الولي يؤذيه - حكم الـمـوـلى ؟ .

وليت شعري ، كيف يكون أمرهم اذا لم يرُعُهم إلا نزول الإمام الأطهر
وصاحب السبق الأشهر : علي - رضی الله عنه ونصّر - بشاحتهم يقول :
« بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله ، ان لأدع قبراً مُشْرِفاً لإسويته ،
ولا تمثلاً إلا طَمَسْتُهُ » ؟

فعلى الذي يُشاهد من حالهم : كأننا بهم وقد ثاروا ذلك المثار ، وأخذوا
لتلك المعادل بالثار ، وارجعوا علينا القهقري ، وتركوه زاحفاً على الوراء ،
وقالوا : أذية لأولياء الله ، ورأى من درى ، فالامر الآن هو ذاك بعينه ،
مالذي ترك الناس سُدىً ، او نسخ معالم الهدى ؟

ثم كيف الخطب لديهم في هذه الابنية على الاموات المعدة للتلاوة والصلوات ،
المشتملة على المحاريب والفُرش والسُرُج ، وسائر الآلات ، إذا أتاهم في شأنها
رسول صاحب الوحي المنزل ، والهدي السويّ الأعدل ، يقول : بعثني لإزالة
ما قد تقدم إليكم بالنهي عنه من اتخاذ القبور مساجد ، ورواه لكم عدد من
صحابته الجلة الأماجد ، وقد أكد الله عليكم في الإجابة له ولرسوله ، فماذا
أنتم صانعون ؟

وهذا كله بالنظر الى نفس البناء على القبر ، لالى ما ترتب عليه من الوثنية
والشرك ، وعلى احياء هذه المشاهد من كسَم الإسلام ، وفقّ عين شريعة المختار

عليه الصلاة السلام ، وما يقع في الزيارات من انواع الشرك بدعاء المقبورين ، والطواف بتلك الانصاب ، والعكوف عندها ، والنذر والتقرب لها بأنواع القربات ، وما ترتب على ذلك من المفاسد والمنكرات ، كترك الصلاة المكتوبة وما يقولون من أقاويلهم المفتراة المكذوبة ، قد حملوا الولي ، او حملها عنهم ، واختلاط الرجال بالنساء ، وارباب الملاهي ، واتخاذ الزينات ، والمجاهرات بالبدع والمعاصي ، والمخالفات لله ، التي لا طمع في حصرها في الرقاع ، وكيف وقد امتدت في أقطار البسيطة ، على ما فيها من الاتساع ؟ فما اكثر ماترى هنالك من نسيان الله ونبذ لعهوده ، ومحادثة له ولكتابه وتعدي لحدوده .

ولعمر الله ، من رضي بقاء هذه الرسوم . شارك في هذا الخطب المشؤوم ، الامتبرىء لله من هذه الاحداث ، وغائر لله مما حل بدينه من خطوب الابنية ، وزوار الاجداث ، الذين أعطوها حق ربنا الذي هو احق ان يدعى ويستغاث وانهمكوا في صنوف من انكر الاعمال ، وجسائم الاخبار .

وانتم معشر المفتين ، اترضون لأنفسكم : ان تلقوا الله بشيء من اشادة هذا البنيان ؟ فاستعدوا للسؤال . فللأعمال ديان .

اللهم ، فهذه براءة اليك مما تسكاد السموات يتفطرن منه . وتنشق الارض وتخر الجبال هدا ، اتتنا المناهي عن رسولك في هذا الباب ، كما نهى ، راي عين في سد ذرائعه ، وهدم شرائعه ، وطمس رسومه وشنائعه ، ثم عمد قوائم اضاعوا عهد التحقيق ولم يراعوا مشاعر تأديبك وتعليمك ، التي تهدي الى سواء الطريق . فانتصبوا لرفع رايات سوء ، كان ينبغي ان تكون مخفوضة معزولة بحكمك الوثيق ، والا فكل من آمن بك ، وعقل عنك ، وتحقق بمعرفة دينك ، لا يجهل ما في طيها من عظيم المشاقة لك ولرسولك .

اللهم ، فمن زعم عليك : انك رفعت شأن القباب والمشاهد ، والزيارات المعروفة من هذه الطوائف ، ومواطن الأموات ، وجعلتها تزياناً لقضاء الحوائج ،

ومثابة للناس ، وأعياداً لهم ، وزعم على سلفنا الصالح من أمة نبيك الأكرم :
أنهم دانوا بذلك ، أو بذرة منه . اتباعاً لامرك ، ورضاءً بحكمك ، وصار
من غاية سعيه . زيادة ازدياد هذه المفاصد ، وإيقاد نيرانها . فاحكم بيننا
وبينه بالحق ، وأنت خير الحاكمين .

فإن القوم قد أبدلوا - و أنت اعلم - رسوم شرعك بسواها ، واستولى اللعين
على فطرم ، فثناها عن الهدى ولوaha ، وسولاً لهم ان يبدلوا الزيارة التي
شرعتها للإدكار ، والاستغفار والاعتبار ، بضدها : من التضرع عند القبر ،
والرقص واللهو ، وابداء الفاقسة والافتقار ، وأنواع الفجور ، والهتف ،
والتعلق ، والتأدب مع الرمم ، والحكم لها بنفع واضرار .

وكيف لا ؟ وقد أصلوا : ان لها التصرف والتصرف في البادين والخصائر ،
وصاروا يستمدون من نفحاتهم جسائم الآمال ، ويضربون قباب الطلبات
بفناء اعتبار قباب الاموات ، يابئس الأعمال .

فمن الذي بئواكم هذه المشارع ، وسن لكم هذه الآداب والشرائع ؟
ووضع لكم هذه الرسوم التي تبعتم آثارها ؟ فاثبتونا بسلطان مبين . تتبعه
ونشكر لكم ان كنتم صادقين ، أو فامحوا عنكم - عافاكم الله - عارها ،
وحاشا بعد ان نقول لكم - ان أتيتم بحجة بينة - : دعونا ، فقد صرح الشيخ
بخلافها ، لان ذا من الحليف بمكان .

ثم اللهم ، ان القوم أبدلوا مناهي رسولك ، الذي جعلته العصمة من الضلال ،
عن البناء على القبور ، وتشريفها ، وتخصيصها ، والكتابة عليها ، وجعلها
مساجد ، وما جاء عنه من النهي عن اتخاذ قبره عيداً بأضدادها ، فبنوا وشرفوا
وجصصوا ، وكتبوا ، وجعلوها أعيادا ومساجد ، كأنه صلى الله عليه وآله أغرامهم بذلك
الامر الأسوأ ، بل لو كانوا مأمورين بذلك لما حفظوه ورعوه ، كما هم الآن ،
بشهادة المناهي في هذه المسألة ، إذ أضيعت ، وشهادة غيرها في غير هذا
الباب ، مما لا يحتاج الى شرح .

وليتم اقتصروا على هذه المخالفات ، بل جاوزوا مما ينسبها الى اضعاف مضاعفات ، واقتدت العامة بمن تخيلوا عنده علماء ، وهو في الواقع منهم لا يملك رأياً ولا عقلاً للحقائق ولا فهماً ، فهو معهم غارق في باطل لغوم ، حريص على شهود مجالس إفكهم ، وإثمهم وهوم ، لا يهدي ولا يهتدي ، ولا تراه في طلب العلم صدقاً يروح ولا يفتدى .

حقى انا وجدنا في أفعالهم لدى هذه المشاهد ما كان صنيع الجاهلية عند بيوت الأوثان ، وزيادة غلو على من ضاد الله ورسوله باتخاذ إله ثان . فإننا سمعنا الله يقول في كتابه ، إذ سجل على أولئك الأقسام : (١٧ : ٦٧) وإذا مَسَّكم الضر في البحر ضل من تدعون إلا إياه) أي : هو تعالى ذو الجلال والإكرام .

وطالما شاهدنا عبّاد أرباب هذه القباب . اذا التطمط عليهم أمواج البحر العباب . سمعت ذكر الزيلعى والحداد ، وكل يدعو شيخه عند ذلك الاضطراب ، اذ لكل طريقة لا ينتحى سواها في الهتف والانتساب ، ولكل من الجيلاني ، وابن علوان ، والعيديروس ، والحداد ، وغيرهم من آلهة هذه الطوائف : طائفة من العباد ، ويذكرون الله في جملة من ذكرنا ، كما سمعناهم أيضاً ، كأنه واحد من تلك الاعداد وحاشا كل من يؤمن بالله واليوم الآخر - خصوصاً صلحاء الأجداد - ان يرضى شيئاً من هذا ، والا كان شريكاً لمن حاد الله ورسوله وضاداً . أفلا يعجب اهل العقول والأديان من الانسلاخ عن مشاعر شرعة الإسلام الى هذه الغايات النواد ؟

فكيف ساغ لأهل تلك الاجوبة - عافاهم الله - ان يأتوا بما يترتب عليه شدّ عضد هذه المنكرات ، كقول قائلهم - وهو ثالث من تصدر للافتاء في هذه المسألة : نقل العارف بالله قطب الدائرة . مولانا الشيخ عبد الوهاب الشعراني : ان بعض مشايخه ذكر له : أن الله يُوكّل بقبر كل ولي ملكا يقضي حوائج الناس . انتهى .

فأي سبيل أوصل الى القول على الله بمثل هذا؟ والفقيه عن الله ، المتحقق بالصدق فيه لايرضى دونه .

وأغرب منه : تلقيه بالتسليم والرضى ، والجزم بصحته ، والتهالك على ذلك كله ، ممن لا يخصص كثرة ممن يلبس ثياب العلماء .

ومثل هذه النكتة : أختها التالية لها ، اذ قال الناقل للأولى ما لفظه : وذكر - يعني الشعراني - عند الكلام على ترجمة سيدي شمس الدين الحنفي : انه قال في مرض موته : من كان له حاجة . فليأت قبري ويطلبها ، أفضله فإنا بيني وبينه ذراع من تراب ، وكل رجل يحجبه عن أصحابه ذراع من تراب ، فليس برجل . انتهى .

فهل ترى ياذا الطبع السليم لمؤمن قط ، تحب له ماتحب لنفسك : أن يدين بشيء من هذه الشعوب الخوفة ، وبزعم : أن دين الله الأقدس يرضاها ولا يأباها؟ وأنها مسلك من مسالكه المكرمة ، ثم يرسلها الى أقاصي البلدان؟ وعجب لا ينقضى ممن يقبل أمثال هذه الطرائف ، وما قبل أنوار الكلام النبوي ، ومابه أشار المقال العادل السوي ، فكيف يظن بقائلها أو ناقلها : إصدارها عن علم أو معرفة ؟

ومثل ذلك : ما نقله من أن الخضر عليه السلام كان يحضر مجلس فقهه أبي حنيفة في كل يوم بعد صلاة الصبح ، يتعلم منه علم الشريعة ، فلما مات سأل ربه عز وجل ان يرد روحه في قبره . حتى يتم له علم الشريعة . فكان يأتي إليه كل يوم على عادته يسمع منه علم الشريعة ، من داخل القبر ، واقام على ذلك خمس عشرة سنة ، حتى أكمل علم الشريعة على ابي حنيفة بعد موته . اهـ

ومثله : ما ذكر : ان الشافعي سئل عن مسألة . فأجاب السائل من القبر ، وان السيدة نفيسة وقع لها مثل ذلك ، من تلك الاكاذيب التي يروجها سدنة هذه القباب ليخدعوا العامة .

فهنا ياذوي الالباب ، تسكب العبرات : إن كان القوم قد رضوا لانفسهم سنة من فقد التمييز ، وسلب الذوق ، فلا كرم الله أمثالهم ، وكيف يستطيع ان تقام حجة على أقل من هذا ؟

وغايتهم : الدعوى ابتداءً وانتهاءً ، فإن قُصارى مقالهم : حدث بهذا من هو عندنا ثقة . فعلى التنزل : تنتقل منهم إليه .
ولعمر الله ما هذا وامثاله الا فرص انتهزها العدو المبين ، ما أظنه كان يتوقعها بهذه الصفة ، وان كان قد تألى باغوائهم أجمعين ، الاعداد الله الخالصين .

وحسبك من يستند في المباحث الدينية : الى ان الشعراني ذكر له بعض مشايخه . فهذا الخضر الذي قصَّ الله نبأه في سورة الكهف وقال (١٨ : ٦٥ آتيناه رحمة من عندنا ، وعلمناه من لدنا علماً) وقال له موسى (١٨ : ٦٦ هل أتبعك على ان تعلمني مما علمت رشداً ؟) فصار موسى تلميذاً له ، وهو الذي أنزل الله عليه الكتاب المسطور ، وناداه من جانب الطور .

وليت شعري حيث كان الخضر في هذه الترجمة : هو المستفيد من ابي حنيفة . ما كان علم الخضر قبل معرفته علم الشريعة ، حتى تعلمها من ابي حنيفة ؟ ان كان خليقاً : ان يصفه الله بذلك الوصف ، ويأمر صفوته من خلقه ، ان يؤمه حتى يعلم منه ، وكيف استحق ان يكون موسى متعلماً منه ؟ وأي علم عند من جهل علم الشريعة ؟

او ما علمتم : ان الشريعة ذات توحيد واحكام ومعالم حلال وحرام وأمهات أديان الانبياء عليهم الصلاة والسلام ؟ وما ذلك التنويه السابق بعبد لم يعرف علم الشريعة إلا من ابي حنيفة ؟ ان كان هذا قد عد من مجاز الاول .

فاعتبر هذا ياموفق ، أفما كان لعبد الله الخضر في مشاهد ختام الانبياء ، وتمام الرسل الاصفياء ؟ ثم أما كان له في علي صاحب منزلة هارون ، وصديق الامة وفاروق النور والظلمة ، أعلام خير القرون ؟ ثم اما كان له في علماء تلك

العصور من نظراء الإمام ابي حنيفة: ما يفي به هذا عن التربص وطول الانتظار؟
انها لطريقة يعز نظرها .

فصل

ومن ذلك - وان كنا قد أشرنا اليه فيما سلف، فهذا استكمال للبحث فيه -
حكهم وتواطؤ كلماتهم : على ان الاجتهاد في هذه الاعصار متمذر ، وقد صدع
بعضهم بدليل على ذلك ، ماترك لخصمه بزعمه مجالاً للجواب .
فقال : وقد نص الحافظ ابن حجر : بأن الاجتهاد بأنواعه انقطع من القرن
الرابع ، وكفى بذلك حجة ، لدفع هذا التمغتر المنازع . انتهى .
فلقد ظن - أرشده الله - انه ابدى بهذا الهراء دليلاً ظاهراً ، وبرهاناً
عند الانام باهراً ، قطع خصمه عن الإتيان بمثله ، وَبَتَّ حبال المسافة
واستراح ، وَحَطَّ رحل الرحال عن ركابه وأراح ، وَلِيَتَنَبَّهَ لقوله
« الحافظ ابن حجر » فإِخَالَ وصف « الحافظ » الا وَهَمًا منه - او
إيهاماً - فيما ذكر ، فكاتبه ، ومباحثه لاتقبل هذا عليه بل توميء ، او
تصرح ببطلانه عنه جزماً .

فليوجدنا هذا القائل حرفاً منه في ذلك ليصدق ، لاليجتج ، ولعله ابن حجر
الهيتمي ، ولا يعرف بالحافظ ، ولا يضرنا صدور مثل ذلك منه ، ان صح أيضاً .
ثم انهم اضطربوا في تعيين زمن تعذر الاجتهاد : هل هو في القرن الثالث ،
او الرابع ، او الخامس ؟ على ما شهدت به جواباتهم ، وَكَلُّ رَجَحَ نظره
الثاقب منقبةً من تلك المناقب . وما ذاك الاضطراب : الا انه لقوة أصل الباب .
ثم تناقضوا ، او من تناقض منهم ، حيث يقول :
السبب المانع من تحصيل الاجتهاد . فَتَقْدُ آلاته وشرائطه منذ أزمان . انتهى .
وهذا أخذاً مما نقل هذا الناقل عن ابن حجر ، من ان الاجتهاد يجميع
انواعه : انقطع من القرن الرابع ، كما مرت حكايته . فما هي الا ظلمات بعضها
فوق بعض .

ومع هذا كله ، فيقول قائلهم : هل ادعى الاجتهاد احد من اصحاب الشافعي الذين طَبَّقُوا الارض علماً ، وملئوها حدقاً وفهماً ، وجمعوا الى المعقول مشروعاً ، وحازوا من علوم شق اصولاً وفروعاً: مثل الربيع ، والبوينطي والمزني ، والقفال ، والاسفرائينين ، والغزالي ، وامام الحرمين ؟ ام كانوا في حضيض التقليد للامام الشافعي ؟ وهكذا اتباع كل مجتهد ، مع انهم كانوا مهرة في العلوم العقلية والنقلية ، ولا يدعى الاجتهاد في زماننا هذا : الا من جهل شروط الاجتهاد ، وعرى عن علم أصول الفقه . انتهى .

فهذه عبرة من العبر ، وانها لإحدى الكُبرى .

والا فكيف يقال : تعذر الاجتهاد لفقد آلاته وشرائطه - مع كون من ذكروا طبقوا الارض علماً - الى آخر كلامه ؟ فاعتبر .

وكم من طريفة قد بنوها على هذا الاصل الضئيل ، والمقال الساقط العليل ، لكنهم بحمد الله قد تسارعوا الى نقضه ، بديهة من غير روية ، وهم لا يشعرون وما ذاك الا لأن الضرورة البديهية الفطرية والنظرية منادية ببطلانه ، وشاهد صدق على انه من فاسد الكلام ، وهذيانه والحس قاطع لمن زعمه بلا حاجة الى اعمال الجوارح في بيان ضلاله .

فلما كان بهذه المثابة لم يجد القوم بُدّاً من مناقضته بغير شعور . فطفقوا يقولون : قال الله ، قال رسوله ، ونسوا ماسودوا به صحفهم من مثل قول بعضهم : فيحرم على ذلك دعوى الاجتهاد ، واخذ الحكم بالدليل ، وان طابق الواقع لقصور نظره . أخذاً من قوله تعالى - خطاباً لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد - (٢١ : ٧ فاسألوا أهل الذكر) اي المجتهدين - الى آخر تلعبه بكتاب الله مناقضة ومعارضة .

أما درى - وَيَنْحَهُ - أن أخذ الحكم من دليله ، وتيسر الاجتهاد وحصوله في هذه الاعصار : مأمثاله الا ان يقول : يحرم كذا ، ويحل كذا ، لقول الله

تعالى كذا ، وقول رسوله كذا ، على حسب مبلغ علمه ، ومنتهى فهمه ، كما صنع من حكينا كلامه من التكلم بلا بصيرة ؟

على ان جِلَّة من اصحاب الشافعي ، وغيره من الائمة ، مكذبون لهذا الحابط في دعواه عليهم : بأن احداً منهم لم يدع الاجتهاد . فإنهم بين مشهود له بذلك ، وَمُدَّعٍ هُوَ له ، كأبي بكر بن المنذر ، ومحمد بن جرير الطبري والشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد قاضي الديار المصرية وعالمها ، والجلال بن الكمال السيوطي ، وأوسع من مانعه ذلك تجهيلاً وتضليلاً ، كما هو معروف في كتبه . ومنها « الرد على من أخلد الى الارض ، وانكر ان الاجتهاد في كل وقت فرض » وقبله الشيخ الإمام ابو محمد بن عبد السلام المصري ، كما يأتيك نص كلامه في كتابه « قواعد الإسلام » ومن لا احصيه الآن ، وكن ذكرناهم لك فيما تقدم . فان تصرفهم في فنون العلم ، وأبواب المعارف ، وامهات المسائل ، وتنقيح الدلائل ، وتوضيح المطالب والوسائل ، صرح عنهم عملاً ودلالة : بأنهم مستندون الى خالص المباشرة ، ومحض السعي والعمل وغير ملتفتين في تقرير بحث ، او تحرير باب الى غير سببهم بفهمهم وفحصهم وتنقيبهم ، وامعانهم ، واعمال فكرهم واذهانهم ، في تلخيصه وتصحيحه وتهذيبه ، بحيث ما الى امام ولا متبوع - اسما لامعنى - التفات ولا تعريج بل تراه معهم كأحد نظرائهم ، جزماً لاشك فيه .

وأولئك مثلاً : كلقاضي عياض بن موسى السبتي ، صاحب الاماع والشفاء وشرح صحيح مسلم ، والحافظ ابي يوسف بن عبد البر النُمري ، مصنف التمهيد والاستيعاب وغيرهما ، وابي القاسم السهيلي صاحب الروض الانف وابي سليمان الخطابي صاحب معالم السنن شرح سنن ابي داود ، واعلام السنن شرح صحيح البخاري ، وغيرهما . والحافظ شهاب الدين احمد بن حجر العسقلاني ، مصنف فتح الباري ، وشيخه ابي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي وغيرهم . ممن اشرنا الى تعداد طائفة منهم قريباً . وحصرتهم في حيز الممتنع عادة . خصوصاً الاثريين . فهم من ابعد الناس عن التمهذ .

فكيف يدعى على جميع من ذكرنا : أنهم او واحداً منهم : لم يدع
الاجتهاد ، ولا شهد له به ، ولانادى به عملاً وتصرفاً ؟
لقد أعظم الفرية عليهم من قال بشيء من هذا .
وحاصله : ان هذه دعوى كاذبة باطلة ، معلوم بطلانها وكذبها يقيناً ، بلا
أدنى ريبة . والسلام .

فياعجباً لقوم بينناهم قد سدوا طريق الاجتهاد : لفقد آلاته بزعمهم ،
وانسداد ابوابها ، والعلة باطلة ، فكذا المعلول ، ومتى يستقيم الظل والعود
اعوج ؟ ثم اذا هم - مع ذلك - قد عادوا الى ذلك الاصل فنقضوه ، ومعهده
الحاوي فرفضوه ، اذ حكم فاضلهم لمن سمى من اصحاب الشافعى بأنهم طبقوا
الارض علماً ، وملئوها حدقاً وفهماً ، ثم شفع ذلك بقوله : وهكذا اتباع كل
إمام مجتهد ، مع انهم كانوا مهرةً في العلوم العقلية والنقلية . انتهى .

فلا ادري - بعد تطبيقهم الارض علماً ، وملئهم إياها حدقاً وفهماً ،
وكونهم مهرة في العلوم عقلها ونقلها - ماذا الذي فقد عندهم من آلات
الاجتهاد وانواعه وعلومه ، حتى يتعذر هو؟ اذ تعذره ان كان لتعذر مقدماته ،
فقد احيط بها ، واستولى عليها ، وسميت صنوف التحقيق والتدقيق ؟ وهل هي
الاشطورهُ وابعاضه ؟

واحر عيناه ، فبالضرورة حصوله بحصولها ، وماذا الذي امتاز به الائمة
المتبوعون من طورٍ وراء هذا ؟

فالله المستعان على هفوة مكشوفة السوءة ، لم ينزجر عن التعامي عنها جماعة
المفتين ، ومن رضي من المقلدين صنيعهم ، وهم الاكثرون ، فإن بديهية
الفطرة السليمة تقول : وهل من بغية فُقدت ، او مأرب استعصى على من
طبق الارض علماً - الى آخر ما ذكرتم ؟

وماذا أعجزه : بعد اقتعاد غار بها ، أو شانهُ : بعد الإحاطة بالوسائل ومقاصدها ، اذ تلك هي مجموع العلوم عقلياً ونقلياً ؟

وكيف بن ملك آلات الاجتهاد وشرائطه ، ومارس طرق النظر وضوابطه وماغاية الشافعي ومالك واحمد وابي حنيفة رضي الله عنهم ، الا هذه الغاية — ان سلمت ايضاً لهم — وكذلك كل مجتهد في الآفاق ، وامام تحرير ، لايشق غباره بالاتفاق ، وان تفاوتت مواطىء أقدامهم على حسب معارفهم — ان سلم ايضاً — انهم بهذا الوصف المجهول لاتباعهم . والا فالسبب والاختبار والنظر الصحيح والاعتبار : كاشف عن ان هذا اختلاقٌ بحتٌ ، وعن فساد هذا الغلو الذي ولّده امتلاء الصدور بتقديس الاسلاف ، حتى أدى الامر الى اساءة ليست بالهينة ، تَبْدُو يوم ينكشف الغطاء ، وتتقاصر عن المتعنتين فسيحات الخُطسى ، وَنْزَهَ اللهُ الائمة الاربعة ، ومن عقل الحقائق ، ان يدعوا لهم ماليس لهم ، ويرفعوهم عن قدرهم ، ويغلو فيهم بغير الحق ، فهم خصماء هؤلاء الغالين يوم الحساب ، يقولون لهم : ما كان لكم هذا الغلو فينا ، حتى تركتم من قولنا ما هو الحجة عايكم ، وقصرتم فضل الله الواسع ، ومائدته المبسوطة علينا ، وقابلتم من نازعكم في شىء واتاكم به : بأنا لم نقل به ، او قلنا بخلافه ، وهجرتم الرد الى الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ؟ وما بهذا أمرناكم ، ولا عليه دللناكم ، ان كنتم ايضاً صدقتم علينا فيما قلتم عنا ، ونسبتم لنا من الخلاف في تلك المسألة . ولئن فعلنا لكننا ظلمنا أنفسنا ، وجاذبنا الحق اهل ، ومعاذ الله من ذلك كله ، فانا منه برآء . وماضركم ان تكونوا كمن سلف قبلنا ؟ درجوا على معالم هادية ، بلا تحرير مذاهب ، ولا تقرير طرائق مخصوصة . ومرتاد الحق لا يحرم ، والمبطل مكشوف القناع أبسكم .

فكيف يَخْفَى حَقٌّ ، او يروج باطل ، مع المضي على سنن تلك الطرائق المثلى . ولقد قضت التجارب ، وتصفح احوال العالم ، وشهد الحس القاطع : ان كل

فرقة وأهل كل نَحْطَة، يقولون في سلفهم نحوأما قاله هؤلاء في الاربعة وزيادة عليه ،ويزعمون : ان مخالفهم لم يبلغوا ذلك الشأن ، ولا انتهوا الى تلك الغاية ، وأنه لا يصلح ان يكون مخالفهم هو الذي فاز بالصواب ، على النحو الذي يزعمه جماعة المفتين وإخوانهم فيمن نازعهم ، او نحا خلاف قول من تبعوه .
فلا جرم اتسع الخرق على الراقع ، وتشعبت طرق الإدلال بمطابقة الواقع .

وسبب كل ذلك : ما عرفناك : من غلو التابع في متبوعه ، كأن معنى دين الله : هو الهوى والمحابة ، فلا بحث عما قال الإمام ، ولا مجال للطاعنين في شيء مما فاه به من الكلام . برئنا الى الله من ذلك .

وحاصل الكلام فيما نحن بصدده : ان الحكم بتعذر الاجتهاد ، منذ زمن كذا - على الاضطراب فيه - لتعذر آلاته وشرائطه ، مع القول بأن المذكورين طبقوا الأرض علماً - : ظاهر التناقض ، واضح التهافت ، ما يخرج من رأس ذى عقل . عَقَلَ المعاني ، وأدرك مدلولات المباني قط .

ومن تناقضهم النَّبِيَّ - بعد ان ارسلوا مقالتهم بتعذر الاجتهاد ، وأخذ الحكم من دليله - : انهم اخذوا في الاستدلال والتصحيح ، والإبطال في خصوص مسألتنا هذه ، التي استدعت هذا البحث برمته .

فنقول لهم : أعرفتم بطريق البرهان الذي دققتم برهانيته : حسن ما ذهبتم إليه ، وأنه حق ، وخلافه باطل ، كما به جزمتهم ؟ أم قلدتم : إما في نفس الحكم ، أو البرهان عليه ؟ والجواب عن هذا لا بد منه .

فإن قلتم بالاول : ظهر لكم إمكان إقامة الحجة ، على أي مطلب في أي عصر كان ، وان البرهنة على المقاصد أبداً متيسرة ممكنة ، لامتعذرة ولا متعسرة ، ونحن لانمى بالاجتهاد الا هذا القدر . فإن غاية المجتهد تمييز الصحيح من مقابله .

والآن : فقد اتضح لكم - وضوحا بينا بلا شك ولا التباس - فساد تلك المقالة منكم - ان وعيتم ما ذكرنا - لاتحاد عملكم وتصرفكم مع عمل المجتهدين وتصرفهم ، لافرق بينكم وبينهم ، الا بأنكم سميتم أنفسكم مقلدين ، وقصرتم اسم الاجتهاد عليهم ، وعرفتكم مصادر عنكم بأنه تقليد ، ومصدر عنهم بأنه اجتهاد ، ولايضر اختلاف الاسماء ، اذ كلامنا على المعنى يدور ، حيث كان الحاصل هو الحاصل . لان الوقوف مع الصور شأن الاغبياء الذين لا يميز لهم . فسموا أنفسكم مقلدين ، واصنعوا صنع المجتهدين . فليس ذلك بضائر ولا عاكر عند ذى الذوق السليم ، والامر في هذا واضح بَيِّنٌ ، غَسِيٌّ عن الإيعاب . اذ لو وفيتم بذمة ذلك الاصل المنهار - وهو القول بتمنذر الاجتهاد ، وانغلاق بابيه ، وامتناع أخذ الحكم من دليبه - لكففتهم عن سرِّد ما حسبتموه حجة لكم من كتاب الله وسنة رسوله وغيرهما ، ولكن كانت الشجرة طَلْحًا والثمرة جوحًا ، فما أحرأكم بقول من قال :

وَقَائِلَةٌ: يَا فَا رَسَّ الْخَيْلَ ، هَلْ تَرَى أَبَا وَلَدِي عَنْهُ الْمَنِيَّةُ وَكَتِ؟
 فقلتُ لها : لا عِلْمَ لِي ، غَيْرَ أَنَّنِي رَأَيْتُ عَلَيْهِ الْمَشْرِفِيَّةَ سَلَّتِ
 وَدَارَتْ عَلَيْهِ الْخَيْلَ دَوْرَيْنِ بِالْقَنَا وَحَامَتْ عَلَيْهِ الطَّيْرُ ، ثُمَّ تَوَلَّاتِ
 نفى العلم ، ثم أخذ يجتنى ثماره .

فإن قال القوم بهذا الشق من الترديد - وهو انهم عرفوا بالمباشرة والبرهان الذي ذاقوه : حسن ما أنتجوا ، كما هو مقتضى عملهم - بانتم مناقضتهم الصريحة ، وتفاحش فساد مقالاتهم ، وأنهم قد نقضوا بناءهم بأيديهم جهراً . وان قالوا بالشق الثاني - كما هو مقتضى أصلهم ذلك - وأنهم قلدوا في حسن مانصروا ، او في كون ماذكروا من الحجج عند أنفسهم : دليلا مفصحا عن حسنه ، مبطلا للمعارض ، لامتناع اخذ الحكم من دليبه في هذه الاعصار . فهذا من أبلغ الاستظهار على تعطيلهم ، وقلة تحصيلهم .

اذ المعلوم في محاسن العقول ، وسلم الفطر : ان احداً - ان كان يجهل امراً من الامور - لايتهالك على نصرته ، ولايقطع بصحته ، ويكثر على مخالفه بالإبطال (٥٠ : ١١ 'قتل الخراصون ، الذين هم في غمرة ساهون) والله سبحانه قد نهى ان يقال عليه الا الحق .

والبحت معكم - والحالة هذه - بالنسبة اليكم ضياع ، وعسى ان يهدي الله به من شاء من عباده ، وليس ماجتتم به من الجزم والقطع بشيء بلا برهان عليه ، وأخذ له من دليله : سجيّة المتشرعين ، الذين سنتهم العلم والعدل ، دون الظلم والجهل ، فمعاذ الله من جهل وطيش .

وإنا أيضاً نُورِدُ عليكم هذا السؤال بعينه . في شأن التقليد الذي أنتم عليه . وقد رضيتم به ، كأنه توخيّاً منكم للتأسي . والله قد حذّر من ذلك بقوله (١٧ : ٣٦) وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ () وبقوله (٧ : ٣٣) قُلْ : إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الفواحش ما ظهر منها وما بطن - الى قوله - وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون () .

أشعرتم أنّ هذا في كتاب الله ، ثم تجاوزتم عن الرضا به ، الى ان قصرتم الطريق الى الله ورسوله في أمر الدين : من الإفتاء والقضاء بين العباد ، بل وأبواب ماتنتحلونه من الاعتقاد ، وحاصل جملة ماتدينون به من أحكام المعاش والمعاد عليه ؟ اذ لانعرف أحداً منكم يرفع رأسه بسبب ذلك الأصل ، الى البحث والتنقيب عما قاله أئمته ، وأهل نخلته ، او يقول : يحتمل أن يكونوا في هذا الباب لا على صحة وصواب . فما على من بأس في الفحص عن أصله ، ومن رام ذلك ما كان حظه منكم إلا قولكم : ما أنت وتقليب الجبال الرواسي .

فإن زعم ذلك . لم يكن لكم حينئذ حرفة سوى التكذيب والجدال ؟ فتقول لكم في السؤال المشار اليه : هل عملكم على التقليد والتدين به ، خصوصاً على هذه الصفة الغريبة التي صرتم بها صادرين عن برهان صحيح ، وحبّة منيرة ، وأنه طريق نجاة وسلامة؟ هذا القدر الذي سألناكم عنه الآن ،

لإذكاركم على من حاد عنه ، أو جوز النظر وامكان المعرفة ، وفتح الباب للوافد فلا يحسن أن يقوله بيمز يعقل معاني الكلام ، فلا نتشاغل به أصلا ، أم قيل لكم : التقليد طريق نجاة ، ومنهج هدى . فاسلكوه ، فسلكتم بلا بينة ؟ .

فإن قلتُم بالأول : فما الذي يُسوِّغ لكم اقامة البرهان ، وايضاح الحجة ، وأخذ هذا الحكم من مستنده ودليله ، وقد انسد الباب في ذلك بقاعدة هذا جزء منها ، وما الذي حلَّ تلك العقدة في هذا الأصل الاصيل ، وحجر ماسواه من جملة أو تفصيل ؟ .

وعلى هذا : فقد نفضتم غبار التقليد من أيديكم ، وصرتُم على بينة من أمركم ، وهذا حاصل الاجتهاد الكامل ، وأخذ الاحكام الشرعية من دلائلها ، لاسواه البتة .

ووقوع الخطأ في فردٍ أو احتمالُه لا يمنع من المضي على الاصل المستقر ، ولا المخالفة في الجملة ، وهو جارٍ حينئذ مجرى غلط الشاهد والراوي ، أو تزويره أو وضعه ، فإنه لا يُطرح مطلقاً ، ولكن في ذلك الفرد مع بقاء أصل الباب على حاله ، لا يחדش فيه ذلك الحُدش .

فشهادة الثقة وروايته مثلا : قامت الحجة على العمل بهما ، ولا يضرنا الجهل بمطابقة الواقع واحتمال عدمها ، أو ظهور خلافها حيناً .

فالآن مناط ما كلفنا به قد حصلناه ، وطريقة ما خوطبنا به قد سلكناها على علم ، وصار عملنا على بصيرة ، وهذا طور الخطاب التكليفي ، وأما اصابة ما في نفس الامر فطور وراءه ، لا يعلق بنا شيء منها . « فإنما أقطع له قطعة من نارٍ » « ألا شققت عن قلبه ؟ » « وحسابهم على الله » .

فأالجَهلُ بهذه الجهة ليس هو مما يقابل العلم عن الله ، ومعرفة أحكامه . بل أمرٌ أجنبيٌّ على نحو ما اختص به من الغيوب خارج عن المطلوب من العباد ، وعمّا نبهت عنه في هذا السؤال ، الذي نحن في سياق ايراده .
فما هو التقليد والحالة هذه ؟ .

إذ قول من يقول : اني أصدق وان لم أعمل عملا على التقليد ، حتى استبنت اني في ذلك راشد ، حسن السمي ، صالح العمل ، اعمل بحجة من الله بأمرتها ، وطعمت مذاقها بالنظر والاعتبار ، الذي استندت فيه الى خاصة بحثي بنفسى : فهذا هو معنى المجتهد وحاصله ، بل وزيادة عليه عند إشباع التدبير .

فعلى هذا : ليس بأقل من المقلد بالقبح علما بما هو عليه .
والجهل بمستند المقلد - اسم مفعول - في قضية شخصية كالجهل بسبب الشهادة والرواية ، لا يعتبر علمه ، ولا الاطلاع عليه بعد تقرير المناط الديني التكليفي .

وغير خاف عليك : ان هذا التمايز بين المقلد والمقلد لا يصلح فارقا ، لاني الاسم ، ولا في الحكم ، ولا في الحاصل ، اذ تصحيح أصل الشيء وما يحصل عنه ، وهو مبنتن عليه ، ومستمدة منه : تصحيح له ضرورة ، اذ العمل به فرع ذلك التاصيل الصحيح ، كجزء القاعدة بعد تصحيحها ، وتحقق كونه فردا مما يدخل تحتها ، فلا تجد بشرا يطالبك بوجه الرفع في « قال زيد » وأن تبين له شاهدا في خصوص هذه المادة ، أو نظير هذا التركيب أو خصوصه ، بعد اذعانه لأصله .

وليس اطلاع الإمام على خصوص حجة باب دون تابعه : الا كحاكمين حكما في قضية بشهادة ، علم أحدهما صدق تلك الشهادة بأي الطرق ، بعد الحكم أو قبله ، حيث لا يحكم بعلمه ، والآخر جهله .

فهذا امتياز لامدخل له في العلم الديني ، وفرق من وراء الجمع ملغى عن الاعتبار فيما نحن بصدده .

وان قلت بالثاني - وهو ان لا علم عندكم بحسن منتحاكم في أمر التقليد ولا برهان لديكم في ذلك بأمرتموه ، على وجه مذاق الناظر لنفسه ، والمنقب عن أساس ما يقول أبناء جنسه - فلا أغرب من الإصرار على شيء لا يستبان رؤسده وخطة لا يلوح هداها . والقلو فيما شأنه هذا ، حتى صار المدار عليه ، والممول دائما مستمرا بين يديه ، وكان به الاعتصام والمعاذ عند الخصام ، والتأله للمليك

العلام ، والوقوف على رسمه في الإقدام والإحجام ، أفيرتضى هذا من عقل ، وحل ساحة التمييز ونزل ؟ كيف من نصح لله وعدل : أن يكون في دينه الذي هو أنفـس مايقـتنى ، وأولى ما به يعنى ، أن لا يكون على بصيرة يعقلها ، وأثارة ينقلها ؟ .

هذا من أعجب العجـاب ، وأطرف ما طرق الأسماع المأطاة الحجاب ، لأن صنوف الأمم لا تجدد فرداً منهم - حتى من نحن نخوض معهم الآن ، وان كانوا قد أرسلوا من ألسنتهم ما يوجبـه صريحاً - يقول على نفسه أو فريقه : بحاصل هذه النكتة ، وحتى أن المبطلين منهم ، لا يعترف احد منهم على نفسه : انه ليس على بصيرة من أمره وتثبت فيما هو عليه .

واعلم أن ما ذكرنا من الإيراد والترديد ، والامور اللازمة عليه : أوضح من شمس الضحى ، لا يمارى في ذلك - او يتارى - إلا جامد الفكر ، غير متأهل للهداية ، ولا مترشح للاقلاع عن الغواية .

فلا يخلو حال هؤلاء المقلدة من ان يقولوا : نحن على بصيرة وهدى في الذرة والجل ، والتفاصيل والجل ، أي : لأنا على بصيرة بأصلها ، التي هي منه ، ومتحصلة عنه ، وعائدة اليه ، ومتفرعة عليه ، وقابعة له . فما هي غاية الاجتهاد إذن ، وما حاصله وقصارى ثمرته ، والمقصود منه ، بل روح مساعيه ؟ أو يقولوا : لاندرى . فإبعاد عن قضايا العقول ، وسفسطة بلا مرية . أو يفضلوا فيدور الخوض معهم أينما وصلوا .

والحمد لله الذي قد جعل هذه الأفهام والعقول ، والاسماع والابصار والافتدة لعلكم تشكرون ، وتعرفون وتنكرون ، وتميزون ماتأتون وتذرون ، وإلا لكنتم كهذه السوائم التي ترتع في البيداء . فأني فضل لكم عليها الا بزيادة هذه المزايا ؟

وليست ايضاً مقصودة لذواتها ، بل لما نسبته الله عليه في غير ماموضع ، وشهدت به الفطر ، وضرورات الاديان ، والله المستعان . وهل يكلف الله سبحانه من لا يفهم ولا يدري بالجهة التي سألها منا ؟ .

وفي جماهير هذه المقلدة من اهل الذكاء والفظنة ، والسبق في مجال الادراك
لأمور الدنيا - وان تفاوتوا - من لا يحصى ، بحيث كانوا للمعالي أهـلاً ، لو
استعملوا هذه القوى فيما هيئت له ، وضربوا بتلك السيوف القاطعة ، ولم تتسلط
عليهم جنود الاوهام ، وفساد الفطر ، والخواطر الضائعة ، التي أصبحت في
الحقيقة جنداً للعدو المبين ، سَوَّلت لهم بأنكم قوم زَمَنْتَى لاجراك بكم ،
ولا تصلحون لأخذ الحكم من دليله .

وماعلموا ان ذلك من العدو المبين ، من جملة ما يحشد عليهم من جيشه المكين
وينفت فيهم من دائه الدفين ، حتى حرم القوم فضل رب العالمين ، وضرهم في
دينهم . فلينظروا ان كانوا للظنِّ بالناصح محسنين .

ولسنتنا نعني بهذا: أبلَّه لا يدري شيئاً ، بل نعني من يرى ويسمع من عانا
حرفة من الحرف ، او صنعة من الصنائع ، او تبرُّزاً في فن من الفنون ،
حتى المعتنين بمذاهب أسلافهم ، والمتدربين في تخليص مسالكها ، والتنقيب
عن دقائقها ، وكذا كل ساع فيما يهمه ، ويتعلق به من أمر دنيا أو دين ، على
حسب ما عنده ، وكل الناس ساعون ، إلا من هو لقلته كالعدم . فتجده قد
أدرك ما هو فيه ، وأتقن ما عاناه . وصرف همه الى تحصيله ، ومهر في جلته
وتفصيله ، وأدرك زواياه وخبائاه . فبال أمر الدين عندهم لا يكون بهذه المثابة؟
فإذا كان كلُّ ساعياً ، بصيراً بأداب إدراكٍ مطلوبه . ومقدمات حصوله ،
مدركاً لما توجه له ، حسبما قدر له ، وهياً له ربه القادر ، ما لا يدخل في وسعه
ابتداءً ، بل بعد السعي . فلشأن الدين ممكن الحصول ، متأتى الوصول .

ولماذا أدرك الناس فنون مساعيمهم ومطالبهم ، ومقاصدهم التي قد وطنوا
نفوسهم على العناية بشأنها ، والاحتتيال لإدراكها ، وجرت سنتهم في أنه لا يجوز
إهمالها ، وترك الإحاطة بكنهها ، دون ما يقتضى الوضع الحكى العلمي ضرورة
بتيسره وادراكه ، لتقدمه في الحاجيات ؟ بل الضروريات اللازمة ، وهو علم

الكتاب والسنة والفهم عنها . فصار عندهم خطبا متعسراً ، بل على مازعم هؤلاء متعذراً . وما الامر بهذه الصفة ، بل انما هو والله الغفلة والإهمال ، وعدم العناية والاشتغال . وتسلب العدو على الخاطر والبال ، وقد نال بغيته منهم بلا ريب ولا إشكال ، صيَّره عندهم من قسم الممتنع المحال .

ونحن وكل ناصح لنفسه لانعلم معنى لقولنا : مجتهد عالم بأحكام الله : زائدا على كونه بحيث يتميز أمر دينه الذي تعبد الله به . وما هو مبلغ علمه بخطاب الله الذي وجهه الله إليه والى كل انسان .

وَسِرُّ الْمَسْأَلَةِ وَحَاصِلُهَا : أَنَّهُ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ . فَالْكُونُ عَلَى بَصِيرَةٍ هَرِّ الْعِلْمِ ، وَضِدُّهُ : ضِدُّهُ .

فما اختاره القائلون بتعذر الاجتهاد ، فقد صرحوا بما ملخصه : إن قالوا: نحن على علم وبصيرة . فليأتوا بمعنى يحصله الاجتهاد ، بل الضرورات ، والنبوة سوى ذلك ، وان تفاوتت المراتب .

والمراد تصحيح كون المرء في سعيه على هدًى ورشدي .

وان قالوا : لا . فمن يرضى لنفسه ببطالة وفقد وعُدْم ؟ خصوصا من اعتزى الى شرعة الإسلام ، وانتمى الى أوضاع الرسل الكرام ، والملة التي هي النور اللامع ، والبرهان القاطع ، ليلها كنهارها ، وتعطارها كمدارها .

كيف جاز في سلامة الطبع وصحة الذوق ، ان يعتمد إليها أحد ، فيقول: لا يمتطى صهوة الاستناد الى حججها البينة ، ومصاييح براهينها المنيرة ، إلا مثل الشافعي وأبي حنيفة ، وأما سائر الأمة ، فهي عليهم حرام ؟ أنسيتم قوله تعالى (هذا بيان للناس) وتركتم قوله صلى الله عليه وسلم « تركتكم على مثل البيضاء » لا يعدوها خفاء ولا التباس ؟ .

أما تغتبطون بما لله ورسوله عليكم من منة ، حيث ترك لكم ماتهدون به في حنادس الظلم ، وتقطعون به من رام نزاعكم من الأمم ؟ و«رب مبلغ أوعى

من سامع ، ورب حامل فقهه الى من هو أفقه منه » وما قصر الله الامر بتدبير كتابه والفهم عنه على سلفك دونك . ولا رخص لك وعزم عليهم ، ولا فصلك عنهم في أي باب يُدَانُ به تعالى ، ويأتي الأمر منه على عبادته فيه ، وتعبدهم به علمياً أو عملياً ، بل أنت ممن تعلق به الامر والنهي والنداء والحث ، والوعد والوعيد ، والثواب والعقاب ، ونيل الدرجات ، واقتناء المزايا المحمودة ، والخطط الرشيدة ، التي سبيلها العقل عن الله وعن رسوله صلى الله عليه وسلم ، وأخذ الحكم من برهانه ودليله . فربك ما حط عنك ذلك ، ولا جعل الخطاب بالمهمات الدينية منه ومن رسوله ﷺ مخصوصا ببعض الأزمان ضرورة ، أو جعل العقل لكلامه ومعرفة حجته وهدايته في جليل أو دقيق محجوراً عن هم في هذه الازمنة وقبلها ضرورة أيضاً .

إذا يؤول الامر الى اضاعته محضاً ، لفقد ما لا بد منه ، بل أهمه وأقومه ، إذ لا سبيل الى جواز ما لا يعرف قط ، لا شرعاً ولا عقلاً .

فأمرك الآن في هذا المقام والاعتبار : كمن درج في غابر الأزمان في أصل الوضع الشرعي ، الذي لبثه : الشرائع الفرقانية ، وحصول الاهتداء بتلك الاوضاع السنية . ولماذا زَفَّ إليك « فأداها كما سمعها » « تستمعون ويسمع منكم » و « ليبليغ الشاهد الغائب » بعد قوله جل ذكره (٥٩ : ٢ فاعتبروا) (٣٨ : ٢٩ ليدبروا آياته) (١٥ : ٥٤ فهل من مدكر؟) وضروبه المتكررة .

أشياء من هذا قد جرى فيه النسخ ، أو تغير الحكم ؟ على أن القائل بالتقليد ، والمدافع عنه : تجد منه التصميم على أنه في كل ذلك مستند الى الكتاب والسنة ، فلا يخلو : إما ان يقيم برهاناً على هذا فهو أخذ الحكم من دليله ، وتلك خاصية الاجتهاد وروحه ، أو لا ، فمجازاة للحدود عقلاً ونقلاً ، وسلوك لمحال ، إما لا يفارق التناقض ، او يؤول الى البطالان الذي لا يستكن .

وبالجملة : فوضع الدين ومقاصده ، ومحال تعلقه بحالها الذي كان : فأنت ومن

مضى ومن بقى : جهة واحدة . أترك معذورا عن الصلاة والصيام والحج إلى بيت الله الحرام ، وسائر الاعتقادات الدينية والأحكام ؟ فلماذا قلت : أخذ الحكم من دليله يختص به الامام ، وهو له دون سائر الانام ؟ قابلت نعمة الله بصد الشكر عليها .

وضابط الباب : أن أمر الله بتدبر كتابه ومعرفة أحكامه وفقه شرائعه : لم يخص الله تعالى به أحداً دون احد ، ولا من تقدم دون من تأخر وابتعد ، والكل يوافقنا في مثل الصلاة والصيام وغيرهما من الاحكام التي تعبد الله بها الانام .

فلماذا خرج هذا الفرد الذي هو أرسخن في التكليف قَدَمًا ، وأمسُئِنَ به ذمّة وِرْحَمًا ؟ لانه قاعدة بنيانه الرفيع من الجملة ، فكيف امتنع على عباد الله في هذه الازمان أخذ الحكم من دليله ؟ وهذا شيء من أبين البينات ، لا يتأتى القول بالتعذر إلا مع الجزم القاطع بأن الله لم يكلف بأخذ الاحكام من الكتاب والسنة أصلا او بأن التكليف الآن جملة مرتفع ، وإلا فالتفريق بين المؤلف قول ردىء مختلف ، إلا بمخصص او مقيد ، يأتي من الله ورسوله . وأما تحمك الاهواء : فلا يصفى إليه من يعقل قط ، بل الوجه - لو قلنا بارتفاع التكليف - : ان يكون العلمى منه مستثنى ، غير جار مجرى ما عداه لمكانه من الرسوخ في لزوم استدامته وبقائه ، وان له في الحكمة ما يقضى له بذلك اكبر مما عداه من رفقائه ، كما لا يخفى .

والقصد : ان الله جعل الكتاب والسنة أمراً خالداً على مرّ الازمان ، ليتعلم الجاهل ويسترشد الضال ، ويأمن الخائف ، ويتذكر المتذكر ، ويعتبر المعتبر ، ويستمد المؤمن ، ويهتدى الحيران ، وليقضى بين الناس بما هنالك ، وليكون ملاذا عند الاختلاف ، وبيانا عند اللبس ، ورسما متبعا في الاعتقاد والتعبد والإفتاء ، والحكم والتحكيم ، والتحليل والتحرير ، والاجاث وغيره من احكام العلم الحكيم . ومستنداً يرجع إليه الامر كله في التأخير والتقديم .

فتعطيله عن هذه الثمرة ، او منع المجتنى لها ، وهو المقصود بها : مناقضة ظاهرة وعناد أوفى ، ومضادة جلية .

والحرور الذي اضاف المنع ايضاً لمن سواه يقول : مالي في هذه الحياض من مشرب ، هي للامام يروى منها ، ويخبر عما وجد ، ولا سبيل لغيره اليها ، بل يكون في ايدينا الاوصاف بأن في ذلك الحوض كذا ، وصفته كذا ، وفائده كذا .

فإذا جاءهم من يقول : بعض هذه الحياض لم يبلغه الإمام ، ولا ادعى لنفسه الإحاطة ، او بلغه ، ولكنني وجدت نعته او فائده غير ما ذكر لكم ، بعد ان باشرت بنفسي مذاقه . فما تقولون ؟ وليس لكم على دفعي حجة ، ولا الى مصادرتي سبيل ، الادعوى مالها مستند . اللهم الا اذا باشرتم ، كما باشرت فاضطررتم الى الكذابي . فذاك ما أمرتم به . ويصح منكم - والحال هذه - المدافعة والممانعة ، واما مكاذبة في شيء قد أعربتم عن أنفسكم أنكم ماتبوا تم له منزلاً ، ولا جسستم له عرفاً ولا مفصلاً : فغريب منكم التوثب على حماه ، والساقى يقول : هلموا ، فليس الخبر كالعيان ، ولم يحط الإمام بما لدينا خبراً وربما يخطيء الخبر ويخالف إذ مبناه على مبلغ صاحبه علماً وفهماً .

ومن علم حال البشرا اضطر الى الحكم بعدم براءتهم من قصور الفهم ونقصان العلم في حالات كثيرة . كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى .

إذ ليس في وسعهم أفراد الاتيان على نهاية ما به التكليف من الشرعيات قضية ضرورية . وما به قوام الأود وصلاح الخاصة : هو كالغذاء الذي لا تكفي فيه بغيرك .

فكما ان العمل لا بد ان تأخذ منه ما ينوبك ويتعلق بدمتك . كذلك التعلّم لتبنيه عليه ، لانه شرطه وعلته ، وما به يتحصل ويقوم اعتداداً واعتباراً ، فانه لا بد من تأدية العمل على الوضع المعتبر تعلقاً وكيفية ، حتى يمتاز عما سواه إذ ليس مجرد وجود معنى الاسم كافياً ، ولان التكليف علم وعمل . فكيف يلزم

المباشرة لاحد جهتيه دون الاخرى؟ كالإلزام ببناء على الهواء : يكون لاحالة ساقطا . كذلك بناء المقلد عبادته على التقليد يكون فيها ككلا .
وأما رفع هذا : فيؤدى الى الكون لاعلى شيء ، أو على شيء غير معروف الإسناد ، وهو ضلال ، وهل ضلّ من ضلّ إلا بعدم العلم والوقوف في حدود دلالته وإشارته ؟

ومن راعى سبيل النجاة كيف تحقق سعيه (٢٩ : ٦٩) والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا) .

أم كيف يقول - ان كان صادقا - قد علمها غيري ؟

وهذه الصنائع والحرف التي بها صلاح المعاش ، ويسرى النفع بها إلى النفع في المعاد ، مع شرطه - لا يستغنى فيها زيد بمحذوق عمرو واتقانه ، بل لا بد لكل احد ان لا يرى الاجتزاء بالغير ، بل يأخذ في السعي بنفسه ، حتى يكون الإدراك ، ولهذا قامت هذه الابواب كما يريدون ، وجدوا في طلبها وتملكها وتذليلها للأفعال حتى أطاعت واقتادوها بنواصيها ، وأنزلوا مستعصيا من صياصيها ، مع ان فيها ما يحير الأذكياء ، ويعيب الفطناء ، بحيث لو صرفوا بعض تلك العناية الى أمر الدين وتحصيل الركن العلمي منه بالنظر والاستدلال لقام كذلك ، واستنارت معالمه ولمعت قبابه وشخص بناؤه ، كما استقامت أبنية تلك الصنائع ، كشعائر المذاهب بالمعانة والسعي ، وتوطين النفوس على امكانها وتيسيرها ، وان لا بد من تحصيلها وقيامها لعدم الاستغناء عنهم عنها ، وليس الحاجة اليها .

فما بال هذا الباب الديني الذي يقوم بأقل من ذلك الكدح أو بمثله ، او بأشد من بعضه ، ان سلمناه لاختلاف مراتب الناس فيه : صار في حيز الممتنع المتعذر ، وهو في الدرجات الاولى من الضرورات ؟ والامر الموصل الى رضا الله ، والفوز بعقبى الدار ونعيم الآخرة ، وهو العلة الغائية للإيجاد ، شأنه معروف ناله بحمد الله القاصر والماهر .

وقد فتح الله الباب ، وبسط مائدته للقاصدين والطلاب ، لعموم الحاجة وعموم النفع، وعدم الاستغناء من متقدم ومتأخر عن مباشرة مذاقه على الوجه المأمور ليتحقق الانتفاع والسلامة في ذلك الاستمتاع ، بل في أخريات الزمان الحاجة أمس ، والاضطرار ألزم ، وقد وقعت فيه زيادة السهولة واقتراب المرام بحسب ذلك فضلا من الله ورحمة ، كما سنبرهن عليه ان شاء الله تعالى .
وحكمة العليم الحكيم في خلقه وأمره ودينه وشرعه : قاضية بإمكان الوقوع وحصوله ، ومنادية بطلب الإيقاع على الوجه الذي شرحناه .

فهل يحسن أو يسوغ في ميزان الحق ومشارع العلم : احالة مانايط به الصلاح وحصول كل مرام ، ذو العزة والجلال والإكرام ، والحكمة البالغة والرحمة الواسعة ، المنعوت باللطيف الخبير القريب السميع المجيب الرؤوف الرحيم ، وبكل اسم جليل ونعت جميل ؟ وربط به الفوز والسعادة والسلامة والنجاة لكل الناس في جميع الأزمان ، وهو من الضروريات وضعا وعادة ، وقد أمر به وحث عليه حثا عاما للأولين والآخرين في جميع الأزمان ، حتى منقطع دار هذا التكليف ، وربط به تحصيل الاجور ، والفوز بمعالي الامور ، واتقاء كل محذور .

أفيجوز ان يعاند ذا الملك في مراده ، او يمنع عبده فضله هذا المرتبط بإيجاده ولقد عرف تعالى عباده ما في الاقبال عليه ، والاعتصام به من أنواع المسرات . واستدفاع المضار دائما أبدا يقينا ضرورة .

فتخصيصه ببعض الازمان استدراك ، وتحريف لقاعدة الشريعة المستمرة ، وهو أمر ضروري البطلان . فقد يسره ربنا وأدناه (ولقد يسرنا القرآن للذكر ، فهل من مدكر ؟) ومنه ما دل عليه تركيب « بعثت بالحنيفية السمحة السهلة » .

ولله في تيسير أمره وتقريبه سر بديع : هو انه لما كان الكل مضطرا إليه . وقد حث تعالى جميع بني آدم عليه ودعا كل الناس الى الاهتداء به . فكان من تمام ذلك عدم الامتناع والتوعير ، وانتفاء الحرج والتعسير ، حتى نسخ تلك

المشارع الفاضل والمفضول، كما في سائر الاعمال التي هي سبيل مرضاته : من جهاد وصيام وقيام ، وانفاق وغيرها ، وباب العلم وطلبه وتحصيله شعبة منها فما باله امتنع دونها . والكل - مع كونه أخصها واولاها - من وادي القرب ، والتطوع له تعالى ، والتوصل الى أعلى جناته . ونيل جزيل ثوابه ، والسلامة من أليم عقابه ، وكلها مشتركة في الدعاء والحث والترغيب والوعد يجزئ الشواب ، من دون تخصيص ولا تعسير ولا تنفير ولا تشريب ؟.

بل النظر الصحيح ، والوضع الحكيم قاض قضاء حقاً لامرده : ان يكون باب العلم أسهلها حجاباً ، وأقربها منالاً ، لمكان الضرورة اليه ، وتقدمه على ماسواه ، واشتراك أهل التكليف وذوي الخطاب في التعلق به ، لزوماً في الذمم والاعناق بلا ريب .

فالخصص المعسر المنفر : مضافاً للوضع الإلهي ، وناقض بناء الشريعة . وممن من قائل مقالاً في حكم الله لشبه صوري ، دون تحقيق الباعث على الحكم الملحق به . ففتح على غيره ، وما بلغ شأوه في غير تلك الحادثة لفظة عنها لاعن قلة فطنة ، وأصبحت نفسه بنيله مطمئنة . وقد جُرب هذا وتكرر وكثرو وقوعه حتى شهدت كثرة وقوعه بأنه لا يمتنع على المفضول في كثير طيب غاية خير من غاية من فضله في محال متعددة .

واما اتم معشر المغرمين بالمذاهب الراضين بقيود التقليد في اعناقكم وقلوبكم : فقد جعلتم تلك المتون والمختصرات اظهر عبارة ، واوضح معنى وإشارة ، واصح مسلماً وابين مدركا ، لما انها - بزعمكم - خلاصة تلك المحاسن .

وكيف يكون ذلك كذلك؟ وفيها من التباين والتدافع والاختلاف ، وخفاء السند والدليل او ضعفه ، او مصادمة المآثور الصحيح : ما لا يخفى على ذي بصيرة ، صالح السريرة قد مارس الحقائق وسبر الطرائق ، ورضى بالله رباً ومشرعاً حكيماً

عن جميع الخلائق ، وحظى بالتمييز بين الخطأ والصواب ، وبالانتفاع بما وهبه الله من عقل وفهم حاذق .

وما اشبه على الناظر من الأدلة نفسها ، أو ظهر عنده تعارض : فالقطع عنده بأن مفيضا هو محل القدس والبراءة من كل نقص . فإن علم كيفية العمل في ذلك بتعليم المفيض سبحانه ، وإلا وقف لقصوره في نفسه ، لالتطرق أمر في المصدر المذكور ، بخلاف غيره ، فأمره ما ذكرنا .

والغافل يقول يجمود خاطره : كل ذلك المختلف فيه بين المختلفين ، أو بعضه ؛ رشد ، لابل الرشد منه ما سلكه سلفي ، واتبعتهم فيه .

وقد يكون أيضاً كاذباً عليهم ، أو مفترياً عليهم بذلك ما لا يرضونه له ، لجهله ما صدر عنهم ، كاجهل الأدلة ، وقد صح لنا كل ما ذكرنا وتواتر ورود علينا حتى استيقناه ضرورة ، ودان به كل من على وجه الأرض ، إلا القلة النادرة .

ومتى جعل الله في دينه : شرعة أن يقف عباده على رسوم جماعة منهم ؟ خصوصاً إذا قصرت الطريق إليه في تلك الرسوم ، وخصوصاً أيضاً : إذ ابولغ في التصميم على مكاذبة من لم يقف ما ليس له به علم ؟!

ظلمات بعضها فوق بعض ، لانت الراسم يجهل ويخطيء ، ولا بينة على كونه مفاض الديانات ، حتى لانبالي بعروض ما يقال فيه هذا كـ « أن قطع له قطعة من نار » فهو حربى ملفى ، لانه - كما مر - فرق من وراء الجمع بل نجزم قطعا بأنه لا يصح من الله ذلك أبداً ، لانه يتضمن من العنت وتقويت مطالب العقلاء والمكلفين ما لا ينتهى قدره ، إذ المحل غير صالح لذلك ، لمجزه عن القيام بتلك الاعباء ، بسبب سمة النقص والقصور اللازمة ، المانعة لربط هذا الأمر العظيم بجلها ، كما شهد بذلك الاطلاع والعلم بحقيقة الحال ، وبيان مظاهرها مما لا يطاق إحصاؤه . والحس كاف .

وَلَيْسَ يَصِحُّ فِي الْإِذْنَ هَانَ شَيْءٌ إِذَا احتاجَ النَّهَارُ إِلَى دَلِيلٍ

وباب الدعوى المجردة عن شهادة الحسّ والوُجْدَانِ، أو الحجّة والبرهان قد أغلقناه، و«من لم يُحسّ أو لم يجد، فَمَيَّتْ»، أو أبْكَهُ أو مُتَفَارِطُ الغفلة، والقدر المستطاع له : هو التيقظ والتفكير . والكلام معه - ان شاء الله تعالى - بعد ذلك .

وشرح تحقيق هذا الموضوع : ان كل امام مجتهد يعلم ويجهل ، ويصيب ويخطئ ، ويوجد في كلامه الاختلال ، والقصور والضعف ، والوهم الظاهر ، والفهم الفاسد ، يُوقِنُ بذلك مَنْ تَصَفَّحَ وَتَلَمَّحَ ، واشرف على كتب المقالات والخلافيات ، والمذاهب المنفرقة ، والمسائل النظرية ، واطَّلَعَ على مآخذ أربابها ، وحجج مُنْتَحَلِيهَا ، ولا يَرْتَابُ في شئٍ مما ذكرنا بَتَّةً . لأنه في غاية الظهور ، يعرض مظهره في عامة المباحث ويدور ، بحيث يجد الواقف على ذلك من نفسه ضرورةً تدفعه الى الحكم بضعف بعض ، وأرجحية آخر وبطلان ثالث ، وغلط قائله .

ولعلك تقول أيها السامع : مقتضى ما عليه مقلدة الاسلاف : الدفع لما ذكرت في شرح وتحقيق هذا الموضوع .

فأنا أقول : كلهم يوافقني على حاصله في حق مخالفه . إذ من المعلوم : أن أعيان الفِرَقِ لا أَقْلٌ من ان يروا لأنفسهم رجحاناً ، إذا لم يتناولوا غيرهم . وبيان ذلك : أن الجميع ليسوا على نَحْلَةٍ واحدةٍ ، ومذهب فردٍ ، ومع الاختلاف - سِيماً إذا كان في شئ من العقائد والاصول - تَرَى كُلَّ فريقٍ جازماً بإصابة رأيه وحسن طريقته ، ومخالفه معه على أحوال كالرمي بانحطاطٍ عنه ، ان فرض الواقف عليه من المختلفين ، وهو أعداهم - ان وجد - او ببدعة او ضلال او كفر . نسأل الله العافية من القول المحال .

وتراهم يتجادبون « كلها هالكة إلا فرقة » ويزعم كل انه المستثنى .
فعرفت الآن بلا ريبية : ان هؤلاء الاتباع الغلاة قائلون : بأن العالم يخطئ ، ويجهل وينزل ؛ وان كانوا لا يقولونه الا في حق من خالفهم خاصة ، لا على

النحو الذي نقوله نحن، ولكنهم ماسقط عندهم مخالفهم عن الاعتبار، إلا بسبب زلّقه عن الثبوت، وانحداره عن معقل التأسك، ولا يكون هذا الا وهو جائز عليه، والا فهو كان قبل وقوع ذلك منظوراً لابهذه الحدّقة .

فَتَدَبَّرُ . حتى تعرف اتفاق الجملة على الجملة، وإنك قلّ أن تجد مَرَضِيّاً عند قوم إلاّ وقد أباه آخرون، وهذا منهم لَسْنَا نُسَاعِدُ أَيَّهِمْ فيه، على الوجه الذي عندهم، اذ الكل عندنا قد أفرط وفرط، وما اقتصد ولا توسط وهو الآن في مقام النظر (وَ كُلُّ صَغِيرٍ وَ كَبِيرٍ مُسْتَطَرٌّ)

وانما المراد: تعريفك: أن القول ببراءة الاسلاف من وَصْمَةِ النَقْصِ والاختلاف: أمرٌ قد نفاه جميع العاملين بمقتضاه، لكن على وجه غير مرضى عند الله، اذ علماء الامة، وسُبَّاقُ الأئمة، الواقفون على اشارةِ التَّدَبُّرِ، والوازع الاستقامي حسب الإمكان: هم عندنا لا بمنزلة مَنْ غلافهم حتى جاوز القدر الذي أمر الله، ورضوا به، وحرّموا تعديده، ولا بمنزلة من جفاهم . حتى أهمل ماوجب عليه في حقهم، فخذ منهم واعطهم، واقبل منهم ورد عليهم، واعرف وانكر، وارض وامتنع، ولين وشدّد، واستحسن وحذّر .

وعلى الجملة: عامل الجهة الخيرية بحقها، والمنتقدة بمقتضاها، فإن الميل الى الاولى فقط: غلّو مدموم، والى الثانية حسب: جفاء مكلوم .

ولا يمكن الحكم على احد من أهل العلم، ولا على آحادٍ منهم اتفقوا بالبراءة في كل مذهب، وقولٍ جليلٍ ودقيقٍ: من الخطأ والوهم، وفساد الفهم، وقصور العلم وسائر ما قدمناه، ويجريه على سنن الاستقامة والصحة، ولا يأبى هذا الا مكابر في المحسوسات، والتجارب والمشاهدات . فلا نناظره، مع أنه - وان برّاً امامه - فقد حمّل غيره ضدها، وتسايع الآخر يقابله، كما سلف ذكره، وكله قبيح، كما عرفت، اذ ليس صادراً الا عن محض تحمك وهوى بلا انصاف ولا علم وانما أردنا بذكره الكشف للمسترشد، وإفحام المتعنت .

وإذا اتقنت مامرّاً : أفدناك ذبيلاً من ذبوله ، وهو : ان كل ما بأيدي الناس من أقوال آحاد العلماء ، ومذاهب أفراد الفقهاء : ففيه حق وباطل ، وخطأ وصواب ، لما قررناه عندك ، من قبول المحل لذلك . وما هذا شأنه : كيف يتأهّل للنجاة متبعه ؟ فضلاً عن ان يدافع به ويجادل ، ويمارى دونه ويناضل ، ويكاذب به من خالفه ؟

وعامة ما بأيدي الناس من الاقوال والمذاهب في علمي وعملي ، ماعدا الضروريات الدينية ، التي ابنتى الالتفات الى هذه الملة الغراء على ادراكها ، عند العام والخاص ، الا من لا يصلح ان يعد . فكلامنا ليس فيها . وانما هو فيما عداها . فهو مما لا يصح دعوى الاتفاق عليه من كل علماء الامة في عصر ، أو مطلقاً وفي شخص منه ، وان اختصّ الباحثون عن شيء مثلاً بالجزم بصحته . حتى يكون في معنى : أن من بحث فلا بد أن ترتبط غايته بغايتهم ان سلّم على ما فيه . فذاك شيء غير الإجماع .

وتصحيح الإجماع على الوجه الذي يلزم عنده العمل به ، وتحريم المخالفة ، بحيث ينقطع المنازع عن إبداء أى خادشٍ معتبر أصلاً : في حيز الممتنع ، وأقرب خادش : ما يجده الفطن من نفسه ، حيث لاتدعن للجزم بوقوع الإجماع وتأتى الجزم بصحة النقل عن كل فردٍ من أهله ، ولازال الخلاف فاشياً في مسألة الإجماع قديماً وحديثاً في وقوعه ، فإمكان نقله عن كل فردٍ من أهله ، فصحة ذلك النقل ، فحجتيه .

وعليها : فن المتبرفيه ، وكون الحجية مقصورة على إجماع الصحابة فقط ، أو لا حجة إلا إجماع جميع الأمة حتى انقراضها ، كما هو مقتضى لفظ «المؤمنين» و«الامة» اذ ارادة الجنس هنا منافية لقصد المحتج بالإجماع ، وهذا الاخير يجعله خصيصة فقط لا دليلاً .

وهل الإجماع حجة قطعية ، أم ظنية ؟ وكل فصل من هذه ففيه الخلاف ، حتى بين معتبرى الإجماع في الجملة .

ومن أمعن في هذا الموضوع من كتب أصول الفقه : تيقن وقطع : ان الإجماع المتداول في الاحتجاج ، إنما هو بناء على اختيار المستدل به فقط . وما هذا حاله : فغاياته كسائر آراء النظار ، واختياراتهم في أفراد المسائل ؛ موقوف على النظر ، واختيار المتشوف للحقيقة ، وتنقيح الباحث . وحاصله : قولٌ من جملة أقوال ، ونظر هو عرضة للثبات والزوال ، لا كما يتوهمه القاصرون حين تدهمهم داهية دعوى الإجماع ، التي طال مروج عهودها ، وتخلّف وعودها ، خالوا ذلك جبلا راسيا ، ونازلةً لا تدفع ، وخطباً لا يقبل شفاعة الشافعين وحجة تسدّ أفواه المانعين ، متى سمع أحدهم : هذا إجماع ، أو لا خلاف فيه ، أو ما سمع عن احد من العلماء بخلاف هذا ، أو لا يقول به قائل - ظن : ان كل من عليها قد دان بذلك ، لجهله بأصل الواقعة ومبناها ، وأنها كسائر المسائل المختلف فيها ، بل في بعض ما يشرح فيه الخلاف : ما هو أصح معتمداً وأوضح مستنداً ، من كثير مما ادعى فيه الإجماع . فالأمر أيسرُ من ان يكون بهذا القدر ، وأخفُ مما توهموه من هذا الخطر . فلا يكاد يحصل عندك شيء من هذا لو عقلت .

إن قيل : هذه مسألة خلافية . هان لديك الخطب دون : جمع عليها ، فيعيل صبرك عند الضرب بهذه العصا ، مع قوة الحجة في الأولى ، ووضوح برهانها . وظهور ان لانسبة بينها .

وقد اودعت في « مدارج العبور » هذا البحث مشروحا مفصلا بما لا يبقى به عند ناظره مبالاة بهذا الإرجاف .

وقد تقدم هنا أيضاً شيء منه . وأوجب التكرير : عروض ذكر شيء من الجانب المقابل . فلا تبتئس ، او تعرج على ما حصل عند جمهور المتأخرين في مسألة الإجماع . حتى كثر توكلؤهم عليه وتورّكهم على حكايته ، حيث ثقفوها

من دون اعتبار مالا بد منه . حسبها يهدى إليه البحث والتنقيب . فقد وجدنا مالا يتيسر حصره من اجماع يُدعى ، ويتعقب بذكر الخلاف ، كما تراه في غير ماموضع من شروح الحديث والكتب الحوافل .

فقد تحسّل لك ان الموجود بأيدي الامة - غير الضرورات الدينية ، حقيقة لا توهُمًا - من الأقوال والمذاهب ، والعقائد والنحل في ابواب الديانات : انما هو مذاهب آحاد منهم . يجوز فيها ما أشرنا اليه سابقاً من شعوب الاختلال . وطريقة البحث والانتقاد آمنة من جميع تلك المخاوف . فأين كونك على أقوال شأنها ما شرحناه ، وحقيقة امرها ما أوضحناه ؟ .

وأيّن هي من موائد الكتاب والسنة ؟ التي مذاقها يبرىء العاهات ، ويقدم من السفاهات ، ويعرفك قدر ما حرمت منه هذه الجماعات ، وسوء ما وقعوا فيه من فساد الاحوال ، بسبب هجرانهم المباشرة لما هنالك ، وما ضمن من الدلالات والإشارات ، وصنوف التأديب والتهديب والتثقيف والإفادات .

فذاك - بعد استظهار الكون عليه ، وتصحيح الطريق اليه وتنقيحه دراية ورواية - هو الباب الذي ان ولجته للاعتصام به من المخاوف نجوت ، وان سلكته : كنت على هدى وبصيرة من أمرك ، وان أردت ان تستمد منه حجة تأثرها ، أو طريقة تعبّرها ، أو برهاناً تقيمه ، أو هدىً تلتسمه ، أو تصحيحاً لا اعتقاد أو عمل ، أو دليلاً قاهراً لخصمك ، هادياً لمسترشدك : وجدته صالحاً لجميع ذلك . قائماً بأعباء هذه المدارك ، ولا يعرف ذوو الألباب ، ومن رزق صلاحية في دينه ما يستأهل القيام بهذه الأثقال ، سوى ذلك الباب ، لا الرد الى شرح المنهج وما ذكره معه وأشبابها من كتب المقلدين .

ولو كان البناء دائماً على ما أشرنا من ذلك الاساس ، لكانت ثمرات الكتاب والسنة يستمتع باقتطافها عامة الناس ، ولما عَفَّتْ رسوم الهدى ، واندرست معالم الاهتداء ، ولكان أمرها مشهوراً مذكوراً ، مأنوساً منشوراً ، متداولاً بين

الناس ، حتى تزاحمُ الأصاغر الاكبر ، وينال القاصِر حظه من مواهب الله ، وان لم يبلغ شأو الماهر . ولم يؤكد الحكم باستحالة التحلي بتلك الرغائب بؤسا لها من رزية .

ولا يضر في هذا الموضوع تفاوت معارف الناس في هذا الباب ، ومع ورود الجميع المنهل الروى متحد . والفاضل يحذو حذو المفضول من عين ذلك الماء المعين ، ويتعاورون ذلك فيما بينهم « تسمعون ، ويسمع منكم » « ليبلغ الشاهد منكم الغائب » .

فالسامع والتبليغ : ليس الا لما سُمع وبلِّغ عينه ، لاحكاية تبليغ المبلِّغ من العلم فجعلها رسماً ثابتاً وحكماً متبعاً ، ومثالاً يحتذى ، وهو عرضة للنوائب فإنه ربما يقول بجل شيء ، عملاً بالاصل ، ولم يبلغه الدليل الناقل . وغيره عرف الناقل فأخذ به ، وربما قال في مسألة بمقتضى عموم او اطلاق ، او ظهور غير مراد ، او مفهوم مُهدّر ، او غير ذلك ، مما لا يحصى تعداده ، ولا يشعر بمقابل ذلك كله ، وإنما تكليفه في نفسه بما علم . فأما ان تصير تلك المرتبة الحاصلة عنده حكماً مقررأ ، ورسماً محرراً : فهذا فساد كبير بلا مرأ .

وقد وافقنا فيما أشرنا إليه من هذا المشايخ الاعلام : كأبي محمد بن عبد السلام وغيره ، وسنوجدك ان شاء الله تعالى - في كتابنا هذا - نصوصهم في ذلك ، لا لأن قولهم هو الحجة دون برهانه البين ، بل لتعلم ان الزاعم على العلماء الجلة من مخالفينا مخطيء .

وبالجملة : فكاد التابعون للأسلاف ان يجعلوا متبوعهم رسلاً إليهم في الحكم لافي الاسم ^(١) ، والمدار على المعنى ، ذاهلين عما تقدموا إليهم به من

(١) بلى قد جعلهم . فان الله يقول (٤ : ٦٤) وما أرسلنا من رسول الا ليطاع بالذن الله) والقلدون قد تقدموا طاعة شيوخهم على طاعة الله ورسوله ، بل قد جعلوهم اربابا من دون الله ، اذ قد شرعوا لهم من الحلال والحرام والواجب والمستحب ما =

التحذير عن ذلك ، بمثل « اذا صح الحديث فارموا مذهبي وراء الحائط »
فقد برىء - الشافعي رحمه الله القائل لهذا - الى الله من الكون على مذهبه
بعد صحة الحديث بخلافه .

فهذا بعينه الذي حذر منه : قد وقع فيه الاتباع ، وما أصغوا الى نصحه
ولا الى نصح غيره ، لأنه رضى الله عنه يعلم أنه بعد 'يجهل ماغاب عنه ، وان
ذلك جائز عليه لامتنع ، كما يزعم الغلاة الموغلون في التعت .
وأثر عن الإمام أحمد رحمه الله « ما كنا نعرف العام من الخاص ، حتى علمناه
فلان » او عبارة قريب من هذه .

وعن الإمام مالك رحمه الله : أنه سئل - كما اشار اليه ابن الحاجب في مختصر
المنتهى ، وبينه الإيجي عضد الدين في شرحه وغيرها - عن أربعين مسألة .
فقال في ست وثلاثين منها : « لأدري » .

ومن هذا : ما نقل أنه لما سألت الجدة أبا بكر الصديق رضي الله عنه عن
ميراثها ؟ فلم يدر ما يجيب ، حتى يسأل الناس ، ولبت ابن عباس رضي الله
عنها برهة من دهره يفتى بجواز بيع الدرهم بالدرهمين يداً بيد ، ويقول :
« إنما الربا في النسيسة - الحديث » فلما بلغه حديث « الفضة بالفضة مثلاً بمثل
يداً بيد » رجع وجعل يطوف في السوق ان لا يعملوا على سالف فتواه .

وأخرج ابو داود « ان علياً رضي الله عنه : أحرق قوما ارتدوا . فبلغ
ذلك ابن عباس ، فقال : لو وليت ماولى لقتلتهم . لقوله صلى الله عليه وسلم :
من بدّل دينه فاقتلوه ، ولم أحرقهم ، لقوله صلى الله عليه وسلم : لا يعذب بالنار
إلا ربه . فبلغ ذلك علياً . فقال : ويح أم ابن عباس » .
قال الخطابي : في شرح السنن « ويح » هنا : كلمة إعجاب ورضا بقوله .

== لم يشرع الله ، فاتبعوهم في كل ذلك وجعلوه شرماً لازماً ، معرضين بقلوبهم
المريضة عما شرع الله . ولا هول ولا قوة الا بالله .

وكم أعد من هذا القبيل والقدر المستفاد من جميعه : الترجمة عنهم : أنهم علموا وجاهلوا، كما وقع في قصة الطاعون اذ وقع بالشام ، وبها عمر رضى الله عنه ، ومن معه من المسلمين . فاختلف رأيهم في القدوم عليه فلما حدثهم عبدالرحمن ابن عوف بمحدث « اذا وقع الطاعون بأرض ولستم بها . فلا تدخلوها » أجمعوا على العمل به وترك النزاع .

أترام لو أصر احد منهم على رأيه : ماذا يناله من الإمام الذي تخشى بوادره؟ والسنة المأثورة عن كل مسلم سليم الفطرة عن مثل ما ابتلى به المقلدة هو ما أشرنا اليه في هذا القصص .

وماذاك شأنه : كيف يسوغ تأسيسه لبناء قائم حتى تقوم الساعة ، واستمرار العمل عليه ، وهو لا يصلح الا لسد عوز الحادثة ان علم وجهه ، ولم يعرف له منافع او اختلال ، والتعويل حينئذ على ما علم من وجهه . وأما هو - قولاً مجرداً - فلا حكم له .

فتيقظ : وأعط المقام حقه ، واعلم انك غدا مسؤل . فانظر ماذا تقول؟ والسلام وما ذكرناه انما هو مثال وتنبيه ، والا فكتب الخلافات : تحكى منه أضعافاً ، والحكم : البحث والاختبار .

وأما المغرور فيقول : أئمتي قد نَحَلُوا هذه العلوم ، وعرفوا ما بأيدي الناس ، حتى يستبعد او يُحِيل ان يشذ عنهم شيء .

لو قلت له : حفظت في المسألة الفلانية أثارة من علم عرفت بها صحتها على الوجه الفلاني ، ولم تجد احداً من الأئمة الذين اتبعتهم او غيرهم أيضاً قال به ، ولعله قال به غيرهم ، وأجوز أنا أنهم جاهلوه ، او اخطؤا في تأويله ان كانوا علموه - لرأك : قد اتيت شيئاً نكثراً .

فقل له : واي مانع مما ذكرتُ لك ، وان فرضت عليهم اياه : فما العذر في تركهم اياه؟ وعلى فرض ابداء عذر ، فهل هو معصوم عن ان ننتقده؟ وأمام

فمحمول أمرهم على السلامة ، لكن مالم يكن لك ظاهر الصحة فليس مأذونا
لك في اقتفائه . إذ هو اتباع غير احسن القول ، بحسب ما علم الآن ، وأنت لا ترضى
من مخالفك بالأعذار الصحيحة ، فضلا عما ظهر لك ضعفه واختلاله وصحة
الإيراد عليه . فما بال المؤلف لا يُنتقد عليه ولا يفتش عما قال ؟

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا
ولم يدر القائل بتعذر الاجتهاد : أنه قد بدل نعمة الله كفرا ، ومعروف
عوارفه نكرا . فإن فنون العلم و صنف المعارف : من وسائل ومقاصد ،
ومفصلات مهماتها والقواعد وافراد مسائلها والفوائد : قد أضحت اليوم دانية
الجنى مذلة بلا كبير مشقة ولا عناء ، وصار أمر الاجتهاد الآن أيسر مما كان
عليه في سالف الأزمان .

الأتري ما عني به السلف الصالح ، وتعبوا لك فيه ؟ من جمع شتات العلوم ،
وتيسير المطالب ، وتأليف ما كان مبدداً في الامصار والنواحي المتباعدة
والعصور الخالية على وجه التوزيع وتيسير كل منهم لما صرف همته إليه ،
وانتدب لكل علم رجال أطالوا ، او من اطال منهم ، التطواف والترحال ،
وساموا صعابه تذليلا وشوارده المعتذرة تنفيذا وتسيلا ، وقربوها أكمل
تقريب ، ووضعوها احسن وضع ورتبوها احسن ترتيب ، ونوعوها على
الأبواب والفصول ، وحروف المعجم لتكون أدنى الى الحصول ، وماشتت
من اسباب الظفر بالمطلوب والوصول . واذا الكل منها ببابك منيخ ، ولدعائك
مصيخ . وماذاك السعي كله إلا للتيسير للتيسير ، وللسهولة والتمكين للتوعير ،
فضلا من الله ونعمة ، ولطفا بعباده ورحمة .

فالْحُكْمُ بتعذر الاجتهاد الآن : كفر للنعمة ، ومضادة لما صنعه الله لك
بمساعيتهم الجمّة .

فإنه ان أهمك حال ، او دهمك إشكال ، او افتقرت الى تحصيل فائدة ،
او اقتنص شاردة ، او علم بمسألة ، او ابي بغية تشوف الى نيلها ، بل وفوق
ما يخطر في البال ، او يمر على خيال - وجدت كل ذلك : قد اخذ الصورة

المجموعة منهم بنواصيه ، ودفع إليك طائعا ، لا يخالف أميره ولا يعصيه ، سواء كان في إعراب كلمة ، أو تصحيح حرف ، أو مفاد تركيب ، أو شرح لفظ غريب ، أو مقدمة لتقرير أصل ، يعصم عن عقيدة مضلة ، أو يخبر عن كيفية العمل في ألفاظ الأدلة ، أو كشف عن معنى آية قرآنية أو خبر نبوي أو تقرير امره سندا ومتنا ، أو تنقيح أي حكم شرعي ، حتى يكون بذلك متمكنا من الانقياد ، متيسراً لك بين الصحيح من ذى الفساد . وهل سوى ذلك معنى يحصله الاجتهاد ؟ .

بل هل السلف الصالح كان لهم العمل بهذه المثابة في الإسعاف والإسعاد ، وعدم ما كان فيه من تعزز وابتعاد ؟

أفترى أيها الناظر الموفق انه اكتسى العلم بهذا التقريب بعدا ، وبالتيسير ندساً ، وبالإيضاح خفاء ، وبالتسهيل وعورا ، وبالتأليف شتاتا ، وبالتبيين إجمالاً ، وبالتذليل تعصياً ، وبالتلين شدة ؟

وهل ترى بصنيعهم هذا - رضي الله عنهم - اعتاض طالب العلم بالإقامة سفراً ، وبالنوم سهراً ، وبالأوطان غربة ، وبالمعارف مجاهيل ، وبالأهلين أجانب ، وبالأصحاب أبعاد ، وبالنيل حرمانا . وبالإدراك فواتا ، وباليسر عسرا ، وبالمعرفة نكرا ، وبالعلم جهلا ، وبالتحصيل تعطيلاً . ام كان الامر بفضل الله ورحمته بالعكس في جميع ذلك . وأنه ازداد العلم الشريف قربا وسهولة ووضوحا ، وتبيننا ولينا وطواعية ؟

فبؤسا لجاهل هذه النعمة ، الذي قابل إحسانها بالكفران ، وربحها بالخسران ونيلها بالحرمان ، ووصلها بالقطيعة ، وبينها ورفقها بحفوة شنيعة . فقال : مالي وللعلوم ، وقد انسدت بابها وانفلق ، وللاجتهاد ، وقد ذهب لحاجته وانطلق وتمنع على طلابه ، وتجنسى بتعذره واحتجابه ، ولم يحظبه الاسلف الامة وسبأقها . ولاندرى لماذا خص أولئك بهذبة الخصيصة ؟ أليكون أحدهم يسافر للحديث الواحد شهراً ، ويتبع الاعراب سهلا ووعرا ، ويأتيها في نواديبها ،

وينتقل في بواديهها ، وتقف أنت بعد دهر طويل على ماتدركه بتقريبه لك في زمن قليل . قد كفاك مؤنة اقتعاد غارب الاغتراب ، وأراحك من وعثاء السفر والذهاب والإياب ، حتى رَكَدَتْ بعقوتك الحقيقة والجواز ، ونزل بفنائك التميميون وأهل الحجاز ، ومن حفاظ مصر والشام والعراق وعلماء المشرق والمغرب ، وسائر الآفاق ، وجمعهم مقامك ، على ما كان منهم من التنائى والافتراق . فعرفت ما عند الجماهير من الجماهير ، وأحطت بما لا يحصى من معارف المشاهير ، وألَقُوا مقاليد تحقيقاتهم إليك ، وجمة ما حصلوا عليه مفضلا لديك ، وما اختصُّوا دوننا بالافهام ، ولا حرمنا - بفضل الله - حسن الخطاب ونقد الكلام . ولا غَرَوَ أَنْ نعلم ما جهل أو نجهل ما علم أولئك الاعلام ، وقد جعل الله همهم العوالى ، وعنايتهم في تلك القرون الخوالي ، في نفعنا ساعية ، ولمصالحنا راعية ، ولتكيلنا داعية . فازددنا بذلك الى مالدينا ، ونمى الخير واستفاض علينا .

ولقد ذكر الإمام الشهير ، والحافظ النحرير ، ابو عبد الله البخاري - رحمه الله - في جامعه الصحيح ، ما يناسب هذا المقام ، وهو فيه بيِّنٌ صريح . فقال في كتاب العلم ، من أوائل جامعه :

أخبرنا محمد - هو ابن سلام حدثنا المحاربي حدثنا صالح بن حيان قال : قال عامر الشعبي : حدثني ابو بردة بن أبي موسى الاشعري عن ابيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ثلاثة لهم أجران - فذكر الحديث » . وفي آخره قال عامر : « أعطينا كها بغير شيء ، وقد كان يُركَّب فيما دونها الى المدينة » انتهى .

فهذه العلوم التي تجسَّمُ أربابها المشاق قد زُفَّتْ اليك على متون دفاتر الاوراق فكيف يزعم بشر : ان سبيل الاجتهاد كان اذْ ذَاكَ أَيْسَرَ ؟ وان مال احد في زماننا الى الدعة والرعونة : فمن نفسه أُتِي وَقَصَّرَ ؟ على ان ذلك التقريب قد قَوَّى جانب الوهن وجبر . فاعتبر يا أخا العلم •

فالحكيم من تدبر واعتبر ، ولا تتخيل أنه اجتمع عند كثير من مجتهدى السلف من العلوم ، ما عند كثير من المتأخرين بسبب ما ذكرنا من وجود الامهات ، والمسائيد والمعاجم والاجزاء ، عند جل من المتأخرين ، مع حسن الفهم والمعرفة ، والإتقان ، وجودة الاستنباط ، والاطلاع الباهر على مدارك الابواب ، ومنتشر الفوائد ، ومنتورات الحكم والاحكام ، بحيث أربوا على من تقدم ، وعثروا مما لهم وعليهم على ما لم يبلغه علمهم ، ولا أحاطت به معارفهم . فأى معنى لعالم مجتهد نحرير زائد على هذا ؟ فالله المستعان على من لم يدرك معاني الكلام .

ولما كان الامر مع علماء السلف كما ذكرنا - من عدم تأتى المطالب لهم على نحو ما للمتأخرين - غاب عن آحادهم الكثير الطيب من أصول الابواب ، وأفراد الادلة ، وجزئيات البراهين .

وآية ذلك : انك لاتزال تجد الخلاف بينهم ، والتعارض في مذاهبهم ، وكذا تجد الراجح منها ممتاز أعما عداه ، بوضوح حجته ، وسطوع برهانه ، وضرورة الحس : ان صاحبه ظفر بالوجه البيّن ، والمذهب الأقوم ، دون غيره ، ولا يكون الغير محظوظاً ولا مغضوض القدر . فهذا شأن علماء الدين قديماً وحديثاً .

وكذلك تجد في كتب التاريخ الحافلة ببيان قدر محفوظاتهم ، والتنبيه على مقادير معارفهم من لدن الصحابة ، فالتابعين فتابعيهم : وهلم جرّاً ، الى ما شاء الله ان يستقر .

وذاك الذي حفظوه وعرفوه - ان نزرأ أو غزيرأ - منه يستمدون ، وبه قيل لهم : مجتهدون ، ورويت لأجله مذاهبهم وأقوالهم ، في كتب المقالات والخلافيات ، ولا يعرف عن احد منهم في أثر او خبر : انه لم يسم أحد أبالعلم والحكمة : إلا مثل مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد ، او من بلغ في العلم مرتبة هي بحيث يتنبأ للعلم بجميع الاحكام ، او غير ذلك من الاعتبارات المنقودة صحة وحصولاً ، بل ان علم احد منهم بشرط صالح ، وجملة معتبرة ، يصيره

عالماً عندهم ، معروفاً بهذا النعت بينهم ، وليس من لازمه : ان لا يجهل ، ولو أكثر مما علم ، ومن قصر عن هذه المرتبة فعله بحسبه ، والناس في ذلك العهد بين مقل ومكثر ، وسائل ومسؤل ، ومؤتٍ فيما علم ، وسأكت عما لا يعلم . هذا شأنهم . اذ لا قوانين هنالك ولا رسوم تداولها السادات ، وعلم كل منهم بقدر ماسمع واطلع ، وما أثره عن غيره الى مفيض تلك الأيادي ، ثم يأخذون في النظر فيه ، والاستنباط منه ، والتفقه فيه على مقتضى أفهامهم ومواطن أقدامهم ، ومرتبة ما بلغهم جلاءً وخفاءً . وكما ان بالضرورة يعلم تفاوت أفهامهم . ومقادير فقههم واستنباطهم ، فكذلك ما عثروا عليه .

والزاعم على المتأخرين عجزاً عن ذلك : جاهل بحقيقة الحال .

وانظر تاريخ النبلاء ، وتذكرة الحفاظ ، وشبهها . تعرف سعة معارفهم وتبحرهم ، واعتبر بمثل مسند أبي الدنيا القاسم الطبراني ، وابن عساكر مؤرخ الشام ، وابي بكر البيهقي ، وابي بكر الخطيب البغدادي ، ومن في تقييد ابن نقطة من مشاهير المتأخرين ، وهلم جراً ، الى أعلام الدرر الكامنة والضوء اللامع من أقوام كثير ، بلفتنا أخبارهم ورأينا لهم تصانيف تدلت لهم ثمار العلوم والمعارف ، وحظوا بتليد من مفاخرها وطارف ، بحيث يضطر الناظر والمتصفح ، الى ان الحكم بتعذر الاجتهاد منذ زمن كذا : ذلة يمز نظيرها ، وغفلة جاوزت حد الإغراب ، كائننا قائلها من كان ، فما هذا القائل الله ولا رسوله .

ومن سبر ولعتبر . علم صحة كل ما ذكرنا ، وناهيك بمن عرف في بعض المسائل من المتأخرين أربعين قولاً ، كساعة الجمعة ، وليلة القدر .

وهاهو شرح صحيح البخاري الذي جمعه الحافظ الشهاب ابن حجر العسقلاني

ورأينا بعض المتأخرين : يذكر في الحديث الواحد جماً كثيراً من الفوائد كما صنع العلاء في شرح حديث ذى اليمين ، وإفراده بالتأليف ، وكما صنع الشيخ تقي الدين في الإمام ، وهو امام مطلق ، لا يتنازع في جموع علمه ، وسعة معرفته ،

يذكر في شرح الحديث الواحد عدداً من الفوائد، ينيف على ثلاثائة فيالأشعر
الآن بسواه ، حتى رأيت مجلدة من الإمام ، فيها شرح ثمانية احاديث ، وتبعه
في ذلك ، او أجل منه ، صاحب طرح التثريب بشرح التثريب .

وهذا باب يطول تتبعه ، من اشرف عليه علم مقام المتأخرين ، وسخف تلك
المقالة ، بانقطاع الاجتهاد منذ زمن كذا ، أكذب في الإسلام ، ام عدم
مبالاة فلام ؟

ولقد قضى لنا اطلاعنا بالجزم بأن كثيراً من المتقدمين : لم يحيطوا علما بما
شرحناه عن اقوام من المتأخرين .

ولسنا نخاطب إلا شها قوي الهمة ، ذكى القلب ، واما الغافل الجاثم :
فلا يقضي لنفسه اربا معتبراً في هذا الباب ، واي فضيلة له على ربات الحجال
او مزيد على صغار الحي والاطفال ؟ .

ومن شك او ارتاب . فليسبر أيام الناس ، واخبار القدماء ، وسير الماضين .
والمقصود بهذا كله : ان القائل بتعذر الاجتهاد - سيما قوله : منذ الزمن
الفلاني - فقد قال غلطا ، وركب شططا .

اللهم الا ان يعني بالاجتهاد : معنى غير ما علم في السابقين واللاحقين ،
وانكشف من حالهم لكل من اقتص أخبارهم بنبا يقين . فليبينه ، ولا حاجة
بنا اليه ، ولا يضر الجهل به ، لأنه نعمت بلا محل ، وحلية ملقاة في هواء .

اللهم الا ان يأتي بشيء يزعم : انه صفة لاحد من البشر ، بمجرد دعوى
جزاف ، فبابها يقبل الازدياد ، وانما الشأن : الحقيقة .

انظر من غلا في المسيح ، فقال : لا يصلح الا ان يكون ابنا لله ، والغالي في
الإمام : ما يعدل في حقه . ولاله الا الله ، ماسر النهى عن الغلو في الدين ؟ الا
لخروجه بصاحبه الى متالف لاتدخل تحت وطء الإحصاء . والله الهادي .

ثم ههنا نكتة ، ينبغي ان يتنبه لها ، وهي : ان الاجتهاد بالمعنى المتعارف

عند الاصوليين المصطلح عليه بينهم : متى كان معروفاً في لسان الشرع بذلك المعنى ، الذي شرحوه به ؟ فإننا ما وجدنا لذلك أصلاً ، بعد التصفح والبحث واما ليس معروفاً بذلك المعنى ، كـ « اذ اجتهد فأصاب » فهذا شاهده .
ونحن الى الآن لم نزل في التعجب من اطلاق القول بتعذر الاجتهاد في هذه الازمان .

والزمنُ العاجز او الضعيف المقعد ، والدليل المحروم ، اذا عبر عما يحس من نفسه : فليس له الحكم على غيره ، وهل هذا الا مثل البخيل ، اذا سمع بأخبار من جنَّبهُ الله الشح ، والدليل الذي يطرق سمعه ما يصنع الشجعان الذين ثبتهم الله في الميدان عند التقاء الاقران ، وهكذا اذا سمعت عن أحد شيئاً ، وانت لست من أهله ، ولا طريق لك الى مكاذبته .

وهؤلاء القوم لم نجد لهم في الحكم بتعذر الاجتهاد ، وامتناع اخذ الحكم من دليله : شبهة ضعيفة ، فضلاً عن قوية ، فضلاً عن وجه ، ولا شائبة تثير خيالاً ، وان زائلاً ، بل ما عندهم الا مصادرة محضة ، أصابت فريتها من كان في هذه الازمان ، ومن قبلها الى تاريخهم الاحق ، وغفلوا عن قدمنا ذكرهم ومن لا يحصى ، بل عما عملوه بأيديهم من الاستدلال ، على ما فيه .

وقد علم : ان مرجع الاجتهاد بالمعنى المصطلح عليه أيضاً : الى الانس بالنصوص الشرعية ، وملاستها بحيث يكون ثمَّ تَهَيُّؤُهُ ، وأهلية للعلم بالاحكام الشرعية عن أدلتها التفصيلية .

وثبوت «لأدري» وما هو في معناه عن كثير من المجتهدين : يمانع ارادة جميع الاحكام المذكورة في قولهم بالاحكام الشرعية .

فتمين بعض مطلق ، كما قرر في محله ، وكما عرفناك حال المجتهدين فيما سلف ويكون المجتهد بحيث يحسن التصرف فيما وغاه من الأدلة ، وتنزيلها على الوجوه الممكنة الثلاثة ، التي لاتمانع الصحة والقبول في الجملة ، او الاصل الغالب في كل

مقام بحسبه ، وكل ناظر بنظره ، ومقدار احسانه ، فإن هذا باب لا ينضب بمقدار ولا يقف على مرتبة ، بل أبحاث الفضلاء فيها الغث والسمين ، والمثلى والهزيل .

وانما المراد : وجود هذه النوع التي ذكرناها في الجملة ، حتى لاتعد اتفاقية لاعن قصد ولا اعتبار .

وحاصله : أنه لا يشترط الوفاء ، والإحصاء للأدلة اطلاقاً وتنزيلاً ، ومعرفة وتصرفاً ، ولا ينفع المفرط في الجهتين ، ولا يعد هذا بحسب الاجتهاد - الذي هو المعنى الحاصل عند الأئمة وعلماء الأمة - والذي رام المعروف للاجتهاد تصويره وحكايته ، على ما في تعاريفهم ايضاً .

ولا يشك باحث قط : انهم قصدوا بتلك الحدود : كشف ما بلغ اليه المجتهدون ووصف مقدار مقامهم في العلم ، وشرح حالهم فيه ، وبيان ما حصلوا عليه منه ، اطلاقاً وانتفاعاً .

واولئك المجتهدون - رضى الله عنهم - في التفاوت والتفاضل بحيثية لا يتأتى انضباطها ، والوقوف لها على حد ، وتأليف متنافرها ، وضم افرادها الى جهة محصلة منضبطة ، متميزة حاضرة ، حتى يتبها تحديدها . ويشار اليها بعبارة جامعة مانعة .

ومن هذا تعرف وجه اضطراب المؤصلين ومنشأه في تعريف الفقيه ، وهو المجتهد ، او شرطه .

وذلك انهم قالوا : الفقه : هو العلم بالاحكام الشرعية الفرعية ، من ادلتها التفصيلية ، بالاستدلال .

هذا هو نص بعضهم . وآخرون ذكروا قريباً منه .
واما بعضهم : فمرّف بما يقارب حاصل ما شرحنا اولاً . فتضاءل الإيراد عليه . فلما عرفوه : بأنه العلم بالاحكام . اورد عليهم : هل المراد : الكل ؟ فقد ثبت « لادري » عن عدد من المجتهدين في مسائل كثيرة ، شرح منها البرماوي في اول شرح الالفية له ، او البعض ؟ فيسر د : المقلد اذا عرف بعض الاحكام كذلك .

ونحن نقول : الصواب : او البعض ؟ فهو الواقع . والتزام الثاني سهل قريب مما بسطنا القول فيه ، وهو العدل الذي لا حيف فيه ، والتقضى عن ذلك الإيراد يسير ، خصوصاً اذا قلنا : بتبعض الاجتهاد وتجزئه .

واقرب تعريف للفقهاء الذي هو شرط الاجتهاد او عينه ، او ملاقيه عندهم : الى مطابقة الواقع ، وصحة المعنى وصدق القول ، الذي يشهد به الوجدان والحس : ما ذكره البرماوي في اول شرح الالفية له ، حيث قال : وأما في الاصطلاح : فهو علم حكم شرعي من دليل تفصيلي ، انتهى . فتأمله .

ومنه يؤخذ تعريف الفقيه - وهو المجتهد على الصحيح - فمن عرف الاجتهاد بما يحكى الامر الموجود ، والقضية المعلومة ، وحسب المعنى الصحيح للواقع ، فيمن وصف به . فليحذر عبارة تؤديه ، والا فقد تسنم الخبط والخلط ، وانسى له بمرتبة محررة ، واقفة على قدر يحكيه المعرف الجامع المانع ؟ هيات ، ولو فنى التعريف على الجهة الفضلى ، كان غير جامع عند من يعتبر ماهو أدنى منها . ووجوب دخوله في المعرف أو الجهة الدنيا : كان غير صحيح عند من لا يراها أحد أفراد المحدود .

وبالجملة : فهذا شيء كليل الرياح ، وجعل معيار لها تضبط به ، وتعرف بمعرفته ويحصى قدرها بإحصائه .

هذا كله على القول بمنع تبعض الاجتهاد وتجزئه .

والصحيح العدل الصادق : خلافه ، بحيث أن الواقع المحسوس المعلوم بالوجدان : ليس إلا أبعاض . وأما الغاية : فعلها عند علام الغيوب .

فكيف يمكن تحديد ما ليس بذي حد يقف عليه ؟ .

وإذا عرفت هذا عرفت ان ما أوسعنا القول فيه ، وأطلقنا في تقريره وإيضاحه ، من شرح حال أهل العلم قديماً وحديثاً ، والإشارة الى مقادير علومهم : لا يفي بتخليص البحث فيه ، وإعطاء المقام حقه المستطاع : الا تلك

العبارة المبسوطة المفصلة فهي وجه التحقيق، وعين التدقيق، وبالله التوفيق.
وتعاريف أهل الاصطلاح: ان وافقت الواقع، وطابقت الصدق، وأصابت
المعنى الصحيح المستقر الثابت الموجود، وإلا فالخلل فيما أخذ عن الحقيقة ناحية
وحكى غير الموجود، وعرف أمر مفقودا، ودار مع محض الوهم والهجوم بلايقظة
ومن عرف الموجود المتحقق، وبسط القول وما حصر ولاضيق: أصاب
الرأي السديد الموفق، واعترف بالمقصود، وهو ان الاجتهاد غير ممتنع بحمد
الله في عصر من الاعصار، ولا على أحد من الناس، ومن قصر: فمن نفسه
أُتي، لان مادة ذلك في وجدان الادلة والقوة العاقلة غير مفقودة.

فافهم هذا. فإنه وان قلت عبارته. فقد جلت إشارته، وما أتعب
السلف الصالح نفوسهم في جمع العلوم، وتأليف شتاتها، وتصنيف فنونها: إلا
لاستكشاف الحقائق، وليدركها مرتادها بذوقه، لالحكم بالامتناع والتعذر
والاستحالة، ولاسداً وضياعاً وبطالة.

والإحاطة بالادلة لسنا - ولا من يؤمن بالله واليوم الآخر، ويعقل حقيقة
الحال - يدعيها، ولا يصدقها لاحد، وماهي إلا أمانى من خفي عليهم
الامر فيمن غلوا فيه من أئمتهم.

وكيف يصح مع هذه الامنية: ان يكون للامام في مسألة قولان، وزيادة
جديد وقديم، وروايات في المسألة الواحدة، كل رواية تباين الاخرى،
واجابة: بلا أدري، وهو في كل ذلك مجتهد، ملازم هذا الوصف؛ لانه حينئذ
إما قاصر الاطلاع، أو عاجز عن الجمع والتفريق والترتيب، والثلاثة خاصة
الاجتهاد المدعى لهم، والتوقف لفك التعارض، أو استدعاء زمن للنظر في
ذلك، كمن يجهل فيستعلم، سواء، أو بل هو عينه.

وعلى التحقيق: فانما هو من قصور الاطلاع، أو عجز ماعماً ذكر.

والتوقف لايخرج المجتهد عن هذا الوصف على المعنى الصحيح ، الذي بسطناه ،
لاعلى تأصيلهم : فعاكر ، ولا يستطيعون دفعه .

وشأن المرء : ان يعلم بعد ان يجهل ، ويذكر بعد ان يذهل ، ولايصح ان
يكون كل من يوفق من المجتهدين : هو بسبب التعارض .

ويجيب مامر يتبين لك : أن اجتهاد السلف : علم غير محيط ، على تفاوتهم
بين سابق ولاحق ، ومستكثر ودونه ، وهذه طريقة لم تُغى المتأخرين ، بل
هي لديهم زاكية نامية .

ولا يكاد ينتهي العجب ممن ادعى للسلف احاطة بالمدارك ، واستجاء للند
والمشارك ، ووقوفاً على خواص الشريعة وأسرارها ، حق كأنها وأشخاص
جزئياتها رأى عَيْنٍ ، موصلاً ذلك الوقوف الى دراية أفراد الاحكام ، بحيث
يتصرف فيها تَصَرُّف الخبير ، ويسومها أنواع التقسيم والتدبير . فيكون
كمن أحاط بقاعدة قضى له البرهان : ان كل ماصدقت فيه جرى حكمها بلا
تخصيص ، ولا اختلاف ولا تأخر ، وانه ان جاء ما يقتضى شيئاً من ذلك
فذلك البرهان قاهره ، وغالب عليه ، بمنزلة قطعية عموم : (ان الله بكل
شئ عليم) و (على كل شئ قدير) .

وحاصله : علم صحيح بعين حكم الشئ ، فجعله فيه ، بحيث لا يصح لذلك
الشئ أو فيه الا ذلك الحكم ، ولا يسوغ لغير هذا الحكم أن يحل محله ، وينزل
في ذلك الشئ ، بل دراية محققة بالأحكام ومنازلها ، من غير ان تنزل الحكم
بغير منزله ، ولا المنزل بغير حكمه ، ولا ينفك عن أيها صاحبه الذي لا يليق
به سواه ولا يصلح ان ينفرد عنه ، اللهم الا ما مثله في اقتضائه ، وامتناع ماسواه .
وعلة ذلك كله : العثور على خاصة كل شئ ، المقتضية للحكم المتعين ، الملازمة
له ، حتى لو انفكت عنه الى غيره ، او صرفت عنه بسواه : كان غلطا ووهما ،
أو شططا خالصاً وظلماً ، يتعالى عنه الاعلام المتبوعون لكماهم عملاً وعلماً

فهذا ، ياذوي البصائر ، مازعه مَنْ غَلَاَ من مقلدة الأئمة ، ووجدناه في كلام بعض متأخري الاتباع ، زاعما ان ذلك المحال : وجه لزوم تقليد من بعدهم أيام ، وَأَنْ مَنْ قَبْلَ مِثْلِ الشافعي ومالك مثلا من المجتهدين كانوا كذلك ، وإنما لم يكن لهم من الاتباع من يحرر مذاهبهم ، كما للأربعة رضي الله عنهم ، حتى قال : وتلك طريقة أُعْيِيَتْ المتأخرين . فقللّوهم ، واتجه عليهم ذلك لما ذكر .

فهذا لَعَمْرُؤُ الله ، من أغرب ماوقفنا عليه ، وقد أحكم إبليس - دفع الله شره - مكيدته للمقلدة بذلك ، حتى ينال منهم بغيته من تسديد آذانهم ، وتخمين أذهانهم ، وقد فعلوا ذلك جهراً ، واتخذوه محمداً لهم وفخراً .

ولو جَوَزُوا في متبوعيهما ما هو الواقع المعلوم بالوجدان والحس لأغثونا عن مُدْأَفَتِهِمْ فيما أتوا من المحال ، ولكان باب البحث والانتقاد والاختبار مفتوحاً غير مُنْقَلَقٍ بمجال ، ولكان يظهر لهم ما في مذاهب متبوعيهما من الضعف في كثير من المحال ، وفساد جمهور من الأقوال في المذاهب والانتحال .

ولاضرير في تنزيل هذه المقالة منزلة مايجاب عنه فنقول :

قد أعرب الأئمة والعلماء ، وجلة الأذكياء الفقهاء عن أنفسهم : **بِدَلْأَدْرِي** ، فيما يتعسر حصره من المسائل أو يتعذر ، واختلفت مذاهبهم في جماهير الأبواب والاحكام ، ومفردات المسائل ، بحيث ان تحقق الاتفاق في غير الضروريات في مقام المنع جزماً ، وإمكانه لاحق به أو لايفنى ، ان سُلِّمَ .

وأنت خير - ان شاء الله تعالى - : ان المواضع التي ادعى فيها الإجماع - على ما في ذلك ، كما عرفناك - نادرة قليلة ، في حكم العدم ، بالنسبة الى ما اختلف فيه بل مذهب الفرد منهم : يختلف ويتغاير في المسألة الواحدة ، ويضطرب في قضية فردة

فهل هذا شأن من وقف على تلك الاسرار ، ذلك الوقوف المسمى المشروح آنفاً؟ وهذا الاختلاف في نفس الحكم ، دَعَّ ماعنه الحكم من المقدمات المتشعبة الاختلاف ، الجَمَّةِ الانتشار ، وكذلك لانزال نحن وغيرنا نسمع في الكتب

البيسطة ، والحوافل الجامعة ، وبعض مما سواها أيضا ، مامثاله :

ذهب قومٌ من السلف الى كذا ، ولعله لم يبلغهم الخبر فيه .

وكذلك اشتهر انكار كثير من السلف على من قال : بثبوت الفراش بين زوج مشرقي وزوجة مغربية لم يجتمعا قط ، ونفوذ حكم الحاكم ظاهراً وباطناً ، ولو عن شهادة يعلم المدعي والقاضي كذبها ، حتى قال بعض فقهاء الشافعية : في هذا الموضع : هذا قول يقشعر منه الجلد ، ولم يرَ أنْ انكاره هذا تشنيع على القائل . فافهم .

وأنا أقول : عفا الله عنن قاله . فلو كان ذلك العثور على تلك الخواص بذلك المعنى المذكور ، الذي ادعاه الغافلون حقاً ، لما كان للاً أدري ، وللاختلاف ولترجى عدم بلوغ الخبر ، وللانكار على أحد من المجتهدين : وجه ولا وجود . ولو تتبعنا مظاهر فساد هذه الزلة أفضى الى استغراق ، والإشارة كافية ، والسكران لا يصغي الى موعظة ، ولا يرتدع بزاجرة موقظة .

واعلم : أن القول بتعذر الاجتهاد ، وامتناع أخذ الحكم - أي القضية أو محمولها الثابت شرعاً - من دليبه ، كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى ، وكما لعله قد مرّ : يقتضى اقتضاءً بيناً من خراب الاديان . مابعضه مُغنٍ عما سواه ، ويؤلّد من المفاسد ما يفوت الحصر ، ويوهي قراءه .

ولو لم يكن في ذلك إلاّ تعطيل علم الكتاب والسنة بجرة ، والانفلات من الاعتصام بذلك المنار لكان كافياً في البراءة منه ، لانك اذا أخذت في الاحتجاج على خصمك بقول : قال الله ، قال رسوله . قال لك - وقرع باباً مرتجاً - : هل معك قال الشافعي ، قال مالك ؟ أما علمت : انه حرام عليك ان تستند في شيء مما ذكرت الى نفسك ومباشرتك ؟

وهذا أمر استقر عليه امر هؤلاء المقلدة تصريحاً وعملاً .

وذهب بهذا الاعتبار جميع منافع هذين العلمين ، ككونها بياناً وشفاء ونوراً

وهدى ، ومرجما عند النزاع ، وحكماً عند الاختلاف ، وعصمة من الشرور
والمهاذير للناس ، أجمعين ، حتى تأتي الساعة .

ولانعلم في الإسلام ما يضاهاه هذه الزلّة ، إذ الناس الآن متروكون سدى ،
إلا ما سطره أوائلهم ، ولا يوجد ما يقضى لمُحقِّهم على مبطلهم ، ولا من
يفصل بينهم عند الاختلاف والتنازع . لان مادة التمييز والإبانة والايضاح :
هو حكم الله الذي لاراد لما قضى ، وقد تعذر في اعتقادهم الوصول اليه .
ولما كان هذا الفصل قد طال ، مع كونه بقي منه زيادة وإكمال ، أودعنا
ذلك فصلاً آخرَ فقلنا :

فصل

ومن ذلك - وهو متصل بالفصل الذي قبله - مقاله بعض هؤلاء الذين نحن
بصدده إظهار ما في كلامهم من الباطل ، لمن خفي عليه .
ولفظه : ولا يدعى الاجتهاد في زماننا هذا الا من جهل شروط الاجتهاد ،
وعري عن علم أصول الفقه .

اذا علمت هذا فيحرم على هذا دعوى الاجتهاد ، وأخذ الحكم بالدليل وان
طابق الواقع لقصور نظره ، أخذاً من قوله تعالى ، خطاباً لمن لم يبلغ رتبة
الاجتهاد : (٧ : ٢١ فاسألوا أهل الذكر) وهم المجتهدون (ان كنتم لاتعلمون)
اخذ الحكم من دليله ، لعدم تأهلكم لذلك ، كما يحرم على من بلغ رتبة الاجتهاد ،
وقامت به شروطه : التقليد ، بل يجب عليه الاجتهاد ، وأخذ الحكم من
دليله ، وان لم يطابق الواقع ، لكمال نظره ، عملاً بقوله تعالى : (٢ : ٥٩ فاعتبروا
ياأولي الابصار) والاعتبار : هو قياس الشيء على الشيء في حكمه ، لا اشتراكها
في علة ذلك الحكم ، انتهى بلفظه .

وهو خُلفٌ متعين ، وتناقض غريب بيّن ، بينما المذكور بصدده منع أخذ

الحكم من دليله ، على جميع مَنْ في هذه العصور ، بل وقبلها ، وإذا هو قد استثنى نفسه من هذا العموم ، فقال « أخذاً من قوله تعالى » .

فلا ندري ما الذي أوصله الى اخذ هذه الاحكام من هذه الادلة ، التي أسمعنا بها دلالة من عنده ، ومعنى من لدنه أو مثله ؟ وتحكّم على الله وقال عليه بلا علم ولن يقدم على هذا بهذه الصفة ، الا مَنْ استحكمت حلقات الجاهلية على قلبه ، فلا يبالي بالرجوع على الاعقاب ، ولا يؤمن بيوم الحساب ؟ .

فيقال له : اولا : هل عرفت شروط الاجتهاد ، وعلم أصول الفقه ، مع معرفتك بالشرط وشرطيته ، حتى تمنع دعواه على بصيرة ، وتدافعه عن علم بها ؟ وعلم آخر شهدك : ان المدعى ماله فيها سارحة ولا رائحة ، لقولك الغريب : «لقصور نظره» ؟ فلا بأس ، ولكن ما الذي خصك بدركها ؟ وما يمنحك أنت - والحالة هذه - من الاجتهاد ؟ وقد تَسَمَّتَ ذِرْوَتَهُ بِادراك شروطه ؟

هذا ان كنت باشرت تفصيل تلك الشروط ومعرفتها بالذوق ، وان كان كذلك ، قيل لك : شروط الاجتهاد كذا . فحسبتها لاتنال من دون ان تعرفها ولا عرفت بالبرهان الصحيح شرطيته ، فبُعداً لك عن الكلام فيها ، والبحث مع منتحليها ، لانك جاهل خالص ، كذّبت بما لم تحط به علماً ، كمن سمع من ينشد شعراً ، أو يروى حديثاً ، أو يتلو قرآناً ، فبادر الى التكذيب ، وهو لا يدري الشعر ، ولا الحديث ، ولا القرآن ، فمانع المنشد والراوي والتالي : وادعى أن ما أملاه ليس شيئاً من الثلاثة ، وكذّب وهو لا يعلم شيئاً من ذلك .

فهذا لا يختلف العقلاء في ضلاله وغيته ، وما يعجز أحد من الناس عن تكذيب أحد ، حيث لاتعويل على حجة ، ولا مستند .

هؤلاء الرافضة والخوارج وغيرهم يكاذبون أهل السنة في هذه الإضافة ، اللهم الا على معنى غير مراد لاهلها ، فما هو جوابهم عليهم ، فهو جوابنا على هؤلاء المقلدين .

ثم يقال : من أين لك ما ذكرت ، حجةً لك على ما تريد؟.

فإن طمعت في البيان ، وحسكت بأنه داخل تحت الإمكان. فنلظ ظاهره ، يعلمه مَنْ تصفح الآية ومعناها بصدق النظر ، وليس ذا محل ذكره ، ومجرد للتيقظ هنا ، ومراعاة تدبُّرٍ ما : كافٍ ، فبالحرى مَنْ يقول بشيءٍ محتمل فضلاً عن ان يكون على الوضوح يشتمل ، ونحن لانعنى بإمكان الاجتهاد إلاّ نَحْوَ هذا ، وماأخذ الحكم من دليله ، ومحط رجال المجتهدين: الاتقرير كون الشيء دليلاً على ما سواه ، ومؤدياً لحكمه .

فليس من الغريب ان تزعم ان إقامة البرهان على جميع ماسطرته في جوابك أنت واخوتك ممكنة ، بل متحصلة ، وتدافع خصمك عن مثل زعمك وأنت لاتشعر ، لعله أقوم منك قبلاً ، وأهدى مُنْتَحَىً وسيبلاً . إذْ مَشَى على الجادة ، وجانب الشقاق والحادة .

وان قلت : لأعرف أن ما ذكرت حجة لي ، إنما كذلك قرروا فيه ، وفيت بذمة أصلك المضلل ، ولكن خفّ عندك ميزان كتاب الله ، وحججه على عباده ، وشهدت على نفسك بسرف في التهور ، فأنت الآن متناقض مباهت لامحالة ، وهذا إرخاء عنان معك ، وتنزيل لك منزلة من يَعْرِفُ التناقض ، واقتحام المهالك ، والا فقد دللتنا على حقيقة أمرك . والسلام .

ولقد جرّ سوء هذه المقالة - وهي القول بتعذر الاجتهاد - الى ما شرنا اليه ، من سلب منافع الكتاب ، وكونه عدة للدفع والنفع ، ومحل للاهتداء ، وميزانا يعرف به الرشاد والفساد . فقد حيل الآن بينه وبين طالب ما فيه من غيوث الرحمة ، وصيّب النعمة ، وكذا مايتصل به من حوافل تفسيره . والكلام على نكت فرائده ، وعجائب فوائده ، وبيان اشاراته ومقاصده . فكل ذلك عند المقلدين لَعْوُ محضٌ ، اذمالا تَصِلُ اليه - وان زعمت ذلك - قضت عليك الحقيقة بأنك مكذبه بالكذب . فوجوده وعدمه عندك سيان.

وهكذا : المؤلفات المشتملة على الاخبار النبوية ، وعلومها ووسائلها ، ككتب النجرح والتعديل ، وطبقات الرواة ، وشرح أحوالهم ، وعلم غريب الكتاب والسنة وأحكامها ، وكذا المؤلفات في سائر الفنون . كالنحو والتصريف ، وأصول الفقه والمعاني ، التي يقول مؤلفوها : ان الحكمة من تأليفها هي التوصل الى تصحيح المطالب بالذات ، مع أن عقلاء الفضلاء لازالوا على ممر الازمان تتجدد لهم التصانيف ، أعلى بصيرة ذلك ، وللتبصير ما هنالك ، أم دأب فيما لاسبيل الى الغاية المقصودة به ؟ .

فنقول : أيها الملأ ، وان كان البشر قد علم ضعفه ، ونقصه وجهله ، فلقد ساءنا أن بلغتم الى هذه الغاية ، وما زدتم على المضادة لله ولرسوله ، والتلعب بدينه وبشرائعه وإضاعة مساعي الباحثين والمؤلفين ، وأهل التصانيف ، وذوي العلم والنظر . فما شأن ما صنعوا ؟ وهل للدأب في ذلك الجمع والتأليف ، وبيان الصحيح من الفاسد والراجح من الخفيف فائدة وغاية ؟ وما بقاء ذلك واستمراره على تعاقب الاحقاب ، بل هل لبقاء كتاب الله كثير حاصل ؟ إذ مبنى جميع ذلك على فتح باب الاجتهاد ، وان كثيراً من المطالب ، أو كلها ، أو إلا النادر منها : لا طريق الى تحصيله الا البحث والنظر .

فإن قطعيات الجمل ، التي هي : كالصلاة ، والزكاة ، والحج ، والصوم ، والطهارة ، والبيع ، والحدود ، وغيرها : اجتهادية التفاصيل ، وكذلك باب الألفاظ وتنقيح دلالاتها ، وما أشبه ذلك ، والضرورات جملة وتفصيلاً معروفة ممتازة .

ومقتضى ما ذكرتم : أن ركنية الركوع ، والسجود ، والقراءة ، وشرطية استمرار الطهارة ، ومقادير الاموال الزكوية نصاباً ومخرجا ، وغير ذلك : لا يعرف الآن شيء منه بدليله الخاص .

فأخبرونا . ما الذي دأب فيه الناس ، وتوجهت اليه مساعيهم ؟ وأعمكوا القوة للتبكل بفيضه ، واستنشاق نفث ريساه ، والتمتع بكريم سامي بحياه ؟

فإن أمضيت ما قضى به أصلكم ، وقلتم : لا حاصل لكل ذلك ، ولا للاستدلال
واقامة البراهين في مسائل الخلاف . فلا ندري ، أتم أم اصلكم اعجب في عدم
التمييز ، وفساد الموجب ، وضلال الرأي والمذهب ؟

ولانرى الوصف بالسفسطة أو الجنون والبطالة المفرطة : اكثر من هذا .
وقد شهدنا عملكم في الإفتاء ، والتدريس والعبادات ، والمعاملات ، على
ما في هذا التريدمن حكاية جوابكم . فلا تفرعون فيأرأيتم فيه خلافاً واضطراباً
من أقوال أئمتكم المتبوعين : الى تحرير الصواب من مظنته ، أو تكشفون عما
ذهبوا اليه ، أو تنقبون عنه ؛ بل تقتصرون في الكتاب العزيز ، والسنة النبوية
على مجرد التلاوة والإملاء ، من دون تفقه في المعاني ، ونظر في الدلالات ؟

وان عرض ما يخالف المقرر . قلتم : متأول ، او محمول ، ان أذعنتم لصحة
نقله . ولا ترفعون به في العمل والاستدلال رأساً ، او تقولون : ننظر ذلك
الحمل ، أو التأويل ، وتجوزون انه غير صحيح . ولا تستشعرون : ان هذا
خطاب الله ، وصل إليكم بلا حائل ولا حاجز ، وتحشون مناقشته في العدول
عن الظاهر المتبادر . حتى تقرروا وجهه ، ولم يجعل الله فهم زيد ، ولا عمرو ،
ولا مبلغ علمهما : حجة على كتابه وخطابه .

ومن رام التحقيق صُلِّتُمْ عليه بالبهت والتمزيق ، ورميتموه بخرق
الطريق . مع ان أحداً من اهل العلم والدين لا يرتضى منكم هذا ، إلا اذا زال
عنه وصف العلم .

وان قلتم في جواب سؤالنا : لانقول انه لا حاصل لذلك . بل فيه بغية
الناشد ، وهداية السالك .

قلنا : هذا هو الصواب ، فما تلکم الهداية والبغية ؟ .

فلا يخلو ، اما ان تفسروها بما لا يهدم أصلكم . فيعود السؤال الاول ، او
ما يدحضه . فهو المطلوب الذي عليه المعول . وأي فائدة في تأهيب جواد مُسْتَرَج
ملجم ، ودرع سابغ ، ومهند قاطع ، وذابل محدد ، لمُعَدِّ زَمِنٍ ، قد تحطمت

قَوَاهُ، وَوَهَتْ أَطْرَافَهُ، يَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ، وَلَا يَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ نَقَرَ؟ .
فهذا مثل ما عني به المؤلفون ، على ما قضى به أصلكم .
فالعاقل - فضلا عن الحكيم - يَرَى كلَّ ذلك سعيًا منهم ضائعًا ، حيث
الامر على ما وصفتهم ، والامر في هذا لا يحتاج الى بيان . لان سلامة الفطرة .
وبديهية الالتفات : دالة فيه على الصواب .

وهذه المقالة التي تكلمنا عليها في هذين الفصلين ، وتصفحنا ماترتب عليها ،
ونشأ عنها من المفاصد : ما كان يخطر في البال ان يقولها بشر ، مُنْتَحِلٌ
اتِّبَاعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ . فهي لاتليق الايجهالات من لا يستصبح
بنور الملة المكرمة ، ولا يرتضى احدٌ من المسلمين - فضلا عن اعلام العلماء
الأكرمين - ان يكون داعياً الى تقليدٍ ، على هذه الصفة المشروحة فيما مضى
مرات ، من دون ان ينظر الناس لأنفسهم اصلا ، بل يكون كلامه - مثلاً -
هو الحججة الممكنة الحصول ، المانعة مما سواها ، مما هو حقًا الحججة الممكنة
الحصول ، المانعة مما سواها ، ويكون هو الدليل القائم ، إذا كان داعياً
الى شرٍّ قائمٍ ، وغيٍّ متفاقمٍ .

وان ادعى لنفسه : ما يزرعه له اتباعه ، ويطرونه به ، ويؤهلونه له . فقد
صار بهؤلاء أشبه ، وقد أعاذ الله من ذلك كل مؤمن حي أو هالك ، كحال
أئمة الهدى : الشافعي واحمد ومالك .

وكيف يكون كذلك من يقول « اذا صح الحديث . فارموا مذهبي »
ومن يقول « كل أحدٍ يؤخذ من قوله ويترك » ، الا صاحب هذا القبر ، وأشباه
ذلك ، ومن يقول « لأدري » في كثير من المسائل ؟

والاتباع حجبوا فضل الله المبسوط ، وغيث رحمته الذي به فلاح الدالين
منوط . وظلموا أئمة الدين وعلماء المسلمين . الذين ما برحوا على طول الازمان
في خدمة هذه الشريعة المقدسة بلا تقصير ولا تَوَان . ولسان حال هؤلاء المقلدة
ومقالهم يقول : مالكم والتأليف . وقد كُفِينَا المونة وترتيب عقائدنا واحكام

ديننا . فعلمكم تضييع وقت بلا فائدة . بل بلا سلامة . لأن انسداد الباب على ثمره عملكم حق . والفتح ضلال . فما لكم كيف تحكمون ؟
ولاتعلم نفس—والحالة هذه— مَنْ يميز صفواً من كَدْرٍ، وتحقيقاً من غرَرٍ .
ويعرب عن حقية شيء . او كونه باطلاً بحجة وبرهان ، من سنة او قرآن .
وبالجملة : فلا يتأتى فصل المعروف من المنكر . إلا بقول الإمام المقرر .
وأما بالدليل . فشرطه : إمكان الاجتهاد . وقد تعذر . وانفتاح باب سبيله .
والعقل عن الله ورسوله . وذلك ممنوع . ومدعيه كاذب مبتدع .
ونقول نحن : اللهم بَرَاءةً منا إليك من هذه المقالة وتنزيها للذمة . ونصحاً
للأمة . واعلانا لما في طَيِّ هذه الظلمة ، ليهلك من هلك عن بَيِّنَةٍ . ويحيى
من حَيٍّ عن بينة .

ولا نشعر : ما جواب منتحل هذه المقالة . اذا قيل له : لماذا تجتنب امرأتك
في رمضان . وفي الحيض . وتحكم بصحة الرجعة في العدة . ووجوب
نفقة المطلقة الحامل . وحرمة الميتة والدم ولحم الخنزير . وشرعية الوفاء
بالنذر . وبأن الصلاة ذات أجزاء لا تقوم الجملة الا بها كركوع وسجود . وبأن
الواجب في خمس ذَوْدٍ : شاة . وفي خمسة أوسق : صدقة . ورجل الميتة
للمضطر . وحرمة الأخت من الرضاع . والربيعة في الحجر . من زوجك
المدخول بها . وامهات نسائك . وزوج ابنك من الصلب . وجمعك بين
الأختين . وما لا ينحصر الآن من المسائل التي هي واضحة الحكم ، بينة الامر .
وبعضها عند الناظر قطعي وبعضها نظري . لان منها ما هو قطعي المتن دون
الدلالة . وبعضها غير قطعي متناً ولا دلالة . وبعضها قطعي الجملة دون
التفصيل . وبعضها قطعي الدلالة دون المتن .

وبالجملة : فجاهير من تلك المسائل الشرعية نظرية استدلالية . إمامن جميع
مدار كها او بعضها . وقد يتنزل شيء منها بعد الأئمة والتدرب والاستظهار منزلة

القطعي ، لوضوح الحكم فيه ، وظهور دليله ودلالته ، ولا يصل الى درجة القطع ، والضرورة والضرورات .

ما كل الاحكام التي أشرنا اليها ، بل ولا بعضها ضروري ، الاماتواطأت فيه المدارك ، وبلغ في الظهور مبلغاً . فربمًا يدعى فيه الإجماع ، ودعوى الإجماع كثيرة الزلق . وقد أشبعنا لك القول فيها .

وأما أنس العامة والمقلدة بالشئ ، وظهوره عندهم ، فلا يُعَدُّ به الشئ حقاً ، فضلاً عن ان يكون ضرورياً .

فلقد جربنا ، وتواترت لنا الدلالات : على كون اهل كل مذهب يتنزل عندهم منزلة الضرورات بعض مسائله ، او كثير منها ، وربما يقضون في الشئ بمعنى الضروري : وليس له وجه ولا وجود . حتى ربما ادعوا ذلك أيضاً في نفس مذهبهم فاعرف هذا . والظهور ، والجلء ، والخفاء ، والقطع ، والضرورة : أمور لا تعم على الإطلاق .

فإن اجاب ذلك المنتحل بأن قال : لقوله تعالى : (٢٢٢:٢ فاعتزلوا النساء في المحيض) (١٨٧:٢ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم) (٢٢٨:٢ وبمولسهنن أحق بردهن في ذلك) (٦:٦٥ وان كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن) (١٧٣:٢ فمن اضطر غير باغ ولا عاد . فلا إثم عليه) (٢٣:٤ وأخواتكم من الرضاة) وساق لك ادلة تلك المسائل دليلاً دليلاً . فقد وفق للصواب ، وسدد في الجواب ، ولكنه عاد على اصله بالنقض ، وسامه النبذ والرفض ، من حيث انه أخذ الحكم من دليله ، وشارك المجتهد في سرابه وسيله ، وليس هذا بممتنع عليه ان كان اهلاً لعقل الكلام .

ولماذا ركب ربه فيه هذه القوى ، ومشاعر الإدراك ، كما هي في المجتهد؟ فتوصل بها الى ماهيت له . فالله المستعان على هذا الذهول ، عن هذه الأيادي والنعم ، وما وهبه الله له . وليس للمجتهد جيلة اخرى .

وها أنت أيضاً تستعمل هذه القوى في نظائر مامنعها منه ، حيث وطدت النفس على الحكم بأنها صالحة .

فلماذا حين بلغت الى أسنى فوائدها ومقاصدها قلت: غيري الصالح الجائز له : ان يقطع بهذا السيف، واما انا الآن - في هذه الجهة خاصة - فزمنٌ مُقْعَدٌ متواكل القوى ، لاهراك بي .

أهذا شكرك لمولاك ، الذي اولاك ؟. واحسنَ خلقك وبالسمع والبصر والفؤاد سواك ؟

فإن اجاب بأن قال: قال الإمام - وسرد ألفاظه - وقال: لا اعرف سواه. فقد وفى لأصله بالذمة ، وaban انه فاقد عقله وفهمه ، بكونه لا يأخذ من تلك الادلة حكماً ، ولا يستثمر من تراكيها علماً .

ثم ليت شعري ، اذا جراه السائل في الخطاب ، فقال : هلم أسألك : اتعلم في كتاب الله (٢ : ٢٨٢) يا ايها الذين آمنوا ، اذا تداينتم بدين الى أجلٍ مُسَمًّى فاكتبوه ، وليكتب بينكم كاتبٌ بالعدل ، ولا ياب كاتب ان يكتب كما علمه الله) (٢ : ٢٨٢) واستشهدوا شهيدين من رجالكم . فإن لم يكونا رجلين . فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء) (٢ : ٢٨٢) ولا ياب الشهداء اذا مادعوا) (٢ : ٢٨٢) الا ان تكون تجارةً حاضرةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ ، فليس عليكم جناح ان لاتكتبنوها) (ولا يضار كاتب ولا شهيد) (٢ : ٢٨٣) ولا تكتبوا الشهادة . ومن يكتمها فإنه آثم قلبه) (٥ : ٩٥) لاتقتلوا الصيد وانتم حرم) (٥ : ٨٩) فكفارته : إطعام عشرة مساكين من اوسط ماتطعمون اهلكم ، او كسوتهم ، او تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام ، ذلك كفارة ايمانكم اذا حلفتم ، واحفظوا ايمانكم كذلك يبين الله لكم آياته ، لعلكم تشكرون) (٥ : ١) يا ايها الذين آمنوا ، اوفوا بالعقود) (٤٩ : ١١) يا ايها الذين آمنوا ، لا يسخر قوم من قوم) (٦٢ : ٩)

ياايها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله (٢:٢٤)
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة .
فإن قال : نعم ، كل هذا في كتاب الله .

فقل له : أَلَهَكَ مَعَانَ تَفْهَمَهَا ، ودلالات تعلمها ، واحكام تُسْتَفَادُ منها ،
بحيث تجددك جازماً بها ، ومستفيداً لأحكامها منها ، استناداً الى ما تجده من
نفسك وذوقك ، لا يُخَا لُجْكَ خادش في دلالة الدليل ، ولا في مدلوله ، ولا في
أن مافهمته منه هو المراد ، والحكم الذي طلبه الله بهما من العباد ، وان
ماحصلت عليه هو بعينه الذي حصل عليه المجتهدون في ذلك . فأخذوا
يستدلون ؟

وهانت قلت : يحرم دعوى الاجتهاد ، وقد تعذر اخذ الحكم بالدليل في
القول المقرر ، أخذاً من قوله تعالى - خطاباً لمن لم يبلغ رتبة الاجتهاد - :
(٢:٢١ فاسألوا اهل الذكر) : اي المجتهدون (ان كنتم لاتعلمون) اخذ
الحكم من دليله ، كما يجب الاجتهاد على المجتهد ، ويحرم عليه التقليد ، عملاً
بقوله تعالى (٢:٥٩ فاعتبروا ياأولي الابصار) .

وان كنت ما قدرت التنزيل حق قدره ، ولا اعطيته الرعاية التي يستحقها
من القول في تأويله ببصيرة وهدى : من ابن اتاك ان تركيب الآية : هذا
حله الغريب ، الذي لا يظن الإقدام عليه إلا صادق متيقظ ؟ .

فإن أذعن لهذا السؤال ، وقال : الامر كما ذكرت ، من ان لها معاني
مفهومة الخ نقض اصله ، وان باهت وقال : انها عنده بمنزلة اصوات الطيور ،
وهدير الحمام في عدم الفهم عنها . فاتركه يرعى ، فهو ابعد من ان يهتدى الى
براءة ذمته ، وتنزیه دينه وعرضه .

فإن المتيقظين عن وَسَنِ الغفلة مضطرون الى ان من ارتدى رداء الاجتهاد ،
وقام بأعباء النظر والانتقاد ، في عصر الأئمة الأربعة ، وقبلهم وبعدهم : كان
اجتهادهم الذي قضى لهم ببقاء الذكر . وانتشار الفضيلة : هو انهم سمعوا ففهموا .

ولا هناك إحاطة ولا استجماع . ولا عدم شذوذ شيء من مآخذ الاحكام عن القلوب والاسماع .

وان كانت الجملة عند الجملة . فالكلام في الافراد . وماخرج عن الجملة البتة . فالتكليف به ما طريقه ؟

وان خفي عليك شيء لم يخف عليهم : فهذا لا يصلح مانعا لك عن جملة الباب ، على تسليم وقوعه . فإنه قد خفي عليهم ما اضطربوا في تأويله . او وقفوا فيه . والذي عندك مما خفي عليك : هو عين ما عندهم مما خفي عليهم سواء .

ولو أَلَمَّ احدٌ في عصر السلف الصالح - رضي الله عنهم - بكل ما في صحيح البخاري - مثلا - لكان عندهم من جملة فقهاءهم . فليَمَّ لا يجوز مثله الآن ؟ وما الذي نَسَخَتْهُ هذه الأزمان ؟ وهؤلاء اعلام الصحابة وسادة خير القرون ، لازالوا على عهد النبوة يغيبون ويحضرون ، والاحكام في خلال ذلك تتجدد ، والشرائع تحدث وتتولد .

ولا يصح ان يقال : كان الواحد منهم قبل العلم بذلك الحكم من الاحكام غير مجتهد ، كما أن « لا أدري » لا تُخرج عن الاجتهاد ، والامر في انهم الى الاجتهاد اسبق ، وبصحيح وصفه ممن لم يدرك شأوهم احق . لأنهم اشتملوا بِبُرْدِهِ وهو قَشِيب ، وعمت بركة النبوة الشباب منهم والشيب . وهذه مذاهبهم - بحمد الله - بين أيدينا ، في العبادات والمعاملات ، وبعض الاصول الدينية ، كرؤية الإسراء ، وكالطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصوم والحج ، والبيوع ، والنكاح ، والطلاق ، والفرائض وغيرها : شاهد صدق ، وناطق حق : بأنهم علموا وجعلوا ، واصابوا واخطأوا ، وقالوا ما ليس صحيحاً ، ورجعوا عما وجدوا ما يدفعه صريحاً .

ومن امثلة ذلك : ما حكي عن بعضهم في منع التطهر بماء البحر ، والمسح على الخفين . وتيمم الجنب . وفي تطبيق اليدين في الركوع في الصلاة . والمتعة . وما لا يأتي عليه العد ، إلا في مؤلف حافل . وهاهو في الجاميع محرر مسطور .

كشرح المذهب وغيره . ولغيرهم اكثر من ذلك . بحيث دلت الحجة الواضحة : على ضعف ما ذهبوا إليه في أفراد تلك المسائل ، ومخالفته للوجه الصحيح ، الذي ليست طريقه ايضاً القاطع والضرورة . بل الظهور والقوة . على نحو ما يصنع النظار في مباحث الاحكام . حتى يصير قول المخالف مطرّحاً غير معتبر . ولا ملتفت اليه . لضعف مُنتَهَجِهِ في تلك المذاهب المعينة .

وسِرُّ هذا : أنّ الاخبار التي بأيدي النظار ، بعد الفحص والاختبار ، ووجوه الاستدلال الصحيحة : سبيل الى التصحيح والإبطال ، كالقطع والضرورات . وإن تفاوتت الرتب . فقد اتفقت في قدرٍ مشترك .

وأما أنّك تجد عالماً قط استقامت دائئامذاهبه . وصحت مطلقاً اقواله . فخطوره بالبال – فضلاً عن تحققه – إشكال .

اللهم إلا على غلّو المقلدة ، فنعم . حتى رايت لبعضهم ارجوزة ، بيّن فيها بزعمه – مستند مذهب امامه . فقال : عن فلان عن فلان . حتى قال : عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الباري سبحانه .

والإمام ينادي – فيما نقل عنه أصحابه – في كتبه : بأني استحسنت كذا : ورأيت كذا . ويبين طريقة قوله في جماهير كتبه : بما يصح تارة . وبما يفسد تارة او تارات . فلا أدري لمن انتصر؟ ولا ما الذي أوجب هذا الجزاف والبطر؟

ولقد راينا الشيخ الامام أبا محمد المصري – هو العزّ بن عبد السلام – قال في آخر كتابه (قواعد الاحكام) ما لفظه : « مع أنّي لا اعتقد : أنّ احداً منهم – يعنى العلماء – انفرد بالصواب . في كل ما خولف فيه . بل اسعدم واقربهم الى الحق : من كان صوابه فيما خولف فيه اكثر من خطئه بالنسبة الى كل من خالفه . والشرع ميزان يوزن به الرجال والاقوال والاعمال ، والمعارف والاحوال . فمن رجح في ميزان الشرع . فهو راجح » انتهى بلفظه .

وانما ذكرته لتعرف البون الشاسع : بين كلام العوام وكلام الاعلام ، والفرق

ضروري ، وصحة ما ذكره كما ذكرنا : هو شمس الضحى ، لا يخفى على صحيح النظر إنما الفساد الطَّارِيءُ على الفِطْرَةِ ، أوجب إبانة البيِّنات .

فما بال تلك المذاهب التي ذكرناها أمثلةً عن أفرادٍ من الصحابةِ واشباهها مما لا يتيسر حصره عنهم ، وعن غيرهم من المجتهدين . صارت منبوذة مهجورة . والمذاهب إليها عند المقلدين غالباً او خالطاً . لظهور الحججة في الجانب المخالف ؟

أَمْ لِمَاذَا ، وجميع ما ذكرنا يدفعك الى الحقيقة . شئت أم أبيت ؟
فقل لُجْمُوعُ الْجَهْلِ : بَيْنُوا عَنِ الْخَنَاءِ أَفِيقُوا عَنِ الْإِصْرَارِ ، مَا بِالْكُمْ لَدِي ؟
فليس شعاعُ الشَّمْسِ يَخْفَى لِنَاظِرٍ وَلَا مَنْ عَلَيْهِ الْحَقُّ يَنْفَعُهُ الْجَحْدُ
ويكشف لك هذا : ان علماء خير القرون ، الذين هم اول الناس علماء وعلماء .
وفقها في دين الله وعقلانه ، ومعرفة لشرعه ووقوفه عند مبلغ علمهم وفهمهم
لم يحيطوا بما يدعيه مقلدة المذاهب لأئمتهم ، الذين لم يدعوا هم - صانهم الله -
لأنفسهم ذلك من الإحاطة التي هي غُلُوٌّ مُنْكَرٌ .

ويزعم المقلدون : ان اولئك نفر من مقلديهم لم يبرز عنهم ذلك الفقه
والكلام في أحكام الدين ، الا بعد استيفاء المدارك ، واستجماع مظاهر الحكم ،
وانتفاء موانعه ، وما يجوز اعتواره ووروده ، وبعد الحصول على جميع ما يكون
معه الحكم ثابتاً مقرراً ، بَرِيئاً من ان يكون عرضة للتخديش والتحول ،
أو مجوزاً للتغير والتزييل ، او محتملاً للثبوت والتبدل . وذلك إما بتقرير
البراءة بتحقيق عدم الناقل ، واما بانتقالها به ، ثم تقرير الناقل ان كان ،
وتنزيهه منازلته ، ووضعها في مركزه الثابت المستقر ، بحيث يكون مأمون
المساور ، مفقود المنافر ، سليماً عن تجويز طروق الاختلال والاعتلال ،
مصوناً محفوظاً محصناً ، قد عرفت ثغور النوائب فسدت عنه . حتى أضحي
مطمئناً الى يوم القيامة .

فهذا ما زعمه مَنْ ذكرنا في حق مذاهب أئمتهم ، ولهذا ناضلوا عنها

ودافعوا في كل معترك ، وصيروها رواسي لاتسام التحريك ، وأركاناً مشيدة
عن الانهدام .

والقول بتعذر الاجتهاد على مَنْ في عصرنا وقبله: شعبةٌ من ذلك الوادي ،
ولعبة من تراث ذلك النادي ولايجوز في سنة العقول الصحيحة : ان يدعيه
بشراً لنفسه او غيره .

وحينئذ فلا مانع لأحد من البشر : ان يشارك في الجملة أولئك النفر ، وان
فرض قلة محصوله . فلا يمتنع ان يَعْقِل عن الله ورسوله ، ويأخذ شيئاً من
أحكام الله من دليله ، كما هو شأن الناس في متقادم الأزمان ، وحادث الأوان ،
بين مُقِيلٍ ومُكثِّرٍ ، ومبسوطٍ له ومقدور عليه ، كما تراه في التجارات
والحرف والصنائع وغيرها . فلا القاصر أخرجه قُصُورُهُ عن ان يكون عالماً ،
ولا رتبة الماهر منعمته ان يكون له في الجملة مزاحماً .

على ذلك جرت القضية ، واستقام الامر واستقر الحال ، ومضت السنة
العادية وارتبطت النجاة بما لا بد منه .

وهذا البحث – وإن تكرر شيء منه ، او تلونت العبارة فيه مع اتحاد
الحاصل – فلا ضير في ذلك ، لعموم البلوى بذلك الخيال البارد ، الذي تكلمنا
لإخاد ناره ، وطَمَسَ آثاره ، وهو عند من نَوَّرَ الله قلبه غنى عن ذلك ، لظهور
أمره عند من كشف عن قلبه قناع الغفلة . وإنما اتَّسَاعُ دائرة الجهل بالحقائق ،
وانه رأس معالمها وعلومها : أوجب الإفضاء الى التكلم بما ذكرنا في هذه المادة .
كأنه الدعاء الى التوحيد أوَّلَ البعثة ، لِأَنسِيهِم بنقيضه ، وزمانك هذا قد
أخذ من ذاك مجظه . فهذا من غربة الإسلام ، التي عادت كما بدأت . والسلام .
إن تكلمت بالمعروف أطالوا منه التعجب بلا مستند : إلا كونهم ماعرفوه
ولا ألفوه ، ولا مضت عليه عاداتهم ، ولا ورثوه عن آبائهم . ذلك مبلغهم من العلم

ولهذا بعينه ذكر الإمام ابو محمد بن عبد السلام في كتابه (قواعد الاحكام) كلاماً حسناً ، وافق ما ذكرناه . فدايق ذكره في المقام .

قال : « ومن العجب العجيب : ان الفقهاء المقلدين ، يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه ، بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً ، وهو مع ذلك يقلده فيه ، ويترك من شهد الكتاب والسنة ، والأقيسة الصحيحة لمذهبه ، جموداً على تقليد إمامه ، بل يتحيل لدفع ظواهر الكتاب والسنة ، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة ، فضلاً عن مقلده . وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس . فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما واطن نفسه عليه . تعجب منه غاية التعجب ، من غير استرواح الى دليل ، بل لما ألفه من تقليد إمامه ، حتى ظن : ان الحق منحصر في مذهب إمامه . ولو تدبره لكان تعجبه من مذهب امامه أولى من تعجبه من مذهب غيره - الى ان قال - : وما رأينا أحداً يرجع عن مذهب امامه . اذا ظهر له الحق في غيره ، بل يصبر عليه مع علمه بضعفه وبعده . فالأولى : ترك البحث مع هؤلاء الذين اذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب امامه قال : لعل امامي وقف على دليل لم أقف عليه ، ولم أهتد أنا اليه ، ولم يعلم المسكين : ان هذا مقابل بمثله ، وتفضيل لخصمه بما ذكره من الدليل الواضح ، والبرهان اللامح . فسبحان الله ! ما أكثر من اعمى التقليد بصيرته . حتى حمله على مثل ما ذكرته !! وفقنا الله لاتباع الحق اينما كان . وعلى لسان من ظهر .

وأين هذا من مناظرة السلف . ومشاورتهم في الاحكام . ومسارعتهم الى اتباع الحق اذا ظهر على لسان الخصم ؟

وقد نقل عن الشافعي رضي الله عنه انه قال : ما ناظرني احد الا قلت : اللهم أجبر الحق على قلبه ولسانه . فإن كان الحق معي اتبعني . وان كان الحق معه اتبعته « انتهى بلفظه من (قواعد الاحكام) لذلك الخبر الهام .

قلت : وقول المقلد : لعل امامي وقف على دليل لم أقف انا عليه : هو من جملة امانى المقلدة . وأعدارهم الباردة .

وبعضهم يقول : امامي قد عرف هذا الذي أتيت به ايها المخاطب وغيره .
وانتخب زبدته . فألقاها لنا . فهي لا محالة وجه الحق الذي لامرية فيه .
وهذا قول جماهيرهم . بل يتفقون عليه في الأغلب . فإذا طالبتة الوجه
والدليل . نكص الى الدعاوى الجاهلة .

وما نخوض في هذا : الا لعل الله يهدي من يشاء من عباده والموعد قريب .
وما ذكرنا هذا عن الإمام ابن عبد السلام مع وضوح الامر . الا ليعرف
الناظر في رسالتنا هذه : انا - وان كنا نكتفي بظهور الحق ، وسطوع نوره
من غير تعريج على كشف عن قال به ، لاستغناء الحق . وعدم تحقق الاتفاق ،
كما مر شرحه - لم نسلك طريقا تنكها الفضلاء . ولا حاد عنها النبلاء . وان
أكبر العلماء موافقون لنا على تحرير هذه النكتة وحاصلها . ولو ذهبنا نتبع
اقوالهم في ذلك لحصل منها كثير طيب . واقل مما ذكرنا يكفي . والله
سبحانه الهادي .

واما من استحب العمى على الهدى فاقرع سمعه بتحذير (ولئن أتيت الذين
أوتوا الكتاب بكل آية) صارت الجماهير من أولئك الخلوف او عامتهم
متطابقين على ما قد تلقوه عن قبلهم ، جاثمين عليه : من مُفْتٍ وحاكم
ومدرس . وعالم ومتدين . وسائل ومسئول ، من دون تيقظ ولا نظر . ولا
تجويز ان يقع من امامهم ويصدر عنه شيء من خطأ وهم وغلط . وجهله
ما يجمله ولا يتفكرون في انفسهم : ما بال الركون الى شيء ابد الابد لا تَبَيَّنُهُ ؟
وما الشأن غداً عند الله ؟ أفلا يجوز توجه خطاب الله علينا في هذه المسألة
بغير ما عرفناه عن الإمام ؟ بل ما كفاهم ذلك الجحود ، حتى اصروا على منع
ماسواه من التقليد والجحود . وسحبوا ذَيْلَ التَّسِيهِ والصدود ، ولعمر الله
زلَّتْ احلامهم .

والى هذا انتهى بنا الكلام في الفصل السابق ولا حقه . ولا تستطه
او تسأمه فانك محتاج اليه اشد الاحتياج ، لكثرة ماتراكم على العقول من
اكوام التقليد .

وكان من ذلك ان اصبح القول بتعذر الاجتهاد - مع ظهور فسادہ ، وتبالغ
مفسدته - : أمراً تطابق عليه الاخلاف . واعتقدوه حقاً وخلافه باطلاً .
فَعَطَّلُوا وابطلوا . وعظمت منهم الرزية ، وتفاحشت جفوتهم . وانتشر
عن هذا الاصل الخاوي من المفاسد ، ما لا يحيط بشروره إلا علم العالم الواحد .
وما شرحناه هنا هو - اذا عقلته - لباب هذا الباب ، بل خلاصة هذا
الكتاب ، اذ نَعُدُّ الخلوص من سجن ما حذرنا منه هو الحياة الطيبة . فبه
يخرج المرء الى رحب العافية والسعادة ، ويسعى على هدى وبصيرة الى كل بغية
صالحة وإرادة .

فصل

ومن ذلك - وهو منهم قياسٌ للغائب على الشاهد - وذلك انهم لما كانوا
لا يعرفون الا حرفة التقليد . واستقر في فكرهم وفطرم : ان من افتى او
تكلم او عمل ما لا يصنع شيئاً من ذلك . الا لأنه قاله المقلد فلان ، او الإمام
علان . او مُحَصَّلُوا مذهبه - بزعمهم - قالوا : ان قائل تلك المقالة - وهي
اتجاه وجوب تخريب المشاهد - قلد ابن تيمية في ذلك . ومن تدبر اصول
القوم : وجددم دلوا على انهم من جملة العامة . ولا ادري من اين جاء لهم ذلك؟
نعم هو نتيجة من نتائج الحكم بتعذر الاجتهاد .

ومن حق الباحث : ان يدلي بما يوافق خصمه على صحته ، او بحجة قاهرة ،
تؤذن ان دفعها مكابرة ، وان التمسك بمعارضها قصور ، او ضلال .

وكون من ذكروه قلد ابن تيمية : بطلانه معلوم غير موهوم ، لما انه ينهى
عن التقليد وينادي بمنعه . ولان عامة مباحثه مبنية على تحرير المقام ببلغ
نظره ، وان كان لاسييل الى رفع الخطأ جملة في كل بحث .
وذلك منه من دون تقليد لابن تيمية ولا غيره ، ولا احتجاج بقول احد قط ،

او التدين به من دون استبانته منه حسبما علم . وليس معصوماً كغيره
ايضاً . ولانه في خصوص هذه المسألة ابرز حجته ، وحرر من البرهان
ما استطاع .

فأي معنى لقولكم : إنه قلد ابن تيمية ؟ والحال انكم تأتوا عن انفسكم ولا
فيما نقلتم بشيء يقابل بعض ما اقامه في هذه المسألة من ادلة الكتاب والسنة ،
التي لا يردها الا مشاق الله ولرسوله ؟ ولأنه قد ناقض ابن تيمية في كثير من
المسائل ذهب اليها ، لظهور ضعف كلامه عنده . فلو كان واقفا على تقليده -
كما وقفتم على رسوم شرح المنهج وغيره - لما فعل . فما باله يُسوِّغ لنفسه تقليد
ابن تيمية في هذه المسألة دون غيرها ؟ فلقد حكيتكم عجايب .

وقد قرأنا عليه وعرفنا مذهبه ، وانتم لاتعرفونه ، إنما يبلغكم عنه ما يبلغ ،
فتأخذون في مضادته بلا بصيرة ، ولا وازع لكم عن الرجم بالظنون والاهام ،
ولا علم يهدي الى تمييز الصحيح من ذى السقام .

فالتعب عليكم : أترضون ان يكون من خطاب ما لا يفهم ؟

وكفى دليلاً على تنكبكم الصواب : ذكركم الاقوال من فروع المذهب في
مقابلة مناهي صريحة صحيحة مشهورة في الصحاح وغيرها ، ثم تعرضكم لشيخ
من شيوخ الإسلام ، وامام من جلة الأئمة الاعلام - وهو ابن تيمية - بأنه
ضال مضل ، وما كان - رحمه الله تعالى - أهلاً لهذا . والرجل أمره شهر ،
وأقواله ومذاهبه يتناقلها الجم الغفير . وما مثله يحتاج الى كشف عن رفيع
محلّه ، وقد تعرض له ولتلميذه الإمام محمد بن أبي بكر بن ايوب الزرعسي
- هو ابن قيم الجوزية - رحمه الله تعالى بعض القائلين . وهما إمامان جليلان
لاحقان بأماثل السلف . كالشافعي ، واحمد ، واسحاق ، وغيرهم ، ومؤلفاتها
وتراجمها ، ونقل اهل العلم لأقوالها ومذاهبها ونفائس تحقيقاتها : كافية شافية
مقنعة لمن عدل وأنصف .

الباب الثاني

في ذكر جملة شافية من الاحاديث الصحيحة ، والاخبار الصريحة الشاهدة بأن وضع القباب والبناء على القبور من أصله وتشريفها ، والكتابة عليها ، وتجسيصها واتخاذها مساجد ، ومايتصل بذلك : امر تقرر في الشرع منعه ، وسبق الحكم الجازم بالنهاي عنه ، والكف عن ارتكابه ، وثبتت القضية في ذلك ومضت كلمة الحق بسد ذريعتيه ، تحذيراً لنا ان نسلك سنن من قبلنا ، مع قطع النظر عن المفاسد المترتبة على ذلك .

وإذا تأمل الناظر اعيان ماصح فيه النهي من الشارع في هذا الباب ، ثم نظر حرص هذه الأمم لارتكابها ، وتلوثهم بأدرانها ، وتهالكهم على مناقضة كل نهى من تلك المناهي بفعل غير المنهى عنه ، واتبانهم على كل فرد منها ، مع الحرص والمبالغة في ان لايشذ فرد طال تعجبه ، تارة من كون الشارع سبقهم ، وتقدم اليهم في امرها ، واكثر في شأنها بالنهي والتحذير ، واخرى من كون هؤلاء الخلوفا ضلوا عن ذلك الرشد الأسعد ، فعمدوا الى كل مانهى عنه الرسول صلى الله عليه وسلم فواقموه ، كأنهم كشفوا واستقصوا بالاستقراء والتتبّع ، حتى أتوا على مشخصات مانهى عنه الشارع .

فلا يشك صادق التأمل : ان القوم سلكوا في العمل مسلك المضادة الوافية ، ثم زادوا زيادة في درك النكال كافية .

وقد لخصت في (مدارج العبور) ماعرض لنا من بيان نهى الشارع عن البناء على القبور ، وماذكر معه ، وفيه كفاية مقنعة ، وأضفت الى ذلك إشارة الى مفاسد المشاهد ، ولكنني لااجد ترك التعرض هنا لذلك لائقاً ، لانه ربما يقف على هذا ، فلا يرى الا الإحالة على ماهنالك . فلا يجسد لعلته نفعاً ، ولا لغلته نفعاً .

فأقول : قال الإمام الحجة الحافظ ، امام الدنيا في فقه الحديث ، ابو عبد الله البخاري ، في جامعه الصحيح :

حدثنا ابو اليان قال : حدثنا شعيب عن الزهري ، اخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة : ان عائشة وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما قالا « لما نُزِلَ برسول الله صلى الله عليه وسلم طفِقَ يطرح خميصة له على وجهه فإذا اغتمَّ بها كشفها عن وجهه ، فقال - وهو كذلك - : لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد - يُحذَرُ ما صنعوا » .

حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه : ان رسول الله ﷺ قال « قاتل الله اليهود : اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » انتهى بلفظه من كتاب الصلاة .

قلت : فتأمل هذه القباب ، وما أُعدَّ فيها من المحاريب والفراش ، ومصاحف التلاوة ، واعتياد الصلاة فيها ، والتردد اليها في الاوقات ، للذكر ، والدعاء ، والاعتكاف ، وما يطول تعداده .

هل لاتخاذ القبور مساجد معنى ، سوى هذا الذي تقضي الضرورة بأنه عينه ؟ بل كثيرا ما وجدنا القباب والمشاهد أعمر وأملاً بقاصديها من كثير من المساجد في جميع ما ذكرنا . فلا ريب قد تتايح الشر بأهليه .

وابو اليان : هو الحكم بن نافع ، احد أئمة حفاظ الشاميين ، وكذا شعيب - وهو ابن ابي حمزة - وكل رجال الحديثين أعلم ، غنيون عن الكشف والاستعلام ، عند من أنس بهذه المشاعر الكرام .

وقال البخاري في كتاب الجنائز من جامعه :

حدثنا عبيد الله بن موسى عن شيبان عن هلال - هو الوزان - عن عروة عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال - في مرضه الذي مات

فيه - « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، قالت : ولولا ذلك لأبوزوا قبره ، غير اني اخشى ان يتخذ مسجداً » .

حدثنا موسى بن اسماعيل - ابو عوانة - عن هلال - هو الوزان - عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ - في مرضه الذي لم يقم منه - : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، ولولا ذلك أبرز قبره ، غير انه خشي - او خشي ان يتخذ مسجداً » . قلت : السياق الذي قبل هذا معين ، لكون « خشى » مغير الصيغة ، ومرجح للتغيير في « ابرز » .

وقال تلميذه الإمام الشهير ابو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري رحمه الله في صحيحه :

حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمرو الناقد قالا : حدثنا هاشم بن القاسم قال : حدثنا شيبان عن هلال بن ابي حميد عن عروة بن الزبير عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ في مرضه الذي لم يقم منه . قلت : فذكر الحديث بلفظ البخاري المار آنفاً ، لإقوله : « غير انه خشى » فأورده مسلم بلا شك .

وقال مسلم ايضاً : حدثني هارون بن سعيد الايلي قال ؛ حدثنا ابن وهب قال : أخبرني يونس ومالك عن ابن شهاب قال : حدثني سعيد بن المسيب ان أبا هريرة رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله ﷺ : « قاتل الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

قلت : وهذا هو حديث البخاري المار بمتنه وسنده من مالك الى منتهاه . وأخرجه مسلم ايضاً من طريق عبيد الله بن الأصم حدثنا يزيد بن الاصم عن ابي هريرة رضي الله عنه : ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

ففيه : ابدال « قاتل » « بلعن » واطافة النصارى الى اليهود . سوى ما في البخارى . فهو ذو بيان وتكيد لذلك .

وذكر مسلم حديث الحميصة السابق . فقال : حدثني هارون بن سعيد الايلي وحرمة بن يحيى - قال حرمة : أخبرنا ، وقال هارون : حدثنا - ابن وهب قال : أخبرني يونس عن ابن شهاب قال : أخبرني عبيد الله ابن عبد الله .

قلت : فذكر الحديث بسنده ، وامتنته عند البخاري سواء . فلا نكرهه . فقد حصلنا على تخريج الشيخين له ، مع تعدد الطرق الى ابن شهاب الزهري . وقال مسلم ايضاً : حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة واسحاق بن ابراهيم - والنظ لابي بكر - قال اسحاق : أخبرنا ، وقال ابو بكر : حدثنا - زكريا بن عدى عن عبيد الله بن عمر عن زيد بن ابي أنيسة عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن الحارث الزبيدي النجرائي قال : حدثني جندب قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم - قبل ان يموت بخمس - وهو يقول : « إني أبرأ الى الله أن يكون لي منكم خليل . فإن الله قد اتخذني خليلاً ، كما اتخذ ابراهيم خليلاً ، ولو كنت متخذاً من امتي خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً ، ألا وان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد . فلا تتخذوا القبور مساجد ، اني أنهاكم عن ذلك » .

حدثني ابو الطاهر احمد بن عمرو قال : حدثنا ابن وهب قال : أخبرني عمرو بن الحارث .

ح وحدثني هارون بن سعيد الايلي قال : حدثنا ابن وهب قال : حدثني عمرو بن الحارث - في رواية ابي الطاهر - ان ابا علي المهراني حدثه - وفي رواية هارون بن سعيد : ان ثامة بن شُفِي - قلت : هو ابو علي - حدثه قال : « كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم بروُدُس ، فتَوَفَّى صاحبٌ لنا . فأمر فضالة بقبْرهِ فَسَوَّى ، ثم قال : سمعت رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يأمر بتسويتها » .

حدثنا يحيى بن يحيى وابو بكر بن ابي شيبة وزهير بن حرب - قال يحيى :
أخبرنا ، وقال الآخرون : حدثنا - وكيع عن سفيان عن حبيب بن أبي ثابت
عن ابي الهياج الاسدي قال : قال لي علي رضي الله عنه : « ألا أبعثك على
مابعثني عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ ان لاتدع تماثلا إلا طمسته ،
ولا قبراً مُشْرِفاً الا سوّيته . »

وحدثني ابو بكر بن خلد الباهلي قال : حدثنا يحيى - وهو القطان -
قال حدثنا سفيان قال : حدثني حبيب بهذا الإسناد ، وقال « ولا صورة إلا
طَمَسْتَهَا » .

حدثني ابو بكر بن ابي شيبة قال : حدثنا حفص بن غياث عن ابن
جريج عن ابي الزبير عن جابر قال « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
يُجَصَّصَ القبر ، وان يُبْنَى عليه ، وان يُفْعَدَ عليه . »

حدثني هارون بن عبد الله قال : حدثنا حجاج بن محمد .

ح وحدثني محمد بن رافع قال : حدثنا عبد الرزاق جميعاً - عن ابن جريج
قال : أخبرني ابو الزبير : انه سمع جابر بن عبد الله يقول « سمعت النبي صلى
الله عليه وسلم يقول بمثله . »

وحدثني يحيى بن يحيى قال حدثنا إسماعيل بن علية عن ايوب عن ابي
الزبير عن جابر قال : « نهى عن تخصيص القبور » .

انتهى ما ذكره مسلم رحمه الله في صحيحه ، والله أبوه من حافظ بصير متقن .
وذكر الشيخ سراج الدين ابن الملقن في (البدر المنير) ورفيقه الحافظ الشيخ
شهاب الدين ابن حجر العسقلاني في (مختصر البدر) ما حاصله من مجموعها : ان
حديث جابر أخرجه ايضا الحاكم ولفظه : « نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم : ان يبني على القبر ، او يجصص ، او يقعد عليه ، ونهى : ان يكتب عليه . »
وأخرجه ابن حبان ، ولفظه في رواية له عن ابي الزبير : سمع جابراً يقول
« نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور ، وان يُبْنَى عليها ،
او يُجْلَسَ عليها . »

ورواه مختصراً « بذكر البناء » ليس إلا . قال الحاكم : « الكتابة » على شرط مسلم ، وهي صحيحة غريبة .

وهو عند ابي داود ايضاً .

وفي رواية له « اوزاد عليه » وبَوَّبَ عليه البيهقي « لايزادُ على القبر اكثر من تُرابه ، لئلا يرتفع » .

وقد رويت تلك الزيادة - اعني : « الكتابة » عن جابر - من غير الوجه السابق . فذكر الحاكم بإسناده اليه « نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تجصيص القبور ، والكتابة فيها ، والجلوس عليها ، والبناء عليها » .

قال : وهذه الأسانيد صحيحة ، وهذا اللفظ احد روايات ابن حبان ، انتهى ما لخصناه من البدر المنير وفرعه .

وقال الإمام ابو داود سليمان بن الاشعث في سننه : المعروف : « بابٌ في تسوية القبور » ثم ذكر حديث أبي الهياج عن عليّ ، وحديث فضالة المتقدمين ، اللذين أخرجهما مسلم ، وبأسانيده ايضاً - خلا ان شيخ أبي داود في حديث علي هو : محمد بن كثير العبدي البصري - ثم قال : « بابٌ في البناء على القبر » .

حدثنا أحمد بن حنبل حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج أخبرني ابو الزبير أنه سمع جابراً رضي الله عنه يقول « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى ان يُقْعَدَ على القبر ، وان يُحصص ، وأن يُبْنَى عليه » .

وهو لفظ مسلم المتقدم ، وسنده من عبد الرزاق الى منتهاه ، وإنما أمليناه لفائدة في الإسناد كما ترى ، وللاختلاف في اللفظين بالتقديم والتأخير فقط ، وهو في التحقيق لا يعد اختلافاً .

ثم قال : حدثنا مسدد وعثمان بن أبي شيبة قالوا : حدثنا حفص بن غياث عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن أبي الزبير عن جابر بهذا الحديث . قال عثمان « او يزاد عليه » وزاد سليمان بن موسى : « او ان يكتب عليه »

ولم يذكر مسدد في حديثه « او يزداد عليه » .
قال ابو داود : خَفِيَ عَلَى حَرْفٍ مِنْ حَدِيثِ مَسَدَدٍ : حَرْفٌ وَآوٍ . انتهى .
ثم ذكر حديث ابي هريرة المتقدم « قاتل الله اليهود - الخ » بسند
البخارى بيمينه .

وقال الإمام ابو عبد الرحمن النسائي في (كتاب المجتبي) « الزيادة :
على القبر » .

أخبرنا هارون بن اسحاق قال : حدثنا حفص عن ابن جريج عن سليمان
ابن موسى ، وأبي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى
الله عليه وسلم : ان يبنى على القبر » .

أخبرنا عمران بن موسى قال : حدثنا عبد الوارث قال : حدثنا أيوب عن
ابي الزبير عن جابر رضي الله عنه قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن تخصيص القبور » .

ثم قال : « تسوية القبور اذا رفعت » .

فذكر حديث علي وحديث فضالة رضي الله عنها المتقدمين بنحو مما ذكر
مسلم وابو داود .

ثم قال ، بعد أبواب يسيرة : « اتخذ القبور مساجد » .

فذكر من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً « لعن الله قوماً اتخذوا
قبور أنبيائهم مساجد » .

ومن حديث ابي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً « لعن الله اليهود والنصارى
اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وأسانيده ثقات شُؤسٌ .

وقال الإمام ابو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ - هو الترمذي - في جامعه :

إذ أسند عن جابر رضي الله عنه « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تُجصَّصَ القبور ، وان يكتب عليها ، وان يبنى عليها ، وان تُوطأ » .

هذا حديث حسن صحيح ، وقد روي من غير وجه عن جابر . انتهى .
وقال الإمام محمد بن يزيد القزويني - هو ابن ماجة - في سننه ، احد الكتب الستة على التحقيق : « باب ماجاء في النهي عن البناء على القبور وتخصيصها ، والكتابة عليها » .

فذكر من حديث ابي سعيد الخدري بسند صحيح متصل ثقات أئمة : « ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى ان يبنى على القبر » .
وذكر من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنها « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تَقْصِيصِ القبور^(١) ، وان يكتب على القبر شيء » .

واخرج الإمام احمد في المسند والطبراني في المعجم الكبير من حديث أسامة ابن زيد - ورجاله موثقون - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ادخلوا على أصحابي . فدخلوا عليه . فكشف القناع ، ثم قال : لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

وهو كحديث ابي هريرة عند مسلم ، الذي ذكرناه قريباً ، لَفَظُهُ لَفَظُهُ ،
فها بيان لمعنى : « قاتل » وفيها زيادة « النصارى » على ما عند البخاري كما أشرنا .

وأخرج الطبراني في الكبير من حديث زيد بن ثابت مرفوعاً ، ورجاله موثقون ايضاً « لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .

ومن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - وحسن في مجمع الزوائد وإسناده - : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من شرار الناس : مَنْ تَدْرَكُهُم الساعة وهم احياء ، ومن يتخذ القبور مساجد » .

(١) تقصيص القبور : هو تخصيصها والقصة - بضم القاف - هي الجص

وروى البزار - قال في مجمع الزوائد : رجاله ثقات - من حديث أبي عبيدة ابن الجراح مرفوعاً « لعن الله اليهود ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد » .
ولو ذهبنا نستقري ما ذكره أئمة السنة ، وحفاظ الحديث في هذه المسألة ، وما رَوَوْهُ في المسانيد والمجاميع ، والمعاجم ، والجوامع ، والسنن ، والاجزاء ، والتفاسير الاثرية ، لاتسع النطاق ، وضاق عن الاستيعاب الخنثاق ، وتصدى المرء في ذلك لما يتعسر ان يُطاق ، وفيما ذكرنا وفاقاً بالمقصود ووفاق ، وأقل منه يكفي عند الفُطناء الحداق .

فإذا تصفحت ماسقناه ، وما ذكرناه في هذه القباب والمشاهد ، ومصارع الموتى وأهل دار البرزخ : من الابنية ، والتجسيص ، والكتابة ، والتشريف ، واتخاذها مساجد ، ووضع المحاريب والفرش ، وإعداد الماء والمصاحف والتردد عليها والاعتكاف ، والصلاة والتلاوة عندها ، وجدت جميع مانهى عنه فرداً فرداً قد أبرز في عالم التحصيل والايجاد . وهذه كتب الإسلام ، وعمدة الاعلام ، معلول ذوي الاحلام ، ومعاهد الشريعة التي جاء بها خاتم الرسل الكرام ، عليه وعليهم أزكى صلاة وسلام - ناطقة طافحة مُنادية بضلال من خالف مارسمت ، وتفارط غيبه ، وطغيان فسادِه وليه .

هذا بالنظر الى اعيان تلك المناهي ، مع الإغماض عما ترتب على مخالفتها أيضاً مما لا يدان للأقلام بحصره وعدّه ، ولا قدرة للبشر ان يقفوا على نهايته وحده ، كتوافد الجموع الغفيرة لهذه الزيارات ، واقتحام أنواع المفاسد الوثنية والمنكرات ، وما في طسى إحياء هذه المشاهد من القبايح المتوفرات . فإنه بمجرد مؤذن بتحتّم تدمير هذه المشاهد والقباب ، والأبنية التي صارت معتكف كل طامة ، ومناخ فجور أهل الفسوق والعقوق من العامة . ومن لا يعرف ما ذكرنا ، او هو مرتاب في وقوع شيء منه ، او لا يستقبحه : فأمره أطرف من ان يوصف .

ولا يصحح لك اسم السنى إلا عملك وتدينك بما صح عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم حسب' ، لاتوزيع المصلين في المسجد الحرام ، وإشغال بعضه بأبنية وُضِعَتْ باسم هذا الإمام أو ذلك الإمام . والابتداع المجاوزي دين ربنا المؤمن السلام ، وسَحَبُ أذْيَالِ الثياب ، ووحدة الوجود التي من دان بها أذيق أليم العذاب ، وتقطيع الصفوف في صلاة الجماعة ، وإهمال الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهو من أشراط الساعة ، وما لا يأتي عليه العد مما لا يعرف هؤلاء الخلوف سواء قربة وطاعة ، أو يستحلونه وهو من السنة الشريفة وأوضاعها بمسافة بعيدة ، وناحية نازحة مديدة .

فمن أنكر عليهم ، أو جازبهم الى نهج الرشd : كان إنكاره عندهم هو المنكر فاعرف السنة تعرف مقابلهها . فبِضِدِّهَا تَتَمَيَّزُ الْأَشْيَاءُ ، وشَرَّفَ اللهُ قَدْرَ الْأئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أئِمَّةِ الْإِسْلَامِ عَنِ التَّهَالُكِ عَلَى الْبَدْعِ ، وترك شيء صح لهم وعلموه من هدى النبي الامين المتبع .

فها نحن في هذه المسألة - التي نحن بصدد الكلام فيها - أتينا لهم بهذه الجبال الرواسي من محلها ، والبراهين الصريحة من الكتب المشهورة ، بالاسانيد الصحيحة ، وهم أشد الفرق ملاسة لها وتدريساً فيها ، وعنايةً بساعها وتنقيحها ، ولكنهم خاضوا بحار الحب دعوى . فما ابتلوا حتى ما كان هذه النصوص بين ظهرانيهم ، تتلى في بيوت الله بينهم ، وتسمع بساع الكتب التي هي فيها ، ولا يقدرون على إنكار ما سردناه منها قطعا ، وان أمين السماء والارض قام بذلك ونصح ، ونادى بصرائحه وأفصح ، وما طاقوا إبانة حرف ، اونطقوا ببنت شفة مما يحتج به العقلاء . فضلا عن الفضلاء . وشرح زكريا الانصاري ما يصلح دفعا في وجوه تلك الكتاب ، ولاجرم ، مالموا عن حميد طرائق الأئمة ، من اهل السنة وعلماء الامة .

فقل لي يا موفق ، أي كلمة من الشارع ، او خبر أبانوه ، او سنة أثرها ، أو شبهة تسكوها في تجويزهم البناء على القبور ، واتخاذها مساجد ، وما يلحق بذلك ،

وما يُعجز مَنْ خالفهم ، ورأى ما هم عليه باطلاً ، عن مثل دعاويهم التي
اجلبوا بها في هذه المسألة ؟

ولا سلامة ولا عصمة للتدين سوى الاعتصام بالتيقظ والنظر . والهجوم
على المطلوب قريبٌ لمن حَسُنَ قَصْدُهُ ، وخلصت نيته ، وقرع باب التفكير
والتدبر ، الذي حَثَّ عليه كتابُ ربنا الحميد الحميد ، وجَعَلَهُ الوسيلةَ ، إلى
الظفر بالفوز الابديِّ والنعيم السرمديِّ ، وإلا فلولم يكن هذا مسلكا صحيحا
تهدي الضرورة إليه ، ما امتاز غيبيٌّ عن مُهْتَدٍ ولا راشد من غَوِيٍّ ،
لان الناس ذَوِي نَحْلِ مختلفة . وطرائق متباينة غير مؤتلفة ، كما علمت .
وباب الدعوى كل منهم اخذ بمعضتيه . فلا بُدَّ من الانتهاء الى حَدِّ في
فصل هذا من هذا . وهو المطلوب ، الذي جعلنا قنطرة العبور اليه . وهو
ما أرشد ربنا إليه من التدبر والتفكر ، والتنقيب والانتقاد . فهو الفرقان
بنص القرآن ، ولا فرق في هذا الباب بين حكم فرعيٍّ ، او عقيدةٍ ، او
تحليلٍ ، او تحريمٍ ، او إيمان بالله ، او غير ذلك من الشرائع الدينية ،
وهجرةٍ لمذهبٍ ، او سلف او آدابٍ ، او شيخ بصيبٍ ويخطيء ، ويعلم ويجهل .
فمجببٌ لا يتناهى .

واعلم : ان مَنْ تأمل ما ذكره في هذه الفتاوى - بزعمهم - ظنَّ انَّ
إِطْبَاقَ تحاصيل فروع مذاهبهم ، وما استقر أمرها عليه : كذلك ، وهو
وَهَمٌ فاحشٌ ، لأنهم إنما ذكروا من تلك الاقوال : ما يُؤَافِقُ أهواءهم ،
وإلاَّ فهذا الذي ذهبنا اليه أمرٌ مشهورٌ في كتب المذاهب الاربعة .

ومن ذلك : ما ذكره ابن حجر الهيتمي في كتابه (الزواجر عن اقتراف
الكبائر) في تفصيل الكبائر الظاهرة ، ما لفظه : الخامسة ، والسادسة ،
والسابعة ، والثامنة ، والتاسعة والتسعون : اتخاذ القبور مساجد ، وإيقاد
السرچ عليها ، واتخاذها أوثاناً والطواف بها ، واستلامها ، والصلاة اليها . اهـ .
ثم ذكر ما عنده في الباب .

وكذلك ما ذكره البيهقي في هذه المواضع . من « سننه الكبير » وغيره من الأثرين، وغيرهم من اهل المذاهب الاربعة . فلا يتوهم القاصر خلاف الواقع .

وأما الإمام ابن القيم صاحب « إغاثة اللهفان في مصائد الشيطان » فقد أوعب في هذا الموضع . ونقل عن الشافعي واحمد وغيرهما وكبار أتباعهم ، كأبي الوفاء بن عقيل . وابي محمد بن عبد السلام ، وابي محمد المقدسي وغيرهم ، وعن أصحاب احمد وغيرهم من أصحاب الشافعي ومالك - هكذا على العموم ، او اراد الجنس - وكلا الجهتين خادش في زعم إطباق اتباع الاربعة على ما في شرح زكريا الانصاري ، وحاشية الزيايدي ، وأخواتها .

ولا بأس بنقل كلامه او جمهوره في ذلك ، والاكتفاء به عن نقل نصوص أئمة المذاهب الاربعة « فقد ذكرناه مضافاً الى ما سمعت فيها مرّاً ، لتعرف ان اقوال من قال : ان وضع القباب والمشاهد : امرٌ رآه المسلمون حسناً ، وأجمعت عليه الامة ، واستمر عليه السلف والخلف » بهتٌ صريح ، وفريّةٌ بارزة ، قالها من لا يبالي باللام ، ولا يدري ما يقوله من الكلام ، ولا يُقدّر موقفه بين يدي الملك العلام ، وإنه قد قال باطلاً على الله ورسوله ، وجماعة علماء الإسلام .

ولا تستطل ما نقلناه من كلامه ، وان كان في نحو كرامة او نيف ، لانه كثير الفوائد ، جَمَّ العوائد ، حَسَنُ الإيراد والتحقيق .

قال الإمام ابن القيم في « إغاثة اللهفان » رحمه الله ، وقدس روحه - ما حاصله مع اكثر لفظه واختصاره :

إن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه : اقربُ الى النفوس من الشرك بخشبه او حجره ، ولهذا تجده اهل الشرك كثير اما يتضرعون عند قبر مُعْظَمهم ، ويخضعون ويخشعون عنده ، ويعبدون بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت الله ، ولا وقت السحر ، ومنهم من يسجد للقبور ، واكثرهم يرجون من بركة الصلاة

عندها ما لا يرجون في المساجد . فلأجل هذه المفسدة حَسَمَ النبي صلى الله عليه وسلم مادتها . حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقا ، وان لم يقصد المصلى بركة البقعة .

واما اذا قصد الرجل الصلاة عند القبور تَبَرُّكًا بتلك البقعة . فهذا عين المحادة لله ورسوله ، والمخالفة لدينه ، وابتداع دين لم يأذن به الله .

فإن المسلمين اجمعوا على ما علموه بالاضطرار من دين رسول الله صلى الله عليه وسلم : ان الصلاة عند القبور منهي عنها ، وانه صلى الله عليه وسلم لعن من اتخذها مساجد .

فمن اعظم المحدثات واسباب الشرك : الصلاة عندها ، واتخاذها مساجد ، وبناء المساجد عليها . فقد تواترت النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنهي عن ذلك والتغليظ فيه .

وقد صرح عامة الطوائف بالنهي عن البناء عليها ، متابعة منهم للسنة الصحيحة الصريحة . فقد صرح اصحاب احمد وغيرهم من اصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك ، وطائفة اطلقت الكراهة . والذي ينبغي : حملها على كراهة التحريم ، إحساناً للظن بالعلماء ، وان لا يُسَطَّنَ بهم ان يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم النهي عنه ، ولعن فاعله .

ثم قال الإمام ابن القيم بعد ان ساق الاحاديث في ذلك :

وبالجملة : فمن له معرفة بالشرك واسبابه وذرائعه ، وَفَهِمَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مقاصده . جَزَمَ جَزْمًا لا يحتمل النقيض : ان هذه المبالغة منه صلى الله عليه وسلم باللعن والنهي بصيغتيه : صيغة « لا تفعلوا » وصيغة « إني انهاكم » ليست الا لاجل الشرك اللاحق بمن عصاه ، وارتكب ما عندها ، وقَلَّ نصيبه او عُدِمَ من تحقيق شهادة ان لا اله الا الله . فإن هذا وامثاله من النبي ﷺ صِيَانَةٌ لِحِمَى التوحيد . فأبى المشركون الامعصية لامره ، وارتكبا لنهيه ، وغرهم الشيطان فقال : هذا تعظيم لقبور المشائخ والصالحين ، وكلمة

كنتم أشد لها تعظيماً ، وفيها غلواً ، كنتم بقربهم اسعد ، ومن اعدائهم ابعد .
فجمع المشركون بين الغلو فيهم ، والطعن في طريقتهم . وهدى الله اهل
التوحيد لسلك طريقهم ، وانزلهم منازلهم التي انزلهم الله إياها من العبودية ،
وسلب خصائص الإلهية .

قال الشافعي رحمه الله : اكره ان يعظم مخلوق . حتى يجعل قبره مسجداً ،
مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس .

وقال الاثرم : انما كرهت الصلاة في المقبرة للتشبه بأهل الكتاب ، لانهم
يتخذون قبور انبيائهم وصالحهم مساجد .

وهكذا اتخاذا القبور عيداً ، والعيد : ما يعتاد مجيئه وقصده . فإن هذا
الاتخاذ من اعياد المشركين ، التي كانوا عليها قبل الاسلام . وقد نهى رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبره - سيد القبور - عيداً منسباً به على قبره .

فقد أخرج ابو داود - بسندٍ رواه ثقات مشاهير ، عن ابي هريرة مرفوعاً
« لاتجعلوا بيوتكم قبوراً ، ولا تجعلوا قبوري عيداً ، وصلوا على . فإن صلاتكم
تبلغني حيث كنتم » .

وقال ابو يعلى الموصلي في مسنده : حدثنا ابو بكر بن أبي شيبه حدثنا زيد
ابن الحباب حدثنا جعفر بن ابراهيم - من ولد ذى الجناحين - حدثنا علي
ابن الحسين « أنه رأى رجلاً يجيء الى فرجة كانت على قبر النبي صلى الله
عليه وسلم . فيدخل فيها فيدعو . فنهاه ، وقال : ألا أحدثكم حديثاً سمعته
من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : لاتخذوا قبوري
عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً . فإن تسليمكم على يبلغني أينما كنتم » . رواه ابو
عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في المختارة .

وقال سعيد بن منصور في السنن : حدثنا حبان بن علي حدثنا محمد بن عجلان
عن أبي سعيد - مولى المهري - قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« لاتتخذوا بيتي عيداً ، ولا بيوتكم قبوراً ، وصلوا علي حيث كنتم . فإن
صلاتكم تبلغني » .

وقال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال :
« رأني علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب عند القبر . فناداني ، وهو في بيت
فاطمة يتعشى . فقال : هلم إلى العشاء ، فقلت : لأريده . فقال : مالي
رأيتك عند القبر ؟ فقلت : سمعتُ علي النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : إن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لاتتخذوا قبوري عيداً ، ولا تتخذوا
بيوتكم مقابر . لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ،
وصلوا عليّ فإن صلواتكم تبلغني حيثما كنتم ، ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء » .
قال شيخ الإسلام : ووجه الدلالة منه : أن قبر رسول الله صلى الله عليه
وسلم أفضل قبر علي وجه الارض ، وقد نهى الرسول عن اتخاذه عيداً .
فغيره أولى .

وقد حرّف هذه الاحاديث من أشبه النصارى بالشرك ، واليهود بالتحريف .
فقال : هذا امر بملازمة قبره صلى الله عليه وسلم ، والمعكوف عنده ، ولا يكون
عيداً يؤتى في الحول فقط .
وهذه مراغمة ومحادّة ، ومناقضة لما قصده الرسول صلى الله عليه وسلم ،
ونسبة للرسول الى التديس والتليس .

فإن كون هذا المقصود منه الملازمة دون التباعد : أقرب الى التليس منه
الى البيان ، ولو اراد صلى الله عليه وسلم ماقاله هؤلاء الضلال : لما نهى عن اتخاذا قبور
الانبياء مساجد ، ولا لعن فاعل ذلك . فإنه اذا لعن من اتخذها مساجد يعبد
الله فيها ، فكيف بملازمتها والمعكوف عندها ؟
وهذا فهم شذبه هؤلاء عن الصحابة واهل البيت . ورأيت في ذلك لأبي
الوفاء بن عقيل رحمه الله فصلاً حسناً ، ذكرته بلفظه .
قال : لما صعبت التكليف على الجهال والطغام : عدلوا عن اوضاع الشرع

الى تعظيم أوضاع وضعوها لأنفسهم . فسهلت عليهم . اذ لم يدخلوا بها تحت امر غيرهم ، قال : وهم عندي كفار بهذه الاوضاع ، مثل : تعظيم القبور ، واکرامها بما نهى عنه الشرع من إيقاد النيران عندها ، وتقبيلها ، وتخليقها ، وخطاب الموتى بالحوائج ، وكتب الرقاع ، فيها : يامولاي ، افعل لي كذا وكذا ، واخذ تربتها تبركا ، وإفاضة الطيب على القبور ، وشد الرحال اليها ، والقاء الحرق عليها وعلى آثار الموتى ، من الحجر والشجر اقتداءً بِمَنْ عَبَدَ اللات والعزى . انتهى .

ونهى عمر بن عبد العزيز : ان يبني القبر بأجرٍ ، واوصى : ان لا يفعل ذلك بقبوره ، وأوصى الاسود بن يزيد : « ان لاتجعلوا على قبوري آجرًا » . وقال ابراهيم النخعي : كانوا يكرهون الآجر على قبورهم .

والمقصود : ان هؤلاء المعظمين القبور ، المتخذين لها أعياداً ، الموقدين عليها السرج ، الذين يبنون عليها المساجد والقباب : مناقضون لما أمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، محادون لما جاء به . وأعظم ذلك : اتخاذها مساجد ، وإيقاد السرج عليها ، واتخاذها أعياداً ، وهو من اكبر الكبائر . وقد صرح الفقهاء من أصحاب احمد وغيرهم بتحريمه .

قال ابو محمد المقدسي : ولو ابيح اتخاذ السرج عليها : لم يلعب من فعله قال : ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر . ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لعن الله اليهود والنصارى ، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد - يحذر ما صنعوا » اهـ

وقد آل الامر بهؤلاء الضلال المشركين الى ان شرعوا للقبور حجاً ، ووضعوا له مناسك حتى صنف بعض غلاتهم كتاباً سماه « مناسك حج المشاهد » ولا يخفى ان هذا مفارقة لدين الإسلام ، ودخول في دين عباد الاصنام .

وقد وقع من المفاسد من زيارة هذه القبور : ما يعجز القلم عن حصره . والمشروع فيها : إنما هو تذكر الدار الآخرة ، والإحسان الى الميت المزور بالدعاء ، والترحم ، والاستغفار ، وسؤال العافية . فقلب القبور يوجب الامر ،

وعكسوا وعاكسوا مقاصد الشرع ، وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت والدعاء به ، وسؤاله الحوائج ، واستنزال البركات ، والنصر على الاعداء . فأساءوا الى نفوسهم والى الميت ، ولولم يكن إلا بجرمان الميت فائدة ما شرعه الله له من الدعاء له والترحم عليه لكفى .

واسمع الآن زيارة أهل الإيمان التي شرعها الله على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم ، ثم وازن بينها وبين زيارة أهل الشرك ، التي شرعها لهم الشيطان ، واختر لنفسك .

ثم ذكر أحاديث زيارة القبور عند مسلم والترمذي وأحمد والنسائي وابن ماجه ، وهي معروفة مشتملة على الاستغفار للميت وغيره ، ومن اراد الاطلاع عليها فهذه محالها .

ثم قال الشيخ ابن القيم : فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله ﷺ لأمته ، وعلمهم إياها ، هل تجد فيها شيئاً مما يعتمده أهل الشرك والبدع ، أم تجدها مضادة لما هم عليه من كل وجه ؟ .

وما أحسن ما قال مالك بن أنس رحمه الله : « والله لن يُصلح آخر هذه الامة ، إلا ما أصلح أولها » .

فقد بدّل أهل الشرك والبدع قولاً غير الذي قيل لهم ، بدلوا الدعاء له بدعائه نفسه ، والشفاعة له بالاستشفاع به ، وسألوه ، وأقسموا به على الله تعالى - الى ان قال :

فهذه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في أهل القبور . حتى توفاه الله ، وسنة الخلفاء الراشدين ، وهي طريقة جميع الصحابة والتابعين لهم بإحسان رضي الله عنهم .

فهل يمكن لبشر على وجه الارض ان يأتي عن احد منهم بنقل صحيح او حسن ، او ضعيف ، او منقطع : انهم كانوا اذا كان لهم حاجة قصدوا القبور .

فَدَعَوْا عِنْدَهَا ، وَتَسَحَّوْا بِهَا وَطَافُوا حَوْلَهَا ، وَاتَّخَذُوهَا أَعْيَاداً ؟ فَضْلاً عَنِ الصَّلَاةِ وَسؤالِ اللَّهِ بِأَصْحَابِهَا ؟ فَهَاتِ اثْرًا وَاحِدًا ، أَوْ حَرْفًا وَاحِدًا ، وَأَمَّا سِوَاهُ فَالْمُصَنَّفَاتُ بِهِ نَاطِقَةٌ .

وقد ذكر محمد بن اسحاق في « مغازيه » من زيادات يونس بن بكير عن أبي خلدة خالد بن دينار : حدثنا ابو العالية - فذكر قصة وجودهم دانيال على سريره ميتاً ، وعند رأسه مصحف - قال : « فيه سيرتكم واموركم ، ولحون كلامكم ، وما هو كائن بعد ، فأخذوا الرجل فدفنوه ، واخفوا قبره ، واعموه عن الناس . »

فهذا ما فعله المهاجرون والانصار ، ولم يبرزوا قبره للشرك والدعاء . ولو ظفر به المتأخرون لَجَالَدُوا عَلَيْهِ بالسيف . فهم قد اتخذوا من قبور من لا يدانيه أوثاناً .

والتابعون دَرَجُوا على سبيل من قبلهم ، وقد كان عندهم من قبور اصحاب رسول الله ﷺ بالامصار العَدَدُ الكثير . فما منهم من احد استغاث عند قبره ، ولادعاه ، ولا دعا به ، ولا دعا عنده ، ولا استشفى به ، ولا استنصر به . ومن المعلوم : ان هذا مما تتوفر الهمم والدواعي على نقله ، بل لقد نقلوا ما هو دونه ، فكيف تجهله القرون الفاضلة ، مع كونه من معظم اسباب النجاح ، ولا يروى عنهم الا ما يخالفه ؟ ولا يتأتى ان يعلموا فضله ، ثم لا يقصدونه ، هذا محال طبعاً وشرعاً .

وقد انكر الصحابة رضي الله عنهم ما هو دون هذا بكثير . فروى غير واحد عن المعرور بن سويد قال : « صليت مع عمر بن الخطاب رضي الله عنه في طريق مكة . فرأى الناس يذهبون مذاهب . فسأل ؟ فقيل له : مسجد صلى فيه رسول الله ﷺ ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا ، كانوا يتتبعون آثار انبيائهم ، ويتخذونها كنائس وبيعاً . فمن ادركته الصلاة منكم في هذه المساجد فليصل ، ومن لا فلا يتعمدها . »
ولذلك قطع عمر الشجرة التي كانت تحتها بيعة الرضوان ، وخبر ابي واقد

الليثي في ذات أنواط : مشهور في سؤال الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم - وهم في طريقهم الى حنين - « أن يجعل لهم ذات أنواط . كذات أنواط المشركين ؟ » وجوابه صلى الله عليه وسلم بقوله : « الله أكبر ، لقد قلت كما قالت بنو إسرائيل لموسى : اجعل لنا إلهاً ، كما لهم آلهة ، قال : إنكم قوم تجهلون . لتركبن سنن من كان قبلكم » رواه الترمذي ، وقال : حسن صحيح

فإذا كان اتخاذ هذه الشجرة لتعليق الأسلحة ، والاستغلال بظلمتها اتخاذاً لها إلهاً مع الله ، مع أنهم لا يعبدونها ، ولا يسألونها ، فما الظن بالعكوف حول القبر ، والدعاء به ، وعنده ، ودعائه ؟ فأبي نسبة بين الامرين ؟ .

قال أبو بكر الطرطوشي : فانظروا - رحمكم الله - أينما وجدتم سِدْرَةً ، أو شجرة يقصدها الناس ويعظمونها ، ويرجون البركات والشفاء من قبلها ، ويضربون بها المسامير والخرق ، فهي ذات أنواط . فاقطعوها .

ومن له خبرة بما بعث الله به رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبما عليه أهل الشرك والبدع اليوم في هذا الباب : علم أن بينهم وبين السلف أبعد مما بين المشرق والمغرب وأنهم على شيء والسلف على نقيضه .

وذكر أبو العباس ثعلب : حدثني محمد بن عبيد بن ميمون حدثني عبد الله بن إسحاق الجعفري قال : « كان عبد الله بن الحسن يكثر الجلوس الى ربيعة . فتذاكروا يوماً السنن ، فقال رجل - كان في المجلس - : ليس العمل على هذا ؟ فقال عبد الله : رأيت إن كثر الجهال ، حتى يكونوا هم الحكام ، أفيكونون هم الحجة على السنة ؟ فقال ربيعة : أشهد ان هذا كلام ابناء الانبياء » .

ومن الانصاب التي هي رجس من عمل الشيطان : ما قد نصبه الشيطان للمشركين من شجرة أو وثن ، أو عمود ، أو قبر ، أو خشبة ، أو حجارة ، أو غيرها . فالواجب هدمه ومحو اثره كما امر رسول الله صلى الله عليه

وسلم علياً رضى الله عنه حين بعثه الى اليمن بهدم القبور المشرفة ، وتسويتها بالارض ، وهو في صحيح مسلم .

وروى ابن وضاح في كتابه قال : سمعت عيسى بن يونس يقول « أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بقطع الشجرة التى بويع تحتها النبي صلى الله عليه وسلم بيعة الرضوان ، لأن النامس كانوا يذهبون . فيصلون تحتها . فخاف عليهم الفتنة » قال عيسى بن يونس : وهو عندنا من حديث ابن عون عن نافع .

والقباب على القبور كذلك ، لأنها أسست على محادة الله ومشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم .

وأعظم الفتنة بالأنصاب : فتنة أصحاب القبور ، وهى اصل فتنة عباد الأصنام ، كما قاله السلف من الصحابة والتابعين .

فمن اعظم كيد الشيطان بها : أنه ينصب لاهل الشرك قبراً معظماً معبوداً ، ثم يوحى الى اوليائه : أن من نهى عن عبادته ، واتخذه عيداً ووثناً ، فقد تنقّصه وهضمه ، فيسمى الجاهلون المشركون في قتله وعقوبته ، ويكفرونه ، وذنبه عندهم : هو أمره لهم بما امرهم به الله ورسوله من هدم القبور المشرفة

والانصاب ، ونهيمهم عما نهى عنه الله ورسوله : من جعله وثناً وعيداً ، وإيقاد السرج عليه ، وبناء المساجد والقباب عليه . وتخصيصه ، وإشادته وتقبيله ، واستلامه ، ودعائه ، والدعاء به ، والسفر اليه ، والاستغاثة به من دون الله ، مما قد علم بالاضطرار من دين الاسلام : أنه مصادم لما بعث الله به رسوله من تجديد التوحيد .

فإذا نهى الموحد عن ذلك غضب المشركون ، واشمأرت قلوبهم ، وقالوا : قد تنقّصَ اهل الرتب العالية ، وزعم انهم لاحرمة لهم ولا قدر . وسرى ذلك في نفوس الجاهل ، وكثير ممن ينتسب الى العلم والدين . حتى عادوا اهل التوحيد ، ورموهم بالعظائم ونفّسوا الناس عنهم ، ووالوا اهل الشرك وعظموهم ،

وزعموا : أنهم اولياء الله وانصار دينه ورسوله . ويأبى الله ذلك ، إن اولياؤه
إلا المتقون المطيعون له ، العارفون بما جاء به رسوله ، الداعون اليه ، لا لآيسوا
ثياب الزور ، المتشبعون بما لم يعطوا ، الذين يصدون الناس عن سنة نبيهم ،
ويبغونها عوجاً ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

ولا تحسب ايها المنعم عليه باتباع صراط الله المستقيم : أن النهي عن اتخاذ
القبور مساجد واعياداً ، وعن إيقاد السرج عليها ، والسفر اليها ، والنذر لها ،
واستلامها ، وتقبيلها ، وتعفير الجباه في عرصاتنا ، ونحو ذلك : غض من قدر
أصحابها ، ولا تنقص لهم ، كما يحسه الضلال ، بل ذلك من إكرامهم ومتابعتهم
فيما يحبونه ، وتجنب ما يكرهونه . فأنت والله وليهم ومحبتهم ، وناصر
طريقتهم وسنتهم ، وعلى هديهم ومناهجهم . وهؤلاء المشركون من أعصى
الناس لله ولرسوله ، واغضبهم له ، وابعدهم من هديه ، كالنصارى مع المسيح
عليه السلام والروافض مع علي رضي الله عنه .

فأهل الحق اولى باهل الحق من اهل الباطل (٩ . ٧١) والمؤمنون والمؤمنات
بعضهم اولياء بعض) والقلوب إذا اشتغلت بالبدع ، اعرضت عن السنن
فتجدوا أكثر هؤلاء العاكفين على القبور معرضين عن طريقة من فيها وسنته
مشتغلين بقبوره عما دعا اليه وامر به من إخلاص الدين والعبادة لله وحده .

وتعظيم الانبياء والصالحين ومحبتهم : إنما هي باتباع مادعوا اليه : من العلم
النافع ، والعمل الصالح ، واقتفاء آثارهم ، وسلوك طريقتهم ، دون عبادة
قبورهم ، والمعكوف عليها ، واتخاذها اعياداً . فأبي تعظيم لهم واحترام في هذا؟
وإنما اشتغل كثير من الناس بأنواع من العبادات المبتدعة ، التي يكرهها الله
ورسوله ، لإعراضهم عن المشروع ، أو بعضه ، وإن قاموا بالصورة الظاهرة .
فقد حرّموا المقصود منه ، الذي هو تعبيد القلوب لمقلبيها وخالقها وبارئها وحده
سبحانه .

وَمَنْ أَصْغَى إِلَى كَلَامِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ بِقَلْبِهِ ، وَتَدْبِرُهُ بِكَلِمَتِهِ ، وَحَدَّثَ نَفْسَهُ بِاِقْتِبَاسِ الْهُدَى وَالْعِلْمِ مِنْهُ ، لَأَمِنْ غَيْرِهِ : اِغْنَاهُ عَنِ الْبَدْعِ ، وَالْآرَاءِ ، وَالتَّخَرُّصَاتِ وَالشُّطْحَاتِ ، وَالخَيَالَاتِ .

فإن قيل : فما الذي اوقعُ عبَاد القبور في الافتتان بالقبور ، مع العلم بأن أهلها اموات لا يملكون لهم ولا لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ؟ .

قيل : الموقعُ أمورٌ كثيرةٌ .

منها : الجهل بحقيقة ما بعث الله تعالى به رسوله صلى الله عليه وسلم ، بل جميع رسله صلوات الله عليهم : من تحقيق التوحيد ، وَقَطْعِ أسباب الشرك ، وحرمانهم من العلم الصحيح من كتاب الله وسنة رسوله الذي يبطل دعوة الشيطان الى الفتنة .

ومنها : احاديث مكذوبة مختلفة ، وضعتها أشباه عباد الاصنام من المقابريّة على رسول الله صلى الله عليه وسلم تُنْصَرِّفُ دِينَهُ وَشَرَعَهُ ، كحديث « اذا أعيبتكم الامور . فمليكم باصحاب القبور » وحديث « لو احسن احدكم ظنه بِجَبْرٍ لَنَفَعَهُ » وأمثال هذه الاحاديث المناقضة لدين الاسلام . والله قد بعث رسوله صلى الله عليه وسلم لقتل من حَسَّنَ ظَنَّهُ بِالْاِحْجَارِ ، وقد حذر صلى الله عليه وسلم امته الفتنة بالقبور من كل طريق ، كما تقدم .

ومنها حكاياتٌ ، ملفقةٌ مكذوبةٌ لترويج عبادة القبور ، كقول القائل : استغاث فلان بالقبير الفلاني ، فتخلص من شدته ، وربما يدعو الإنسان عند قبر- وهو مضطر منكسر- فيجاب ، بحيث لو دعا على تلك الحال في حمام أو سوق لأجيب ، ولو كان كافراً ، (١٧ : ٢٠) كَلَّا نُنَدُّهُ هَوْلَاءَ وَهَوْلَاءَ مِنْ عَطَاءِ رَبِّكَ ، وَمَا كَانَ عَطَاءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا) وليس كلُّ مَنْ أَجَابَ اللَّهُ دُعَاءَهُ يَكُونُ رَاضِيًا عَنْهُ ، مَحَبًّا لَهُ ، رَاضِيًا بِفِعْلِهِ . فَإِنَّ الْإِجَابَةَ تَكُونُ لِلنَّبِيِّ

والباجر ، والمؤمن ، والكافر ، وكثير من الناس ربما يعتدى في دعائه او يشرك ، فيحصل مطلوبه او بعضه . فيظن - لعماه وجهله - ان عمله صالح ، كمن امدّه الله بالمال والبنين ، وهو يظن ان الله يسارع له في الخيرات .

وفي فتاوى ابي محمد بن عبد السلام : أنه لا يجوز سؤال الله بشيء من مخلوقاته لا الانبياء ولا غيرهم وتوقف في نبينا صلى الله عليه وسلم ، لاعتقاده ان ذلك جاء في حديث ، وانه لا يعرف صحة الحديث .

والمقصود : ان الشيطان - بلطف كيده - يحسن لمن حرموا العلم النافع : الدعاء عند القبر ، وانه ارجح من الدعاء في بيته ومسجده . فإذا صدقه في ذلك دعاه الى درجة اخرى من الدعاء عنده ، ثم الى الدعاء به ، والإقسام به على الله . وهذا اعظم من الاول . فإذا استجاب لذلك دعاه الى دعاء الميت نفسه من دون الله . ثم ينقله الى ان يتخذ قبره معتكفاً ، وان يوقد عليه القنديل ، بل ويضع عليه الستور ، ويقم عليه المسجد ، ويعبده بالسجود له ، والطواف حوله ، والتقبيل ، والاستلام ، والحج اليه ، والذبح عنده ، ثم ينقله الى دعاء الناس الى عبادته واتخاذة عيداً .

والفرق بين زيارة الموحدين والمشركين : ان المقصود بالزيارة عند اهل التوحيد : هو تذكر الآخرة والاعتبار . والإحسان الى الميت بالدعاء له والاستغفار واتباع السنة .

ولم يشرع الله سبحانه وتعالى دعاء الميت ، ولا الدعاء به ، ولا الصلاة عنده . وزيارة المشركين : اصلها مأخوذ عن عبادة الأصنام ، فان عباد الأصنام قالوا : الميت المعظم . الذي لروحه قرب ومزية عند الله ، لا تزال تأتيه اللطاف من الله ، وتفيض على روحه الخيرات . فإذا علّق الزائر روحه به ، فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك اللطاف بواسطتها ، كما ينعكس الشعاع عن المرآة الصافية والماء ونحوه على الجسم المقابل له .

قالوا : فتمام الزيارة : أن يتوجه الزائر بروحه وقلبه الى الميت ، لا يبقى فيه التفات الى غيره .

وكلما كان جمع الهمة والقلب عليه أعظم كان أقرب الى انتفاعه به . وقد ذكر هذه الزيارة على هذا الوجه ابن سينا والفارابي وغيرهما ، وصرح بها عباد الكواكب في عبادتها .

وقالوا : اذا تعلق النفس الناطقة بالأرواح العلوية ، فاض عليها منها النور . ولهذا السر عبت الكواكب واتخذت لها الهياكل ، وصنفت لها الدعوات ، واتخذت الأصنام المحسدة على صورها . وهذا بعينه هو الذي أوجب لعباد القبور : اتخاذها أعياداً ، وتعليق الستور عليها ، وإيقاد السرج عليها ، وبناء المساجد عليها . وهو الذي قصد رسول الله صلى الله عليه وسلم إبطاله ومحوه بالكلية ، وسد الذرائع المفضية اليه . فوقف المشركون في طريقه ، وناقضوه في قصده ، وكان في شق وهؤلاء في شق آخر .

وهذا الذي ذكره هؤلاء المشركون في زيارة القبور : هو الشفاعة التي ظنوا ان آلهتهم تنفعهم بها ، وتشفع لهم عند الله .

قالوا : فإن العبد اذا تعلقت روحه بروح الوحيه المقرب عند الله ، وتوجه بهيمته اليه ، وعكف بقلبه على قبره أو صورته : صار بينه وبينه اتصال يفيض عليه منه نصيب مما يحصل له من الله ، وشبهوا ذلك بمن يخدم ذاجاه وحظوة وقرب من السلطان . فهو شديد التعلق به . فما يحصل لذلك من السلطان من الافضال ، ينال منه ذلك المتعلق به على حسب تعاقه .

فهذا سر عبادة الأصنام . وهو الذي بعث الله رسله وأنزل كتبه بإبطاله وكفر أصحابه ، ولعنهم ، وإباحة دماءهم وأموالهم وسبى ذرارهم ، وأوجب لهم النار .

والقرآن من أوله الى آخره مملوء من الرد على اهله وإبطال مذهبهم . قال تعالى (٣٩ : ٤٢ - ٤٤) ام اتخذوا من دون الله شفعاء؟ قل : أولو كانوا لا يملكون

شيئا ولا يملكون ؟ قل : الله الشفاعة جميعاً . له ملك السموات والارض ، ثم اليه ترجعون . واذا ذكر الله وحده اشمازت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة . واذا ذكر الذين من دونه اذا هم يستبشرون) .

فأخبر باختصاصه سبحانه بالشفاعة اليه ليرحم عبده . وإذنه هو لمن شاء ان يشفع فيه .

فصارت الشفاعة في الحقيقة انما هي له . والذي يشفع عنده انما يشفع بإذنه له وأمره بعد شفاعته سبحانه الى نفسه . وهي ارادته رحمة عبده . وهذا ضد الشفاعة الشركية التي اثبتها هؤلاء المشركون ومن وافقهم ، وهي التي أبطلها الله في كتابه بقوله (١٢٣:٢) واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة) وقوله (٢٥٤:٣) من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) وقوله (٥١:٦) ليس لهم من دونه ولي ولا شفيع) وقوله (٤:٣٢) ما لكم من دونه من ولي ولا شفيع) بل اذا اراد الله سبحانه وتعالى رحمة عبده أذن هو لمن يشفع فيه . كما قال (٣:١٠) ما من شفيع الا من بعد اذنه) وقال (٢٥٥:٢) من ذا الذي يشفع عنده الا بإذنه) .

فالشفاعة بإذنه : ليست شفاعة من دونه .

واسعد الناس بشفاعة سيد الشفعاء صلى الله عليه وسلم يوم القيامة : اهل التوحيد ، الذين جردوه واخلصوه من شوائب الشرك ، وهم الذين رضي الله عنهم قال تعالى : (٢٨:٢١) ولا يشفعون الا لمن ارتضى) وقال (١٠٩ : ٢٠) يومئذ لا تنفع الشفاعة الا من اذن له الرحمن ورضي له قولا) فعلق سبحانه الشفاعة بأمرين : رضائه عن المشفوع له ، واذنه للشافع .

وسر ذلك : ان الأمر كله لله وحده . فليس لأحد معه من الأمر شيء . وأعلى الخلق واكرمهم عنده : الرسل والملائكة المقربون ، وهم عبيده لا يسبقونه بالقول ولا يتقدمون بين يديه ، ولا يفعلون شيئاً الا من بعد اذنه وأمره . فإذا اشركهم المشرك بربهم ، واتخذهم شفعاء من دونه ، ظنا انه اذا فعل

ذلك تقدموا وشفعوا له عند الله : فهو من اضل الناس واجهلهم بحق الرب سبحانه وما يجب له ، ويمتنع عليه . فإن هذا محال ممتنع .

وانما اوقع هذا الضال الجاهل في هذا العدوان : قياسه الرب على الملوك والكبراء ، حيث يتخذون من خواصهم وأوليائهم من يشفع عندهم في قضاء الحوائج . وبهذا القياس الفاسد عبدت الأصنام ، واتخذ المشركون من دون الله الشفيع والولى . والشفعاء عند المخلوقين هم شركاؤهم . فإن قيام مصالحهم بهم ، وهم اعوانهم وانصارهم ، الذين قيام امر الملوك والكبراء بهم ، ولولاهم لما انبسطت ايديهم وألسنتهم في الناس فكل حاجتهم اليهم يحتاجون الى قبول شفاعتهم ، وان لم يأذنوا فيها ، ولم يرضوا عن الشافع ولا عن المشفوع فيه . لأنهم يخافون من ردهاتشوش احوالهم ، ولا كذلك الغنى الحميد ، سبحانه وتعالى .

فَتَبَيَّنَ : ان الشفاعة التي نفاها الله في القرآن : هي هذه الشفاعة الشركية ، التي يعرفها الناس لملوكهم ورؤسائهم ، ويفعلها بعضهم مع بعض . ولهذا نطق بنفيتها تارة ، بناء على انها هي المعروفة والمشاهدة عند الناس ، وعلقها تارة بإذنه . فهذه الشفاعة هي في الحقيقة منه . فهو الذي اذن ، وهو الذي رضى . وقد بين الله سبحانه : ان المتخذين شُفَعَاءَ مُشْرِكُونَ ، قال الله تعالى : (١٠ : ١٨) ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله ، قل : أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات والارض ، سبحانه وتعالى عما يشركون) .

وسر الفرق بين الشفاعتين : ان شفاعة المخلوق الى المخلوق ، وسؤاله للمشفوع عنده : لا يفتقر فيها الى اذن ، ولا امر من المشفوع عنده ، بل هي بسبب خارجي من المشفوع عنده ، قد توافق منه رغبة أو رهبة خاليتين عن المعارض . فيحصل المقصود ، وقد يعارضها معارض . فيقع الترجيح او التوقف . والشفاعة عند الخالق جل وعلا : امثالاً لامره ، وطاعة له . فالرب سبحانه

هو الذي يحرك الشفيح حتى يشفع . والشفيح عند المخلوق : هو الذي يحرك المشفوع اليه حتى يقبل ، والشافع عند المخلوق مستغن عن المشفوع عنده في أكثر اموره ، وهو في الحقيقة شريكه ، لحاجة المشفوع عنده اليه في نصر ومعاونة وغيرهما ، كما أن الشافع محتاج الى المشفوع عنده ايضاً في رزق او نصر او غيرهما . فكل منهما محتاج الى الآخر .

ومن وفقه الله لفهم هذا الموضع ومعرفته : تبين له حقيقة التوحيد والشرك . والفرق بين ما اثبتته الله من الشفاعة وما نفاه وأبطله ، ومن لم يجعل الله له نوراً . فما له من نور . انتهى كلام العلامة ابن القيم في إغاثة اللهفان ملخصاً^(١)

وقد حذف من شئاً كثيراً . كذكر الاحاديث التي جعلها اساساً لما قرره في مباحثه هذه ، وهي في الصحيح وغيره ظاهرة معروفة . عند من شيمته التماس الهدى من محله . وقد أئمتنا منها فيما تقدم بشرط صالح .

ومن أراد الاستقصاء فليطالع الكتاب المذكور ، أو أصوله التي نقل منها ، كذكر الجواب عن اوهام عرضت لقوم من القاصرين ، حالت بينهم وبين الاهتداء بنور التحقيق . والموفق لا يحتاج الى زيادة على ما سمعت . فإن خاطره الشريف لا يرضى بأصل اللغو ، وخفاء الوسوس .

وكذكر ما وقع من المفاسد والإلحاد في الدين ، بهذه القبور والمشاهد ، مما طوّل بذكر أعيان منه هنالك ، ولا سبيل الى استقصائه ، تركنا إيراده هنا ، لظهوره لمن رأى وسمع على رؤوس الاشهاد ، وكثرة تنوع مافيه من القبائح والفساد وقد أشرنا ايضاً فيما سلف الى جماهير منه ، وسيأتي كذلك ، ونحن نعلم :

(١) من صفحة (١٨٢ - ٢٢٣) من الجزء الاول طبعة الحلبي بتعليق

محمد حامد الفقي .

أن الشارع لا يكثر ذلك التكثير ، ويكرر ماملاً الاسماع أشد التكرير ،
إلا لعظم فظاعة الخطب .

وقد وقع ما بالغ الشارع في التحذير منه في أقطار البسيطة ونواحيها .

وبما ظهر منا من هذا الإنكار : سلطنا من وبال السكوت عنه . ورأينا
أيضاً اضعافاً من الشرور . نعوذ بالله من التماذي في الغي والغرور .

وكذكر مقابلة تلك المناهي الواقعة من الشارع فرداً فرداً ، بفعل عين
المنهي عنه في جميعها ، وقد ائثرنا الى ذلك فيما تقدم .

فحصل اتفاق من دون ان نكون قد احطنا بما ذكر خبراً . وكغير ذلك
مما سطره هنالك .

وقد ذكر القسطلاني في « مسالك الحنفاء » حديث علي بن الحسين الذي
رواه ابو يعلى عن ابي بكر بن ابي شيبة المتقدم ذكره ، فيما نقلناه من إغاثة
اللهفان وقال : هو حديث حسن ، وهو عند ابي يعلى من حديث الحسن بن
علي بن ابي طالب رضى الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
« صَلُّوا فِي بَيْتِكُمْ ، وَلَا تَتَّخِذُوا قُبُوراً ، وَلَا تَتَّخِذُوا بَيْتِي عَيْداً ، صَلُّوا عَلَيَّ
وَسَلِّمُوا . فَإِنْ صَلَّاتِكُمْ وَسَلَامِكُمْ يَبْلُغُنِي أَيُّنَا كُنْتُمْ » انتهى ما ذكره القسطلاني .

وذكر : أن في سند هذا : عبد الله بن نافع الصائغ .

قلت : قال الحافظ ابن حجر في التقريب : ثقة . صحيح الكتاب ، وفي
حفظه لين . من كبار العاشرة انتهى .

وهنا تسمياتٌ وشروحٌ لبعض كلام الإغاثة . كالتنبيه على التماس الشفاعة من
دون دعاء وتعبد . والاستشفاع بدعاء الصالح من نبي أو غيره . ليدعو الله في
كشف حادثة ، والصلاة في موضع من منزلك مثلاً ، لصلاة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيه ، كما في قصة عتبان بن مالك ، وكغيره مما يستدعيه كلامه ، لتكميل
الافادة ، واستيعاب الإجابة ، وازدياد البحث ظهوراً وتحقيقاً ، يقرر قصوره

أفضل تقرير؛ ويجرر محصولة بدفع ما يجوز من واهمة تطراً، وسؤال من مستفيد،
بين تحرير . ضربنا عن ذكره هنا ، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - ما لا
يحتاج الى ما سواه بعون الله وتيسيره .

ومع تأمليك ايها العبد الارشد ، فيما ذكره صاحب إغاثة اللهفان ،
واستيضاحك صحة ما أَلَمَّ به من التحقيق : تعرف اهل صفاء البصائر ،
والإجلال لأمر القوي القاهر ، واحترام شأن الله ورسوله ، وهم اصحاب
الطرائق المثلى ، الناصحين لله ورسوله وكتابه ، وعامة المسلمين . فبالحق
يعرف الرجال ، لا أن الحق يعرف بهم .

واما صنيع من يُدعى : فائز بن ابي بكر مفتى الحرم ، ورفقته : فقد
عرفناك بأنه بجانب للصواب ، ووعظناك في أن لا تركز اليه شيئاً قليلاً ،
وكفى موعظة ما تضمنه قوله عز وجل (٤ : ٥٦) فلا وربك لا يؤمنون حتى
يحكوك فيما شجر بينهم ، ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت ، ويسلموا تسليماً

فهل علمت مسلماً مؤمناً يعتمد الى ما بالغ فيه الرسول واكد ، وارسل فيه
مقالة الصادق المسدد ، فيناقضه يجهل ، او قلة اكتراث ، وإجلاب بخيل
وَرَجَلٍ ما حكته اقوال مالها مستند تعلم صحته . فضلاً عن رجحانه ، تالله
ماذا شيمة مؤمن ، ولا سجية من هو بيوم الحساب موقن .

وما ذكرنا هذه النقول عن اشرنا اليه - من اهل المذاهب الاربعة ، وانها
في كتبهم المسماة ، واعلنا بمن سميناه منهم ، ومن فاتنا ذكره اكثر - إلا لندلك
على ان هذه المسألة ، التي أُوهموا ان مذاهب الأئمة الاربعة واتباعهم وسائر
المسلمين - وهي استحسان وضع هذه القباب والمشاهد - مسألة شهيرة ، معروفة
الشناعة والقبح بين الفضلاء ، وأن شناعتها وقبحها عند أهل المذاهب الاربعة
خاصة - دع غيرهم - متداولة في كتبهم ، موضح فيها : أن بناء القباب والمشاهد
وانخاذ القبور مساجد : من صريح القبيح ، وشنيع المنكر ، لا كما يتوهم هؤلاء

المفتون وشيعتهم القبوريون المقلدون تقليدا اعمى : أن القائل بقبح ذلك ، شدَّ في هذا الزمان ، وخالف إجماع العلماء .
وليته خالف علماء المذاهب الأربعة جميعاً ، اذن لكان لما توهموه مجالٌ يليق بالقصور ، وإلا فلا يضر الشذوذ، مع وضوح الحجة . ولا اجماع هناك ، على ما عرفناك غير مرة .

على ان مذهب ابن سريج : أن الاجماع انما هو الحق . فأينما وجد الحق . فهناك الاجماع ، وانظره في شرح البرماوي على القنية وغيره ، والله درُّها من مقالة لمع بارقها عن جودِ هامعٍ وضابطِ جامع .

ونحن لا ننازعهم : أن من نقلوا عنهم تلك الاقوال في مختصرات مذاهبهم قدذكروا ذلك ، إنما نريد : رفع تلبيسهم الذي من سمعه قال : لاشك أن مسألة انكار وضع القباب ، وبناء المساجد على القبور : امر لم يقل به احد على وجه الارض الانابغة الزمان . مع أنها بهذه المثابة في الظهور والانتشار واقوال العلماء الكبار . مودعة في كتب الأثرين ، وعلماء المذاهب ، ولكن من جهل كلام أئمة الدين ، ولا دين عنده الا ما ذكروه ، كيف يهتدي الى ما قاله الله ورسوله في حكم من الاحكام ؟ والحال أنه عنده من المتعذر الوصول اليه ، وزاعمه كذاب .

(« الدين بين هذين من بقا ») (١)

ولو كان الامر مبنيًا على نبذهذا الحكم الذي ذكروه ، من تعذر الاجتهاد ، وعلى فتح باب التدبر والانتقاد . لكان فلاحاً ونجاحاً ابد الآباد ، ولما عفت ودرست رسوم الرشاد ، وانثالت عليها الحادثات بالمثالب والاحتشاد ، حتى صيرتها كأمس الدابر ، بل أنكرتُ نكسر وفساد .
وقد زعمت كل فرقة من المختلفين : أن مالديها هو الخلاصة المحررة من

(١) كذا بالاصل ، وليحرر .

كتاب الله ، وسنة رسوله ، امر لاشك فيه عندها ، مع ما بينهم من تباين الطرائق ، وكل منهم يقول هلم الينا. فهنا الآيات البينات ، الكاشفة ان ما عليه اولئك ليس من نمط رشدنا ، فحذار من فراق اليمُن والبركة ، والاخرى تقول بمثل ذلك فاعجب لها من طريقة .

والجواب المسدد على كل منهم : هاتوا برهانكم ، ثم ايراد نحو السؤالات المارة في الباب الأول : أعلمتم ان ما انتم عليه رشد دون ما عداه ببرهان ؟ فلا بد من عجز او نهوض .

فإن فرض الثاني : اتسع الخرق على الراقع ، وتمزق شمل مطابقة الواقع ، وحكنا بإمكان الحال المتناع .
وان فرض الاول : فهو المطلوب لنا الآن ، من حاجة كل شيء من الدعاوي الى برهان .

والأقرب ايضاً : ان يكون العجز من كل فرقة ، لاني كل ماتنتحيه . بل بعض يعرف بالاختبار والكشف . فعاد الخوض الى ماسقنا اليه مطى التقرير ، من ان تمييز حقيية كل شيء مما سواه : لا يكون الا بالحجة الصحيحة المتناولة .
وان فرضنا الأبعد - وهو سقوط كل ما يبد بعض الفرق مما اختصت به ، وان كان يعسر تحصيله ، فهو لا يعرف الا بتقرير المجازب المخالف - فال الامر إلى ماتقدم .

واما الدعاوي فكل قد قلد وقال ، ولكن نقول : التحاكم الى مَنْ اليه يرجع الأمر كله ، وهو الكبير المتعال .

وهذه المسألة التي نحن بصدد الكلام عليها ، على الجهة التي تيممناها . لا يكاد عاقل قد عرف ما فيها ، يجوز او يصدق : انه يقع فيها نزاع ، قبل اطلاعه على جواب جماعة المفتين على هذا النحو الذي سلكوه ، لظهور امرها ، واشراق حجتها ، ووضوحها دلائل ودلالات ، بحيث ان المدافعة انما تكشف عن ان

صاحبها احق ، لا يعرف المعروف ، ولا يأنس بسوى المؤلف ، كصغار الأطفال
وربّات الحجال ، والا فهذه المسألة من اظهر ما في الشريعة ، على الجهة التي
تيمنها ، والمخالف مخطىء زلت قدمه ، او مدافع يجهالة بينة . اذ لم نره
اتى بما يصلح ان يعد عذراً ، فضلاً عن صواب .

ولكن من تلمح مفاصد التمثهه : علم ان هذه المسألة بغيرها أسوة ، اورثت
من مدافعة الواضحات الظواهر بلا شبهة ولا شائبة متمسك بما لا يعلم حده الا
الله ، وهم مع ذلك : يدعون انهم تبع لمن صح عنه مادافعوه ومانعوه ، وفعلهم
معه ، ومع مارسهم لهم ما سمعت ، وما كان لهم ان يعلّق بهم من غبار هذا
شيء البتة في هذه المسألة وغيرها .

ولقد تذكرت هنا ما بلغني عن بعض المليين : بأنه رأى شيئاً من الهرج
والافتتان ، سببه حمية المذاهب . فقال : عجباً لهؤلاء ، أليسوا ذوي دين
واحد ؟ فأطلق لسانه بما تقود اليه الفطرة السليمة ، وما علم الجهول : بأن
شرح هذا المقام يطول ؟

وهل بعد التكفير والتفسيق تأويلا وتصريحا ايضاً من بقية ؟ دع ما في خلال
ذلك من الشرور ، وما في أعطافه من المكاره والمحدور ، واهراق الدماء
استحلالاً والرمي بالضلالة والبدعة ، والغى واللجنة ، وما أشبه ذلك .
ومطلع قرن هذه الرزية : هو التمثهه والتحزب ، وما صنعنا - معشر
المسلمين مع من عدانا - وما صنعوا معنا ، ولا وقع في ذات بينهم : اكثر من هذا ،
والله المستعان .

الباب الثالث

في سوق ألفاظ من ذلك السؤال وتلك الأجوبة ، مع الإشارة الى ما فيها من فساد ، وان كان ماتقدم كافيا في المعظم . فزيادة التقرير تنفع ولا تضر . وذلك السؤال على ما يبلغ منشوره من زبید والمقصود به الانتصار والإغاثة للقباب من التخريب والاندثار . وهذا شيء اذا قضاه غير من له الحكم والامر . فلغوا ضائع ، وان نيل به عاجل متاع دنيوي من حطام الأهواء والمطامع فوراً : فذلك شأن لا يقوم فيه الا المستقر الثابت .

وقد قضى ذلك السؤال : ان مورده لا يمتري في الحكم المسئول عنه . لانه أورده متجردا من التعرض لمشاهد الأموات بما ذكرنا ، وملتمسا لإعلان شناعته . فكان كالباحث عن حثفه بظلفه ، وأجابه من هو مثله . فكانت القضية إعاره من مستعير ، وسؤالاً من محتاج فقير .

ظن المفتي - لعدم درايته بما ينبغي - ان الأمثلة إنما تصدر مثلا عن جهل بما قرره في شرح المنهج ، ونص عليه في نخبة الفتاوي ، ومختصر خليل ، وبما يستفاد من تعليلهم حرمة البناء ، وجواز هدمه بأنه يتأيد بعد انحقاق الميت ، أي : فيؤدي الى التضييق . ونحو ذلك .

فعمد أولئك المفتون الى تلفيق لا يقضى عند المنازع - بل من يفهم الكلام - أرباباً ، وقد ظنوه مغنيا في الحادثة ، وهذا شأن الصعلوك ، اذا ظفر بدرهم زائف . خاله كنز اليتيمين ، ودره التاج المكلل ، حتى طفقوا يلهبون بذكر ما في تبين المحارم ، والدر المختار ، وشبه ذلك . كأن احداً غاب عنه هذا . فأنا لوه من فسه ، وتوهوا ان جمع تلك الأقوال برُوز بما يُفحِم الخضم ، لأنهم لا يعرفون إلا ما يعرفه أشباههم من احتجاجه بمثل هذا ، لانه هو الجائز الممكن اللازم الاعتماد . وأما « قال الله ، وقال رسوله » فحرام مستحيل . فلا حجة عندهم تقوم في وجه المنازع ولا شبه يعذرون بها عند خالقهم ، ولا يعرفون باب النقد ، لأنه منسد ، ولا من اذا املى عليه كلام بشر - غير من

لا يترك من قوله شيء - قال : ما وجهه ؟ وان زعموا وجها بسدا فساده ، او فساد الاستدلال به ، او خادشا مانعا من العمل ، أو تعارضا اقوى ، أو يقول : لا تبين صحة هذا وظهوره .

ولسِّنْ فَاهُ أَحَدٌ لَّهُمْ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ قَالُوا : مَا أَنْتَ وَهَذَا ؟ كَأَنَّ الْكَشْفَ مِنْ مِثْلِنَا عَمَّا قِيلَ ، وَتَكَلَّمَ بِهِ مَنْ قَبَّلْنَا : ضَرْوَرِي الْبَطْلَانِ . لِتَعْذِرَ الْجَاهِدَاءُ ، وَامْتِنَاعَ اخْتِزَائِ حُكْمٍ مِنْ دَلِيلِهِ .

ولو علم أعداء الإسلام - دفع الله شرهم على ممر الأيام - : ان أهله الآن قد بَسَّوْا الْحُكْمَ ، وَأَمْضَوْا الْقَضِيَّةَ : بِعَدَمِ اسْتِبَانَةِ تِلْكَ الْمَطَالِبِ الدِّينِيَّةِ ، مِنْ كِتَابِ رِهْمِ الْمَنْزَلِ عَلَى رَسُولِهِمْ ، الَّذِي جَعَلَهُ اللَّهُ شِفَاءً وَنُورًا ، وَهَدًى وَبَيَانًا وَتَبْيَانًا ، وَحُكْمًا بَيْنَهُمْ عَادِلًا ، وَمِثَالًا يَكُونُ بِاِحْتِزَائِهِ سَعَادَتُهُمْ ، وَسَعِيمِهِمْ عَلَى قَدَمِ الْحَقِّ وَالصِّدْقِ وَالْبَصِيرَةِ ، وَظُهُورِهِمْ بِسَطْوَعِ أَنْوَارِ تَحْقِيقِهِ عَلَى مَنْ نَاوَأَهُمْ ، وَكَذَا سَنَةَ نَبِيِّهِمُ الَّتِي فَصَّلَتْ وَبَيَّنَّتْ ، وَكَمَلَتْ وَفَسَّرَتْ ، وَجَمَعَتْ فَأَوْعَتْ ، وَتَضَمَّنَتْ صُنُوفَ الْمَعَارِفِ وَالْعُلُومِ ، وَسَعَةَ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ الْمَتَشَعِّبَةِ ، الْجَامِعَةَ لِلْمَسْأَلِمْ وَالْمَحَاسِنِ ، وَالْآدَابِ وَالْأَنْوَارِ ، وَمَنَاهَجِ السَّعَادَةِ ، وَمَدَارِجِ السَّلَامَةِ مِنَ الْمُتَالِفِ وَالْمُعَاطَبِ ، وَالضَّلَالِ وَرَجْزِ الشَّيْطَانِ ، وَكُلِّ غَيٍِّ وَفَسَادٍ .

هذا كله : بِاعْتِبَارِ تَفْسِيرِ الْحُكْمِ بِالْقَضِيَّةِ الشَّرْعِيَّةِ ، أَيْ قَضِيَّةِ كَانَتْ ، أَوْ بِالْحَمْلِ الشَّرْعِيِّ عَلَى أَيْ مَوْضُوعٍ ، تَعْتَبَرُ مَعْرِفَةَ جِهَتِهِ ، وَحَالَتِهِ الدِّينِيَّةِ - وَبِالْجُمْلَةِ : فَيَرَادُ أَيْ بَابٌ ، أَوْ مَسْأَلَةٌ أَوْ أَصْلٌ ، يَنْبَنِي عَلَيْهِ عَمَلٌ أَوْ اعْتِقَادٌ ، مُوَافِقٌ لَطَرِيقَةِ الشَّرْعِ الْأَحْمَدِيِّ لِقَوْلِهِمْ مِنْ دَلِيلِهِ ، وَلِقَضَاءِ حَاصِلِهِمْ بِالْتَعْمِيمِ ، وَكُلِّ ذَلِكَ فِيمَا طَرِيقَهُ الْاسْتِدْلَالُ . لِقَالُوا - أَعْنَى : اِعْدَاءُ هَذَا الدِّينِ الْمَكْرَمِ - قَدْ فَتَحْتُمْ لَنَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ بَابًا لَا يَسُدُّهُ إِلَّا اِعْتِرَافُكُمْ بِخَطَأِ هَذَا الْمَقَالِ ، أَوْ فَاسَمِعُوا مَا فِيهِ ، اِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ حَقَائِقَ الْأَحْوَالِ ؟ .

نحن نقول لكم بلسان الواقع : إنما قام في وجوهنا تلك البراهين القاطعة ،

والانوار الساطعة ، حتى قهرنا سلطانها ، وأفحمتنا بيانها ، وعجزنا عن مقاومتكم ، ولكم تلك العدة ، وما أذلُّ مُستعصبي مناولكم إلا حيث تسلونها من أعمادها ، وتلَقُّونه بما لا قبل له به إلا بطريق العناد الخالص ، لما أذنها تضمنت من اساليب الإفحام ، وقطع ألد الخصام ، وإعجاز المباحث عن المصاولة : ما لا يدريه الا اهل الذكاء والاحلام ، وكذا المهديون لمعرفة مكان الكلام من الأنام .

أمّا والحالة لديكم هذه ، في هذه الازمان : فأى فضل لكم علينا ؟ وقصارا م حفظ مذاهب الاسلاف ، في ابواب الخلاف ، وجزم كل فرقة منكم بأن ما عندها هو المذاهب المحكمة ، والطرائق الصحيحة . قضية أخذتموها مسلمة ، وما يعجزنا عن مثل هذا ؟ لأنه ممكن لكل احد ، لأن الشأن إنما هو التقرير والتحرير ، المعتمد ببيان الحجة الواضحة ، وتحقيق المستند .

ثم من العجائب : انا وجدنا منكم من يدين بكفر مخالفه منكم ايضا ، وإن كنا لم نلقه في جميعكم . فلا نخال محاسن دينكم تقبله ، ولا بد لله في خلقه ممن لا يرضى البدعة ، ولا يلوى على تغيير صالح شرعه . لكن هذا الذي أشرنا اليه ؛ قد صار نسبته اليكم بالحل الذي نحن به ؛ ان صادقا وان كاذبا لأن غاية ما عنده فينا : هو الكفر بالله تعالى ، وعلته في ذلك : رسم سلفه ، ولم يستوضح ، على أنا ربما لا نتجاسر على ما تجاسر هو عليه ، بل نقف على تخليص انفسنا من وصمة ما عابنا به ، لان أصولنا انما قضت برشدنا ، لاغي مخالفنا ، على قود ما قاله قائلكم « كل مجتهد مصيب » وان أبديتهم فارقا . أبدينا مثله بلا تجشم ، ولا طويل تشاغل . فمن هو الآن أبقى على نفسه ، واقرب من السداد ؟

فانظروا خطب هذا الموضع ، وتأملوه بعقول سليمة ، وافكار حليلة ، ووازنوا بين هذه القضايا ، حتى تعثروا على الرشد الذي قرع عليه امر دينكم ، وثوبه قشيب ، وغصن انفراده عن الشوائب رطيب ، من قبل اغتوار هذه الأحداث ، التي هي أعجب من كل عجيب .

والتفرقة بين المؤلف من الشرع :- بتسمية بعضه اصولاً ، وبعضه فروعاً مع أن في الثاني ما هو اظهر واضح ، واشد تأكيداً وتشديداً ، واعتباراً من كثير مما جعلتموه من الاول - ليست برأى سلفكم ، ولا مذهب 'مُحَقِّقِيكُمْ' ولا دَلَّتْكُمْ' عليها الآيات البينات ، ولا السنن الصحيحة ، ولا الاعتبار الصادق . فهي ملغاة .

وليتكم جعلتم ما سميتوه فروعاً أقرب إمكاناً للاستناد فيه الى الكتاب والسنة ، حيث تعلقون بقربه و'دُنُوّه' ، وسهولة امره وتأتي ادراكه و'نيله' بلا كثير كلفة وتيسره واسعاف تحصله ابتداءً ومآلاً ، لمقتضى تسميته فرعاً وجعلكم خُطْب الخُلاف فيه أيسر ، والخطأ اهون .

ولو ذهبنا نتتبع ظواهر الفروع ونصوصها المعلومة ، وافراد مسائلها القطعية ، وجزئياتها المتيقنة ، التي لا نسبة - من هذه الحيشية - بينها وبين كثير من مسائل الاصول ظهوراً وحضوراً ، وقوة واعتباراً من الشارع بشأنها ، لوجدنا الامر اوضح من أن نتشغل بتنقيحه ، والاياعاب في كشفه .
فالله يعلم ما في بحثكم هذا من الغرابة . انتهى .
ولنعد الى ذكر الالفاظ من السؤال واجوبته .
فالسؤال قوله : -

اصلح الله العلماء الاعلام - الى قوله - عن رجل من اهل المناصب العالية ، اغراه بعض من يدعى العلم الاجتهادى في هذا الزمان ؟

اقول : نعم ، اصلح الله العلماء ، ولكن يرد عليك في عبارتك سؤال استفسار ، ماذا اردت بالعلماء ؟ هل من يقيم البرهان على ما يُطلب منه أن يفتى فيه ، ويستطيع الاستدلال الصحيح بالكتاب والسنة ، واخذ الحكم من دليله حتى يشفى سائله من سقامه ، ويروي صاديه من غليل أوامه ؟
فهذا حاصل الاجتهاد ، وقد قطعوا اعناق اطماعك في وجوده ، ولعلك راض بجورهم ، لقولك « بعض من يدعى العلم الاجتهادى » فسؤالك لا محل لمرماه ،

بحكم مسئولك ، ولأنك معترف - اذت وهم ايضاً - انكم إنما أنتم من مقلدي العلماء والإضافة ذات تغاير ، كما لا يخفى .

وان اردت بالعلماء : من عرف تفريع المذاهب فقط ، ومنع تأتئ أخذ الحكم من دليله ، كمسئولك ، وجزمت ان لاسبيل الى حلال او حرام إلا بتقليد الأسلاف والمشائخ الكرام . فسلعة على سلعة ، وحيرة بحت على حيرة ومماثل هذا يُسأل عن شيء لاوصول اليه ، إلا يهدم الاصل الذي استقام عليه ، فلا جرم تمانعت القضية . وعادت الى سفسطة غير مرضية .

والسؤال إنما يكون محل قصده من يدري مراتب الكلام ، ويحسن بدء القول في بحته والختام ، حتى يؤديك الى ماتبتغي من مطلب ومرام ، ويريك أخذ الحكم من دليله ، وكيفية الصواب بإيضاح سبيله ، وذلك بتصحيح المقدمات التي تنشأ عنها وتتولد الفائدة المطلوبة التي انبعثت لأجلها الاسئلة .

واما من كان طليعة جوابه : ما يترجم بأنه لا يصلح ان يُسأل ، وان الجواب عن هذا السؤال بالطرق المعتبرة لا يمكن في هذا الزمان .

فان قال « قال الله » سلمنا ان يكون له الى حماقته ركون او تعريج ، وكيف النزول بساحة قوم بهذه الحالة ؟

فإن ابتهت ما في شرح المنهج فقد وفوا لك بهذه الذمة .

وهذا ان عقلت أيها السائل - إنما يزيد خصمك بصيرة بك وبالمسئولين ، ومعرفة بحسن ما انتحاه ، ويقيناً بسلوكه الجادة المثلى ، والطريق السوية الفضلى ، إذ أخذ يتشاغل بإقامة أدلة المسألة وبراهينها المفصلة من مجاميع الاخبار ، ومطالع الاستدلال ، ثم بيّن ذلك وأوعب البحث فيه ، مع تأصيله الصحيح بإمكان كل ذلك دونكم .

فياحبذا القاعدة والفائدة . ونعمت العاقبة والعائدة ، وليس أهل المناصب العلمية الا العلماء العاملين ، ثم الأمثل فالأمثل .

واعتبار الصور : هو العلم بظاهر من الحياة الدنيا .

قوله : لخلو بلده عن المعارض له .

أقول : قد علمنا ابتلاء باده وغيرها من بلاد المعارضين له بما هو من قسم عملكم هذا . فماذا عسى ان يحصلوا عليه ؟ وحجتهم على خصومهم المذهب ، وهي المصادرة أعني الاستدلال بعين الدعوى .

قوله : على قبب الاولياء وأقفاصهم وزياراتهم ، ويزعم انها اصنام تعبد .

أقول «على» متعلق بإغراء . وقد قدمنا ذكر منع وضع القبب وغيرها .

وأما بحث كونها اصناما تعبد : فسيأتي الكلام فيه مفصلا مستوفى ان شاء الله تعالى .

واما كون هذا المعين وليا لله : فأمر يحتاج الى مراعاة حكم الشارع في هذه المسألة . وهذا شرط لا بد منه عند المبحوث معهم وغيرهم ، ولانعلم نحن قائلنا بإهداره ، ولا ذاهبا الى عدم اعتباره .

بيانه - على سبيل المثال - ان ولي الرفضة عند الخارجية - مثلا - هو باسم العدو أولى وألصق ، وكذا العكس . وولي السنية عند الطائفتين مثلا كذلك ، وكذلك العكس ، وإلا فأقل احواله عند الفريق المقابل : ان لم يجعله عدواً لله ، فهو غير حقيق عنده بإلباس تلك الخلعة . هذا مالا مرية فيه .

وسر ذلك : كون الجميع على نحل متباينة ، وطرائق متبعدة . والولاية عند كل منهم هي فرع الكون على طريقته ، والا فلا معنى للزوم طريقة يتأتى مع مخالفتها الولاية لله . إذ المقصود بالتدين والتصلب فيه : هذه الغاية حسنة .

وقد قدمنا إشارة الى شىء من هذا ، فاعطفه على ما هنا ، وكل فريق لا يلتفت الى ما يحكى من اسباب الحكم بالولاية لمن هو عنده غير مرضى ، لاعتقاده

ان الظل لا يستقيم والعود أعوج ، وان المحل غير صالح لصدق تلك الحكايات
لفساد مصدرها .

وتحقيقه : ان الاختلاف على هذا النحو ، الذي عليه هذه الفرق والاحزاب
والمتمذهبون - لاعلى نحو سواء ، فعين محل النزاع - متسبب عن الرضا بنحلة
خاصة . فكراهة ماسواها . ولهذا أوثرت عليها . وكانت هي المختارة دونها ،
بحيث ان الحكم بالتساوي مقت محض عندهم . واذا كان كذلك ، فولاية الله
محلها ووسيلتها : خلال مرضية . فمن أين دخل على ولي الله ان تراه أهلا
لمخالفتك اياه ، وعدم الرضا بما هو عليه ، وكراهة نخلته ؟ ومن اين دخل على
من كان اهلا لذلك ولاية الله تعالى ، وهو ممقوت السيرة والطريقة عندك ؟

اللهم الا ان يجوز وجود ما يتفرع عن الشيء ، ويترتب عليه ويتخلص منه
وينفصل عنه بدونه . فلا بأس ، ولكن حتى يرتضى المخالف ، وهو غير
واقع فيما علمنا وعلم منازعونا .

وكيف يرتضى ويصلح لوصف الولاية ، وهو عند مخالفه متلبس بممانعها ،
ويؤدي الى غاية مضادة لها ؟

اذا عرفت هذا : عرفت انه لامنازع الآن من جميع من ذكرنا : ان ذلك
الشرط لا بد من اعتباره ، وان زعم كل فريق وجوده فيمن رضيه ، وحكم له
بالولاية . فهو غير مصدق عند الآخر ، ولا مصيب في هذا الحكم عنده ، لما
أنه بناء على مقدمة الحياة ، ورتبه على حسن السيرة في دنياه . وذلك : محل
منع عند الخصم . والله ما يروى عن الشافعي في هذا المقام من قوله « اذا لم
يكن ذو العلم والعمل وليا لله ، فلا أدري من أولياء الله ؟ » هذه او عبارة
نحوها او قريب منها .

وانظر قوله عز وجل (١٠ : ٦٢ ، ٦٣) الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم

يُحْزَنُونَ . الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ) (٣٤ : ٨ ان اولياؤه إلا المتقون)
اي المسجد الحرام - لولاية مولاه .

وتخليص المقام : ان الولاية لله فيها معنى إيثاره وطاعته ومحبته ؛ والقيام
بأمره ونهيه ، والعناية بشأن عبادته . والمؤمن التقي جامع لمتفرق شعوب ذلك .
ولا يكاد يتوهم خلاف : ان المتبعين للرسول أخص الناس بهذا الوصف ،
واولاهم به وأحقهم ، وإنما الشأن في تعيينهم ، وصدق وصف الاتباع فيمن
زعم له وصف الولاية (٣ : ٣١) ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله مع
حديث « من يطع الله ورسوله فقد رشد » .

فلا بد من مناط معتبر شرعاً لصحة اطلاق اسم « الولاية » واما تلك
الحواري فكل* يدعيها لوليه .

وللولاية ميزان عادل ، اذ هي من الألفاظ الشرعية ، فمحلها ما وضعها الشرع
فيه . وما وصل اليه شعورنا فهو غايتنا لا ما وراءه .

فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه من حديث أبي بكر مرفوعاً « من
كان منكم مادحاً أخاه لا محالة . فليقل : أحسبُ فلاناً ، والله حسيبه ،
ولا أذكرسى على الله أحداً : احسبه كذا وكذا ، ان كان يعلم ذلك منه » اهـ فتأمل .
فهذا كلام من لا بد من النظر في كلامه . والمسير بسيرته ، ولا ينفعك من
دونه ولي ولا واق .

وأخرج الإمام ابو عيسى الترمذي في جامعه من حديث انس بن مالك
رضى الله عنه قال « توفي رجل ، فقال رجل آخر : - ورسول الله صلى الله
عليه وسلم يسمع - ابشر بالجنة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أو لا
تدري ؟ فلعلة تكلم فيما لا يعنيه ، ان يخل بما لا ينقصه » رجاله ثقات . قاله
المنذري في ترغيبه وأورد له هنالك ما يشاكله من حديث ابي هريرة وأنس
عند ابن ابي الدنيا ، وابي يعلى ، والبيهقي .

وما يحسن ذكره في هذا المقام : ما ذكره الشيخ ابو محمد بن عبد السلام المصري ، في «قواعد الاحكام» ولفظه «وقد تكون الكرامات سبباً في الافتتان ، وأن يظن بصاحبها أنه من اولياء الرحمن . ولذلك : تخرق العادات لمن لا دين له كالدجال وكثير من الرهبان . وكذلك تخرق العادات للفجار والفساق» اهـ .

وقال فيه أيضاً : ما لفظه «والشرع ميزان . فمن رجع في ميزان الشرع كان من اولياء الله ، ومن نقص في ميزان الشرع ، فأولئك اهل الخسران . فإذا رأيت إنساناً يطير في الهواء ، او يمشى على الماء ، او يخبر عن الغيبات . ثم يخالف الشرع بارتكاب المحرمات بغير سبب شرعي محلل ، وترك الواجبات بغير سبب شرعي مجوز . فاعلم انه شيطان نصبه الله فتنة للجهلة ، وليس ذلك ببعيد من الاسباب التي نصبها الله للضلال . فإن الدجال يحى ويميت ، فتنة لاهل الضلال . ولذلك يأتي الخربة فتتبعه كنوزها كيما سيب النحل . وكذلك يظهر للناس أن معه جنة ونار . وناره جنة وحنته نار ، وكذلك من يأكل الحيات ويدخل النيران ، فإنه مرتكب للحرام بأكل الحيات ، وفاتن للناس بدخول النيران ليقنطوا به في ضلالته ، ويتابعوه على جهالته » اهـ بلفظه .

وانما ذكرته لتعرف ان ما يعتقد الجاهل من ولاية من ظهر منه شيء من هذا القبيل ، وليس من الواردين لمعين الشرع : فهو من جملة جزافهم وتخريفهم لقيام الأدلة ، ووضوح شمسها والاهلة مما ذكرنا . ولا عبرة بمجرد ظهور خارق و بروز ما يسميه من لا علم عنده كرامة ، توجب الحكم بالولاية لمن قامت به . وكذا استجابة دعوة او دعوات .

وقد استرسل الاكثرون في اطلاق اسم «الولاية» لاسباب ما انزل الله بها من سلطان . وبعضها صادق بالاضافة الى الشيطان ، والامر كما قال من قدمنا ذكره «الشرع ميزان» فإن حكم بالولاية لاحد بعينه ، او عمل عامل عملاً بها

وصف الله به اوليائه . فقف في الموقف الذي دفعك اليه المؤدب الحكيم ، إن جزمًا وإن ظناً ، وإن ظاهراً فقط . او مع نفس الواقع . ولا تحم حول سفاهة المعرضين عن الحقائق . فإنهم يعمدون الى ظالم خبيث ، او مبتدع ضال ، او سفيه جاهل ، ظهر على يده خبال لا مساس بينه وبين الحكم له بالولاية . بل ربما يصدق عليه ضدها ، فيسمونه ولياً ، لانهم لا يعرفون معنى الولاية للرحمن ، ولا وسيلتها ، ولا من يصلح لاهليتها لجهلهم بالكل .

وهذه المسألة : لا يعقلها إلا العالمون الواقفون على اعتبار أمر الشارع خاصة . اما الغناء : فقد اتسع خرقة ، وادى الى الجمع بين الاشياء المتضادة المتناقضة إما بتفريع باطل على اصل صحيح لا يقتضيه ، او بتأصيل فاسد لفرع صحيح لا يتحصل عنه ، لربطهم المبين بمباينه ، وتلازم القضايا المتباعدة المنفصلة . وقد تقدمت اشارة الى شيء من هذا البحث عند التعرض لقولهم « خراب القباب ، إيذاء لسكان التراب » .

على أن المجيبين لهذا السائل أكملوا له الافتاء بما لم يتعرض له في خطابه . فقالوا ما حاصله :

البينة أشمل من المدعى . أنت سألت عن قباب الاولياء ، ونحن نزيدك قباب السلاطين ، اى وإن كانوا بقتضى اطلاق العبارة وعطف الاولياء بمن اكل اموال اليتامى والمساكين ، وعاث في الارض فساداً وإهلاكا ، واتخذ عباد الله وبلاده خولاً وأملاكاً . لم يقنعوا بالباطل فقط ، حتى أضافوا اليه الإبطال فيه ايضاً . وأنا أضبط لك الباب في كلمة قصيرة . فأقول :

الولاية وصف متجدد لا بد فيه من تصحيح سببه ومقتضيه ، وانتفاء مانعه على اعتبار الشارع فقط ، وبيان كلفه وتصويره على اعتباره ايضاً . قوله : ومن المعلوم أنه صلى الله عليه وسلم له قبة ، وأولياء المدينة وأولياء سائر البلدان ، وانها تزار كل وقت ، ويعتقد فيها حلول البركة .

أقول : الامر كذلك . فكان ماذا ؟ بعد أن حذر صلى الله عليه وسلم وأنذر وبراُ جانبه المقدس الاظهر صلى الله عليه وسلم . فصنعتم له عين ما تقدم بالنهي عنه . أفلا كان هذا كافيًا لكم عن أن تجعلوا ايضاً مخالفتكم عن امره حجة عليه وتقدما بين يديه . فهل اشار بشيء من هذا ، او رضيه ، اولم ينه عنه ؟ واما اعتقاد حلول البركة : فمن عندكم لا من عند الله . فهو رد عليكم .

واما الزيارة : فقد كفانا صلى الله عليه وسلم ، وكفى كل من آمن بالله واليوم الآخر ، ودان باتباعه ؛ بيان صفتها التي هي استغفار واتعاظ ، وما يضاهايه من المعاني والالفاظ ، كيفية تزييد في الايمان ، وتناسب توحيد الرحمن ، لا ما أحدث حزب الشيطان : من سنن من اخمل الاسلام ذكرهم ، وطمس مشاعرهم .

واعجب ايها الناظر للسائل ومجيبه . فإن مثل قوله : ومن المعلوم الخ هو 'زبنة' حاصلهم ، ومن كان هذا غايته ، ولا يدري أن هذا هو الذي ننكره ونبراُ منه ونبالغ في إظهار فحشه ، ونعرب عن وجوه قبحه ما بحثنا به بالمستند الصحيح . كيف يتأهل لدرك ما لاسبيل الى فهم المسألة إلا بدركه ؟ قوله : فهل يمنع من ذلك لقوله صلى الله عليه وسلم « من آذى لي ولياً » .

اقول : هذا حديث قدسي . فاخطأ السائل حقيقة إيراده ، كما حاد عن نهج دلالته ومراده . وقد ذكرنا ما فيه فيما مضى .

قوله : ولأنه إن كان مجتهداً ، فالمجتهد لا يخالف الاجماع الا عند من لا يُعتمدُ بخلافه ، المجتهد لا ينكر على مثله ، او مقلدًا فغيره مثله .

أقول : استعجل الجواب على نفسه . وعلل نفسه بشيءٍ بارد لا يدري ما فيه ، ولا يعرف وجهه . فمتى علم هو بنبيّر البرهان وقوع هذا الاجماع ، وقرر حجيته ، وأن مخالفته ممنوعة ، وأن القائل يهدم القباب لا يعتمد بخلافه ، وأن المجتهد لا ينكر على مثله ؟ ؟ لان كل هذا مبني على فتح باب الاجتهاد في هذه

الاعصار وتيسره ، وإمكان أخذ الحكم من دليبه . وقد مانع في ذلك بقوله « يدعى العلم الاجتهادى » وقد سبق بيان ما فيه .

ولقد طال تعجبي بمن لا يفارق التناقض ، تأصيلا وتفصيلا ، ويتدافع بحته ولا يدرى . ويلهج بالشيء وما يضاده وما يمانعه . في كل لفظة ولحمة ولا يشعر . وكل فصل من هذه الفصول محتاج الى تقرير . وكل منها عند الخصم 'مطرح' ، الا الثانى ، على ما فيه ايضا .

وإن قيل : لا يعتمد به اجاب بمثله .

والصواب في مسألة الاجماع : ما قد قدمناه . وأن مخالفة المدعى منه غير ضائرة . إذ صدق ما عندك اوثق من دعوى غيرك ، قضية ضرورية . وكذا ما تعتبره بالمباشرة احق مما سواه ، واطراح خلاف المخالف جنابة عليه ، ولا يتعلق به حكم .

وغير صحيح عند من لا يعتبر الاجماع المتعاور ، والانكار على المجتهد امر شائع بين العلماء قديما وحديثا ، وقضايا الصحابة - خاصة في هذا الباب - تأتي سفرا حافلا . وهي بينة في مجاميع الاثر .

ومثاله : قول على لابن عباس رضي الله عنهما - إذ خالفه في شيء ظهر لعل في الامر - (انك رجل تائه) وقول عائشة « قف شعري . قولوا لفلان : أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم » وهذه كوة فتحناها إذ لو فتحنا الباب لما انسد ، والفتن يعرف .

واما المقلد : فابعد عن الانكار . هو مخاطب في نفسه بعد .

قوله : فما الاخرى لمتولي القطر الياني ؟

اقول : هو المضي لما امر من هدم هذه المشاهد ، وابداء رسومها . فهذا ما أمر الله ، وصدعت به حجته وشرعه ودينه لمن له رغبة صادقة ، ومطمع محقق

ونفس تواقه الى مغفرة الله ورضوانه ، وتَدَيِّنُ صليب باليوم الآخر، وموقف الحساب يوم لا تغني نفس عن نفس شيئاً . والامر يومئذ لله .
وأما تشعيب القلوب الفارغة من العلوم والاديان : فما نجد من يرتضي تلك الغفلة ، وهو يملك عليه عقله .

قوله : من عدم التفتيش عن مثل هذا الذي يوجع قلوب عامة اهل الاسلام فضلا عن خاصتهم .

اقول : ما زدت في هذا على أن كشفت عن سوء حلِّ بك ، وبمن وافقك .
أما سمعت الله تعالى يقول : (٤ : ٦٥) ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت لقد ابعدت المرمى ، وانقلبت بطرف عن الصواب اعمى .
ومن جواب الحنفي - والله اعلم بحقيقة هذه النسبة .

قوله : والصلاة والسلام على أعظم من بين ما فرضه الله ورسوله ، القائل « ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن » .

أقول : حيث كان - فدته صلى الله عليه وسلم نفسي - بهذه المثابة لديكم . فلماذا ضربتم دون بيانه الحجب والموانع ، وعطلتم مقاصده عن ثمراتها وفوائدها النوافع ؟ وحق الاعتراف له بذلك : القنوع بأقل مما قاله في القباب والمشاهد ، وطاعته فيه .

فهذه عظة لكم . فإن الذي تعلم : أنه السفير بينك وبين خالقك ، ومعبودك ، الذي اخذ عليك المشاق في وظائف توديتها . كيف تلتيق مدافعته ، او تلتيق الباب اليه ؟ .

وما أنتم قد اخذتم بشقي هذه المفسدة ، بحسب الواقع لا في ظنكم ، وجعلتم امره موقوفاً على قول زيد وعمرو ، وقد نوزعا فيه .

أهذه خليقة من آمن بالله واليوم الآخر ، وعلم أنه مبعوث والى الله صائر ؟
وأما قول القائل « ما رآه المسلمون حسنا الخ » فهذا صنع من لا يعنني

بالنبي صلى الله عليه وسلم ، ولا خطر له غنده ولا ميزان ، والنبي صلى الله عليه وسلم أجلُّ شأناً من القول عليه بلا بصيرة . ومن رأى قصارى الافادة والاستفادة من فروع المذهب وطرائقها ، واما غيرها فممتنع قبيح ، فجدير بهذا . وقد قدمت الكلام على جملة « ما رآه المسامون حسناً » فلا أكرره .

وقوله : والله المنة ، على ما اختص هذه الامة ، من جعل اتفاق علمائها حجة ، واختلافهم رحمة .

اقول : هذا من جملة ما احاطوا فيه بالعبارة ، ولم ينالوا من تحقيقه غباره ، ومن أين علم : أن الله جعل اتفاق علماء هذه الامة حجة ، واختلافهم رحمة؟ أيقول : ضرورة . فهو شيء ينقطع به الخوض معه ، ام اخذاً من أدلته؟ فممتنع عنده . أم لأنهم قالوا؟ فتكلم عن جهل .

ومسألة حجية الاجماع - على تسليم إمكان وقوعه ، وصحة نقله - :
خلافية .

ثم ما المراد بالامة ؟ هل هم اهل عصره فقط ، كما قيل؟ فهذا خلاف الظاهر ، ام الجميع ؟ فالامر اقرب الى الصحة ، والى ظاهر التركيب .

ونحن لا نظن بشرا يعمن النظر في هذه المسألة ، إلا ويجزم - كما جزمنا - بأن مسألة الاجماع على النحو الذي دأب عليه اولئك الباحثون : جسد بلا روح ، ولفظ بلا حاصل .

وبعد ، فالقائلون بحجية الاجماع ، وامكان وقوعه ، وصحة نقله : لم يحصلوا على مذهب واحد ، ولا سلكوا طريقة فردة . بل اضطربت مذاهبهم في ذلك ، وفي القدر الذي هو منه حجة . وما النصاب المعتبر لصحة نقله ؟ وبعضهم يعتبر في صفة اهله واحوالهم ما يلغيه الآخر ، كما قد حرر ذلك في كتب الفن .

وقد اشرت الى شيء منه فيما سلف ، واشبعت القول فيه في رسالتي « مدارج المبور على مفسد القبور » بما لا يبقى معه شبهة في ان الاجماع - على هذه الصفة التي تحررت عند كثيرين - امرٌ غير صحيح ، وليس يصلح أن يكون من اعمدة ديننا

القوميم . بل يكفي الناقل اطلاعه عليه ، وتصفحہ بقلب حاضر ، وتأمل صادق . فلا يحتاج الى زيادة في استبانة حقيقة أمره .

وأما ما ذكر من ان الله جعل اختلاف الامة رحمة : فهذا من القول على الله بلا علم ، (ولا تقولوا على الله إلا الحق) .

وقد دار على السنة قوم عزب عنهم ضبط الحقائق شيء من هذا ، متنه :
« اختلاف أمي رحمة » .

وقد أشار الى ذكره السيوطي في (الجامع الصغير) والسخاوي في (المقاصد الحسنة) وابن الدينسج في (تمييز الطيب من الخبيث) وغيرهم ، مما كشف عن أنه ليس له اركان . بل هو إما متكلم في سنده ، مع انقطاع ايضاً ، وإما لا سند له ، وإما مرسلٌ ضعيف ، وإما من كلام بعض التابعين ، حتى صرح جمع من صيارفة الفن : بأنه لأصل له ، وما رأينا أباسليمان الخطابي رحمة الله سداً خلة ذى الفاقة الى معرفة قوته ، على ان في الباب : ما هو أولى بالاعتبار واخرى .

فقد ذكر ابن الديبع في (مختصر المقاصد) ما حاصله : أخرج عبد الله بن احمد من حديث النعمان بن بشير مرفوعاً بإسنادٍ لا بأس به « الجماعة رحمة ، والفرقة عذاب » انتهى .

وكان ذكره له عقب الكلام على « اختلاف أمي رحمة » ليشير الى انه من بابه في مقابلته ، وشهادة الكتاب والسنة : قائمة على ذم الاختلاف والفرقة . قال تعالى (٢١٣: ٢) فما اختلفوا الا من بعد ما جاءهم العلم بغياً بينهم) وقال : (١٣: ٤٢) أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) .

ومحل العذر في الخلاف : حيث لم يكن الشارع قد فرغ من الامر ، وبلغ من بينهم الخلاف . اذ حكم الشرع قاطعاً لدابر كل خلاف ، اللهم إلا لجهله عنه أيضاً او عدم وضوح الحكم وتقديره . على ان هذا ليس خلافاً وفرقة ، اذ اتباع ما اتضح لك من دون إصرار بلا مستند ولا مدافعة لما هو أولى : محل ائتلاف .

وانظر ، هل ترتب على اختلاف الأمة وتفرقها احزابا وطرائق : لإلتزيق شمل المسلمين ، حتى تقرر عند كل فرقة من منتحليها : أنها الفائزة بحقيقته او كآله ، وصاروا بذلك شيعاً واحزابا كل حزب بالديهم فرحون وصار كل طائفة تقدم متبوعها ، وتقدمه على قول الله وقول رسوله ، فعادوا مللماًتفرقة ، وديانات شتى تجتمع كلها عند مشاققة الله ورسوله واتباع غير سبيل المؤمنين فهل هذا رحمة أم عذاب ؟ .

والخلاف الذي ينشأ عن حاصل النظر من غير خروج الى أشْرٍ او بَطْرٍ ، فليس من هذا ، والبحث في المسألة ، وتقرير محل الخلاف المذموم في غير هذا الموضوع ، وذكره هنا يستدعى طولاً . وقد أشرنا الى لبابه ، والالتفات الى بابه ، والله سبحانه الموفق .

قوله : وقد اتفق أرباب الألباب من اهل كل شريعة وملة ، على تمييز اهل الفضل وترجيح كل منصف نظر من كان قبله .

أقول : أتى هنا ببديع من الاختلاف ، وشفعه بأنه وقع عليه الاتفاق ، ولعله لما فرغ من تقرير دعوى إجماع أهل هذه الملة الشريفة ، جره ذلك التحقيق الى مساوها ومعرفة ما عند غيرها من أهل الشرائع والملل . فله ما سماه الى هذه الرتبة .

والكلام على هذه الفرية البادية من جهتين .

الأولى : في قوله « على تمييز أهل الفضل » فإن هذا شيء مختلف موضوع ، واختلافه ووضعه أوضح من أن يشبع الكلام في بيانه ، لأنه لا يخفى على أحد من البشر ، فضلا عن يعرف القرآن ، أو يسمع بشيء من قصصه وأخباره : أن الأنبياء عليهم السلام لقوا من قومهم - من الوثنيين وغيرهم من الملين - وصنوف الخلائق ، من الإيذاء والتكذيب ، والسخرية والأتريب ، والتسفيه والتضليل وغيرها من أنواع الاستخفاف وعدم الرعاية ، وهتك الحرمه ، وتضييع

الحق ، والمجاهرة بسوء القول والفعل : ما بعضه يكفى في تكذيب هذه الدعوى وتزييف أن أهل كل شريعة وملة اتفقوا على تمييز أهل الفضل .

اللهم إلا أن يعني بتمييز أهل الفضل : فصلهم وابتاعهم عن سواهم ، إما لمي رفع أو وضع لا الاعتراف ، بشأنهم وشرف مقامهم ، ورفع محلم عند الله . فهذا معنى صحيح ، ويكون الكل متفقين على الفصل والعزل . فالمطيع والتابع إلى رفع ، والمعاصي والمشاقي إلى وضع . يدل على ذلك قول الله تعالى (٦ : ٣٤) ولقد كذبت رسل من قبلك فصبروا على ما كذبوا وأوذوا حتى أتاهم نصرنا (٥ : ١٠) ولقد استهزىء برسل من قبلك فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزئون (٨٣ : ٢٩-٣٣) إن الذين أجمعوا كانوا من الذين آمنوا يضحكون وإذا مروا بهم يتغامزون ، وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين . وإذا رأوهم قالوا : ان هؤلاء لضالون ، وما أرسلوا عليهم حافظين () .

وقوله صلى الله عليه وسلم في مرجعه من الطائف . وقد لقي منهم ما لقي : « يا أرحم الراحمين أشكوا اليك قلة حيلتي ، وهواني على الناس » ومنه وضع السلا^(١) على ظهره الشريف .

ثم الدرجة الثانية : كبار الصديقين فمن يليهم . هل اتفق منتحلو هذا الدين الحمدي ، على تمييز رموس المهاجرين الأولين وسادات القرن الأول ، وأفاضل أهل السابقة في الإسلام ؟

ثم بعدم أئمة العلم والدين والسنة : هل اتفق على تمييزهم - بالمعنى الذي قصده كل من ينتحل هذه الملة الغراء ؟

وقد رضينا بالوجدان والاستقراء حكماً عدلاً .

وان كان المراد أنهم اتفقوا على تمييز أهل الفضل - أى كل من اعترف لاحد بالفضل رأى له حقه وشرفه - سألناه عن الفضل .

(١) السلا: الاغشية والاوعية التي يكون فيها جنين الحيوان وتخرج بعد الولادة.

فإن عنى به : ما ندعوه معشر الحنفاء فضلا : فبُهِتَ مكشوف ، وعاد عليه السؤال السابق .

وإن عنى به ما يعمده فضلا عنده : طاح البحث من اصله ، وعدنا الى تلاعب الجنون (٤٣ : ٣١) وقالوا لولا نزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم) .
وغير بعيد أنه عنى بعبارة : هذه الجهة الطائفة . فهو اذن يقول : إن اليهود ترى لفضلائها ، وكذا النصارى وانوثية وغيرهم ، وكل بحسبه وباعتبار ما هو فضل عند المعترفين به - أى ونحن معشر المسلمين أحق الناس بذلك ، وهدم القباب ينافيه .

فهذا انما يعود على غرضه بنقضه ، لانه قاض بأنه قد اعترف بالشرف ، ووقع الإذعان به لمن ليس من أهله في نفس الامر ، وبحسب الحقيقة .

على أنه أيضاً شيء لا يجدى سوى توسيع التشيع .

اذ يقال له : ما هذا الاتفاق . وهو عين التخالف والشقاق ؟ لان حاصل صنيع كل شعبة وفرقة بمن زعمت اتفاقهم في معنى أهل الفضل أنهم معظّمون ومن اعترفنا لهم بالفضل والشرف دون غيرهم فليسوا أهلاله ، والاعظمناهم واعترفنا لهم ، فأى اتفاق يكون هذا حاصله ؟

وأما المناقاة المذكورة : فقد أشرنا الى منعها فيما سلف .

وان أراد : أن أهل المكانة عند الله والقرب منه هم أهل التبجيل والإكرام عند من ذكر هكذا بنوع اجمال : فذا بحسب الخارج والوجود العملي كأنه صناعة لفظية فقط . بدلالة ما مرّت حكايته ، وما تفعُّ شجر هو بلا ثمرة ؟ فتأمل .

اذ لو اعترف معترف بهذا الاصل ، وأعرب عن نفسه به ، ثم عمد الى صفوة الله من خلقه من الرسل وغيرهم ، فنابذهم وشاقهم ، وبالغ في مناواتهم ومناقضتهم : لكان الى الإكذاب لنفسه أقرب منه الى تصديق دعواها .

وإنما رددنا عبارته توخياً لما يكون معه أقل فحشاً وشناعة، وإلا فبهى على أي شق وقعت - كرية المنظر والخبر .

على أنه غلط في هذا التعبير غلطا سيئا ، وهو قوله : «أرباب الألباب من أهل كل شريعة وملة ، فمتى كان ذوو الألباب فيمن ابتغى ديناً غير الإسلام وشاق الرسول ؟ وإنما يذكر أولو الألباب من المؤمنين الذين يعلمون ما أنزل الله من الحق على نبيه ﷺ وآمنوا به واتبعوه . كما ذكر الله في كتابه . قوله : وترجيح كل منصف نظر من كان قبله .

فهذا إفاك مفترى عليهم . فهذا عثمان رضي الله عنه صلى بنى تماماً مع قصر النبي صلى الله عليه وسلم والخليفين بعده ، وإمضاء عمر من الطلاق ما كان للناس فيه أناة ، وقضى في المتعة بما قضى ، حتى قال ابنه عبد الله رضي الله عنها « رأيت إن كان أبي قضى بشيء ، وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بخلافه : أرسول الله أتبع أم أبي ؟ » .

وليت المقلدين رأوا لأنفسهم حاصل مذهب ابن عمر هذا ، وقول ابن عباس في مسألة العوّل وماشا كلها « من شاء باهكتته : أن الذي أحصى رمل عاليج لم يجعل في المال نصفاً ونصفاً وثلاثاً » واعتذر عن إظهار خلافه على عهد عمر بأنه كان مهيباً .

وقول أبي حنيفة أو أحد نظرائه « التابعون رجال ونحن رجال » . ومذهب علي - وهو الإمام المعروف - في أمهات الأولاد: منقول مشهور . وفيه : أن عبيدة السلماني قال له « رأيتك مع الجماعة أحب إلينا من رأيتك وحدك » .

وأشهر من ذلك كله : قسمة من قسم من المتأخرين البدعة ، إلى الأحكام الخمسة ، ولا يعرف عن سالف عصور الأمة حرف من ذلك ألبتة . بل أشهر من جميع ما ذكرنا ، وأوضح وأبين : ما اشتهر بين المتأخرين ، وانتشر وذاع : من أن تحرير الأدلة في علم الكلام ، على هذا النحو المتعارف

بينهم : طريقة خاصة بهم ، وسبيل استقل به أولئك الخلف ، حتى لا يشك أحدٌ نظر فيها في مباينتها لما كان عليه السلف ، وانفصالها عنه . ولهذا شاع بينهم واشتهر ، ودار في تدريسه وكلامهم ومؤلفاتهم وتجاوزهم « إن طريقة السلف أسلم ، وطريقة الخلف أحكم » هكذا على العموم ، من غير استثناء فردٍ واحدٍ من سلف أو خلف ، فافهم .

وتمقّبهم في هذا الحكم غير واحدٍ من المحققين بما حاصله : كما أن طريقة السلف أسلم . فهي أيضاً أعلم وأحكم ، وبينوا وجه ذلك .

وممن أشبع فيه وأوسع : إبراهيم الكردي في « قصد السبيل » فطالعوه . فلو لم يكن في الباب إلا هذا الطريق لكفى . كيف ؟ وكتب المقالات مشحونة ، طافحة بأنظار النظار ، ومذاهب العلماء الكبار ، حاكية ما يرجحونه لأنفسهم من دون اعتبار نظر من قبلهم ، ولا يأتي العمد على أفراد ما اختاروه . وهو خلاف ما اختاره من قبلهم ، وهو امر كثير شهير بيّن مُسْتَنْطَرٌ ، لا يخفى إلا على أكمة لا يعرف القمر .

ومنه : ما نقل ان الشافعي اول من أبى قبول المراسيل ، وان السبكي وغيره من أعلام المتأخرين بحثوا في القول بعدم كفر الخوارج ، لكون مقتضى الأدلة ذلك ، ولاضير في شيء من ذلك عن نظر واجتهاد ، وهو السبيل المسلك عند اهل الإنصاف لاسواه ، حتى إن من اعتمد نظر مَنْ كان قبله من دُون استظهار الصحة والحقيقة : فهو التقليد الذي قد ترجم عن نفسه بأنه أبعد شيء عن الإنصاف ، وأقرب الى الحيف والاعتساف .

فإما أن يقولوا : لأن الشافعيّ ومالكاً وأبا حنيفة وأحمد والثوري والأوزاعي والليث والشعبي والنخعي ، وسائر أئمة الخلاف المنقولة مذاهبهم : كانوا في أنظارهم وأقوالهم واختياراتهم على ترجيح نظر مَنْ كان قبلهم - أي وإن بلغوا بالنظر الى خلفه - فنظر من قبلهم أثر ، ولو خفى عليهم وجهه . فهذا كدَبٌ

أما كونه كذباً : فلكونه خلاف المعلوم . فالله المستعان على مباحثته جهاراً .
وأما كونه إكذاباً : فلأن القوم المبحوث معهم قدادعوا لأولئك الاجتهاد ،
والأمر كذلك ، والاتفاق على ترجيح كل منصف نظر من كان قبله : يأبى
هذا بلا اختلاف .

ولما ان يقولوا : لا . فعده القمر الحجر ، وهو المطلوب .

ثم إنا نورد عليهم الآن سؤالاً ، وهو أنه : هل أردتم « بَمَنْ » في قولكم :
« من قبله » أي الكل ، كما هو الظاهر من سياق كلامكم على تهافته واختلافه ؟
فهي مسألة الإجماع ، وقد تقدم ما يشفى ، أو الجنس ؟ فهو الذي تكلمنا على
بطلانه الآن ، أعم من أن يكون كلا ، إن سلم ، كتحرير أدلة الباحثين في
علم الكلام ، أو بعضها ؟ كما عداها من الأمثلة .

بل أغرب من جميع ما أسلفنا ذكره عنهم : ان هذه الطريقة التي سكنوا
إليها ، واستقر أمرهم عليها ، من المذاهب المخصوصة ، عن عدد محصورينتهون
الى رأيهم ، ويقفون على إشاراتهم - إن صدقوا أيضاً - من المعلوم بالاضطرار :
أنه لم يكن في السلف شيء من هذا المعنى أصلاً ، ولا سلكوا من هذا الفج
شعبة ، ولا ارتكبوا من ذا الصنيع صعبه ، ولا يوجد عندهم شائبة من هذا
الباب ، ومن البعيد - شرف الله قدرهم - ان يحصلوا على نكتة منه ، ولو كان
ذا سبيل كل من في عصر البعثة ، لما اتعظوا بمثل قوله تعالى (٤٣ : ٢٢ - ٢٥)
أم آتيناكم كتاباً من قبله ، فهم به مستمسكون ؟ بل قالوا . إننا وجدنا
آباءنا على أمة ، وإننا على آثارهم مهتدون ، وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية
من نذير إلا قال مترفوها : إنا وجدنا آباءنا على أمة ، وإننا على آثارهم
مقتدون ، قال : أو لو جئتم بأهدى مما وجدتم عليه آباءكم ؟ قالوا : إنا بما
أرسلتم به كافرون .

أفهلؤاء ارباب الألباب عند هذا القائل ؟ فلولا ترجيح القوم نظر من كان
قبلهم ، وتقرر هذا الأصل عندهم ، الذي زعم ان عليه اتفاق ارباب الألباب :

ما كانوا عبرة للأنام ، ولا افصح بالتسجيل على عمى بصائرهم سيد الكلام .
فدونك ايها المخاطب ، هذه الطريقة التي اتيت - لا ام لك - ولولا هذا
الأصل الفاسد . ما قالت تلك القرون (٣٨ ، ٧٤ ، ٨٠ ماسمعنا بهذا في الملة الآخرة
إن هذا إلا اختلاق ؟) (٢٣ : ٢٤ ماسمعنا بهذا في آبائنا الأولين) .

ولما تفرق شمل اهل هذه الدعوة الإسلامية على هذه الصفة الغريبة ، بحيث
يشق حصر طرائقهم ونحلهم ، ومن حصل منهم على طريقة جعلها معبر السعادة ،
والقى على ماسواها سمة البدعة ، وبعضهم زيادة .

وجميع ذلك لاسبب له : إلا مواد هذا الأصل الضال ، الذي مازاد على ان
صوب فرق الضلال ، لأنهم إنما فعلوا ماسطر عنهم ، لما رجحوا نظر من كان
قبلهم . فإن كان ماسلكوه إنصافاً ، وسنة لأولي الألباب . فلعمر الله ،
مالتسجيل كتاب الله عليهم كثير معنى ، ولا لنسبته فرط الغي والحماسة إليهم
وجه اصلا ، ولا لمقالة اهل السنة والجماعة في المبتدعة عندهم ، وسمتهم بالسوء
من القول في الخطب وأدبار الصلوات المكتوبة ، في مهابط الوحى : مساغ
ولا مجال ، إذ ما بعد سلوك حجة الإنصاف ، وسبيل ذوي الالباب إلا المُرُوقُ
بَحْتٌ ، ولا سيما مع قوله « من اهل كل شريعة وملة » .

فاعجب لها من زلة مضلة ، لو عم سلطانها لأتت على الإسلام من اصله ، وذهبت
بأنصاره واهله ، ووطدت اعمدة الشرك وفروعه ، كما هي الآن قد اتت على
كثير من رسوم التوحيد والشريعة .

نعم ، معرفة الفضل لأهله : اجني عما يروم ، لما قدمنا من انه لا تلازم بين
هدم قبة امرّ الشارع صلى الله عليه وسلم يهدمها ، وبين احتقار ساكنها ، بل
ذلك من تمام اخوتك له ، ومودتك إياه ، ورعايتك جانبه . إذ ارحته من بلاء
كبير جاوره في البرزخ . فأرحه . اراحك الله من وصب الدنيا والآخرة .

فما اجاب المنازع لنا عن اي ايراد مما اوردناه عليه . فهو من جملة مطلوبنا .
وبما نتشوفه ونحرص على ظهوره منه .

كان يقول مثلاً : ترجيح نظر من قبلنا في هذا الشخص غير سائغ ، قلنا
له : لماذا ؟ وجوابه المطلوب .

او يقول : هذا التابع لنظر من كان قبله قد اخطأ لخطأ مَنْ قبله . فلا
اقصده في مقالي .

قلنا له : هو المطلوب ايضاً ، مع ان قولك « من اهل كل شريعة وملة »
ماأنبى لك من امرك فسيحة ولاخرجاً . فتأمله .

قوله : ولايخفى انه قد استمر السلف الصالح ، والحلف الناجح ، على وضع
القباب والتوابيت ؟ .

اقول : هذه من جنباياته العظيمة على خير امة ، بما لاعلم له به ، ولو تصورنا
صحة هذا عن ذكر ، لكانت بوصف الشر أنسب ، وما كان لها من ان تتواطأ
على خلاف امر نبيها ، الذي طهرها الله به من الإثم ورجز الشيطان ، وتتمالاً -
واعاذاها الله من ذلك ، اذ ليست لها هلا - على نبذ عهوده الأكيدة الكثيرة ،
ومعاندته فيما دعا اليه من صيانة التوحيد ، للحميد المجيد .

وهذه مسألة - كما عرفت - شهيرة في السنة الشريفة ، حريرةً بالاتفاق
على ماتضمنته ادلتها السالفة في الباب الثاني .

وهلم النقل عن الصحابة والتابعين ، واعلام تلك القرون الفاضلة ، او بعضهم :
انهم رضوا مادئست اعراضهم به . فأنت في هذا جان عليهم ظالم لهم ، ناسب
لهم الى خزية عظيمة ، من اتفاقهم على مثل هذا المنكر الكبير .

ولانظن بصحابي ولاتابع باحسان ، ولاغيرهما من العلماء الأعيان : الاضد
ماذكرت . فإنك لم تأت بحرف واحد عن أحد ممن اشرنا اليه : انه نقل عنه

بسند مقبول ، قول يقضي بما القيته عليه من هذه الرزية ، التي لا يرضاها مسلم ، لظهور عارها بعد استيضاح ما فيها .

وظاهر الحال عن اولئك الكرام : هو ما سردنا من تلك البراهين الفخام اذ لا يحتاج الآن الى نقل عن احد منهم : انه قرأ في صلاته ، وانه قائل بشرعية القراءة في الصلاة ، وكذا الركوع ، والسجود ، والتشهد ، والتسليم ، وحضور المسجد لصلاة الجماعة .

وكذا لانظن بأي قرن منهم : انه بحث في علم الكلام ، او تفاريع المذاهب او تبع إماماً في مذهبه ، او أقام أربع جماعات متتالية عن قصد ، لصلاة واحدة في المسجد الحرام ، كل صلاة بإسم إمام - ليت الأئمة شاهدوا - او أجاب لمّا قيل له « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأن هذا خلاف ما في المذهب المقرر ، بهذه العبارة ، او معناها ، او أفحش منها ، او أخذ عند ذلك يذكر كلام زيد وعمرو ، وما فصلوه في حكم ذلك المروي .

وبالجملة : فهم اخرى الناس باتباع ما هو لم يبلغ معشار ما ذكرناه في شأن القباب والمشاهد .

ولقد بلغنا عن الإمام الشافعي كلمة سيّرَهَا عنه الفضلاء « أدركتُ الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور ، ومحلها معروف ، وكان الله ألهمه بإرسالها . وأما ما يصنعه الجهلة والسلطين ، الذين يتخوضون في مال الله بغير حق . فلهم النار يوم القيامة ، من جراء التنافس في هذه الأبنية . فالتبرؤ منه أَرْضَى اللهُ تعالى ، وان كثر وفشا في هذه الأخلاف ، التي قد تعفَى لديها جمهور رسوم الشريعة والمعالم الدينية . فهذا من ذلك ، وماذا بقي من المعاهد الأنيسة ، والمعالم المقدسة ؟ اذا حققت النظر ، وتصفححت الاحوال . وما وجدنا على المقدوة ، او أحداً من أفاضل الأزمان . إلا تنكرت له المعارف ، منذ عصور طويلة ، حتى أنس

ابن مالك الأنصاري رضي الله عنه ، كما رواه عنه البخاري في الصحيح « أنه ما عرف مما يعهد إلا الصلاة ، على ما فيها » .

فما بالكِ بِمُحْثَا لَةِ يَتَهَارَجُونَ تَهَارُجَ الحُمْرِ . نسأل الله العافية .
وكأنه - لهذه النكته وأشباهاها - خص قوم الإجماع المحتج به بإجماع الصحابة فقط .

وصرح جمع - منهم : محمد بن جرير الطبري . الإمام الشهير - : ان إجماع المتأخرين ليس بحجة ، فاعرف هذا ، ولا تكن كالبعير يعقله أهله ، ثم يطلقونه لا يدري : لماذا عقل ؟ ولا لماذا أطلق ؟ .

ونحن قد اشرنا فيما سلف الى مذاهب من وافقنا من سلف الأمة وساداتهم على ما ذكرنا في هذه المسألة ، ومن غيرهم أيضاً ، ولعل دعوى الاتفاق على نكسر القباب والتوايبت من السلف الصالح ومن تبعهم : أقرب من ضدها ؛ ومن لم يُعرف مذهبه منهم . فلا نخاله حادَ عما في تلك الأحاديث التي سمعت .
قوله : إن صدور العلماء الأعاظم سكتوا عن إنكار وضع القباب والتوايبت .
أقول : قد مرَّ ما فيه .

قوله : ولا ريب ان إنكار ذلك ممن بعدهم فيه كمال التشنيع عليهم .

أقول : ما يُرِينَا آيَةً إِلَّا انستنا ما سواها ، وإلا فأبي مساس بين إنكار ما وضح لك بطلانه ، والتشنيع على من قال به ؟ ولا زال دأب العلماء - خصوصاً من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم . فمن بعدهم قررنا فقررنا الى عصرنا هذا - يُنكِرُ العالمُ ، وَيَقْبَحُ وَيُحَدِّثُ ، وَيُظْهِرُ ما غلِمِ فساده ، وان كان قد قال به مَنْ قال ، من سبأق العلماء ، ولا يرى ذلك تشنيعاً ، ولا خطأ على قائله .

وهذه كتبهم واخبارهم وسيرهم حاكية لما يضيّق به نطاق الإحصاء ، ومن هو في غفلة فبعيد عن الاطلاع ، ولا يعلم عن احدٍ منهم قط يذكر : أن إنكار ما استحسنته او رضيه احد تشنيع عليه .

هذه مقالة جاهلية ، لاتليق بمذهبيهم الشريف ، ولكن الأحق يضرك بما يظنه نفعاً لك ، بل يضر نفسه بما يظنه نفعاً .

أما علم : ان ذلك محض النصح لله ولرسوله ، وإخوانك المؤمنين ؟ حيث تُتفَرَّم عن الزلات ، وتوضح الأغاليط ، وما زال كثير منهم يوميء في كتابه ، أو على لسان تلاميذه « إذا صح الحديث فارموا مذهبي » ، وان لم يعبر بعضهم بهذه العبارة . فهو قائل بمعناها ، وإلا فهو لا يجب الإنصاف .

ولقد وجدنا في كلام الصحابة وقضاياهم : ما يحتمل مؤلفاً حافلاً في إنكار بعضهم على مقالة بعض . رضي الله عنهم وارضاهم .

قوله : على ان الإنكار لا يسوغ إلا على ما أجمع على إنكاره وحرمة .

أقول : هذه المقالة قد تداولها كثير من الناس بختامها ، من دون فضاء ، وافتقاد ما في الكيس من ردى المعنى ، وهي عاطلة عن التحقيق ، حاصلها : رفع الإنكار جملة ، إلا في القطعيات ، التي لا استناد فيها الى إجماع أصلاً .

وأما ما عداها : فإمّا الخلاف فيه مسطور ، أو لا يتحقق فيه الإجماع ، عند صدق النظر . حتى لمّا صح لبعض السلف - وهو الإمام احمد رحمه الله - ما أشرنا اليه قال « مدعى الإجماع كاذب » ، وكم فيما لا يدعى فيه الإجماع أو يوجد فيه الخلاف ما هو أظهر وأصح ، وأمتن نقلاً ، وإفادةً وقوةً ، بما زعم فيه الإجماع . فلا نطل الكلام في باردة ، ما لها قيمة .

قوله : وقد نص علماءنا على عدم كراهة البناء .

أقول : هذا مبلغه من العلم ايضاً ، ولا أتق بصحة العموم في قوله علماءنا . وتأمل مقتضى ما نقله من هو منه أوثق ، لعله نص في الرد عليه ، وقد سبق ما حرره صاحب (إغاثة اللهفان) فليراجع .

وها نحن الآن نطالبه بصحة النقل : ان جميع الحنفية قائل بعدم كراهية

البناء ، إذ ما ذكره في نقله هو عن افراد منهم في كتب معينة ، وهذا من إجماعهم بمكان سحيق ، بل فيما نقله هو : ما يدفع في نحره . فإنه قال : وقال صاحب الدر المختار : إنه المختار ، انتهى .

ولكن الرجل لا يفهم معاني الكلام .

وبالجملة : فليس بنافعه عند الله ، ولا عند المنازع تلك الدفاتر .
قوله : فلا ينكر الحنفي على الشافعي أكل الضب والضبع ، ولا الشافعي على الحنفي شرب المثلث ، وتوريث ذوي الأرحام .
أقول : إن كان الإنكار استناداً الى قول الإمام بلا حجة . فالأمر كذلك ، بل هو منكسر ، لأنه إنكار بلا علم ، ولا وجه له .

قوله : دعوى الاجتهاد في هذه الأزمان ظاهرة البطلان ، وقد نص الحافظ ابن حجر : بأن الاجتهاد بجميع أنواعه انقطع من القرن الرابع ، وكفى بذلك حجة .

أقول : من ترامت به الغفلة الى هذه الفلوات . فهو في تعداد الأنعام حالاً لاحكاماً ، وغاية بحمه وبحث إخوانه : مُصَادِرَةٌ . وناهيك بمن يقرر دعواه المرسلة ، بلا خطام ولا زمام : بأن الحافظ ابن حجر قد نص على مقتضاها ، ثم يقول : « وكفى بذلك حجة » ، فمتى كان التحقيق هكذا ؟ فوالذي نفسي بيده ، ما يعجز عنه احدٌ من البشر ، ولا يكون فرقاناً قط . بين مَنْ دان بالإيمان وَمَنْ كفر . إذ كلٌ يستطيع القول ما وجد إليه سبيلاً . فهذا ممكن لكل أحدٍ ، لأن حاصله : ترجيح بلا مرجح ، وتحكم بلا مصحح ، واختلاق يَرُدُّهُ الوجدان ، وإفك مبين ، يقال عند مفاجأته : سبحان ربنا ، مَكُون الأكوان .

قوله : على ان الفتنة التي تحصل بعد الهدم - لو فرض - اشد واعظم ، بل يكون سبباً لاختلاف الكلمة ، ووقوع الهرج - الى قوله - ، ولا يَسْتَحْسِنُ وَقُوعَ ذلك إلا مناقق - الى قوله - : الأثرى قوله صلى الله عليه وسلم للصديقة ، التي امر

بأخذ شطر الدين عنها : « يا عائشة ، لولا ان قومك حديثو عهد - الخ » .
أقول : كأن هذا تنزل منه ، اولانت شكيمة . فعاد الى التشبيب بخوف
المفسدة ، وهذا اجنبي - كما عرفت - عما نحن بصدده ، لأنه - على احد احتماليه -
مترتب على حسن الهدم اصالة .
ولهذا قال في آخر كلامه هذا : فعلم ان سد الذريعة احد اركان الشريعة .
وقد تقرر في قواعد المذهب المعتبر الواضح : أن درء المفاصد : مقدم على
جلب المصالح . انتهى .

ونحن ربما لانخالف في هذا ، بشرطه المعتبر ، ولكن هلا قام هو واخوانه
- إن كان هذا هو المانع - ووقفوا عليه ، وإلا فهم قد اكلوا في خلافه ، كما
عرف ، فقالوا : برئنا الى الله من بناء القباب والمشاهد ، ولولا خوف الفتنة
لباشرنا هدمها ، ليكون ذلك نصحا لله ورسوله ، فيما أذاعه الشيطان في العباد .
وأما ذكره العمامة الكبيرة لتمييز العلماء ، والخضراء للاشراف ، وما يشبه
ذلك : فعود الى حساب الفلوس ، ماهي صناعة المحقق .

على ان قوله : إن النبي صلى الله عليه وسلم امر بأخذ شطر الدين عن الصديقة
رضي الله عنها وعن أبيها ، إشارة الى ما ذكر من حديث متنه « خذوا شطر
دينكم عن الحميراء » .

وقد بحثنا عن هذا ، واذا حفاظ الفن وأئمة هذا الشأن ، لا يعرفونه في جميع
ما وقفنا عليه من كتبهم الحوافل ، ولم يأتوا فيه بسندٍ ضعيف ، فضلا عن حسن
فضلا عن صحيح .

وقد كشف امره الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي في (المقاصد الحسنة)
وكذا العلامة ابن الديبع في مختصره (تمييز الطيب من الخبيث) والفيروز
أبادي في آخر كتابه (سفر السعادة) وغيرهم .
وبالجملة : فقد خَفَّ عند هذا ونظرائه شأنُ الكلام على رسول الله

صلى الله عليه وسلم . فلا يبألون ما يقولون ، حتى عليه ، (فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ، ثم يقولون : هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً فويل لهم مما كتبت أيديهم . وويل لهم مما يكسبون) .
 قوله : ولولا خوف الإطالة ، المفضية الى الملالة . لزدتُ على هذا المقدار ، بما يملأ الاسفار .

أقول : الزيادة على ما قد وقع ، مُسْتَفْنَى عنها به .

أَقَالَكَ اللهُ مِنْ عَشَارٍ قَدْ تَمَادَى خَرْقُهُ وَأَفْسَدَ

وَصَيَّرَ الدِّينَ مُسْتَعِيدًا بِاللَّهِ فِي سَمَلِهِ الْمَبْدَدَ

ومن جواب المفتي الشافعي - رفع الله قدر إمامه - قوله :

وبعد ، فإن بناء القباب إما أن يكون في ارض مملوكة ، رضي مالكها بوضع البناء فيها ، وهذا القسم لاشك في جوازه ، على سبيل كراهة التنزيه ، لورود النهي عن ذلك .

فقدروى مسلم والترمذي عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يُحَصَّصَ القبرُ ، وأن يُبْنَى عليه » .
 زاد الترمذي « وأن يُكْتَبَ عليه ، وأن يُوطَأ » .

ولا ريب في حرمة هدمه ، لأنه موضوع بحق ، لجوازه بالمعنى المقابل للتحريم الصادق بكراهة التنزيه .

وإما أن يكون في ارض موقوفة للدفن ، او مسبلة عليه ، بأن اعتاد الناس الدفن فيها . فهذا القسم ، لاشك في حرمة ، وجواز هدمه ، بشروط :

الأول : ان يعلم جهل حاله ، قال الرازى في حواشي شرح المنهج : لان الاصل وضعه بحق ، كما في نظيره من الكنائس ، التي جهل حالها ، هل وُضِعَتْ قبل استيلاء المسلمين على الارض ، او بعد استيلائهم عليها ؟ .

الثاني : أن يحصل به التضييق على المسلمين في أمر الدفن ، بأن يوجب بقاء البناء دفن شخص على آخر قبل انمحاق اثره .

الثالب : أن لا يكون الميت ممن ورد فيه نص بأن الارض لاتأكل له لحما ، ولا تهشم له عظما ، كالانبياء ، والشهداء ، يفهم ذلك من تعليلهم حرمة البناء ، وجوازهدمه بأن البناء يتأبد بعد انمحاق الميت ، اي : فيؤدي الى التضييق في امرالدفن فيما وقف او سبل لذلك . فعلم انه لايجوزالهدم إلاحيثما حرم الوضع ، كما فهمه ابن عبدالحق من عبارة النووي في المنهاج ، وعبارته في شرح المهذب ، وذكره في حواشيه على شرح الجلال المحلي للمنهاج ، وإما أن يكون في موات . فهذا القسم قدالحقه الاوزاعي بالارض المسبلة للدفن ، وعلله بأنه لايتعلق بالبناء فيه على القبر غرض شرعي ، بخلاف إحيائه داراً ، او بستاناً ، او غير ذلك .

لخصناه من المنهاج وشرحه للجلال المحلي وحواشيه لابن عبد الحق ، والمنهج وشرحه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري ، وحواشيه لنورالدين الزيادي ، ومن الروضة ومختصراتها ، ومن شرح التنبيه لابن يوسف والسويدي وغيرها .

اقول : قد سقت هذه الجملة بطولها والفاظها ليعتبر بذلك كل ذكي القلب صادق التأمل ليزداد بصيرة ومعرفة بنمط القوم وخبرتهم بالسروب المذهبية . فما ظنه الدهر بمن يقول : آمنت بالله ورسوله ، الحلال : ما احل الله ، والحرام : ما حرم الله ، والدين : ما شرع الله ، والحكم : ما قضى ، ويسمع نحو ماتلوناه من الاحاديث الصحيحة في هذه المسألة عن لاحجة إلا هو ثم يعود كل هذا عنده صورة بلا معنى ؟ ويكون الحاصل لديه من علوم الدين : ما فهمه ابن عبد الحق من عبارة النووي ، وما افهمه تعليلهم حرمة البناء بأنه يتأبد بعد انمحاق الميت ، وإلحاق الاوزاعي وتعليله وشبه ذلك .

وهذه التفاصيل ؛ وإن تكلمت بها الاحبار ، فلماذا تقييد ما اطلق الحديث ، وتفصيل ما اجل ، وتخصيص ما عمم ؟ فإن قضية الحديث الذي عند مسلم والترمذي ومرماه : لا يوافق تلك التفاصيل ، ولا ينقسم عليها . وتنزيله عليهما من قبيل الرأي المذموم ، الذي منه تأويل هذا الحديث ، وتنزيل قضيته على ما ذكر

والحاصل: ان هذه التفاصيل أتت على مسالك الحديث والفتنة عن إفادته ، وجعلت محله اضيق محل ، وفائدته أقل فائدة ، ومجاله كسمل الحياط. وقالت له: منزلك ما جمع الثلاثة الشروط ، وذررك على ظاهره كُخَلِّي سبيلك . والبناء الذي بارض مملوكة رضي مالها بوضع البناء فيها حسب ، لكن لا يكون حينئذ حظك ايضاً إلا كراهة التنزيه . وصار مدار الحكم بمنع البناء والجواز : يدور على ما لخصناه من المنهاج والروضة ومختصراتها ، وشروح التنبيه وغيرها . ليس هذا تحريف للحديث من جهة معناه ؟ فإنه ينادى بمنع البناء على الاطلاق ، فاخرجوا منه ما إذا لم يحصل به تضيق . وما كان بناء على من ورد فيه نص بان الارض لاتأكله ؟ وما إذا رضي المالك ، مع كراهة تنزيهه في الاخير . فالحديث عن المشرع صلى الله عليه وسلم في شق وحكمهم في شق ؟

سارت مشرقة وسرت مغرباً شتان بين مشرق ومغرب

وهذا عين الإلغاء لحكم الحديث والإعراض عنه ، الذي يحذر الله منه في قوله (٢٤ : ٤٨ ، ٤٩) وإذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون . وان يكن لهم الحق يأتوا اليه مذعنين . أفي قلوبهم مرض ، أم ارتابوا ، أم يخافون أن يحيف الله عليهم ورسوله ؟ بل أولئك هم الظالمون . لأن المالك اذا لم يرض ، او حصل بالبناء تضيق . فالمانع هو ما ذكر . والخبر حينئذ شيء لا طائل له .

وحاصله : اما أن يكون المانع مثلاً عدم رضا المالك او خوف التضيق . فالحديث لغو . فذكر رضائه مصادمة وإلغاء للحديث ، كما يحكم بذلك قضية العقل السليم والنظر الحكيم .

وعلى كل حال : فهذا تلعب بالدين . فإنه اي معنى لقوله : إن لم يرض المالك ، فيحرم البناء للحديث ، لأنه يصير تأكيداً لشيء حاصل ، ويصير ذكر

البناء بخصوصه عارياً عن الاعتبار، لأن المالك إذا لم يرض بوضع أى شيء في أرضه حرم . فما للحديث وذكر البناء؟ كيف يسوغ لمؤمن أن لا يقيم للحديث ميزاناً ، ولا يعرف له قدراً ولا شأنًا ، ويجعل في مقابل ما يقرره الحديث وصريح ما تضمنه : قول عالم مضطر في ثبوته إلى الحججة . والحجة غنية عنه ؟ ولا تظن أيها الناظر أن قوله «فهذا القسم - يعني ماوضع من البناء في أرض موقوفة للدفن أو مسبلة عليه - لاشك في حرمة ، وجواز هدمه إذا وجدت تلك الشروط» عملاً بالحديث بل إمالقول الذى تلقته؟ ولهذا ما تلقته مشروطاً أورد شروطه واعتبرها ، وألقى اعتبار إطلاق الحديث ، لأنه لما كانت جهة الإطلاق هى جهة الحديث كانت ملغاة عنده عن الاعتبار جملة كافية . أترأه رعى للحديث مكانه ، أو رفع له شأنه ، بل صنيعه وصنيع اخوانه صريح في أنه ليس للحديث عندهم وجود البتة .

نسال الله العافية - فإن هذا وما شابهه من محاط رحال الاعتبار .

قوله : وأما قول ذلك الملقى : ان زوارها عبدة الأصنام ، لأنهم يقولون : يا ولى الله افعلى كذا ، واترك لى كذا . كأنهم يتخذون الأولياء آلهة تخلق لهم الأفعال من جلب خير ودفع ضير . فهو قول عاطل وخيال باطل^(١) . بل وقصارى امرهم : هو التوسل الى الله تعالى في قضاء الحوائج بالأقربين الى الله في اجابة الدعاء ، وقضاء الحوائج باهل الخير . وقد ثبت ان عمر كان يستسقى ويتوسل بالعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم فيسقون ، ولم ينكر عليه احد من الصحابة . فصار ذلك اجماعاً . غايته : ان العوام قد تقع منهم عبارات موهمة ، لعدم احسانهم العبارة اللائقة مع كونهم مركزون في طبائعهم : ان المؤثر

(١) والحمد لله . فالقول العاطل قولك ايها القائل . فان هذا : هو عين الشرك الذى بعث الله رسله من اولهم الى آخرهم يحاربونه ويهدموناه . فسبحان من طبع على قلوب من شاء من عباده حتى لم يعرف الشرك من التوحيد .

في الأمور كلها ، خيرها وشرها : هو الله تعالى ، والعلم بالعبارة علم زائد على العلم بأصل المعنى . ومثل ذلك : لاتؤاخذ به العامة ، بل هو بمنزلة اللغو في اليمين .

أقول : في هذا الكلام - وهو ذكر التوسل بالأقربين الى الله تعالى في قضاء الحوائج - ما ترتب عليه ، اوشأ منه من غائلة الضرر المتلف للدين والعقول . ومن عقل الإيمان بالله وتوحيده لا يلتبس عليه الحال ، ولا تشبهه عليه شمس الضحى بمالك الليالي ، حتى يتوهم ان تلزيق هذا يروج في الملة المبرأة عن السفه ونصره الباطل البين أغرب من اعوجاجه وميله ، وأعجب من ولوج العوام في ظلمة ليله .

وكاد ان ينسينا هذا الكلام ما كنا بصدده أولاً من تقرير منع وضع القباب والمشاهد ، والبناء على القبور وشبه ذلك . فانه أربى على ذلك لما كان خروجاً عنه الى نهاية مطامح نظر العدو ، ومرامي قصده .

ولما كان الثاني نتيجة الأول ، ومرمى غرض ابليس من الدلالة عليه . نقل من خفي عليه الأمر من الرضا بالأول الى الرضا بالثاني ، ومن يتكلم بمثل هذا الا من لا يدري ما فشى في العامة ، ومن امتاز عنهم بالاسم فقط ، وما صار هجيراً هم عند الأموات ومصارع الرفات : من دعائهم والاستغاثة بهم ، والعكوف حول أجدانهم ، ورفع الأصوات بالخوار ، واظهار الفاقة والإضطراب ، واللجأ في ظلمات البحر ، والتظام أمواجه الكبار ، والسفر نحوها بالأزواج والأطفال . والله قد علم ما في طي ذلك كله من قبيح الخلائق والأفعال ، وارتكاب مانهى الله عنه واضاعة حقوق ذي العزة والجلال ، والاتجاء المحقق الى سكان المقابر في فتح أرحام العقام ، وتزويج الأرامل والأيامى من الأنام واستنزال السحائب والأمطار واستباحة المآرب والأوطار ، ودفع المحاذير من المكاره والشدائد ، والإناخة بابوابها لنيل مايرام من الحوائج والمقاصد . وبالجملة : فاي مطلب او مهرب .

ترى هنالك ربع المشهد مأهولا ، وقد قطعت إليه المهامه وعورا وسهولا ،

والنداء لساكنه : ان يمنح او يريح ، والتأدب والخضوع والتوقير والرغبة ، ومشاعر الرهبة . وينضاف الى ذلك - خصوصاً في الزيارات في الأعياد والمولد - نجر الأنعام ، وترك الصلاة ، وصنوف الملاحى ، وانواع المعاصي للمليك العلام ، وكثيرون لاطمع في حصرهم ، ولعلمهم العموم ، الامن شاء الله : ان لم تلد زوجة أحدهم او طال مرض مريض منهم ، او اصاب امرأة التثوق الى النكاح ، او قحطت الأرض ، او دهمهم نازل من عدو ، او جراد او غيرها ، او رامو امراً عتاً لهم تحصيله . فالولي في كل ذلك نصب العين ، واذا جرى المقدور بنفع او دفع ضرر ، او حصول مكروه كان المركز في عقيدتهم التي لا يتحولون عنها : ان ذلك ثمرة الاستغاثه به ، والإنابة اليه في الأولين . ودليل ضعف الاعتقاد ، او اختلال شرط من المنيب او نحوهما في الثالث . فصار مدار التصرف والحصول له خاصة ، او مع الله في شىء دون شىء .

وحاصل معتقدهم : ان للولي اليد الطولى في الملك والملكوت . كما سيأتى في تحقيق هذا وشرح وقوعه في افعال من على هذه العقيدة ، وذكر ألفاظهم مبينة مفسرة ، مصرحة بما حكيناه عنهم ، وانهم قد ذهبوا هذا المذهب المشروح آنفاً في سكان التراب ، وانزلوهم هذه المنزلة المحكية من مساواة رب الأرباب وقد سردنا بعضها للبيان ، ولئلا يتمكن الخصم من جحود ، او يقدر على مدافعة ، وليعرف كل سامع لما نغليه : ان القائل « بان العوام قد يقع منهم عبارات موهمة ، وقصارى امرهم : التوسل ، إما غالط او خالط ، او جاهل للدين . وإلا فما بعد هذا ؟

فان العامة في كثير من حالاتهم وتقليهم قد ابدلوا معالم الشرع بسواها في هذه الجهة . فجعلوا الذهاب الى قبة الشيخ والتضرع له ، والإلحاح عليه : عوضاً عن الخروج الى ظاهر البلد للاستسقاء ، والإنابة الى الله في كشف تلك النازلة او سبيلا الى كشفها ، مثل الخروج للتضرع الى الله ، ولكن عند

بعضهم . واما جمهورهم فلا يعرف لهذا المقام وظيفة سوى عتبات المشايخ .
هذا مثال . ولقد سلكوا هذا المسلك في مريض اعسى داؤه ، وذليل قهره
اعدائه ، وذى سفينة عصفت عليها الرياح ، وتجارة امتدت آمال قاصدها
الى نيل الارباح .

فيقول احدهم : التمس بركة الشيخ وكرامته ، فانزل بهذا البلد . وبعد
ذلك حصلت لنا من الشيخ كرامة ، او ما قبَلْنَا ، او شبه ذلك .

فهذا ما يدعونه توسلا . وسنبطله ايضاً ان شاء الله ، ونبين : هل هو
« عبارة موهمة » ام اشراك بذى التصرف في الملك والملكوت؟ لانه إنما بقى
له تعالى في عقائدهم بعد هذا الذي سموه توسلا - الإمكان دون هذا الاثر،
اختص به عن ان يكون للشيخ دخلا فيه باي وجه لا يتاهل له . وتاهيله بلا
برهان : من الشيطان وكيد بلا شك عند اهل الإسلام .

ونية الوساطة - على فرضها - سنيين مافيهما . والافيه لانخالها الا بعيدة
الخطور في البال ، وشواهد هذا ظاهرة في حالاتهم تلك . بحيث ان جماهير
من العامة لا يحصون في اقاليم واسمة واقطار متباعدة ، ونواحي متباينة ، لما
كانوا قد نشئوا لا يعرفون الا ما وجدوا عليه من قبلهم من الآباء والشيخوخ من
هذه العقائد الوثنية والفساد . فتجدهم اذا شكى احدهم على الآخر نازلة
نزلت . فلعله لا يخطر له في بال ، الا : هل قد ذهبت الى الولي؟ وقد يضرب
له الامثال بان فلانا كان من امره كذا ، وفلاناً كان من امره كذا ، حتى
انسوا بهذا الباب اكثر مما يصفه الواصف ، وبقدر انسهم به تناسوا مارسمه
لهم الرسول الحكيم الناصح الامين وجهلوه بالمرة ، وانطمست لديهم معالمه .
وبعضهم قد يعرف شيئاً من ذلك لكنه يؤثر عليه ما ذكر : اما لعدم وثوقه
بذلك واما لغلبة انفعال نفسه لحاطر السوء ، واما لسלטان العادات والتقليد ،
وبعضهم - وهو اقلهم كفاً - يجمل البابين محلاً صالحاً مدخلاً للدفع والنفع ، حتى
انا شاهدنا ما لا يحصى قدره الآن : اذا سقطت دابة احدهم ، او عثر هو ،

او بغتته حادثة من هذا القبيل : نادى ببديهة الحسّ : ياهادياه ، يا ابن علولن ، يا جيلاني .

فما من مسلم عرف معنى الإيمان بالله حقاً وتوحيده ، وانس بطرائق هذا الدين الحنيف قبل استيلاء تلك البدع المحدثات على القلوب يرى شيئاً من هذا حسناً ، بل جائزاً ، بل معصية لا تدافع التوحيد ، فضلاً عن ان يؤصل كونه باباً من الدين ، والدين بحمد الله واضح المناهج ، بين المسارج . لا يحتمل اوهام من ضل وزل وخبراً لوجهه في مهاوي هذا الضلال المبين .

أفبقول ذو عقل : ان ما حكيناه « مجرد توسل وعبارة موهمة ، بمنزلة اللغو في اليمين ؟ » اللهم إنا نبرأ اليك من هذه المخادعة لك ولدينك ، فإن من عنده مُسْكَة من عقل ينادي : انه لا يتمحل لضلال الناس عن إخلاص عبادة ربهم بهذه التمثلات السمجة إلا من لا يفهم ولا يدري ^(١) .

ومن عجيب ما أتته العامة من طرائف هذا الباب وغرائبه الفاحشة ، التي زعم ذلك المخادع القائل « إنها مجرد توسل وعبارة موهمة » ما شاهدناه بالمعينة مكتوباً على راية مشهد من المشاهد « هذه راية البحر التيار . فلان ابن فلان ، به أستغيث وأستجير ، وبه اعوذ من النار » والى هذا اللفظ زيادة تركتها ، لأنني لأستثبتها الآن . وهي من هذا النمط المستطرف .

ومن عجيب طرائفهم في هذا الباب : قول بعضهم من قصيدة . وهي شيء يقشعر منه الجلد ، وإنما حكيناه لما زعم شيوخهم المخادعون : أنها عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين .

(١) الحمد لله . اللهم اهدنا ولا تضلنا . قاتل الله من قال ان هذا مجرد توسل أو عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين . فإن هذا والله هو الشرك الأكبر الذي لا يغفره الله إلا بالإقلاع عنه ، وإبداله بإفراد الله تعالى بأنواع العبادة . فإن لم يكن هذا شركاً . فما الشرك الذي بعث الله رسوله تحاربه . وفي تطهير البلاد منه أريقت الدماء الطاهرة الزكية

يا سيدي يا صفي الدين ياسندي
 انت الملاذ لما اخشى ضرورته
 امدد بمواد اللطف منك ، وكن
 وامنن على بتوفيق وعافية
 وكف عنا اكف الظالمين اذا
 فإني عبُيدك الراجي لودك ما
 وقد مددت يد الرجوى على ثقة
 انتهى المراد نقله منها .

فلا ندري : اي معنى اختص به الخالق بعد هذه المنزلة من كيفية مطلب
 او تحصيل مأرب؟ وماذا ابقى هذا المشرك الخبيث لخالقه من الأمر؟ فإن كان
 هذا ، او ما يعطى شيئاً منه « عبارة موهمة بمنزلة لغو اليمين » فعلى
 السفسطة السلام .

فان المشركين اهل الاوثان ما يؤهلون كل ما عبده من دون الله لشيء
 من هذا ، ولا لما هو اقل منه ، كما سنشرح لك حالهم ان شاء الله تعالى .

ومن غرائب شرك العامة في هذا الباب : ما حدثنا به الثقات الاثبات عن
 حيي من الاعراب ، حضرت اقدم الوفاة . فقيل له : قل لا إله الا الله .
 فقال : اين الله ؟ قل : يا عمراه . كذا حدث اولئك ذلك سيد الحيي بجمع
 من اهل المحل ، على وجه اليقين المشهور عندهم .

ومن ذلك : ان حياً من اهل البوادي اذا ارسلوا انعامهم للرعى . قالوا :
 في حفظك يا فلان ، يعنون ساكن مشهدهم ، وانهم اذا ارادوا السفر الى
 جهة استأذنوه ، والعمل في الجواب على سادن المشهد ، حتى انه اذا اشتد
 المرض برجل من العامة . فشد رحاله الى قبر الولي يستجير به ، او عنده من
 الموت . فهناك هنالك . نسأل الله العاقبة والوقاة على التوحيد الخالص .

ومنهم من يخاطب الولي بزعمه ، فيقول : يا خالق الولد الذي تخلقه مطهور ،

ومنهم اقوام يخاطبون المقبور من مسافة اربعة برصوا اكثر من ذلك، وينادونه يسألونه المطر، وكثيرون - لا يدخلون تحت حد الإحصاء - اذا كان الحلف باسم الله اقدم عليه الخالف بلا مبالاة . حتى اذا طلب منه الحلف بصاحب القبر - وبالأخص إذا الزمه محلفه بإمساك حلقة باب النصب - فلا يتجاسر قط إن كانت يمينا فاجرة . وقد لا يرضى المحلوف له الا بذلك، دون الرسم الشرعى . ويعتقد انه ان اقدم الخالف، فإن كان بارا، والا بادره الولي بالمعقوبة العاجلة، والبطشة الكبرى^(١) .

وهذا باب عمت به البلوى، واصاب شواظه كثيرا من العامة، لا يرضى من خصمه مثلا إلا باليمين على الشيخ او به وساعدهم في ذلك بعض الذين انتصبوا للحكومة بين العباد، لجهل بما يلزم الذمة . وكانت منهم تلك المساعدة اوقع في الخطر من جهالة العامة، لما أنه صورة تقرير ممن يظنونه أخا علم. فيقول ذلك الحاكم: لا بأس، أجبه الى الحلف على قبر الشيخ. فإن رجع عن الاصرار على اليمين ظن الحاكم أنه قد اتى على الوجه الأحمد الذى يخرج به الحق ممن هو عليه .

وما علم الغافل ما تضمنه مقامه هذا من تبديل حكم الله تعالى، إذ حكمه الذى لا يلبس مطلق اليمين إلا ماصح فيه تفييظ بزمان او مكان مثلا: فان كان فبشخصه وشخص دليله، بحيث إن الاجابة الى تفييظ لم يرد به شرع صحيح، والإلزام به بلا وجه بين، واعتبار هذه الجهة: قول على الله بما يصفه اللسان من الكذب،

«١» يظن على قننى ان المؤلف لم يطلع على طبقات الشمراني، والموود المصديّة والابريز للديباغ، وامثال ذلك مما افته ائمة الوثنية، والا لوجد فيها ما هو اتبع واتخذ من ذلك . فلقد زعم الشمراني في الموود: ان لاولياته «التبى والبسط، والظنى والرغ، والمزل والوثنية، والقهر والحكم في الله» ولقد انتشرت هذه الكتب الوثنية الفبيلة في الناس انتشار النار في الهشيم، نفتت على انسابهم وجعلتهم افضل من الانعام سبيلا .

وتشريع في الدين لم يأذن به الله ، وتقرير لهذه الشناعة في قلوب العامة . وقد بعثت الرسل عليهم صلوات الله وسلامه بقلع اظفارها ، واجتثاث ايثار القلوب لغير الله عليه ، والخوف مما سواه دونه ، وهدم الوقوف على مطلق رسم ديني بقبح ضده .

ولقد بلغنا ان رجلا من اهل ذمار ولي القضاء بمدينة بيت الفقيه ابن عجيل في زمن قريب من عصرنا هذا ، فتداعى عنده رجلان من اهل الجهة وجبت اليمين على احدهما . فاراد تحليف خصمه على مشهد الفقيه احمد بن موسى عجيل عملا بما في باله وعادة من هناك . فقال الحاكم : والله ما يحلف لك الا في مقامي هذا فألهم الله الرجل حينئذ الفطرة الاسلامية والطريقة الإبراهيمية . ونعى الينا بطريق قوي أن رجلا حلف لغيره أن لا حق له ، فبعد ذلك سأله اليمين بمتقد يسمى شويح . فنكّل . وسَلّم الدين .

أتري بعد هذا من يخلتق المعاذير السمجة لشرك العوام عاقلا ؟ فإننا ننزه العالم عن أن يقول « هذا كله عبارة موهمة لعدم احسان السالك لذلك العبارة اللائقة »

وبالجملة : فأمر العامة في هذا النحو غريب بالنسبة الى الاسلام . فإن كل من عرف الحقيقة ، ونظر ما صاروا اليه من ذلك : وجد المضادة لله وتوحيده فاشية في كثير من أفعالهم واقوالهم ، وتقلبهم وتصرفاتهم . والطمع في حصره طمع في محال ، كضبط الريح والبحر ، وهو ظاهر شهير على رؤوس الخلائق .

وانما جهل قدره ومنافاته ، لما دعت اليه الرسل ، لما تعفت رسوم شرعهم عند الأكثرين ، ولأنهم بكثير من اضدادها ، وبضدها تبين الاشياء ، فإنه انما فاه بهذه الكلمة ، وهي قوله « قصارى أمرهم التوسل ، وغايته أن يقع منهم عبارة موهمة » لأنه خفى عليه مشارع الحقائق .

وما سقنا هذه الكلمات عن العامة الا على سبيل المثال ، ليعلم غلظه في كون

« غاية امرهم عبارة موهمة » وهذا شيء لا يختص به الواحد والإثنان ، ولا البلدة والبلدتان ، ولا القطر والقطران ، بل عم امر المشاهد وعبادة الاموات البلاد من اقصاها الى اقصاها ، حتى آل الامر الى أن عاد غصن الشرك غضاً طريئاً ، ويبلغنا من ذلك الكثير ، الذي لاتحويه السطور ، سوى ما سمعناه وشاهدناه ، ونحن ببلد اقل شيء فيها هذا القبيل بحمد الله - بل لكاد يلتحق بالمعدوم بالنظر الى ماسواها ، والافن سكن بفرس ، والحما ، وصعدة ، وغيرها من قطرنا هذا خاصة ، كيف سواه ؟ رأى العجب ، ان كان قلبه حيا . والله الهادى الى سواء السبيل .

ومن ذلك : أن امرأة كف بصرها ، ومات ولدها ، فنادت ولها : أما الله فقد صنع ما ترى ، ولم يبق الا حسبك في .

ومن ذلك - وهو من أشهر عجائبهم المعلومه ، في نواحي من البلدان - شراؤهم الأولاد - بزعمهم - من الولي بشيء معين ، فيبقى ثمنه رسماً جارياً ، يؤدي كل عام لصندوق الولي ، وإن كانت امرأة ، فمهرهاله ، اونصف مهرها ، إذ هي مشتراه منه ، ولعله يفقد شيء من هذا في بعض النواحي ، فكم له من أخوات عند التصفح ومن ذلك - وهو من طرائفهم الشهيرة أيضاً - ترك اشجار ومراع حول المشهد ، لمكان قربها منه ، مع الحاجة الشديدة اليها . فتبقى على ممر الأزمان سائبة . ومن عجائبهم : ما حدث به جمع من اهل الدين : أنه وقع في زيارة بعض المشاهد اجتمع خلق كثير من الرجال والنساء والاطفال . فكان هناك من القبائح ما منه السجود للمعتقد .

شاهد ذلك الجمع ما ذكر عياناً .

فلعل هذا « عبارة موهمة » بمنزلة اللغو في اليمين » ؟!

ولو كان المتكلم بهذا في غير مكة - شرفها الله تعالى - لجوزنا : أنه لم يبلغه ، ولم ير شيئاً من هذه الضروب التي سردناها ، أو نظائرها . ومن ذلك - وهو من غرائب الانحلال من الدين - أن جماعة من العامة

خرجوا من مسجد يجوار مشهد ، بعدان صلوا فريضة من المكتوبات . فدخلوا
المشهد . فرفعوا وضوا ، وركعوا الى جدار القفص .

ومن ذلك - وهو أيضاً من طرائف ما يحكى - ان رجلاً سأل من فيه
مسكة من عقل ، فقال : كيف رأيت الجمع لزيارة الشيخ ؟ .
فأجابته : لم ار اكثر منه ، إلا في جبال عرفات ، إلا أنني لم أرهم سجدوا
لله سجدة قط ، ولا صلوا مدة الثلاثة الأيام فريضة .
فقال السائل : قد تحملها عنهم الشيخ .

قلت : وباب « قد تحمل عنهم الشيخ » مصراعه ما بين بصرى وعدن ،
قد اتسع خرقه ، وتتابع فتقه ، ونال رشاش زقومه الزائر والمعتقد ، وساكن
البلد والمشهد . وهو أمر شهير في العامة ، ولعل هذا عند هذا المخادع الخائن
لنفسه وللناس « عبارة موهمة » كما قال .

فقل لي : أي ملة - صان الله ملة الإسلام - لا يمانعها كل ذلك ، ولا يدافعها ؟ .
قلت : ولقد أذكرني هذا ما سمعت بعض الأفاضل يحدث به : أن رجلين
قصدا الطائف من مكة المشرفة ، واحدهما يزعم : أنه من أهل العلم .

فقال له رفيقه - ببديهة الفطرة - : أهل الطائف لا يعرفون الله ، إنما
يعرفون ابن عباس .

فأجابته : بأن معرفتهم لابن عباس كافية . لأنه يعرف الله .

ويضاهاها : ما حكاها لنا بعض من جاور بالبلد الحرام : أن رجلاً كان
يبعض المشاهد بمكة . فقال لمن عنده : أريد الذهاب الى الطواف . فقال له
بعض كبرائها : مقامك هنا أكرم .

وماشت بهذا الطغيان الجاوز ، وبالله لو ذهبنا نثقب عما يجادون الله به من

م - ١٢ - معارج الالباب

هذه الجهالات ، وما يجترىء عليه السفهاء هنالك . لحصلنا على ما يفوت الطاقة ضبطه إلا تكلفاً - ان كان - وفي الناس من يخاف الله ، ويستحي من معارضة الكتاب والسنة بالساجدة والقحة ، وفي الناس من يتحاشى عن الإفراط ، واذا لم تستح فاصنع ما شئت .

وأما ما يقع من العامة عند التظام موج البحر ، ونازلة باغته ، وجزئيات لاتنحصر من تبادر بوادهم الى دعاء الولي ، والاستغاثة به ، ونسيان الله ، أو تشريكه فقط : فأمرٌ أوسع من فحج البر ، ولقد سمعناه وصح لنا ، بل ماهو الا التواتر الذي هو أجلى الضروريات ، لا يكاد يقع مدافعه قط من أحد من البشر .

ولقد سمعت من بعض الإخوان : أنه كان نازلاً بمدينة زبيد في سابق الأيام ، وان بها قوماً يقرأون صحيح البخاري . فإذا فرغوا - أمّا أحياناً او مطلقاً - ذهبوا الى مشهد الجبرتي . فيما يغلب على ظني الآن ، ويحتمل غيره . فيظنون عاكفين هنالك ماشاء الله ، وعليهم السكينة والوقار ، وضروب من الخضوع والتأدب لنازل الحفرة . فالله أعلم .

هل هذا عمل بشيء وجدوه في كتاب البخاري او غيره ، أم ماهو؟ . ومن عجيب أمر العامة نداؤهم المقبور : أن ذُبَّ عن قبتك ، وافعل ما يشيع به ذكرك في الآفاق ، كما حكى الله عن قوم ابراهيم (٢١ : ٦٨) قالوا : حرقوه وانصروا آلهتكم إن كنتم فاعلين) وكما قال عن قريش (٣٨ : ٦) وانطلق الملائمة : ان امشوا واصبروا على آلهتكم . إن هذا لشيء يراد) .

وصار كثير منهم وسيلته ، عند حبس القطر : الذهاب الى المشهد ، والعقر فيه وسؤاله ، وربما يقول السادن حرصاً على الحطام : حبس القطر بسبب الإساءة الى الولي ، أو منعكم نذره مثلاً . فإن فعلوا - ولم يحصل المطلوب - تحدثوا بأنه غائب في مكة مثلاً .

وكل ما ذكرنا طامات بالغة ، وضلالات فارغة ، وجهالات باردة ، لا يخفى وقوعها وكثرتها جداً ونكرها الأشنع ، ولولا مقالة ذلك القائل « ان غاية ما يأتونه عبارة موهمة » ماتنا غلنا بحكايتها ، وهي لا تليق إلا بسمر المتعطلين ، ولكن الله سبحانه إنما بث الرسل ، وأنزل الكتب ، وصرف المعالم الدينية : لقلع عروق هذه الجهالات تأصيلاً وتفصيلاً .

ولقد تجاسر بعض العامة — زَعَمًا منه انه صادق الاعتقاد في الولي ، أو ذو دراية بما ينبغي له — فقال : والله ، أما الولي فإنه يحيي الموتى ، أما الولي فلان فإنه حي لا يموت ، قد والله أقامني هذا الجاثم وسط القبة ، الذي زعمتم أنه لا يضر ولا ينفع والله إنه يفعل ويفعل .

ولست أقول لك : ان قائل هذه الحوالت واحد . ومقتضى ما ذكره ذلك الجيب : ان هذا خطأ في العبارة التي العلم بها علم زائد على العلم بأصل المعنى . ومن عجيب أمر العامة : تصریحهم في كثير مما يحدثه الله من أمره وشأنه في عباده وبلاده وملكه ، وتقليبه للدهر كيف يشاء . فيقول أحدهم : فعل الولي . هذا أمر شهير بينهم ، لا يستطيع جرده لإظلاماً وعلواً ، ومحض المكابرة الخالية عن شبهة لاتعذر ، أو جهلاً بالواقع .

ومن قولهم في أولياتهم : رد الجراد ، وعلق الهرة في رأس الشجرة ، يشفى المجانين ، يقطع الحمى ، يزيل الامراض المؤلمة ، حتى إنهم يقولون إذا قصد البلد الذي معتقدتم فيها فئام من الناس للافساد فيها ، ثم رجعوا عنها ، أو توقفوا عن دخولها : ردم الشيخ ، وان فعلوا بغيتهم قالوا مثلاً : كان غائباً ، او ساخطاً عليهم ، او اية علة اعتلوا بها مما يوحي بها شياطين الإنس والجن .

وأما الله عز وجل الذي يقول : (٤٢ : ٣٠) وما أصابكم من مصيبة . فبما كسبت أيديكم ، ويعفو عن كثير) ويقول (٣٢ : ٢١) ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر ، لعلهم يرجعون) ويقول (٩ : ١٢٦) أولاً يَرَوْنَ :

أنهم يفتنون في كل عام مرة أو مرتين؟ ثم لا يتوبون ، ولا هم يذكرون) .
الله الذي يقلب الدهر ، ويدبر الامر ، وييده الملك والملكوت . فما كأنه
موجود . فضلا عن أن يكون سَيَّرَ فيهم هذه القوارع .
وربما يقول القائل منهم بالجهة الصادقة ، من دون روية فيصادف ما أمر
به ، ويوافق المنبع الإسلامي .

ومن طريف أخبارهم : أن منهم من يمرض ، فيلازم المشهد ، يستجير به
من ذلك المرض ، ويتوصل الى زوال مابه من الداء الذي أضناه ، وخصوصاً
إذا كان من نوع المانيخوليا ، أو أمراض العقل ، قائلًا بلسان الحال والمقال
أيضاً (وإذا مرضت . فهو يشفين) أدام الله لدينا عوارف فضله .

ومنهم من يمكث في المشهد أياماً محبوساً بلا صلاة قط ، زاعماً أنه في حبس
الولي وقيد ، لا يطلقه إلا لحاجته ، وما في عقله الذي تقوم به الحجة عليه
اختلال وإنما فسدت فطرة الأغلف بطاريء العوائد ، حتى كأنه لا يعقل من
طريف أقوالهم في أوليائهم : أنه يضرب من تُظلمَ منه ، أو سُكِيَ به اليه -
بصيغة المبني للمفعول فيها - ويعزل الولي إذا لم يزره ، ويهب الولد إذا
جومعت المرأة عند مشهده ، ويسلب السلاح ، ويقيد ويفك الأسرى والمحبسين ،
ويهدى الضالين ويحير القوم ، ويترك بنادقهم قصباً ، وعاقلم خنثى ، لأنثى
ولا ذكر ، ويعاقب من أخذ من ضريحه ورقة للتبرك بها في الحال ، حتى
صار في بعض الجهات : ان المرأة لاتدخل عند زوجها ، حتى تزور الولي .
وأن رجلاً زعم ان ولياً نبه عليه في النوم : ان يبني عليه قبة ، قال : فبنيت
خوفاً منه .

قلت : وباب تنبيه الأموات - اي بإضافة تنبيه الى فاعله - كباب «تحمل
الشيخ الصلاة وغيرها» في السعة والشيوخ . والله يفلقها كلها بنصر دينه .
ومن عجيب أمرهم : ان امرأة جاءت قبراً . فجعلت تقول : ياسيدي بعث

مالي ، ورحلت اليك من مسافة كذا ، سألتك بالله ان تشفي ولدي ، فإني جارة الله وجارتك .

أهذه يامعشر المسلمين مجرد «عبارة موهمة» ؟.

القوم قد سحبت عليهم العادات والخيالات ، وتعفى في قلوبهم رسوم الفطر والأديان ، وجرَّ الشيطان أذياله عليها. ما هم بالهمل الذي يزعمه لهم الخاطبون. ومن أذيال مصيبة المشاهد - التي أصيب بها الإسلام وشعائره - ما ظهر وانتشر في العامة في جهات كثيرة . كما هو معلوم مشاهد : ان المساجد ربما تكون متروكة مهجورة . وفيها من التراب والعيدين والأوساخ ، وزيل الأنعام ، وحراق التمباك وغير ذلك ما يجعلها مزابل . ومشاهد الأموات : محترمة مكرومة ، ججرة بالظفر والطور ، مفروشة بالسجاد الفاخر ، وعلى القبور ستور الحرير الثمينة ، وبها الشمعدانات الفضية ما جعلها مرعية مقامة متحامة .

أيقول أحد من تحقق بهذا الدين : إن كل ما حكيناه «عبارة موهمة بمنزلة اللغو في اليمين ؟» فبعداً للقوم الظالمين ، وسحقاً لمن بدل حكم رب العالمين . ماذا ترى أيها المؤمن بالله ، والمتحقق بتوحيده في كل ماسلف تحريره ؟ ومن عجائبهم : أنه أخرب بناء على معتقد من الأموات ، فصاحت امرأة : من يشفي لنا مرضانا ، من يحمي لنا حمانا ؟ أها عليك يا شريف . ولما غيرت بعض المعتقدات صاحت العامة ههنا سادة غيروا أربابكم - بهذا اللفظ ، أو نحوه - ثم اقبلوا يزفون ، يقولون : أهكذا فعلتم بأربابنا ؟ فنحن الآن نتقرب اليهم بقتلكم ، وإنهم أربابنا ولا نعرف لنا غيرهم ، ولا مقعد لنا في هذا المكان إلا بهم .

فهذه قطرة سردناها ليعلم الأغبياء ما صار عليه الحال مما لا يحصى كثرة ، وجميع سكان البسيطة - إلا من أنقذ الله - قد مسهم هذا المرض المضني ، ومعهم هذا الداء العضال ، وإن تفاوتوا في الإيغال والإغراق في هذه الضلالة ،

فكل - إلا من شاء الله - قد أخذ بحظه ، وشارك في اصل المعنى ، من تعليق أمرهم بسكان القبور في جملة أمرهم ، واما تفاصيلها : فغير مقدورة ، فلقد أحيوا هذه المشاهد بالتردد والدعاء ، والنساء والعكوف ، والمثول والتأدب ، والتوقير والخضوع ، مما لا يحصل بعضه في بيوت الله والصلاة المكتوبة ، إلا ما لا نسبة بينه وبين ما في عرصات المشاهد ، بحيث ينتابها ويهبط إليها ويحبها ويسمح بالبذل الكثير لها ، ويضيع لأجلها ولده وأهله . وكثير من الناس من لا يقوم في حق الله تعالى برائحة من ذلك . ولا يعرف الصلاة ولا المساجد ، وهو اللائق بمن سلك تلك السبيل ، ثم يتكلمون بما يناسب حالاتهم هذه ، من مثل : أكرمنا الشيخ ، او بين لنا إشارة ، او حصل لنا ما نطلب ، ونجانا مما نهرب ، وشفى مريضنا ، وأنزل الغيث لنا ، إذ قصدناه وسألناه .

هذا مذهب عامة المقابريين ، ومبلغ إدراكهم لهذه النحلة ، ومنتهى فهمهم وخذقهم بها ، وغاية مقامهم فيها . فأين هو من التوسل الذي سنعرفك ان شاء الله ان التشبث به - على فرض حصوله ، او اطراده - فرق من وراء الجميع ، وان اضاراه على فرضه ايضاً - لا يمانع مقارنة المحذور في هذا الباب ، من منافاة نفس المقترف لشعار التوحيد ؟ .

والكلام في النية : كالكلام في اجني عن القدر المعتمد . وهؤلاء اشبه شيء بالمقلدة في الديانات ، يرون صوراً وآثاراً يعملون عليها لا يدرون منشأها ، ولا ما تولدت منه وانبعثت عنه .

وحاصله : ان في اذهانهم فرعاً ومعلولاً . مقصرون على ذلك من دون خذق بتحقيقه واصله وعلته . اي لانهم عامة مقلدون في هذه الطريقة غير حاذقين فيها ولا مرتبين فنونها ، وكيفياتها وتسويلها ، المعمول على الكيسد والإذلال .

واما الحاذقون بها ، الصادقون في المعرفة فيها : فهم طور آخر يليق بمرتبتهم ومقامهم في هذا الباب .

فهل أتتكم انباؤهم ؟ انهم يقولون : هؤلاء المقربون هم المخصوصون من الله

بالإمداد والمُلْقَى اليهم مقاليد التصرف والتصريف في عالم الإيجاد ، ومن حُبى بهذه الحبوة بذلنا له محض التأليه والصبوة ، وما سألناه ودعواناه الا امرأ مَكْتَن منه ، وُصِرْف فيه ، وُولتَى نظره وتديبره بولاية عامة تمكينية .
فالسؤال والاستغاثة ، وما هو من وادبها هو من ذى اهلية تامة قائمة صالحة لتأهيلنا اياها جميع ما انكر منا من معاملتها .

والواقف بنا على مجرد التوسل فقط - كما قيل ايضاً على عامتنا - هو في القضية عامى* ، او واهم ، وللحقيقة التي نحن بها غير محقق ولا فاهم . انتهى .
فهذه الدسيسة هي - فيما علمنا - روح البحث - وسر المسألة عند حذاقهم السابقين في الصناعة . وقد شافهني بذلك احد خواصهم الموسومين بالفقه والفظنة في هذا الباب زعماً منه انه قد امتطى صهوة التحقيق ، وارتقى ذروة التدقيق . اترى هذا من محاسن الكلام ؟ الا تقول : برأ الله عنه ملة الإسلام ، وقدسها عن وضر هذا العار والملام ؟ .

واذا فقهت هذا : انتقلت منه - ان شاء الله تعالى بلا تاخرو ولا استرابة - الى فهم ما يؤثر عن قوم ممن يدعي المحبة والقرب والولاية ، ودعوايهم الطويلة العريضة المشروحة في مؤلفاتهم ومنظومهم ومنثورهم .

ومن شرح عنهم بعضاً مما أشرنا اليه مانقله تقسي الدين الفاسي في تاريخ مكة ، والمحقق الاهدل في شرح دعاء أبى حربة ، وقبله القاضي إسماعيل بن ابي بكر المقرئ الشاوري الشرحي الزبيدي الشافعي ، وقصيدته الرائية مشهورة في هذا المعنى . وغير ما ذكرنا أيضاً كثير يفوت حصرهم ، لما أنهم اهل الجادة ، وربك يهدي من يشاء الى صراط مستقيم .

فليس للمؤمن غرض في عيب او سباب ، وإنما الذب عن دين رب الأرباب أوجب لنا ولمن قبلنا من علماء الملة الإسلامية التكلم في هذا الباب ، نصيحة لله ولرسوله ولكتابه ، ولأئمة المسلمين وعامتهم مع محبتنا الصلاح لنا وللمسلمين ،

والمغفرة الشاملة ، حتى نكون من أصحاب اليمين . ولا نحب بحمد الله إلا ما يحببه الله من العباد . ومالنا في شقاء احد من الناس بالوقوع في مكروه بغية ، أو مراد .

نعم . بعد ان قرروا تلك الدسيسة التي عرفناكها : عملوا بمقتضاها من سؤال أهل التصرف والنزول بساحاتهم ، والتوجه اليهم ، وقصدهم لمهوب أو مطلوب ، وأضافوا الى ذلك إجلالا وتادبا وخضوعا ونحوهن ، كشأن الخلق مع خالقهم وبارئهم ، بل نسيّفوا بهم على ربهم . فكيف ترى ما هو خاص حق الله ، وما صفته التي يمتاز بها عما كان من هذه الأودية جعلوه لسكان التراب ؟ .

ولقد سمعنا في هذا المقام حكاية شنيعة ، وهي : ان بعض كبراء الصوفية ركب البحر ، ومعه مريده ، فهاجت ريح خيف منها . فجعل الأستاذ يقول : يا الله . فطفق المريد يقول كذلك . فكاد يفرق . فأشار اليه الأستاذ ان يهتف باسمه ففعل . فنجأ . وهي مشهورة عند كثير من الناس ، ولأعرف الآن موضعها فأنقلها بصفتها وان لم تصح فغير ضار^(١) .

وهذه آيات من كتاب الله نتلوها عليك للوعظ والتحذير ، والإنذار ، والتبصير وليعتبر المعبر ، ويتصفح المتدبر . فالمقام عظيم ، والخطب جسيم . وقد وقع فيه ما أنسى حديث تلك الأمم الهالكة ، وما هو دونه . ولا عبرة بمن عمم الخطب ، وقال هي «عبرة موهمة لعدم إحسان العامة المبارة اللائقة» والمعنى محفوظ الى آخر ما ذكره من ذلك النمط الساقط .

وكتاب الله هو الكفيل بالبيان . إذ منه يستمد الفرقان بين الموحد والملحد

(١) نقلها الشعراني في الطبقات عن الحنفي الذي ضمه بمصر وانه كان يذهب كل يوم بعد العصر ، فيجتاز النيل من الشاطئ الشرقي الى الغربي مشياً على الماء هو وتلاميذه . ويقول لهم : قولوا : يا حنفي . فقال واحد منهم : يا الله : ففرق . فأخرجه الحنفي وأنبه على ان دعا الله .

والمشرك والمفرد ، ومنه مناهج الرسل واتباعهم . وبيان ما عليه مقابلهم ، وبما فيه هدوا واهتدوا واعتدوا لتفليق هام الغاوين ، وتمزيق اوهام المناوئين ، جعله الله وسائر كتبه الكريمة القوة المانعة ، والعدة القاطعة بيد انبيائه ورسله ، الذين بعثهم واختصهم واصطفاهم لهذا الشأن .

فأخلق بشيء يكون بهذا الصدد من حكيم عليم ، قوي احد صمد : أن يكون قائماً بأعباء الأمانى من الشفاء والهداية والبيان ، والنور والرحمة ، والتفصيل والتصريف والتبيين ، سيما في هذه الجهة الخاصة التي هي اقعءالجهات به ، وهي تمييز ما دعا اليه من الايمان والتوحيد ، ونهى عنه من الشرك والكفر والتنديد وهو الضلال البعيد . فإنه اس امر البعثة والانزال . فقال الله تعالى : (٤٥ : ٢٨) فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ؟) والقربان : ما يتقرب به الى المعبود ، كما هو معروف . وفسره به في الكشاف والقاموس وغيرهما .

وانما قيل : للآلهة « قربانا » لما انها غير مقصودة لذواتها . ألا تراه يقول في غير هذا الموضع : (شفعاء) ويحكى (ليقربونا الى الله زلفى) .

وقال الله تعالى (٧ : ١٩٤ ، ١٩٥) ان الذين تدعون من دون الله عبادا مثلكم ، فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين . ألمهم ارجل يمشون بها ؟ ام لهم ايد يبطشون بها ؟ ام لهم اعين يبصرون بها ؟ ام لهم آذان يسمعون بها ؟ قل : ادعوا شركاءكم ، ثم كيدون فلا تنظرون) .

فتأمل . هل ترى معنى لذى التوسل باهل المقابر اذ يدعوهم ، ويأمل حصول مطلوبه ، ونيل ما عند الله الذي هو غاية من غايات التقريب ، او الثمرة المجتناة من غير ما تضمنته الآيتان الكريمتان . فوازن بين الحالين ودقق الفرق بين القبيلين .

وسنذكر ان شاء الله تعالى مالعله لا يبقي ريبة قط : ان نية عدم استقلال الأوثان بالنفع وانفرادها بتحصيل المطلوب ، وكذا عدم تشريكها مع الله في ذلك

عند دعائها ، على تنزيل المقابر بين هذه المنزلة الذي قد سمعت ما ياباه : فرق من وراء الجمع الذي هو التهيؤ لها بهيئة العبودية وتهيؤها بهيئة المعبود ، التي منها أن يدعى ، وأن عقد القلب على ذلك غير نافع بعد ما ذكر .

وحاصله : أن العبرة بالكيفية لا بالنية . فالنظر فيها واعتبارها : غير محل النزاع هذا ، حيث يقال - وسيأتي ما فيه - : أن دعاة الاوثان يفارقون دعاة المقابر بكون التأليه ، قصد الى الله في الجملة ، ان سلم هذا ، او ان لا قصد له باعتبار النية التي هي وراء التوجه بالدعاء في ربط حصول المطلوب الا الله ، ان سلم ايضاً ، بخلاف الاول . فلا نعلمه كذلك ، ولا يعلم بشر يدعى على مشركي العرب ، ومن ضاهاهم من الوثنيين غيرهم : انهم في دعائهم او ثنائهم زاعمون أن لها التصرف والتصريف بغير نحو الشفاعة والتقريب ، حتى يسألونها المطر وشفاء المريض مثلاً الا بالحالة الدعائية . كما ستعرف ، دون القصد الثاني المسمى : بما وراء التوسل .

فافهم ذلك وتقيد به في هذه المباحث راشداً نحو ما يميز عمدة اهل المقابر فيها بل اعطوها حق الله من الدعاء الذي هو العبادة ، او نحوها ، وما يستتبعه من الوسائل الى الغاية التي هي حصول المطلوب ، وافعال الوثنيين وعبادتهم ، وان انتشرت واختلفت وتصنفت وتنوعت ، فكلها في الغاية متحدة النوع ، وهي حصول المطلوب . وهذه جهة اتحادها ، وليحصل التقريب ، كما ينفع المقربون عند الملوك من لادبهم وتوسل يجنابهم بالشفاعة ، والتقريب الذي يستثمر منه الإنعام وذلك لما لهم عندهم من الجاه والمنزلة والرعاية والاستخلاص .

وسيأتي ان شاء الله تعالى ذكر فساد هذا القياس . وانه محل من الضعة والسفاهة والإيغال في التلف والهلاك .

ومن عبد المسيح والملائكة واتخذ الاوثان والاولياء والشفعاء المترجم عنهم بالشركاء والآلهة : وقع منهم القصد لذلك المعنى الناشء عن القياس ، كما قال تعالى : (٣ : ٣٩) والذين اتخذوا من دونه اولياء ، ما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله

زلفي) فحينئذ يحصل من المتقرب اليه المنة والإنعام، والإدخال في حماه، ورعايته وحفظه، وما أشبه ذلك. لانهم اعتبروا: أن المطلوب غاية صار رهيناً في أيدي الوسائط والشفعاء، وانهم مسلطون على الرفع والوضع، والنفع والدفع، والمطاء والمنع، كما زعمه خواص اصحاب المشاهدي سكانها، كما حكيناه لك. فاعرف كم بينها من بونٍ، وأيقن أن مشركي العرب واشباههم، ما جاوزوا بعيداً عن عتبة الباب، وهؤلاء الذين وُلجُّوا بأحة بجره العباب.

اللهم إلا ببرهان صحيح، يرشد الى انهم سألوا من اوثانهم: ما يبتغون في دعائهم إياهم، كما لعله المتبادر من التشريك - اي: ولا كذلك اهل المقابر لكن التعبير عنه باتخاذ الشفعاء مع قولهم «ليقربونا» ومع كون مصب موعظة الرسل اقوامهم: هو الأعمال للأوثان - فيه اكمل بيان.

ومن هنا يستنبط عرق البحث، ولب المسألة، وان التوحيد الذي اتت به الرسل، وأنزلت به الكتب، وقامت عليه الأديان: هو ان يُعبدَ الله وحده ولا يُشركَ به شيء.

والاحكام التي أضيفت الى هذا الاصل، إمّا لأن عبادته تعالى كل لها، وانها معنى جامع. ومنها: صلاة، وحج، وإفناق على مطلقة حامل، وتطبيق للعدة وتجنب الزنا، والحجر. وإمّا لانها - اي تلك الاحكام - توابع و متممات، وسيأتيك ان شاء الله تعالى ما يرشدك الى الحقيقة في هذا.

وتأمل. هل سجّلَ الله تعالى على الوثنية بالسجود لغيره بنحو (٤١: ٣٧) لا تسجدوا للشمس، ولا للقمر، واسجدوا لله) كما سجّلَ بدعائهم غيره؟ وهل دار ذلك المعنى في كتابه العزيز كما دار هنا؟ إي والله، لا احسب هذا.

و كأنه - والله أعلم - لما كان الدعاء هو العبادة او نحوها، والسجود إنما هو كأنه عبارة عن بعض معاني الدعاء، وهو المعنى الأشمل الاكمل في هذا الباب، كان قبلة القصد، وعمدة المنتهى، وقاعدة المرمى.

ومع التأمل أيضاً : كأن الدعاء بعض معاني السجود ، وكأنهما أيضاً لتلاقي حاصلها فرسا رهان .

ومعنى عبادتك الله تعالى وحده : هي وقفك النفس على مطلوب حكمه فيها ، تركا وعملا واعتقاداً ، او استعمال نفسك له وحده تركا وعملا واعتقاداً على مقتضى حكمه ، وإن قيدته بالطلبي فتحرير ان شاء الله تعالى .

ولهذا أنزل الكتاب بالثلاثة (٦٥ : ١٢) لتعلموا ان الله على كل شيء قدير ، وأن الله قد أحاط بكل شيء علماً (٢ : ٢٦) واعلم أن الله عزيز حكيم (٤٧ : ١٩) فاعلم أنه لا إله إلا الله .

والعمل ظاهر ، ومنه (٢ : ٤٣) وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (٣ : ٢٠٠) يا أيها الذين آمنوا اصبروا وصابروا ورابطوا (٢٢ : ٧٧) وافعلوا الخير (٢ : ٢٥٤) أنفقوا مما رزقناكم (وما لا يأتي عليه العد الآن .

والترك غير خفي ، ومنه (٦ : ١٥١) ولا تقربوا الفواحش (١٧ : ٣٢) ولا تقربوا الزنا (٤ : ٢٢) ولا تنكحوا ما نكح آبائكم من النساء (٥ : ٩٠) إنما الحمر والميسر والانصاب والازلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه (٢٢ : ٣٠) فاجتنبوا الرجس من الاوثان (وغيرها .

ومن هنا تدري تسمية الرياء شركا ، وقوله (٤٥ : ٢٣) أفرأيت من اتخذ إلهه هواه ؟ (٣٦ : ٦٠) ألم أعهد اليكم يا بني آدم : أن لاتعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين) .

فترك مأمور ، وارتكاب منهي : تضييع من العبادة ، وحل من عقد الامر بها (٢ : ٣١) يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم ، والذين من قبلكم لعلكم تتقون) . تأمل خاتمة الآية .

وكثيراً ما يذكر العبادة في جملة عدد ، كأنها حينئذ لا لمعنى الكل الشمولى ، المراد من مثل الآية السابقة آنفاً ، وآية (٥٦ : ٥١) وما خلقت الجن

والإنس ، إلا ليعبدون) وذلك مثل (٢٢ : ٧٧ يا أيها الذين آمنوا اركعوا ،
واسجدوا ، واعبدوا ربكم وافعلوا الخير ، لعلكم تفلحون) ومثل (١١٢:٩)
التائبون العابدون ، الحامدون ، السائحون ، الراكعون ، الساجدون ،
الآمزون بالمعروف ، والناهون عن المنكر ، والحافظون لحدود الله) ومثل
(٦٦ : ٥) مُسَلِّمَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ قَانِتَاتٍ تَائِبَاتٍ عَابِدَاتٍ سَائِحَاتٍ .

ولا كلام : ان العبادة إما تستجمع او تتفرق بمعنى الطاعة والامتثال ،
وحفظ العهود ، والوقوف عند الحدود ، ومراعاة الأمر والنهي ، وإيثار الحكم
والرضا به ، والتسليم والانقياد له ، والانقطاع عن سوى المعبود في سؤال
وأمل ، وخوف ورجاء ، واستناد واعتقاد ، وعلى نحو خاص فيهن (٢٣ : ٥)
وعلى الله فتوكلوا ، ان كنتم مؤمنين) (١٧٥ : ٣) فلا تخافوهم وخافون ان
كنتم مؤمنين) . وما أدى هذه المعاني المسماة .

وغير خافٍ عليك : ان الطاعة تستجمع هذه المعاني .

وهذا وجه اقتصاد ، وصاحب القاموس ، ومن وافقه على تفسير العبادة ،
والعبودية ، والعبودة : بالطاعة .

وأما الكشف : ففسرها في تفسير سورة الفاتحة : بأقصى غاية الخضوع
والتذلل ، ومثله ذكر ابن القيم صاحب « الجواب الكافي . لمن سأل عن
الدواء الشافي » .

وأما في تفسير سورة البقرة ، في قوله تعالى (٢ : ٢١) يا أيها الناس ، اعبدوا
ربكم) الآية . فذكر ما يفهم : ان معنى العبادة لا ينحصر في أقصى غاية ، بل
يشمل مادونها ، وربما يفهم أيضاً قريباً من تناسي الأول وجانبه ، وكأنه
حافظ سابقاً : على اللصوق باللغة ، ولاحقاً : على اللصوق بالشرع .

وإنما ذكرنا كلام هؤلاء ، لكونهم يخدمون مؤدى اللفظ وضمناً واستعمالاً ،
وقبول نقل الثقة طريق نظرية ، وليس ذلك مذهباً له ، حتى يجب ترك تقريره

إلا ببرهان صحيح ، وكان الله سمي السجود مثلاً للوثن شركاً ، والحال : أنه ليس له تعالى منه شيء ، لما كان في الجملة - من دون ملاحظة الشخصيات - لا يمكن للخلق الانفصال من العبادة البتة ، حتى يتفق في فرد من الناس أنه لا يصدر عنه شخص منها قط . فهذا مستبعد جداً ، أي فقدان كل شخص من معنى العبادة في احد من البشر «أسلمت على ماسلف لك من خير» .

ويحتمل : ان الموسومين بالشرك في كتاب الله : كان شأنهم عدم التعري من العبادة ، أصلاً (٢٩:٦٥) فإذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين ، فلما نجاهم الى البر إذاهم يشركون (وربما يفسره مطلق العبادة على سبيل توسع المحل ، ولو تقريباً ، بإعطائك نفسك ، او منها ذاتاً، او تعلق غيرك ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وبعبارة أخرى : عملك ظاهراً ، او باطناً، كالرضا بالمقدور لغيرك ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وبعبارة أخرى : جعلك لغيرك شيئاً من الامر فيك دأباً او تعلقاً ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وبعبارة أخرى : جعلك لغير الله شيئاً من امره الخاص ، أي : فلا تجعله إلا لله ، وهو التوحيد .

وسياتي ذكر الاستعمال المنادى : بأن العبادة : هي العمل ، واليه يوميء قوله صلى الله عليه وسلم «اعملوا ، فكل ميسر لما خلق له فمنكم من يعمل بعمل أهل الجنة - الحديث » وقوله في الحديث القدسي « إنما هي اعمالكم احصيتها لكم » (ونعم اجر العاملين) بعد قوله تعالى (٣:١٣٣، ١٣٤) وسارعوا الى مغفرة من ربكم وجنة عرضها السموات والارض ، اعذت للمتقين ، الذين ينفقون في السراء والضراء ، والكاظمين الغيظ ، والعافين عن الناس ، والله يحب المحسنين) .

وكل ما ذكرنا صريح في ذلك المعنى ، لامشيرا اليه فقط .

وبعبارة أخرى : ما يتدين به المخلوق ، أى : فلا يكون إلا الله ، وهو التوحيد .
والمراد بقولنا : يتدين به ، أى : يجعله أمراً لا صقاً بذمته ، ووجوده
وسعيه . صحة ولزوماً .

وكل هذه العبارات : إنما هي لتلخيص معنى يكون أقرب الى الانضباط
والتحصل ، والتعين في الذهن ، مع اعتبارنا في جميعها قيماً ، يخرج الترويح
عن النفوس - مثلاً - يجزء من الراحة ، ان احتيج الى هذا الاعتبار ، وإلا
فربما مع التأمل الصادق تفترق الجهتان بلا تجشّم احتراز في العبارة ، فلمحه .
وتلاحظ مع ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : « إن لنفسك عليك حقاً ،
ولزوجك عليك حقاً ؛ ولزورك عليك حقاً ، ولربك عليك حقاً . فأعط كل
ذي حق حقه » . وكل ما يلحق بذلك في الحكم والاعتبار ، من هذه الجهة
والعادات ، التي لا يمانعها التوحيد : تعرف بمعرفته .

وبالجملة : فقد سبّرنا قصص الرسل ، وقضايا الأنبياء . فوجدناهم أطلقوا
طلب العبادة لله وحده ، وأرسلوها من غير تفسير وشرح ، وما ذلك إلا
لوضوح المقصود ، وسرعة حصوله في الخاطر عند الطلب ، وتبادر انفعاله
للفهم ، وعدم تعصيه على البديهة .

ونحن في خوضنا السابق بمنزلة من يفسر لمن صار الجلى عنده خفياً ، او
المأنوس وحشياً ، او الملابس غريباً ، او بمنزلة من يجمع متفرقا ، ويلخص
منتشراً ، او يبالغ في الإيضاح ، لمن لم يكن بتلك المثابة ، التي خوطب بها
أقوام الأنبياء ، وإلا فخلو بحثنا عن غرض صحيح شرعي مطلوب : ابتداءً ،
برثنا الى الله من ذلك ان كان ، ولا بأس بتعريف الشيء بلوازمه وآثاره . اذ
المراد : الانكشاف والظهور للمعرف - اسم مفعول - وان خفي بعض أبحاثنا
في كتابنا هذا على أقوام . فنحن لم نلتزم ان كل ما فيه ظاهر للخاص والعالم .
وهذا كتاب الله ، الذي شأنه أجلى من شمس النهار : قد عرف ما في

أساليبه ، وُسْبُلُه وتراكيبه البديعة الشريفة ، أهل البصائر والاستبصار .
ومن العبارات المنخرطة في سلك نظائرها المارة في معنى العبادة : عبارة
مبسوطة غير مرتبة ترتيب التعاريف ، ومنها يؤخذ للعبادة معناها ، فنقول :
لما كان المخلوق مملكا لخالقه ، ومن شأن المملوك المنعم عليه بالإيجاد
ومقتضياته الفقير إلى منشئه : أن يترك نفسه وتصرفها وتقلبها تحت إشارة
ربها وبارئها ، إذ هذا هو المقصود بالإيجاد (وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون)
ويذرها ذليلة مسخرة ، واقفة على حكه ، وأمره وتدبيره ، مسلة إليه بلا
منازعة ولا جدال ؛ وان لم يكن هذا مقصود الإيجاد : فهو الأمر الصالح
اللائق ، المناسب للملائم ، وغيره فاسد ، منافر مضاد .
وأمره تعالى بإخلاص العبادة له ، وتوحيده بها ، ومحاض وجهه بالقصد :
إشارة الى هذا المعنى المقصود واللائق .

ولهذا توسل بذكر الخلق والرزق ، والإماتة والاسماء ، وغيرها : للتنبيه
على العلة القاضية .

ولما كان هذا التعبير السابق تصوره وأنواعه ، انما هو بمنزلة اللف والضابط ،
اذ من المعلوم : أنه ليس الأمر مطلقاً في هذا الباب عن تغيير رسوم ووظائف ،
وطرائق مخصوصة منحصرة ، جاء تفصيل الأحكام ، وتنويع التشريع بمثابة
المفصل لمجمله والمسمى لأعيان جماعته . دلّ عليهم بكلمة جامعة ، والكاشف
للمقصود من ذلك ، لانه ربما يتقاد السمع عند شعوره ببداً المطلوب ، لا ان
يُعدّ منه ما ليس منه ، او يخرج منه ما هو منه ، للجهل بالكيفية والمقدار .
فأنت له التراجم المفصلة بالبيان الشافي .

ويحتمل ان يشار بقوله « اعبدوا الله » الى هيئة وعادة وصفة استقرت
للمخاطب . فليل له مثلا : اصرف هذه الآثار الى هذه الجهة ، لكننا نقرر لك
الآثار على وجوه أخرى بالصلاح فاسمعها .

ويحتمل أن تكون الإشارة بذلك الى هذه التفاصيل، كما يشار الى ما في الذهن
 وبحمد الله لا تضاد بين شيء مما ذكرنا . إذ جميعها تحوم على محط واحد ،
 واذا تقرر لك أن « الدعاء » هو المعهود عند الرسل واتباعهم من المسلمين ،
 وهو على نحو خاص معناه بوضعه وطبعه وهيئته اللازمة التي هي بمنزلة الحلقة ،
 لا باعتبار سواها ، حتى يقال : دعاء غير الله - للذي انت باحث فيه الآن -
 خارج عن التعريف . فالدعاء باعتبار ذاته لا أنه يلزم متعلقاً كذلك لا يصدق
 معنا ، الا اذا ارتبط به طلب حصول المطلوب المتمكن منه ، والقدرة عليه
 بالذات من المدعو وتوجيه المسألة ، نحو تقدير متمكن ، ولا يتوقف حصول
 المطلوب الا على تعلق ارادة المدعو إياه وإقبالها عليه ، وان من معناه عجز
 الخلق عن تحصيل متعلقه ، واختصاص ذي القدرة الشاملة به . وصلاحيته
 المحل الذي تستقبله به للقيام بسؤالك ، والعلم بما فيه الخير لك ، من سرعة
 الإجابة الى ذلك او تأخيره ، او صرف ما هو اعظم منه او مثله ، او ادخار
 اشرف منه ، الى غير ذلك .

وهذا التفسير لمعنى الدعاء - كما أشرنا - باعتبار وضعه والهيئة التي
 تكونونها ، وتتجلى أصالة صورته طبيعية ، بمنزلة الحلقة للانسان .

فحينئذ : علمت إن شاء الله تعالى بالبرهان الصحيح ، واليقين الذي
 لا يخالطه ادنى ريبة ، ولا ينتابه او يتصور عليه وهم ، او يتطفل عليه شك :
 أن دعاء الخلق ، وقصده بذلك : من متفاحش الظلم ، ومتبالغ الشرك ،
 ومنازعة في خاص حق الله ، وخضوع وتذلل بخالص عبادته لسواه . اذ روح
 كونك عبدا له تعالى : هو هذا المقام . وهذا التكيف والتصور بهذه الحالة .
 ومن هنا تلخص لك وجه التسجيل على المشركين ، اذ يدعون الأوثان .
 وسببه ومنشؤه الكثير بأنواع التسفيه والتضليل والتتبيب . وظهر لك وتبين محل
 دعاء غيره تعالى من السخف والبطالة ، وضلال منتحيه وغلوه في الاضرار بنفسه ،
 وتحميلها ظمها كثير ابوضع الشيء في غير محله ، وصرفه في غير اهله ، والتباعد من
 م- ١٣ - معارج الالباب

الرب الذي لا يسوغ ولا يصلح لك إلا التقرب منه والتذلل له ، وله الخلق
والامر والملك والملكووت والقهر والعزة ، وصفات الكمال ونعوت الجلال .
واما غيره : فلا يملك نفعاً ولا ضراً ، ولا موتاً ولا حياة ولا غيرها .

وغير بعيد ايضاً : أن يكون منشأ ذلك التسجيل ، والتسفيه : هو الخطأ
في المتعلق ، وإبدال الصالح منه بسواه ، بمنزلة مهندسٍ مصنوع للضرب به في
سبيل الله . فاتخذ لسفك الدماء بغياً ، ولقطع الطريق . فهو المهندس بذاته : وإنما
كان سواء ورشداً لمكان المتعلق وانعطافه عليه وإنما كان عدواناً وظلماً
لمكان المتعلق .

وهذا كله تعرف انفصال ما سذكروه من هذه الامور الآتية عن جهة
الدعاء ، ومباينتها لها ، وإن كان الامر ظاهراً . فلا يضر تعدد جهات المعرفة .
وتلك الامور : كسؤالك زيداً درهماً ، او نصره لك على العدو بسيفه ورحمه ،
او دعاء الله تعالى لسقيا وغيرها . أتظن الامر كما زعم الواهمون ، واستنبطوه
من خروج عمر بالعباس رضي الله عنها عام الرّمادة ؟ كلاً - وضل سعيهم - والا
لو كان الامر كذلك لكان للمسلمين في العدول الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
مندوحة . وأي معنى للعدول الى الدون مع وجود الافضل منه والانفع
والاجدى ؟ لو كان المعنى ما توهمه اولئك الذين جعلوا لأهل الاجداث من
امر الله وتدبير ملكه ما جعلوا ، ويمدلون الى مقابرهم عن التماس دعاء الاحياء
وتوجههم الى الله بالمسألة . كما صنع عمر رضي الله عنه - وحماه الله - أن
يلاط به رجز الشيطان وهو يسلك غير فحجّه .

فتنبه كيلا يلتبس عليك الامر ، فلا تفرق بين النور والظلمة ، والجهل
والحكمة ، وما عليك من بأس أن تلتمس من أخ في الله دعوة صالحة ، سيما
إذا توسمت اسباب الإجابة .

وقد شاع في ديننا حسن التماس الدعاء من المؤمنين وعلى الاخص بظهر الغيب .

فجعل ما صنعه عمر من قسم صنع القبورين تخليط فاحش، وتلطيف له بما لا يليق به . والله المستعان .

فالأحق يضرك بعين ما يزعم أنه لك نافع .

وهل تخشيك داعياً : إلا كنتوخي خير الاوقات للاجابة ، وحالات الدعاء؟
ذهاباً منك الى أن ذلك اسرع تحصيلاً وأنفع توصيلاً . وإلا فكان التوسل
من عمر برسول صلى الله عليه وسلم ، وبسائر الانبياء والملائكة والاصفياء
عليهم صلوات الله وسلامه اجمعين : أحق واصدق .

إذ لا عاقل يتخير من ذلك المعنى الذي يقصده : ما هو ادنى ، ويحتنب
الاعلى .

فالداعي سوى الله والملتجئ الى غيره ، وصارف اضطراره وافتقاره عنه
الى من دونه بهيئة ما ينبغى أن يكون لله - كما أشرنا اليه في ذكره انفصال
تلك الامور المارة قريباً - ومثبت ما لله من التأثير لخلق على جهة اتصاف المحل
ولوفي الجملة ، إما بالإعتقاد أو بالتهيؤ - كما تترجم عنه الحالة الدعائية وحكم
صورتها- والواقف نفسه تحت حكم من لا خلق له ولا امر، والضآن بنفسه عن
تسليمها له تعالى ، بريئة عن المشاقة والاستنكاف عما طلبه منها ، وألزمها
إياه - : مضيع لمعنى العبودية ومقتضيات الربوبية ، التي لا انفكاك عنها .

وهكذا - كما قدمنا - خوفك واملك ورجاؤك من سواه ، على المعنى الذي
يكون عن الذات المستجمعة لتلك الصفات . وهو معقول متصور عند ذوي
البصيرة ، بمنزلة الاشباح عند البصر (٥ : ٤٤) فلا تخشوا الناس واخشون (٣ : ١٧٥)
فلا تخافوهم وخافون إن كنتم مؤمنين) حيث كان النهي والامر
منصرفين الى نفس الفعل المذكور لا الى متعلقه وهو الايثار له واعتباره عملاً
واقضاء . لقوله تعالى (٢٨ : ٢١) فخرج منها خائفاً يترقب (وقوله (٣٣ :
١٠) وبلغت القلوب الحناجر) وقوله (٢ : ٢١٤) مستهم البأساء والضراء ووزلزلوا) .

والمعنى الاول : صحيح بلا ريب ، حيث يلاحظ افتراق ما من جهة الخالق عما هو من جهة المخلوق . كلبسك الدرع للحرب ، واتفائك ظلم جبار عنيد . وكذا قصدك احداً او بلداً للانتفاع بما آتاه الله من علم دين ، او طب ، او قدرة على استخلاص حق لك ، او إيوائك من ذي سلطان ، او لخصب في الارض وسعة ، ونحو ذلك كله .

فأنت 'تجوّز في هذا كله التخلف لعدم الامكان التام ، الذي لأجله تسأل الله ، ولم تتلبس بهيئة ممنوعة . فالمعنى الذي هو راجع وضعاً لاقتصاداً الى القوي القادر ، بحيث لا يصلح إلا له ، ولا يتحصل الا به او عنه : اسم طلبه والتماسه ، واللفظ الذي يكون له : هو الدعاء وضعاً وشرعاً .

والدعاء في لسان انبياء الله ورسله وكتابه : اسم لطلب ذلك المعنى ، ولهذا اطلق الله في كتابه دعاء المشرّكين لسواه وساقه مساق المتعين المعلوم ، واورده مورد ما تنساق بالبدئية اليه الفهوم ، وسجل عليهم : أنْ نَحْوًا بِهِ خِلاف جِهَتِهِ ، وَاخْرَجُوهُ عَن مَحَلِّهِ ، وَمَنْ أَمْثَلْتَهُ (٧ : ١٩٤) ان الذين تدعون من دون الله عبادٌ أمثالكم . فادعوهم فليستجيبوا لكم ، ان كنتم صادقين - الآية) فَوَصَّفُ الْعِبَادَ بِهِ : هو المانعُ من التأهل للاستدعاء منهم ، واسناد الطلب اليهم .

والحاصل : أنه تعالى نعت نفسه بنعت مقتضى لتخصيصه بالدعاء . وهو نعت ذاتي او فعلى ، كما أنه سبحانه نعت الدعاء بنعت وضعي ، مقتضى لأن يكون به من خاص حق الله الذي هو منعوت بذلك النعت الاول ، وذلك النعت بعينه هو المانع من دعاء غيره ، أي لان الدعاء لا يجوز توجيهه الا لمن كان بذلك النعت ، ولا يجوز أن يكون محل قصده الا من كان به ايضاً . فدعاء سواه تعالى : صِلَّةٌ فِي الرَّأْيِ ، بِدَايَةِ وَنَهَايَةِ ، وَمَنْشَأٌ وَمَقْصَدٌ ، وَوَسِيلَةٌ وَمُنْتَهَى ، وَلَفْظًا وَمَحَلًّا ، وَسَعِيًا وَغَايَةً .

وبينه وبين سؤالك من مخلوق متاعاً او انتفاعاً : بَوْنٌ مُتَمَيِّزٌ بِالصِّفَةِ وَالْإِسْمِ ،

والحل والنية والكيفية ، مصدرأ ومقصداً وتعلقا ، لا يلبس ولا يخفى ما يليق بكل جهة كيفية وحقيقة .

وأما الجاهلون : فمَزَبَ عنهم هذا الانكشاف الذي لوضوحه كان التعبير عنه تحصيل حاصل ، وإنما فساد الفطر هو الذي أوجب هذا التبيين .

فقالوا : نَسْطَرَة يا ولي الله ، أقحطت الأرض ، وهلك العيال ، وتسلب العدو ، وعقمت المرأة ، وعصفت الريح ، وجُنَّ الابناء . فالغارة الغارة ، والعجل العجل ، أغثنا أدر كنا . مددك .

وهو إذ ذاك رهين التراب في انتظار الحشر ، الذي لا يدري متى يكون وإلا فلو قالوا : يا عبد الله - أي : وهو حي يخاطب - أعطنا من طعامك ، وأحسن كما أحسن الله اليك ، ووسل الله لنا : ما جاوزوا اللائق خطاباً ومخاطباً ، لأنه شيء أناله الله إياه ، وأمره ان ينيل منه ، فهو بمنزلة الخازن الأمين ، المؤدي ما استودع . ما حصل مفقودا ، ولا كَوْن مالم يكن موجودا . ولا ريب أنه فعل فعلا أمدِّ بقواه ، ومُكِّن منه بإفاضة محله . فهو حينئذ في كل ما أعطى وفعل ليس إلا في الصرف والوضع في ذلك المحل المعين ، وفعل ما هو من شأنه ، كصلاة ، وصيام ، وذكر ، وجهاد ، وإخراج زكاة .

وبالجملة : فإنما يسأل منه ما هو من شأنه وصفته المعلومة المحسوسة ، الممددُ هو بقوتها التي ينسب اليها الفعل . فهو كأقيموا الصلاة ، وجاهدوا في سبيل الله ، وافعلوا الخير ، وأنفقوا مما رزقناكم ، وتعاونوا على البر والتقوى .

كل ذلك هو فيه صارف لأفعال منه ، أو أعيان عنده في مصارفها ، والفعل بعد إمداد الله له بقواه . يتنزل منزلة الدرهم المأمور بإعطائه زيدا ، لافرق .

وهذه القوى بمنزلة الأمتعة ، كل منها مأمور بوضعه في محله ، لافرق بين قولك : خلق الله السمع والابصار والأفئدة لشكره ، والسلاح للجهاد به في سبيله ، والدرهم لإنفاقه في مرضاته .

فالشكر والجهد والإنفاق من واد واحد، بل ليس الشكر إلا وضع كل نعم الله في موضعها ، من الانفاق والجهد ونحوها . فكلها مطلوبة من العبد ، وهي فعل من أفعاله . تصح منه عقلاً وشرعاً وضرورة ، وهي من كسبه منسوبة إليه ، وهو عامل لها قائم بها بحجزٍ عليها ، كما كرر الله ذلك في كتابه فما جرى هذا المجرى : هو الذي يلتمس من المخلوق على هذا الوجه حسب ، وعلى هذا النحو خاصة . ويطلب منه ما طوّقه ومكّن منه ، وأفيد علته ، مع فقره كل لحظة الى ربه الذي أفاده اباه .

فما سُرّ التخصيص « بياك نستعين »

ولبَابُ الباب : ان الذي استقرت عليه الفطر والبدهييات ، فضلا عن العقول السليمة والأديان المنزلة من عند الله ، وقضت به الضرورة : هو انفصال شأن المخلوق عن شأن خالقه وبارئه . في المبادئ والآثار ؟ فالذاهب بشأن إحدى الجهتين ، الجاهل ما يختصها ، الواضع لإحدهما مكان الأخرى . بالغ في السفه والحقاقة .

فالمخلوق قد استقر في المدارك المذكورة ، بحيث إننا إنما نترجم عما حل فيها لفساد كثير من الفطر — ان أفعاله وتأثيراته ، ماهي إلا عن ذات مصنوعة مخلوقة مكوّنة ، تفضل الله بإيجادها واطلاقها من أسرِ العدم ، محدثة عن تصرف خالقها . وتديبره وتكوينه ، بلا حيلة منها ، ولا صنع ولا تدبير ، ولم يتوقف شيء من ذلك على إرادة او إذن منها ، او اختيار ، بل هي مسخرة مقهورة تحت حكم منشئها ، القاضي عليها بما شاء من ذلك . ثم عن قسوى مفاضة ، وأيادي مفادة ، ومبادئ موهوبة ، وصنائع تفضل بها ربه عليه ، وهو يعجز عن ذرة منها ، وكل ذلك أيضا واقف على قضاء الصانع بالسلب والإبقاء ، ثم عن مزاولة مشاهدة ومعاناة عملية ، وعلاج ظاهر ، واضطراب وانقلاب ، وحرارة وسكون ، وسعى ينادي بالعجز والقصور والكلال ، والاشتغال وتشتت البال .

ومع هذا كله . ففي قضايا خاصة ، ومتفقات جزئية ، وأحوال معدودة ، ومحال معدودة ، ومعرفة حاله وظهورها : مغنية عن الإيعاب في شرحها ، وماتصلح له ويصح منها بيقين لا يشوبه شك ، ولا يتوقف على الاختيار ، ولا هو محتاج في معرفة قصور علمه وتدبيره ، وأنه بمنزلة لاشيء لولامولاه ، وبل ذلك بغير حاجة الى شرح .

أفمن هو كذلك كمن تصرفه ، وآثار قدرته عن ذاته وبذاته وكال صفاته ، بلا لغوب ولا قصور ، ولاتأخر عن سنن كمال العلم والقدرة ، والقوة والحكمة ، وماشتت من معاني أسمائه الحسنی وصفاته العلى ، ولا يختص بالنسبة اليه جهة دون أخرى ، بإمكان وإذعان وانقياد لأمره وإشارته ، ولا احتياج له الى معين ، او ظهير في تصريف أمره تعالى وإنجاحه وإيجاده ، وتأثيره يكون أيضاً من حيث المعنى وعاما وباطناً وكاملاً ، وعلى نهاية من بلوغ متعلق الإرادة - الى غير ذلك من جهات الانفصال والتمييز (١٧ : ١٦) أفمن يخلق كمن لا يخلق ؟ أفلا تذكرون) (٦٧ ، ٦٦ : ٢١) أفتعبدون من دون الله مالا ينفعكم شيئاً ولا يضركم ؟ أف لا تعلمون من دون الله مالا ينفعكم شيئاً ولا يضركم ؟ أف لا تعلمون من دون الله مالا ينفعكم شيئاً ولا يضركم ؟ (٤٢ : ١٩) لم تعبدوا مالا يسمع ولا يبصر ، ولا يغني عنك شيئاً ؟ (٣ : ٢٥) واتخذوا من دونه آلهة لا يخلقون شيئاً ، وهم يخلقون ، ولا يملكون لأنفسهم ضراً ولا نفعاً ، ولا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً) (١٨٨ : ٧) قل : لأملك نفسي نفعاً ولا ضرراً إلا ما شاء الله) (٧٢ : ٢١) قل : إني لأملك لكم ضرراً ولا رشداً .

فإن سأله اي عبد من كل ما هو أهله ؟ فلاريب أنه مادعا غير الله . وفي هذا الاستثناء ، وهو (إلا ما شاء الله) سرٌ بديع ، ومعنى نفيس ، محل تحقيقه في غير هذا الموضع ^(١) .

(١) معنى «إلا ما شاء الله» اي إلا ما أعطاني ربي ومكنتني بالقدرة على فعله او تركه ، والسعي في نفعي ، وفي دفع ما يضرني . فان كل ذلك وغيره : هو بما شاء الله لي ومكنتني منه بقدرته هو وبرحمته وعلمه وحكمته ، فلولا ما أعطاني من الأسباب والقوى الكونية والعلمية ما قدرت ان افعل شيئاً . والله اعلم .

وفي الحديث « واعلم ان الامة لو اجتمعت على ان ينفعوك لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله » مناسبة له .

وبالجملة : فاختصاصه تعالى بكونه القوي القادر القاهر ، يدبر الامر وحده ، وغير ذلك من أسمائه وصفاته : امر ظاهر منكشف .

وحذار من الاستدراك عليه بقولك : إلا من جعله الله قاهرا مدبرا للأمر ، كما تجاسر خواص عبّاد الموتى . فإنه زيادة مضادة للمعاني المقصودة بتلك الأسماء والصفات .

وإن زعمت : ان اول ذلك الاستدراك ، وعقد القلب عليه : يمانع المضادة المذكورة . فقل لي : هل أتاك به عن الله من سلطان صحيح ؟ بل هل هو موافق للفطرة السليمة والعقل الصحيح ؟ وبماذا تجيب السريع الحساب بعد نزولك دار الملامة ؟ فيايك والسّهوى في مزائق التقليد الأعمى ومتالفه المهلكة ، بنسبة خصائص الفقير العاجز الى القوى الغني الحميد . فما اشعها من فرية وتعطيل ، وما أقبحه من جهل بما للعلی الجليل .

هذا الله (٣١:٩، ١٠) العزيز الحكيم . خلق السموات بغير عمد ترونها وألقى في الارض رواسي أن تميد بكم ، وبث فيها من كل دابة . وأنزلنا من السماء ماء . فأنبثنا فيها من كل زوج كريم . هذا خلق الله فأروني : ماذا خلق الذين من دونه ؟ بل الظالمون في ضلال مبين) (٣٠:٤٠) الله الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ، ثم يحييكم ، هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون (تعالى الله وتقدس ، وجل الله العظيم (هو الأول والآخر والظاهر والباطن ، وهو بكل شيء عليم) (٤٥:١١) ليس كمثله شيء وهو السميع البصير) (٤١:٢٢، ٢٣) ولكن ظننتم ان الله لا يعلم كثير أممات يعملون ، وذلك ظنكم الذي ظننتم بربكم أرداكم ، فأصبحتم من الخاسرين) (٥٠:٣٨) ولقد خلقنا السموات والارض وما بينهما في ستة أيام . وما مسنا من لغوب) (٢:

٢٢٥ وسع كرسیه السموات والأرض ولا يؤوده حفظها . وهو العلي العظيم) .
 وكذلك إخراج شيء من مقتضيات اسماء ربنا سبحانه وصفاته عن محله ،
 آيات (٢٢: ٧٤ ماقدروا الله حق قدره) ونسبة مالمقوي القادر الى الضعيف
 العاجز من ربوبية او إلهيَّة ومعبودية او مقتضياتها ، حسب او مثلا ، وما في
 معناها : اقبح شرك بالله وتنديد (٦: ١ ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) (٢: ١٦٥
 ومن الناس من يتخذ من دون أنداداً ، يحبونهم كحب الله ، والذين
 آمنوا اشد حُباً لله) .

ولكننا لانعلم ان الله سبحانه وتعالى جعل شرك القوم وتنديدهم : هو ذهابهم
 الى اتخاذ الند والشبيه له صفات ربوبيته من حكمته ، وعلمه وقدرته وقوته ،
 وصفة الخلق والرزق ، والاحياء ، والإماتة ، وغيرها ، فأضافوها الى
 أندادهم ، وجعلوها مثالا له في ذلك ، متصفة بتلك النوع ، او ان المسألة
 لها - اعني الأديان منهم - كانت شركا بأولئك الآلهة ، لأن لها التصرف
 والتصريف استقلالاً ، او نيابة ، او لان لها بالتعبد لها والاستشفاع بها اثرأ
 مقطوعاً بمحصوله ونيله ؟ كما ترى عليه اليوم بعض عبَّاد الأموات ، او عامتهم
 فيما يصنعون لها ، بل غاية ذلك - فيما قص الله علينا - ان شفاعتهم تُرتجى .
 وحاصل الأمر : ان القصد الاول - وهو الحاصل بالتوجه والمسألة ، إذ هما
 عينه - واقع ، لاماوراءه ، من نية انها هي المحصلة لما سألوه ، لتأهلها وصحة
 انبعائه عن تأثيرها ؟ فلا نعلمه .

ولكن القوم عمدوا الى ما تقتضيه تلك الصفات العلي ، وتستتبعه وتنادي به :
 ان يكون من الآثار والتعلقات المعمولة بحسب ما ينبغي ، ويتجه لتلك الصفات ،
 فنقلوه عن هذه الجهة . وقطعوه منها الى غيرها ، وصرفوه لذلك الغير ، كدعاء
 الأوثان ، والتأليه لأحد من الاغيار ثانياً ، وحكم يسوى مارسمه منسزل القرآن ،
 وسوّق الهدايا الى مالم ياذن به والقربان ، والتعلق في نفع او دفع بعبدميت ،

او مكان او زمان ، على النحو الذي سمعت فيما مرّ لك ايها الإنسان ؟ .
 وشائع شرك الوثنية ، وعامته : هو فيما يعلم كل عاقل من هذا القبيل ،
 ولقد تتبعنا في كتاب الله من فصول تراكيبه واصول اساليبه ، فلم نجده تعالى
 حكى عن المشركين ان عقيدتهم في آلهتهم وشركائهم التي عبدوها من دونه :
 انها تخلق ، وترزق ، وتحيي ، وتميت ، وتنزل من السماء ماء ، وتخرج الحي
 من الميت ، والميت من الحي ، وتاتي بالضياء والظلمة ، وتنبئ حدائق ذات
 بهجة ، او انها جعلت الارض قراراً ، وخالها انهاراً ، وجعلت لها رواسي ،
 وجعلت بين البحرين حاجزاً ، او انها تجيب المضطر إذا دعا ، وتكشف
 السوء والبلوى ، او تؤتى الملك من تشاء ؛ وتنزعه ممن تشاء ، وتعز من تشاء
 وتذل من تشاء ، وتهدي في ظلمات البر والبحر ، وترسل الرياح بين يدي المطر ؟ .
 بل إذا ضاق عليهم الامر ، واشتد بهم الكرب : فزعوا الى الله وحده .
 فإذا سئلوا عن حقيقة دينهم : هل هو شرك في الربوبية ؟ دانوا واذعنوا للرب
 وحده بالاختصاص بكل ذلك ، والانفراد وهذا واضح لمن القى السمع للقرآن
 فيما حكى عنهم بقوله (٢٣ : ٨٤ - ٨٩ : قل لمن الارض ومن فيها ، ان كنتم
 تعلمون ؟ سيقولون : لله قل : افلا تذكرون ؟ قل : من رب السموات السبع
 ورب العرش العظيم ؟ سيقولون : لله ، قل : افلا تتقون ؟ قل : من يديه
 ملكوت كل شيء ؟ وهو يجير ولا يجار عليه ، ان كنتم تعلمون ، سيقولون :
 لله ، قل : فأنسى تُسْحَرُونَ ؟) .

فتامل ذلك ، وتصفحه بفكر صاف ، ونظر ثاقب ، وعقل سليم ، وتدبر
 صحيح ، سيما من بيده كل شيء ، وهو يجير ولا يجار عليه .

واعتبر عقائد عباد الموتى ، وصرْفهم التدبير الإلهي بالملاحظة لما لم يقع ،
 ليقع ، والنسبة لما وقع اليها (٣ : ٣٥ يا ايها الناس اذكروا نعمة الله عليكم ، هل
 من خالق غير الله يرزقكم من السماء والارض ؟ لا إله إلا هو ، فأنسى تؤفكون ؟) .

(٣٠ : ٤٠) الله الذى خلقكم ، ثم رزقكم ، ثم يميتكم ، ثم يحييكم ، هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون (٣٠ : ٣٣) وإذا مسّ الناس ضرّاً ، دعوا ربهم منيبين إليه ، ثم إذا أذاهم منه رحمة ، إذا فريق منهم بريهم يشركون) (١٣ : ١٦) قل من رب السموات والأرض ؟ قل الله . قل : أفتخذتم من دونه أولياء لا يملكون لأنفسهم نفعا ولا ضرا ؟ قل : هل يستوي الأعمى والبصير ، أم هل تستوي الظلمات والنور ، أم جعلوا لله شركاء خلقوا كخلقه فتشابهَ الخلق عليهم ؟ قل : الله خالق كل شيء . وهو الواحد القهار) .

تأمل دين عباد القبور اليوم ، خصوصا الغالين منهم فيها ، إذا مسهم الضر أنابوا إليها . ويروون - قاتلهم الله أنى يؤفكون - : إذا دهمتكم الامور ، فعليكم بأصحاب القبور ، ثم يذوقون الرحمة من الله مع كفرهم هذا . فيقولون : كرامة الشيخ وبرهانه وإذا اخفق سعيهم يقولون : هو غائب او ساخط . وهذه قضية واقعة فاشية في الكثير ، او الأكثر ، او أن السالم من حُماها نزر لا يكاد يذكر .

والاستفهام في قوله تعالى (هل من خالق غير الله) (هل من شركائكم من يفعل من ذلكم من شيء ؟) (من رب السموات والارض ؟) يؤتى بمثله للتقرير على المخاطب بما يعلمه ، وهو امر ثابت عنده .

ومن المعلوم : أن فالق الحب والنوى وباري النسم عندهم : هو الله العلي الاعظم . فانظر - هداني الله وايك - بعين الاعتبار . وتأمل بقلب شهيد قول الله تعالى (٣٠ : ٢٨) ضرب لكم مثلا من انفسكم ، هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم ، فانتهم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم انفسكم) (١٠ : ٣١ - ٣٥) قل : من يرزقكم من السماء والارض ؟ أم من يملك السمع والابصار ؟ ومن يخرج الحي من الميت ، ويخرج الميت من الحي ؟ ومن يدبر الامر ؟ فسيقولون : الله ، فقل : أفلا تتقون ؟ فذلكم الله ربكم الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ؟

فأنى تصرفون ؟ كذلك حقت كلمة ربك على الذين فسقوا : انهم لا يؤمنون ، قل : هل من شركائكم من يبدأ الخلق ثم يعيده ؟ قل : الله يبدأ الخلق ثم يعيده فأنى تؤفكون ؟ قل : هل من شركائكم من يهدي الى الحق ؟ قل : الله يهدي للحق ، أفمن يهدي الى الحق أحق ان يتبع ، ام من لا يهدي ، إلا أن يُهدى ؟ فما لكم كيف تحكمون ؟) . (٢٢ : ٧٣ ، ٧٤ يا ايها الناس ، ضرب مثل فاستمعوا له . إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه . ضعف الطالب والمطلوب . ما قدروا الله حق قدره . إن الله لقوى عزيز) (١٦ : ٧٤ فلا تضربوا الله الامثال . إن الله يعلم وانتم لا تعلمون) (١٦ : ٢٠ - ٢٢ والذين يدعون من دون الله لا يخلقون شيئاً وهم يخلقون . اموات غير احياء ، وما يشعرون أيان يبعثون إلهك إله واحد . فالذين لا يؤمنون بالآخرة تلوّبهم منكراً وهم متكبرون) .

هل ترى في جميع هذا الذي حكاه الله عنهم : أنهم زعموا منه قليلا او كثيراً ، حقيراً او خطيراً ، لا لهتهم التي هم لها يعبدون ، وحوها يعكفون ؟ بل صيّرُوا هذه الصفات 'عُطْلاً عما تستتبع وتستلزم وتقتضي أن يكون لاحقاً لها ، ومتعلقاً بها ، ومنضماً اليها من التوحيد والتفريد ، وعدم التشريك والتنديد ، بالدعاء ، والمعكوف ، والقرايين ، وغيرها .

فهذا شرك القوم واتخاذهم الآلهة ، الذي كان سبباً : أن سجّل عليهم ربهم القاهر فوق عباده : بالشرك والغي ، والضلالة والكفر ، والظلم والجهالة ، ومنعوا صفاته حقها ، الذي منه غاية السفه والإجرام . ألا ترى قوله تعالى (فذلّم الله ربكم الحق ، فماذا بعد الحق إلا الضلال ، فأنى تصرفون ؟) يترجم : بان مقتضى هذا الوصف العلي ، والنعمة الكريم ، والشان العظيم : أن لا يُهمَل ولا يُضيّع حقه الذي يستلزمه ، ويقتضي انصرافه اليه ، ولصوقه بجهته فكيف أيضاً يعمد عامد اليه . فيصرفه الى سواه ، ويضعه في غير محله اللائق به ، والمناسب له مناسبة لزومية ؟

واعلم : اننا في هذه الابحاث إذ نذكر الصفة ، قد نقصد بها : الخالق ، الرزاق ، العليم ، القدير ، مثلاً فاعلمه .

واعلم ان ذكرنا لهذه الآيات الكريمة عظة لمن يقول : إني من المسلمين ، وإيقاظاً له ، ان كان ممن سمَّه داء عبادة المقابر . فيتفقد نفسه ، ويحذر من كيد عدوه ، ويعرف لماذا قص الله من أنباء من قد سبق ونعمى أفعالهم ، وجعلها آيات تتلى ، وبثها في العالمين ، وكثر رهاً في كتابه الحكيم المبين ؟ ليعلم ان الشيطان الذي أضل السابقين . وأوقعهم في الشرك الوبيل : لم يسأله ، ولم تضع أوزاره بين أمة محمد صلى الله عليه وسلم ، وان أمة محمد : لم يتغير سنن الله فيها . ولا طبائع البشرية المعرضة للغفلة والنسيان ، والجهل والكفر والفسوق والعصيان ، فمن علم ذلك أخذ حذره دائماً . وكان على بصيرة من أمره . فلم يقدم على عمل إلا على هدى من كتاب ربه ، ونور من سنة نبيه صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً .

فليُنظر العبد : أي شيء هو في هذه المقامات ؟ وهل دَبَّ فيه غائلة هذا من داء الأمم وهو لا يشعر ؟ .

ثم إذا لسنا بصدد ذكر من كُفِرَ بالدعاء لنفسه ، كالقائل : أنا أحى وأميت كالذي حاج إبراهيم في ربه ، وفرعون القائل : أنا ربكم الأعلى ، فإن ذلك نزاع في الحق ، ومقتضاه طور أشد دركاً ، وأخبت بما اشرفنا بكثير (٢٢ ، ٢١ : ٢) يأيتها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم ، لعلكم تتقون ، الذي جعل لكم الارض فراشاً ، والسماء بناءً . وانزل من السماء ماءً . فأخرج به من الثمرات رزقاً لكم ، فلا تجعلوا لله أنداداً وانتم تعلمون) .

وهذا التنديد : هو صرف حقه سبحانه وتعالى الى الأنداد - وهذا الحق هو العبادة - ألا تراه يقول سبحانه (اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم) وأتى بالفاء المشعرة لاقتضاء تلك النعوت الاختصاص بالعبادة .

اتدري ما حق الله على العباد ؟ حق الله على العباد : هو ان يعبدوه لا يشركوا

به شيئاً ، وليس تنديدهم إلا بذلهم ما هو حق ربهم منهم للسّوى والغير ، دون خلع الصفات العَلِيَّةِ ، التي لأجلها كان الاختصاص بالعبادة ، أو اللقاء ما لا يصح له من سواها عليه ، إلا ما استتبعه ذلك البذل والصرف ، من توصيف الندب بالالهية والعبودية . فإنه يقتضي ما لا يخفى ، من خلع والقاء لكن ليس بذلك الاعتبار المار ، وإنما هو في معنى الترجمة عن فعلهم الشنيع والتسوية في التعلق ، لا التحقق والتمثيل هو بالإضافة لجهتهم وجهة صنعهم ، لا بالإضافة الى المصنوع له (٢ : ٥٢ ، ٥٣) ولقد جاء كموسى بالبينات ، ثم اتخذتم العجل من بعده ، وانتم ظالمون) (وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ) (١٤٨ : ٧) اتخذوه وكانوا ظالمين) (٣١ : ٢٠) قالوا : لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى) .

اتراهم ماذا صنعوا هنالك ؟ ادانوا بأنه الخالق الرازق المالك . ام اعطوه من انفسهم تأليه المريد السالك ؟ ام زادوا على هذا القدر طوراً وراء ذلك ؟ وقد ابان . كثير من الآي الكريمة واعرب : عن ان قصارى شركهم ، المذكور فيه ، ومنتهى امده : هو معاملتهم للأنداد بما لا يستحقه منهم إلا الرب الكريم الجواد (٢ : ١٦٥) ومن الناس من يتخذ من دون الله أنداداً يحبونهم كحب الله ، والذين آمنوا أشد حباً لله) .

أعلمته : حكى عن هذا أنه لا يحب الله ، أي على ان المعنى : كحبهم الله (٨ : ٣٩) وقانلوم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله) أي : وهو العبادة (٣ : ٣٩) ألا لله الدين الخالص) (٩٨ : ٥) وما أمروا إلا ليعبدوا الله ؟ مخلصين له الدين حنفاء) (٣ : ١٩) ان الدين عند الله الإسلام) .

وقد عُلِمَ أن الدين ذواحكام ، وتحليل وتحريم ، وتوحيد وتقريد ، واعتقاد وسرائر وأعمال ، وظواهر وسرائر .

وهذا وجه قولنا في العبادة : إنها ما يتدين المربوب لخالقه وربّه . ووجه قولنا : العبادة ، إشارة الى جملة عيّنات أفرادها هذه الأوضاع الشرعية المفصلة ، بل

مع التأمل الصادق يكون - إن شاء الله تعالى - شرحاً لكل ما سلف لنا من ألوان التعبير عن معاني العبادة (٣ : ٦٤ : قل : يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم : أن لا نعبد إلا الله ، ولا نشرك به شيئاً ، ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله) أي كما كانوا اتخذوا ابحارهم وربهانهم أرباباً من دون الله ، يشرعون لهم ما لم يأذن به الله .

أعلم بشر : أنهم سجدوا لهم ، ودعواهم ، وصلوا لهم ، وصاموا ؟ بل هل كان لهم اليهم حجٌ ونحر ، وقربان ؟ كما صنع عباد المقابر .

وإن قام البرهان الصحيح بأنهم عبدوهم بأمثال ما ذكرنا : خلاف ما دل عليه حديث الترمذى في تفسير قوله تعالى : (٩ : ٣١ اتخذوا ابحارهم وربهانهم أرباباً من دون الله ، والمسيح ابن مريم ، وما أمروا إلا ليعبدوا إلهاً واحداً ، لا إله إلا هو ، سبحانه عما يشركون) من جامعه وحسنه ، وستأتي الإشارة إليه ، ان شاء الله تعالى .

فالعبادة : ذات تنوع لا ينحصر في ذلك ، ولا يكاد عباد المقابر ينفصلون عن أي صنوفها ، أعنى من لم يجاهر من ذلك باقصى غايات الشرك ، كمن شرحنا مقاله فيما سلف ، (٣ : ٨٠ ولا يأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين ارباباً ، يأمركم بالكفر بعد اذ أنتم مسلمون ؟) أي : لن يكون من الله هذا .

وقد جعل الله لهم اسماً و ابصاراً وأفئدة ، لينتفعوا بها ويقدروا نعمة ربهم فيها ، فيتفكروا في سننه وآياته الكونية ، ويتدبروا ويتفقهوا آياته القرآنية فيخلصوا عبادته تعالى (٤ : ١١٧ ، ١١٩ إن يدعون من دونه إلا انا ، وان يدعون الا شيطاناً مريداً ، لعنه الله ، وقال : لأتخذن من عبادك نصيباً مفروضاً ، ولأضلنهم ولأمنينهم ، ولأمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ، ولأمرنهم فليغيرن خلق الله) .

ومن تغيير خلق الله تعالى : الوشم والتفليج للأسنان تحسيناً ، كما أشار الحديث

الصحيح^(١)، وانحصار دعائهم في الشيطان، لكونه الدال والداعى إلى هذه الضلالة ومن عمل ما يحاول غيره حصوله ، ويحرص عليه ، ويسعى إليه ، ويتشوف له ، فهو عامل بالعمد لا بالقصد ، وفي الحاصل والغاية والعاقبة ، لا التوجه والانبعث والغاية (٤: ١٤٦) الا الذين تابوا وأصلحوا. واعتصموا بالله، وأخلصوا دينهم لله، فأولئك مع المؤمنين) والاعتصام به، والإخلاص له ظاهر ، والتوبة مما كانوا عليه والإصلاح لما فسد كذلك (٦: ٩٤) وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء) (٦: ١٢١) وان الشياطين ليوحون الى أوليائهم ليجادلوكم ، وان أطعموهم انكم لمشركون) (٦: ١٣٦) وجعلوا لله مما ذرأ من الحرث والأنعام نصيباً. فقالوا: هذا لله بزعمهم ، وهذا لشركائنا، فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله ، وما كان لله فهو يصل الى شركائهم . ساء ما يحكمون).

ومما يوضح ذلك ويدل عليه أن كثيرا من العامة يتخذ قسطا من مزرعته ، أو من غنمه لابن علوان ويقبضه قوم يقال لهم: المناصب ، هم من الدعاة الى الشرك بالله أو رءوسهم ، فيحملون العامة بعباداتهم وتهويلهم ومسالكتهم الشيطانية ، التي ان لم يكن شىء منها شركا بالله ، فما يوجد بهذا اللفظ معنى يدل على المسارعة وبذل المطلوب من الحطام ، لأن المقصود بتلك المقدمات من ذكر البراهين والإفك المبين. ومن تأخر فليحذر هجوم رسول الشيخ في الليل ، حتى

١ - واذا كان الوشم والتفليح للاسنان من تغيير خلق الله ، فأولى أن يكون التقليد الاعى أشد تغيير خلق الله . لانه قلب الانسان ونكسه . وجعله أضل من الانعام ، ومثله كمثل الكلب ، كما صرح الله سبحانه بذلك في كثير من آي الذكر الحكيم ، وبهذا التقليد غير الشيطان في المقلدين خلق الله . فصار الميت عندهم حيا ، والخشب والحجر والحيوان آلهة تعبد وتلتبس منها البركات ، وصار خلق الله في الايام والليالي على غير ما خلق وفطر وكل ذلك من شررات افساد الفطرة ، وتغيير خلق الله فيها. والحمد لله الذي عافانا وانتقنا من هذه الظلمات الى نور هداية الفطرة والاسلام .

يذرون القوم بلا قلوب ولا عقول ولا أديان، ولا نظر أصلاً. بل أشباه الأنعام والمجانين، يصدقون الكذب، ويعتقدون الممدوم، ويعطون من حرم الله، ويمنعون من أمر الله بإعطائه من الآباء وذوى القربى. فهم بكل هذا يسلكونهم من شعار التوحيد إلى لباس الشرك والتنديد، والإعراض عن الله الحميد المجيد، حتى إنك لتجدهم يحاذرون ويرجون من جهة الشيخ ما لا شيء منه مع بارهم وفاطرم، لجهلهم بحقه، دون ما اتخذوه من رسوم الشيخ، ويحرصون على براءة نفوسهم من نذره وإتاوته، والقيام في طاعة وبر وإرضاء من يأتي من قبله من منصوب، أو مجذوب، أو غيرهما، ويطوفون نحو الراية ويتمسحون بها، ويرجون من كل ذلك نفعاً ودفعاً.

وإذا أتاهم لجهة الله من يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر، ويدعوهم أن ينفقوا في سبيل الله، ويصلوا أرحامهم، ويقوموا الصلاة ويجمعوا ما قدروا عليه - أقل مما يدفونوه إلى المنصوب بكثير - لفقير أو أرملة - وبالجملة: يأتيهم بما أتى به الرسل الذي سيسألون عنه بين يدي أسرع الحاسبين - أجفلوا وفروا، أو قابلوه بمقابلة مريضة أو كالميتة، بلا نشاط ولا رغبة، ولا رعاية ولا اقبال قلب، ولا يقومون لله في براءة ذمهم، وما علقه تعالى بها من مال وغيره بعضاً مما يقومون به للشيخ حتى ان كثير منهم ينفق في الزيارة واسع النفقة، ويثابر على أن لا تفوته في مواسمها، ويتبها لها برغبة ونشاط أكثر مما يكون الى بيت الله الحرام، بل ربما لا يعرف الحج قط مع الاستطاعة، بل ربما كثيراً ما يضيع الصلاة المكتوبة وعدة فرائض، اما لا اشتغاله بفرض الزيارة الشرعية، واما مطلقاً، واما رسوم الشيخ وعاداته فالوفاء حتم لافكاك منه، فبيعة العقبة للشيخ في أعناقهم خوفاً وطمعاً، بحيث يهدرون ما لا يحصى من أوامر الله، وحقوق الخالق، وما ألزم به ذمهم لخلول ما يضادها في ساحتهم ونزوله بمنازل اعتبارهم.

وشرح هذا الباب يطول، حتى كاد يستأصل منهم جميع شرائع الأديان

م - ١٤ - معارج الالباب

والمقول . - بل لقد استأصل - كما قد صنع ذلك في عدد لايسعف الحاصر ،
ولا يلم به الحامل .

وأما باب ذكر الله تعالى للمذاهب التي كان عليها المشركون ، وهي من
فروع اصلهم المضلل فهاوية بعيدة القمر ، كما في قوله تعالى (٦ : ١٣٨ ، ١٣٩)
وقالوا : هذه أنعام وحرث حِجْر لا يطعمها إلا من نشاء بزعمهم ، وأنعام
ُحرِّمَتْ ظهورها ، وأنعام لا يذكرون اسم الله عليها افتراء عليه . سيجزيهم
بها كانوا يفترون . وقالوا : ما في بطون هذه الانعام خالصة لذكورنا ومحرم
على ازواجنا . وإن يكن ميتة فهم فيه شركاء . سيجزيهم وصفهم انه حكيم
عليم) .

وفي هذا إشارة واضحة وتحذير بليغ ، وعظات قوية : أن كل ما يحدث أي
حدث في اي عصر ، في دين الله ما لم يأذن به الله : من تحليل او تحريم ، فإنما
هو افتراء الكذب على الله ، الذي سيعاقب الله عليه اشد العقوبة بالنكال والحسran
في الدنيا والآخرة (١٦ : ١١٦) ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا
حلال وهذا حرام ، لتفتروا على الله الكذب . إن الذين يفترون على الله الكذب
لا يفلحون) (١٠ : ٥٩ ، ٦٠ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق ، فجعلتم
منه حراما وحلالا قل : آله أذن لكم ، ام على الله تفترون ؟ وما ظن الذين
يفترون على الله الكذب يوم القيامة . إن الله لذو فضل على الناس ، ولكن
اكثرهم لا يشكرون) .

فإن ما ذكر هل تراه الا في وزان الاختيارات الباطلة ، واستحسانات
بالآراء الجاهلة ، والأقوال في ديننا بغير دليل ولا حكم من الشارع بلا تثبت
ولا حجة ؟ .

وغير خاف عليك أن الله تعالى سجل على القوم بذلك في معرض بيان صنوف
إفكهم وضلالهم وشركهم به . كما قوله تعالى (٦ : ١٤٨) لو شاء الله ما أشركنا
ولا آبائنا ولا حرمنا من شيء) فمطف للتحريم على الإشرak ، اما لنوعيته ،

فيكون تنصيصاً بعد شمول، وإما لغيريته وعدم دخوله ان لم يكرر عليه قوله (٦: ١٥٠ قل : هَلُمُّ شَهِدَاءَ كُمْ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَمٌ هَذَا . فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ ، وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ، وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ ، وَهُمْ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ) .

ولا خير في تعاطف ما تتداخل فصوله او بعضها، كقوله (٧: ٤٤) انما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن، والاثم والبغي بغير الحق، وأن تشرکوا بالله ما لم ينزل به سلطانا، وأن تقولوا على الله ما لاتعلمون) وقوله (٤٠: ٦٩-٧٦) ألم تر الى الذين يجادلون في آيات الله ، أنى يصرفون ؟ ان الذين كذبوا بالكتاب وبما أرسلنا به رسلنا فسوف يعلمون، اذ الأغلال في اعناقهم والسلاسل يسحبون في الحديد ، ثم في النار يسجرون ، ثم قيل لهم : أينما كنتم تشركون من دون الله؟ قالوا : ضلوا عنا ، بل لم نكن ندعو من قبل شيئا . كذلك يضل الله الكافرين ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم ترحون . ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين) .

تأمل قولهم : (بل لم نكن ندعو من قبل شيئا) في جواب (أينما كنتم تدعون من دون الله ؟) وقوله (٤٠ : ٧٥) تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) ما أشده ! (حتى اذا جاءتهم رسلنا يتوفونهم قالوا : أينما كنتم تدعون من دون الله ؟ قالوا ضلوا عنا ، وشهدوا على انفسهم انهم كانوا كافرين) اعتبر قوله (أينما كنتم تدعون ؟ من دون الله) وشهادتهم على انفسهم (انهم كانوا كافرين) .

فحذار من فتنة المقابر حذار ، إن كنت تؤمن بالله واليوم الآخر (٧: ٥٩) لقد ارسلنا نوحاً الى قومه . فقال : يا قوم اعبدوا الله ما لكم من داله غيره) وضبط منشأ أخبارهم في قوله تعالى (٢١ : ٢٥) وما ارسلنا من قبلك من رسول الا نوحى اليه : أنه لا اله الا أنا فاعبدون) .

تأمل هذه المقامات وما مثله لك ربك بأولئك الاقوام ، وما الذي نهوا عنه وسماوا مشركين لأجله : ألكونهم جعلوا لمعبوداتهم الخلق والرزق ؟ ام غاية امرهم : التسمية والدعاء ، والعمل لها وبذل حق الواحد الخالق لسواه منها؟ والمدار على المعنى أو التسمية لأجله ومكانه لالذاتها؟ فهي بمنزلة الفرع المتولد . بالطبع ان أيقنت أن حصول ذلك المعنى كان في الاعتبار هنا - وامره ان شاء الله تعالى لديك ظاهر - اذ ليست هذه جهة تعبد وربط شرعي للحكم والعبارة والاسم ، ان كنت مستوضحاً هذا ، وعيلاً لسابق فكرك فيه . حتى لا يبقى لك ريبة .

وحاصل الامر : أن العبادة ليست صالحة محمودة الا اذا كانت عن سبب صحيح ، ومقتضى حق ، والمحل هو حقيق بها كذلك . والا فهي فاسدة ذميمة . إذ مجرد اقامة صورتها من دون اعتبار صحة ماهي عنه وله : جهل فظيع او عبث جنوني ، او شرك وثني ، او فرعونية نمروذية ، لدعائها ودعواها . فها طور منتهى الاطوار لجمعه بين التعطيل والشرك .

فالمشركون أضعوا النظر في السبب والمحل ، وهو هو بالآخرة : انما يفترق بالاعتبار ، او بالصفة والموصوف فيغايره . ولهذا نادوا على انفسهم - اذ عبدوا أحجاراً نحتوها بأيديهم صوراً وتمائيل لمعظمتهم - بالإفعال في الضلال والسخف والسفه . لأن هذه سمة من لا يعقل ولا يميز قط ، وما لها ولا لغيرها مما سوى الله من سببية ، او صلاحية .

(٤٠ : ٤١ - ٤٤) ويا قوم ، مالي أدعوكم إلى النجاة وتدعونني إلى النار؟ تدعونني لأكفر بالله وأشرك به ما ليس لي به علم . وأنا ادعوكم إلى العزيز الغفار . لا جرم أن ما تدعونني اليه ليس له دعوة في الدنيا ، ولا في الآخرة وأن مَرَدَّنَا إلى الله ، وأن المسرفين هم اصحاب النار . فستذكرون ما أقول لكم . وأفوض امري إلى الله . إن الله بصير بالعباد) .

فنعوا في دينهم بإقامة صورة العبادة ، ورضوا بحل باطل . ولهذا كانت مساعيهم على أوضاع سمجة . ونمط سخي . فنهتهم الرسل على ذلك . ودلتهم على خلاصهم من هوة^(١) الممالك (١٠: ١٨) ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ، ويقولون : هؤلاء شفعاؤنا عند الله . قل : أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الارض ؟ سبحانه وتعالى عما يشركون) (١٠-٣٨ ويوم نحشهم جميعاً ، ثم نقول للذين أشركوا : مكانكم أنتم وشركاؤكم فزِيلنا بينهم . وقال شركاؤهم : ما كنتم إيانا تعبدون . فكفى بالله شهيداً بيننا وبينكم . ان كنا عن عبادتكم لغافلين) .

ثم انحدر الى اعتبار درجة أدنى من عبادة غير الله بعمل وسجود وتقرب بنحر وغيره ، وتصفح ما اشتمل عليه قوله تعالى (١٠: ٥٩ - ٧٠ قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق . فجعلتم منه حراماً وحلالاً ، قل : آله أذن لكم ؟ أم على الله تفترون ؟ وما ظن الذين يفترون على الله الكذب يوم القيامة ؟ ان الله لذو فضل على الناس ولكن أكثرهم لا يشكرون . وماتكون في شأن وماتتلو منه من قرآن ولا تتمعلون من عمل إلا كنا عليكم شهوداً إذ تفيضون فيه . وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين . ألا ان أولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون . الذين آمنوا وكانوا يتقون . لهم البشري في الحياة الدنيا وفي الآخرة ، لا تبدل لكلمات الله . ذلك هو الفوز العظيم . ولا يحزنك قولهم . ان العزة لله جميعاً هو السميع العليم . ألا ان لله من في السموات ومن في الارض ، وما يتبع الذين يدعون من دون الله شركاء . إن يتبعون إلا الظن وان هم إلا يخرسون . هو الذي جعل لكم الليل لتسكنوا فيه والنهار مبصراً . إن في ذلك لآيات لقوم يسمعون ، قالوا : اتخذ الله ولداً سبحانه ،

(١) بهامش الاصل «الهوة» المكان المنهبط عن الارض . أفاده شيخنا عبد العزيز بن صالح بن مرشد . نفع الله بحياته .

هو الغني ، له ما في السموات وما في الارض . ان عندكم من سلطان بهذا .
أتقولون على الله ما لاتعلمون ؟ قل : ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون
متاع في الدنيا ، ثم الينا مرجعهم ، ثم نذيقهم العذاب الشديد بما كانوا يكفرون)
ومن أمعن النظر في آيات الكتاب ، وماقص من محاورات الرسل مع
أهمهم وجد ان أس الشأن ، ومحط رحال القصد ، شيوعاً وكثرة وانتشاراً
وشهرة : هو دعاء الله وحده ، وإخلاص العبادة له ، وان الغافلين كانوا ينقيض
هذه الصفة من دون ان يضيفوا لما عبدهوه شيئاً من صفات الربوبية . كخلق
ورزق وغيرهما . او يجعلوا لها من ذواتها وصفاتها مقتضياً ومُلزِماً للعبادة ،
بل أعربوا عن اتخاذها آلهة لتقريبهم الى الله وشفاعتها عنده (١٠ : ١٠٤ - ١٠٧)
قل يا أيها الناس ، ان كنتم في شك من ديني ؟ فلا أعبد الذين تعبدون من
دون الله ، ولكن أعبد الله الذي يتوفاكم . وأمرت ان اكون من المؤمنين .
وان أقم وجهك للدين حنيفاً ، ولا تكونن من المشركين . ولا تدع من دون
الله ما لا ينفعك ولا يضرك . فان فعلت فانك إذا من الظالمين . وان يمسسك الله
بضر فلا كاشف له الا هو ، وان يردك بخير فلا راد لفضله ، يصيب به من
يشاء من عباده وهو الغفور الرحيم) .

تدبر قوله : (ولا تدع من دون الله - الخ) - مع حكمة تعالى على من
سواهم بعدم النفع والضر - ووازن بينه وبين أقوال عباد المقابر ، التي هي
صرائح في دعاء سواه ، والالتجاء اليه ، والاضطرار والافتقار بما يتعذر
استقصاؤه ، وهو برأى ومسمع . وقد قدمنا قطرة منه . وشرح الظاهر
المشاهد مستغنى عنه ، إلا اذا ذكرت اشارة اليه للدفع في نحر المتعنت المكابر
لحسه ووجدانه .

وقد وجدنا العبادة والدعاء يتعاقبان في الكتاب العزيز ، ويعتوران مشرعاً
واحداً ، ومنتحى متبائلاً ومساقاً متأخياً ، ومحطاً متراوحاً . كقوله تعالى : (١٠ :
١٠٤) فلا عبء الذين تعبدون من دون الله ، ولكن اعبد الله الذي يتوفاكم
وامرت ان اكون من المؤمنين) وقوله (٧ : ١٩٤) ان الذين تدعون من دون

الله عباد امثالكم ، فادعوهم فليستجيبوا لكم ان كنتم صادقين) وقوله : (٣٥ ، ١٣ ، ١٤) ذلكم الله ربكم له الملك . والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير . ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ، ولو سمعوا ما استجابوا لكم . ويوم القيامة يكفرون بشرككم ، ولا ينبئك مثل خبير) وقوله (٤٦ : ٤٥ ، ٦) ومن أضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له الى يوم القيامة . وهم عن دعائهم غافلون . واذا حشر الناس كانوا لهم اعداء ، وكانوا بعبادتهم كافرين) مع قوله تعالى : (١٠ : ٢٩) ان كنا عن عبادتكم لغافلين .

فتأمل قوله : (والذين تدعون من دونه ما يملكون من قطمير) وتضمنه بيان معنى ذلك الدعاء والقصد به ، والغاية الباعثة عليه ، والصفة التي تكيف بها . فإنه مترجم عن انهم يسألون المدعو أغراضهم . فكشف لهم - إذ لم يكونوا منزلة من يجهل - عن حقيقة الأمر ، وانه لا يملك مما سأله شيئاً ، ولا يستطيع لهم قط إجابة .

ولا نخال ان القوم يعتقدون - إذ دعوا أو ثابتهم - أنها تدبر الأمر ، وتملك التصرف فيه ، فأبي دلالة في دعائها عليه مع تسميتها ايضاً شفعاء ؟ فهل يمكن مع هذا ان يجزم بكون القصد على نمط العبارة .

وهذا بعينه - دع ما جاوزه - قد ملأ أرجاء البسيطة ، ودان به العامة في سكان المقابر ، ودعاء أصحاب الأجداد في كشف الملمات ، ودفع المهيات ، وقضاء المطالب والمآرب والحاجات ، برأً ومجرأً ، وسهلاً ووعراً . وإن تراجم الكتاب العزيز ، وبراهينه بتلك المثابة والمنزلة والبيان الذي تلوناه عليك من آياته البينة ، وكلماته المفصلة المميعة ، التي لا تبقى شكاً ، ولا شبهة ولا ارتياباً ، عند من وازن وتدبر .

فتعين اتحاد الجهتين جزماً في أن صنع المقابرية - الذي مر لك منه ماتفاشش نكره - هو الذي سلكه الوثنيون حذوك النعل بالنعل ، والقنطرة بالقنطرة ، وتبعوا

آثارهم فيه حرفاً بجرف وخطوة بخطوة ، ودخلوا الجِحرَةَ التي دخلوها ،
وولجوا الأبواب التي ولجوها ، بحيث ان فصل أحدهما من الآخر فصل الشيء
من عينه ، اللهم إلا على جهة مجاوزة المقابرية لحد أولئك في أكثر الحالات كما
نبهناك على الحجّة في ذلك ، ودللتناك على صدر من صنيع العامة ، مما يشعر
بذلك . فنعم .

ولا إله إلا الله ، كيف التبس مثل هذا ، وهو من أبين البينات ، وأوضح
الواضحات ؟ متداول الدلائل ، متجاذب الأهداب ، مَسْتَلَوْ بِكُفْرَةٍ وَعَشِيَّةٍ ،
مقروء في الصلوات ، دائر على الألسنة ، يآثره الحر والعبد ، والذكر والأنثى ،
والصغير والكبير ؟!

لاجرم لما كان ملاك أمر الجميع وحاصل مبلغهم ، وغايتهم : هو التلاوة
دون الفقه والتدبير والاتباع ، والصورة دون المعنى ؟ والمقدمات دون
المقاصد ، والجسد دون الروح : خفى عليهم ذلك ، وعموا وصموا عنه . وانسى
لهم ذلك ؟ وقد منعهم سادتهم وكبرائهم من أهليهم ، ومن يقوم عليهم
ويسوسهم ، وقالوا : كتاب الله حِجْرٌ محجور ، لا يستفاد منه ، ولا يقتبس
من أنواره ، ولا ينال مافيه من العلم والدين ، لأن رجاله قد ذهبوا ، وليس
هذا الزمان صالحاً ان يكون فيه أحد كأولئك في أصل هذا الباب ، وإن
صح على قدر ما أوتى ، والزاعم لذلك مباحث أفك .

فلعمر الله ، للخير أضعوا ، وللشر أذاعوا ، وإلا فلولا ذلك لكانت هذه
المسألة من أظهر الظواهر ، لما ان العناية في كتاب الله بشأنها أتم وأكمل ،
والقصد اليها بالتكرير والتقرير والبيان في كتاب الله أكثر وأشمل . فإنها
روح المطلوب من الرسائل ، وعماد مأسأله العباد رب الارض والسماوات ،
ودرجة الصلاة ، والزكاة ، والصيام ، والحج ، وأفراد العبادة : بعد تلك
الأسطوانة العامة والله يهدي من يشاء الى صراطٍ مستقيم .

بل قال الناظرون - بمن تحت أيديهم - لهم : إن كنت تطالب ، كيف

تصلي ، وتزكي ، وتصوم وتحج ، وتتطهر من الحدث والجنابة ؟ قدونك ماقد قيل من قبلك ، فإن ذراته - فضلا عن جلالة - مستفادة محصلة من الكتاب والسنة . وان كنت تروم تصحيح عقيدتك . فاهل الى الفن المدون لذلك ، المبني على تلك الاصطلاحات والاختيارات . ثم ان كنت تريد سوى ذلك ، فلك ولا بد ناحية تؤمها ومنهج تعبده ، خاص بك عن سائر الطوائف ، اذ لو سلكت مسلكهم ، عطبت وهكذا : أشعري معتزلي امامي ، حنفي ، شافعي ، مالكي ، حنبلي وغيرهم .

فإن قلت : اريد مبدأ القضية ، وأس الامر ومصدر الخطب . قالوا : ذلك شيء عجيب ، ثم ماذا تأمل ؟ لانك ان انتهت غايتك الى حاصل مادعونك اليه ، فما زدت ان طولت المسافة على نفسك ، وتجمشت متاعب السفر ، والامر ايسر من ذلك واقرب . وان كانت الغاية بخلاف ذلك ، فهناك العطب والمهالك ، لان باب استنادك الى نفسك وذوقك : باب مرتج ، ومذهب ممتنع حرام . فالله المستعان .

وقد رأينا بعض المفسرين اعتمد تفسير الدعاء بالعبادة ، وكأنه الحديث الذي سنذكره ان شاء الله تعالى ، وهو الوجه . فرأيناه يعمد مثلا الى تركيب (٧:١٩٤) ان الذين تدعون من دون الله عباد امثالكم) فيقول : تعبدون ، وهكذا في غير هذا التركيب ، وبه جاء النص الصريح ، المروى عند ابي داود والترمذي واللفظ له ، وقال : حديث حسن صحيح ، وابن ماجة وابن حبان في صحيحه والحاكم وقال : صحيح الاسناد « الدعاء هو العبادة ، ثم قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم : (٤٠:٦٠) وقال ربكم ادعوني ، استجب لكم ، ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين) . وهذا الحديث رواه عدد جَمَّ من جلة الأئمة ، واسانيد شهيذة ، ومخارجه معروفة وفيه البيان الصريح ؛ بأن احد الجزأين في تركيب الحديث عين الآخر ، ومنحصر فيه ، ولهذا أتى بالصورة والصيغة المؤنثة بذلك من تعريفها ، واقحام ضمير الفصل زيادة في الإفادة .

ولا يخفى عليك ان سياق الآية الكريمة معرب عن كون الدعاء المذكور فيها هو هذا المعروف ، الذي قدمنا الكلام فيه : بأنه وضع واقتضاء صوري ، لازم طلب النفع والدفع ، وسؤال الغير مراد مع كون المحل باعتبار الهيئة والطبع والصدور ، لا القصد الذي وراءه . ففرق بعد الجمع الصحيح التعليق ، لمكان القدرة التامة ، وسائر الوجوه التي تتأهل للدعاء . هذا ان لم يطابق القصد الصورة ، والا فإيغال في التيه : ان وضع قصدا في غير محله ومركزه الصحيح .

وقد قدمنا ان الدعاء - الذي نبهت نحن فيه الان - : هو عند المتشرعة والإسلاميين : طبع وهيئة لازمة طلب العاجز للقادر ، وسؤاله منه . ولهذا تكرر ذكره في كتاب الله تعالى ، اذ وصف حال الوثنيين مع أوثانهم مطلقاً عن تعيين صفته وكيفيته ، للإشارة الى انه معنى متميز بَيِّن منكشف ، كالصلاة والصوم مثلا .

ولعلك تقول : هذا تطويل في شيء لاخفاء فيه ، فإن دعاء الله ، ودعاء زيد عمراً في قبره لشفاء مريض ، او ايااب غائب ، او تفريج كربة ، ودعاء المشركين أوثانهم لمثل ذلك : شيء ظاهر قريب ، وبعد الأانس بلانحة دين الإسلام يمتاز التوحيد مما سواه . فقل لي : ماتريد بهذا التكثر ؟ .
فأقول : الامر كما تذكر ، بالنظر الى الجملة ، وأما مع ملاحظة متعلقات البحث ، وذيوله وتفصيله ولوازمه ، وتفريع الكلام فيها . فلا بُعد في عده او بعضه ضرورياً . وليس القصد الا الى تقرير « ان دعاء الله وحده : هو التوحيد الخالص ، وما سواه شرك » .

ولا يصح لنا هذا الا بایضاح ان وضع الدعاء على كيفيته وحاله : لا يصلح ولا يسوغ بسببها دعاء السوى . ولولا هذا لما شاع تفريع الموحدين للملحدين ، وتوبيخ المُحَقِّقِينَ للمُبطِلِينَ ، ولما أطلق الرسل واتباعهم : ان دعاء غير الله تعالى شرك به ، وانكر الحاد في دينه ، لأنه خالف وضعه تعالى لذلك ، ورسمه

المعين فيما هنالك ، لأنه وضع الدعاء على كيف مخصوص ، وحالة فيها تعبد وتمرض لنيل ما يقصد الداعي لقدرة المتعلق وغيرها المقتضية لندائه ، وتوجيه الدعاء اليه . فيجب صرف الشيء في اهله ومجمله باعتبار حكمه تعالى اللازم ، وقضائه المحتوم ، ورسمه المطاع المتبع . امراً وشرعاً وتكليفاً ، لاوقوعاً ، والمخالفة له في ذلك مناقضة ومحادة ، ومشاقة ومضادة .

فقولنا في هذه المباحث : الدعاء موضوع لسؤال القوي القاهر القادر ، المتصف بصفات الحمد والمجد ، والتفرد بالربوبية ، نريد به : انه بوضع وكيفية ، وهياة وصورة ، لايفارق بالنظر الى نفسه وحالته البارزة ، وكيفيته المتصورة في حال ظهوره بها : ان يكون لذى الملك والملكوت منصرفاً اليه . واما بالنظر الى قصد الداعي الذي هو وراء القصد الأول ، الذي هو التوجه ، ومنتحى صورة المسألة : فالمفارقة جاءت من جهته فقط ، لامن حيث ذات الدعاء وصورته ، التي هي بمنزلة الحلقة المشاهدة ، والطبيعة اللازمة .

ومثاله : من صلى ركعتين بر كوع وسجود وقيام واعتدال لغير الله ، ذى العزة والجلال . فلا يكون مثل هذا الا الله في الحكم الحق ، وللقضاء اللازم الاتباع ، والرسم الصحيح ، والوضع والهيئة العملية ، لانه لايسمى دعاء الا ما كان كذلك ، حتى يطرا في خاطر المشرف على كلامنا : خروج نداء الوثني الهه من ماهية الدعاء ، فلا معنى للقول عليه بأنه دعا غير الله ، ولم يتلبس بدعاء قط .

وهذا جماع الكلام في هذه المسألة ، وضم اطرافه ، وتأليف شعبه .

فإذا تنقح الوجه في ذلك ، واتضح لك معنى الدعاء وضعاً وشرعاً ، ومالا يصلح ان يكون الا عليه مطلقاً ومنزلاً ، باعتبار الحكم الصحيح ، لا باعتبار قطع النظر عنه ، بل لوحظ الدعاء مطلقاً عما ذكر : فدعاء المشركين او ثنائهم مما يدخل تحته ، وضلالهم باعتبار خلافهم لمقتضى الوضع والأمر الحكيم ،

المعتبر الصحيح . عرفت - والله يرشدني واياك - : ان ذلك المتكرر ذكره في كتاب الله تعالى ، الدائر في كثير من مدارك الآيات المتلوة : هو ما ذكرنا تفسيره ، من ان الاستغائة ، وسؤال المقاصد ، وطلب المراد ، وما شبه ذلك . فحيث يمدح ويشنى على فاعله : فلوروده على الجهة الصالحة ، وضماً واستعمالاً ، باعتبار الحكم الحق . وحيث يذم ، فلخلوه من موجبات الحمد والثناء ، مع فصل جهة سؤالك من زيد درهما ، ودعوة صالحة ، فتلك قد تكلمنا في انفصالها عما نحن بصدهه فيما سلف ، وببينا انها تجري مجرى صل ، وصم ، وتصدق علينا ، ان الله يجزي المتصدقين ، لا تلتبس بباب الأدعية الدائرة في الكتاب العزيز ، حسنها وقبيحها ، ولم يزد بذكر القوي القادر ، التام الغنى والقدرة ، في شرح معنى الدعاء إلا للاعراب عن كون : تصدق علينا ، غير : سلنا من ظلمة البحر ، وأغثنا من شدة القحط ، وعقم الأرحام ، ومرض الأخلاء ، ومع الله ، وأعينوا ، وياولي الله الغوث ، فإنني قد أنخت راحلتي بمشهدك المعظم . وجئتك لكشف هذه النازلة ، او لحصول الريح في تجارتي ، والنصر على عدوي ، وقد أضناني ماترى . فقم بجاجتي ، واجعل سرّك منجى لمطلي ، على الله وعليك ، وسعادة الله وسعادتك ، حسب الله وحسبك ، يا شيخاه يا شيخاه ، الغارة والغوث والمدد ، أجذبت الارض ، وجاع الأهلون ، واضطر البنون ، وكثر الموت في الماشية . فالبدار البدار ، ياقطب العارفين . فلك التصرف والتصرف ، والمدد والولاية في تدبير المطلوب ، والوكالة من الوكيل ، ونحن فقراؤك وخدامك . وان قال قائلنا : وعبيدك . فواقع وسائع صريحاً بلا كناية ، ممن لا يحصى منا ولا ضير عليه لأنه إخلاص فيك ، وصدق انجذاب إليك ، فهو زيادة في الإصابة والثبوت ، وقد طال علينا الأمر ، وأبطأ الفرج ، فمالك عنا غافلاً؟ وقد كان من أمرنا ، ماهو كذا وكذا ، فصله لك ، ونشكوه اليك ، وما لها ، لا أنت - او الا الله

وانت (١) - فلا نرجع خائبين ، ولا نعود بخفي حنين ، وأنت أذت ، ونحن أضيافك ، وزوارك ، الذين قدرأينا ما صنعتهم مع فلان ، وقد قصدك في خطبه المدِّ لهم ، ومع غيره في غير ما قضية ، يستغاث بك فيها ، فمادتك الجميل ، ونفعمك الجزيل ، وقد قمنا بأداء الواجبات المالية والقلبية التي لاتصح زيارتك إلا بها ، ولا يسوغ الوصول اليك الا بتقديمها ، حتى آثرنا السمي الى رحابك والوصول اليك على بر الابوين ، وطاعة الوالدين ، وحملانا اليك من القربان ما قدرنا عليه من الطعام والنقدين ، وغير ماشيء من فروض العين ، وعكفنا على المشهد المقدس بالإجلال ، والتعظيم لك ، والخضوع والوقار ، والانكسار والاطراق ، وماتركنا ما يجب علينا في هذه الشرعة . فلا تحرمنا برك وجددنا علينا ، فانك لاترضى بما عرف عنك من واسع الجود والكرم والإحسان الى المحسوبين عليك ان نعامل لديك بالحرمان والقطيعة ، وقد أخلصنا فيك ، ولعل قائلهم يقول ايضا : ولم نشرك بك غيرك ، لأن من أشرك فاتمه المقصود ، والسلام .

فإن حصل لهم ما اقترحوا . فكرامة الشيخ ، وحسن صنائعه ، مع قاصديه ، وبره لو افديه .
وإلا فهناك علل عندهم طويلة الشرح ، وما شرحناه عنهم - بما هو الحقيقة -

(١) هذا بعض ما يقوم به عباد القبور والانصاب ، والا فلو عاش الى اليوم لراى وسمع ما هو أشنع واقبح من ذلك . وسبحان رب العالمين ، الذي بيده ملكوت كل شيء ، وهو يجير ولا يجار عليه يجب المضطر اذا دعاه ، ويجبر المتكسر اذا لاذ بهواه ، ويفيئ الملهوف اذا ناداه ، هو الذي عطاؤه الجميل . لان كل اسمائه وصفاته وافعاله جميل .
والخير كله بيديه . والشئ ليس اليه (الله لا اله الا هو الحي القيوم لا تاخذه سنة ولا نوم . له ما في السموات وما في الارض . من ذا الذي يشفع عنده الا باذنه . يعلم ما بين ايديهم وما خلفهم ، ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء . وسع كرسيه السموات والارض . ولا يؤوده حفظهما . وهو العلي العظيم)

ترجمة لحالهم وقولهم مع المقابر وأهل الرجوم ، إنما هو قطرة من صنيع من فيه جزء من العقل أبقاه ، والا فقد سافر الكثيرون - أو الأكثرون - عن هذا المنزل الى أوحش منه ، كما أسمعتك انموذجاً منه فيما تقدم . فشأنهم هذا وشأن « تصدق علينا ، وادع الله لنا » كبعد السماء عن الارض ، وجهتان : متميزتان غاية مستغنية عن تحرير عبارة فاصلة بالوضوح والتبيين والتميز الضروري ، والعبارات إنما يؤتى بها للبيان والكشف . فما أعرب عن نفسه . فقد كفى المؤنة ، ودون هذا في نهاية من الظهور والانكشاف . كيف هو ؟ واللابس لإحدى الجهتين بالأخرى احق من ابن هبنقة او يحذو حذو ذى الودعات يزيد بن مروان ، اذ علق عليه خرزات ليعرف بها نفسه . فجاء يوماً وقد لبسها أخوه ، فقال : يا اخي ، انت انا ، فمن انا ؟ مثل هذا فاسد الصورة الباطنة مسلوب العقل ، فاقد الإنسانية .

فمطلق الدعاء من غير اعتبار حيثية مخصوصة ، تنتهض لمُدحٍ او ذم : هو شامل لقول الرسول واتباعه ، وسالكي سبيله من اهل التوحيد (هب لنا من لدنك ذرية طيبة) « واسقِ العباد والبهائم » (وانصرنا على القوم الكافرين) « وافرج عنا مانحن فيه » « واجعل لنا من الشدة مخرجاً » « وقد دعوناك لشفاء مريضنا ، وغيث بلادنا » .

ولدعاء الوثنية معبوداتهم بما بين الله في كتابه ، ولوح به ودلّ عليه ، ولدعاء اهل المقابر بما سردنا من لَف ونشر ، وقصصناه عليك من انباء هؤلاء الناس ، كما قص الله في كتابه الكريم ، من انباء تلك الامم ، واخبار ذلك العالم بمثل قوله تعالى : (١٠ : ١٠٦) ولاتدع من دون الله مالا ينفعك ولا يضرك . فإن فعلت فانك اذا من الظالمين) وقوله (١٧ : ٥٦ ، ٥٧ قل : ادعوا الذين زعمتم من دونه ، فلا يملكون كشف الضر عنكم ولا تحويلاً ، اولئك الذين يدعون يبتغون الى ربهم الوسيلة أيهم اقرب ، ويرجون رحمته ، ويخافون عذابه) اي : فكيف تدعونهم ، وهم بهذه المثابة ؟

وهل ترى انفصالا لقول فقراء الشيخ : أجديت البلاد وجاع الأولاد ،
ونزلت بنا النوازل ، يا شيخاه الفارة والموث . فإنك محمود الفعال ، صادق
الغارات والإغاثات والتفريج ؟

فهل ترى هذا ليس مما شملته تراجم هذه الآية الكريمة ، ونادت به ؟
أم تجده أدهى وأمر ؟ ومثل قوله (٢٦ : ٧٢ ، ٧٣ هل يسمعونكم إذ تدعون ؟
أو ينفعونكم ، أو يضرون ؟) وقوله تعالى (١٧ : ٦٧) وإذا مسكم الضر في البحر
ضل من تدعون إلا إياه) .

فهذا تصريح بمعنى الدعاء ، وبيان لحقيقته ومدلوله ، وإعراب جلي عن
مفهومه ، وما يقصد من لفظه .

وذكر الله تعالى في سورة الكهف ما يعرفك بلا شك - إن شاء الله تعالى -
بأن من أطعته في معصية الله فقد اتخذته ولياً من دون الله تعالى (١٨ : ٥٠)
أفتتخذونه وذريته أولياء من دوني ؟ وهم لكم عدو) وقوله (١٨ : ١٠٣) أفحسب
الذين كفروا أن يتخذوا عبادي من دوني أولياء . إنا أعتدنا جهنم للكافرين
نُزلاً) .

وليس المراد بهذا الولاء والولاية : إلا إيثار إشارته وما هدى إليه ، على
ما أرشد الله سبحانه إليه ، ودل عليه . فإننا لا نرى من أحد منا : أنه يصبو إلى
الشیطان ، ويحبه بقلبه ، ويميل إليه بشوقه وهيامه ، وربما لا يخطر ببال أحد من
انهمك في موافقة ارادته ، ولا يمر على خيال شخص قد صار شامناً طول عبادته .
فعبادته وتولييه على ما مر : هو هذه الموافقة له ، فيما هو حرفته . وقصارى تقلبه
والكون على ما يحاوله منا ويعانيه ، من دون أن يكون متخيلاً أو متصوراً ، أو
حاصلاً في الحاضر منك صورة منه داعية إلى ما تتعلق به النفوس ، وتميل إليه
الطباع ، وتنجذب إليه الأهواء ، حتى تحبه لذلك ، وطمعها كأنه رؤوس الشياطين ،
إن دل على شيء متصور : فهو ما ينفع عنه ، لا مما هو بخلافه .

ومن طاعته في معصية الله : تحليل ما حرم وعكسه ، الذي أشار الى فظاعة شأنه قوله عز من قائل (٥٣:٣) كُنِ الطَّعَامُ كَانَ حِلاَّبِي اِسْرَائِيلَ ، إلا ما حرم اسرائيل على نفسه ، من قبل ان تنزل التوراة ، قل فائتوا بالتوراة فاتلوهان كنتم صادقين . فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك . فأولئك هم الظالمون) وانتقل من آية الكهف الى قوله تعالى : (١٩:٤٢) ام اتخذوا من دونه أولياء ؟ فالله هو الولي) وما جرى مجراه .

ومن ذكر العبادة في محل الدعاء : قوله سبحانه وتعالى (١٩:٤٨) وأعتزلكم وماتدعون من دون الله) وقوله (١٩:٤٩) فلما اعتزلهم وما يعبدون من دون الله) واذا عرفت بصرائح الاستعمال القرآني وما قادتك اليه ، وأخذت بيدك حتى أوصلتك اليه ، من معنى الدعاء وتبينه وانكشافه ، فاجعله موضوع العبادة في ذلك الحديث الشريف « الدعاء ، هو العبادة » كأنه على جعل الإفادة بالموضوع لتعيين المنتشر في المنحصر ، والشائع في المتعين ، وما فيه نوع نقص على الانضباط في الفهم وكال الانسياق اليه ، فيما هو بيِّن متميز منضبط ، فهو إذا كقولك : الصدق هو النجاة ، والتقوى هي السعادة ، وحسن الخلق هو البر ، والبخل هو الهوان ، والكسل هو الإفلاس .

فالموضوع في هذه الأمثلة : هو قاعدة المحمول وأساس بنيانه ، وأم قرآني أفقه ، حتى كأنه له شرح وبيان ، كما ان الدعاء للعبادة بهذه المنزلة . فإنه لما كان بكيفية الاضطرار والافتقار الى القوي القهار ، العزيز الغفار ، وضماً وضبطاً وصنعاً ، وإبداء الفاقة والاحتياج اليه ، وعدم الاستغناء عنه ، مترجماً عن معنى عبد مملوك مربوب ، والمدعو مالكة وربيه : كان حينئذ قاعدة أفق العبادة ، وممثل كنانتها ، وهذا سرُّ اختصاص الله به ، وعدم استحقاق سواه له ، لتقاضى كفيته التي وضع بها وبرز فيها : أن لا يكون إلا الله تعالى الذي هو أهل لما يستوجبه الدعاء ويلزمه : من كون المدعو بالنعمة الأكمل ، والوصف الاجمل ، والله الاسماء الحسنی ،

والداعي دليل له ، مفتقر اليه ، معلق آماله به وعليه ، راجياً للنفع منه حاكماً باستحقاقه لجميع ذلك بصنعه الذي ابداه ، وتكيفه الذي اتصف به في دعائه اياه .
فالدعاء بوضعه وطبعه وحاصله : كأن يقيم صلاة بتكبير وقراءة وركوع وسجود ، وذكر يتلوه فيها .

فهذه العبادة بكيفية موضوعها للرب الأحد الصمد ، السميع القريب المحيب مالك الملك . والدعاء هذا مجراه ، وهذه منزلته .

فدعاء غير الله تعالى : اخراج للدعاء عن محله وموضوعه ، كقيامه بتلك الصلاة على تلك الكيفية للمقبور والحجر ، سواء بسواء . والفصل بين الصلاة والدعاء : فصل بين متأخين ، وتفريق بين الفرقدين ، وإلا فليجعلوا للمقبور صلاة وصياماً ونحوهما ، يفارق الذم والتشريك ، ويكون صالحاً خالياً عن الفساد والمنكر ، سبحانه ربنا ، هذا بهتان عظيم .

فما بال الدعاء الذي هو العلم المشهور في العبادة ، وآيات التنزيل - بل هو في الحقيقة بداية الامر ومشرعه ، وقطب رحاه 'سل' من مركزه ، واستنزل من شوامخ صياصيه ، وهو أظهر وأشهر معنى من العبادة ، وأكثر تنصيهاً وتعييناً ، وبياناً لمعناه في آيات الكتاب منها ؟ ! .

ولذا قلنا : إنه تركيب : الصدق هو النجاة ، ولعله لا يتردد في أرجحية جعله كذلك ، على جعله كالجانب المقابل ، المؤذن : بأن عهده الاول هو الثاني وأصل الموضوع هو المحمول ، او بأن الثاني تحقيق الاول ، وبيان حاصله ، وإيضاح مفهومه . كقولك : الحج عرفة ، والكرم هو التقوى ، والبر هو حسن الخلق ، والهوان هو اتباع الهوى .

وأما درجة : العلم هو العمل . فغير ذلك كله لأنك تقول : علمت فاعمل ، وإنما لما كان هو روح المقصود منه ، والغاية المطلوبة : نُزِلَت الوسيلة - مع عدم مقصدها - منزلة العدم ، والله وِليُّ التوفيق .

١٥ - معارج الالباب

وقد حكى الله سبحانه عن عبّاد الاوثان، وَعَبَّرَ عَنْ صُدَيْعِهِمْ بِأَنَّهُمْ يَمْكُفُونَ
لِلْأَصْنَامِ وَعَلَيْهَا ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (٢٦ : ٧١) قَالُوا : نَعْبُدُ أَصْنَامًا ، فَنَظَّلُ
لَهَا عَاكِفِينَ) (٢٠ : ٩١) لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ) (٧ : ١٣٨) يَمْكُفُونَ عَلَى
أَصْنَامِهِمْ) (٢٠ : ٩٧) وَانظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا) .

ومادة « عَ كَ فَ » فيها معنى الاحتباس ، والإقامة ، والمرابطة ،
واللزوم والاستدارة ونحو ذلك .

ولا نرى في هذه الآيات إشعاراً محصوراً معنى سوى الاعتكاف ،
الذي معناه ما علمت ، ولا إشارة الى انضمام شيء اليه ، او صحبته له ، او
أن العكوف كان بعمل سواء . إذ الحكم بذلك محتاج الى شاهد صدق .

واي مانع من أن يكون الاحتباس والإقامة ، وما اشبه ذلك : عند الاصنام
هو مورد القصد في تلك الآيات ؟ لأنه بنفسه عمل كالسجود ، ولأنه لا دلالة
فيه على ما سواه . والله ما افصحته عنه الفاء في قوله : (فنظّل لها عاكفين) وقد
فسر بعضهم العكوف بالإقامة على العبادة . فهذا التقييد بالمتعلق المذكور لا بد
من تصحيحه . وربما يظن أن قوله (٢١ : ٥٢ ، ٥٣) ما هذه التماثيل التي أنتم
لها عاكفون ؟ قالوا : وجدنا آباءنا لها عابدين) حجة له ولعله بإفساده اشبه ،
لكونه أحلّ العبادة محل العكوف . فهي علته ، ولمكان التطابق بين السؤال
وجوابه ، ولفظ العكوف بمعانيه المارة غني عن متعلق .

فكيف يقدر له بلائبت ؟ .

وما علمنا حادثة في الإسلام ضاهات هذه الفتنة بالمقابر ، وأين هي مما قص
الله عن لوط عليه السلام اذ وعظ قومه في تلك الفاحشة ، وهي في الحضيض
الأوهد وبالمقام الاسفل بالنسبة الى امر القباب والمشاهد .

وقد نظم الله لوطاً في نذارته بذلك مع اخوانه من الرسل الذين انذروا قومهم
في الشرك بالله تعالى . هل علمت فيها ما يشاكل ما عليه أمم سائر الرسل

من عبادة الأوثان ، ودعاء إله مع الله ثان ؟ أم ليس فيها إلا ذكر تلك الفاحشة ، وما انضم إليها من قطع السبيل ، وإتيان المنكر في النادي ؟ إن كنا غيرها والا فالتأويل المصرح بأن «تقطعون السبيل» أي بفعلكم الفاحشة بمن يرميكم « وتأتون في ناديكم المنكر » أي فعل الفاحشة بكم ببعض قاض بالاتحاد فعاد إليها على التغاير . فكأنها اتباع لاقتصاره على ذكرها فقط في بعض المواضع .

فهذه منهم معصية من جنس معاصي البشر . لكنه اقترب بها الإصرار والتصميم على مخالفة الناصح ، ورد ما حذر به وقام ببلاغه وإعراض عن الالتفات الى موعظته ، وإيدان بأن ما قاله من قسم الباطل عندهم . وقصة شعيب في سورة الشعراء مع اصحاب الأيكة : صرح فيها بذكر إيفاء الكيل والوزن ، وترك البخس والغش والإخسار . وكلها أعمال المأمور به والمنهى عنه . والمقام يفصح عن كون التكذيب في مثل هذا كقصة لوط ، كالتكذيب في اصل الدعوة .

فما شأن من رد واعرض ، او صمم على شيء بالغ في التحذير منه صاحب الكتاب المنزل ، والوحي المبجل ، قائلاً : هذا لا حرج فيه ؟ فكيف اذا قال : قضى الله ورسوله بحسنه ، بلا بينة عنده من الله ؟ .

فكيف يسع مؤمنا بالله وكتابه أن يكون بأولئك المبطلين في شبه ومضاهاة او مشاكلة ، ولو مع فرق مآ . والقرآن والسنة ينهيان عنه ، كما زعمه من استحسّن أبنية القباب والمشاهد ، واتخاذ القبور مساجد . فوازن بين الأمرين . فبعد أن تطلع على ما سردناه في الباب الثاني . فأنت أنت والله المستعان .

وقد فارق قوم لوط قوم شعيب في الجواب ، حيث قال قوم لوط : (٢٦ : ٦٧) لأنتم تنتم بالوط لتكونن من المخرجين) وقوم شعيب قالوا : (٢٦ : ١٨٥ - ١٨٧) إنما أنت من المسحرين . وما أنت إلا بشر مثلنا وإن نظنك لمن الكاذبين

فأسقط علينا كَسَفًا من السماء ان كنت من الصادقين) رموه بالتسحير، فالظن المؤكد بأنه كاذب فالشك في صدقه وقد تطوروا في جوابهم هذا على عادة من لم يثبت قدمه على بساط الحقائق اذ قطعوا بكونه مسحراً، وهو موذن بالتكذيب الجازم ، ثم نزلوا الى المرتبة الثانية . فالثالثة .

وأما قول شعيب (٢٩ : ٣٦ يا قوم اعبدوا الله وارجوا اليوم الآخر) فذاك مع اهل مدين لا الايكة .

وكلامنا هذا في قصتي لوط وشعيب مبني على أن قوله تعالى (٢٦ : ١٩٠ كذبت قوم لوط) وقوله (٢٦ : ١٧٦ كذب أصحاب الأيكة) وارد مورد الحكاية والترجمة لما تضمنه التفصيل وشرحته المحاوره المسطورة فيها .

وملاك الاحاطة بما حكى الله عن مقابلة الرسل مع قومهم : هو استيعاب المواضع، وتصفح الموارد وإحصاؤها، حيث كانت، من دون قصر الاعتبار مع موضع واحد، إذ قديطوى في بعض ما بسط في آخر. وكذا الايجاز مع الاطناب والاشارة والاختصار مع مقابليهما .

فما ذكرنا في هذه المواطن منزل هذا التنزيل وموقوف على هذا الاعتبار . وإن أهملنا التنبيه عليه ، وما أومر الرد على رسل الله وشدة اعتنائهم في دعوة التوحيد او غيرها من افراد احكام شرعهم . وكل بمقامه في حكم الله، كاللياط والبخس في الكيل والوزن ، واتخاذ القبور مساجد . وما اشبه ذلك، وكذا الإحداث في دينهم ما لم يأذن به الله من تحليل وتحريم . لأنه استدراك عليهم، واليه الاشارة بقوله : (٣ : ٩٣ : ٩٤ كل الطعام كان حلا لبني اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه من قبل أن تنزل التوراة ، قل : فاتتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين . فمن افترى على الله الكذب من بعد ذلك فأولئك هم الظالمون) وبقوله (١٠ : ٥٩ قل : رأيتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراماً وحلالاً . قل : الله أذن لكم ، ام على الله تفترون ؟) .

وذكر الزمخشري في كشافه في تفسير هذه الآية كلاماً أخذ بذلك الحظ من الصواب والاستقامة ، لأبأس بإيراده بلفظه . قال :
« وكفى بهذه الآية زاجرة زجرابليفاً عن التجوز فيما يسأل عنه من الأحكام وباعثة على وجوب الاحتياط فيه ، وإن لا يقول أحد في شيء : جائز ، أو غير جائز ، إلا بعد ايقان واتقان ، ومن لم يوقن فليستق الله وليصمت ، والافهو مفتر على الله ، انتهى .

قلت : ولأمرٍ ما تواتر عن عدد من أكابر العلماء كلمة « لأدري » في كثير من المسائل .

والآن خَفَّ والله هذا الميزان وتجاسر الأكثرون على هتك حرمة هذا الشأن فقالوا في هذا الباب بما لأثارة عليه ، أو هي بخلافه ، ما لا يحصيه ديوان . كأنهم ماسمعوا التحذير والإنذار فيما يتلى من آيات الفرقان . وما أحسن ما أرسدك مولاك الى الاعتبار وخصك به من التعليم والاستبصار . إذ قرع سمعك بما قال (٤٢ : ٢١ أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) فانها من أشد القوارع الوازعة عن تحليل أو تحريم ، أو اعتقاد أو تحكيم ، بلا حجة ليوم الدين ولا سلطان مبين . والبدعة داخلة في هذا الباب دخولا أوليا ، أو أولويا . ويليه القول بشيء من الدين لوم فاسد ، أو تخيل بارد ، أو ظن تخميني ، أو قياس باطل .

وضابطه : حسابان يحكم به من دون استنبات وظهور .

وهذا شيء قد عمت بحكاية حمّاه البلوى . خصوصاً من مفرعي المذاهب ، الذين توسعوا في تكثير سواد هذا الباب ، تجدهم بينون الأساطين والقناطر من مسائل الأحكام على اساس منهار . تنبه .

والاستقراء أصدق شاهد . فانهم قد أكثروا القول في تفاريع الأحكام وتفصيلها ، وتصنيف المسائل وتنويعها بما يشهد العقل السليم والنظر الحكيم على بعضه بسقوطه واختلاله ، وأنه ليس على شائبة من استقامة ولاصحة

ولا اعتبار وان بعضه مقضي عليه بالضعف الواضح ، والسقوط اللائح ،
وكل قائل في حق من شاء من مخالفه بأنه قال في هذا الباب : بشرع لم
يأذنب به الله .

ولو ذهبنا نتتبع أمثله ، وما عرفنا أقوالهم فيه : لأتينا على مؤلف حافل ،
ولكنه يعرفه كل من التفت إليه وتصفح . فلا نطيل بذكر الواضح المتداول ،
المعلوم لمن رفع نظره إليه .

وهل سلت فروع شيعي من سني ، وعكسه مثلا ، أو أمثالا ؟
وهذه أدلتهم وحججهم شاهدة لهم وعليهم ، وما سد الله باب الاستظهار
والتحقيق ، والا فكان التكليف بذلك مرتفعاً ، ولا زالوا هم أنفسهم دائبين
في التصحيح والتضعيف ، والتقوية ومقابلها ، ما ذلك الا لإفادة المرتاد ، وليبان
ان جملة الامر فيها صحة وفساد ، أي : باعتبار التعدد ، لاني فرد من المسائل
كما لا يخفى .

وحاصل الامر : ان بما وضعوه : ما قامت له الحجة ، ومنه ما قامت عليه ،
ومنه ما بان سقوط مأخذه ، الذي استند قائله اليه . وربما تجرد أنت حجة
ترفعه أو تضعه ، ومنه ما لم يستبن سبيله ، والقول به تخمين وجزاف ظن ،
وهم يرمعون - أو يزعم لهم ، بتوسيع هذه الدائرة ، وتكثير ذلك السواد -
انهم بذلك خدموا الشريعة المطهرة ، وهم إنما رموها في الصميم بسهم الرد
والتعطيل والاستدراك .

وكيف تصدق دعواهم خدمة الشريعة؟ وقد شهدوا هم صريحا على أنفسهم -
وإن كان في حق المخالف - ان ذلك قد تضمن أمرا كبيرا ، من تكثير النقط ،
والإسراف في السقط ، والإيفال في الفضول واللغظ . فضلا عما قضت به
البراهين في كل بحث بعث ، ومسألة مسألة ، غالبا ، والأمر لا يقبل شيئا من
ذلك ، والقول فيه على ذلك النحو من عدم التثبت ، إنما هو مهايوي ومهالك .
فإن كنت في شك من هذا فاقرأ مؤلفات الفقه ، وأسفار مقالاتهم وتقريرعاتهم
وتلمح ما دللتك عليه ، وما لوح بالتحذير منه قوله تعالى : (٤٢ : ٢١ أم لهم

شركاء شرعوا لهم من الدين مالم يأذن به الله ؟) وهي أس بحثنا هذا ، ومطلع شمس أنواره .

وخف من قوله تعالى (٤ : ٨٢) ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً) وقوله (٤٢ : ١٣) أن أقيموا الدين ولا تتفرقوا فيه) وقوله (٣ : ١٠٣) واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) وقوله (٣ : ١٠٥) ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم) وقوله (٦ : ١٥٩) إن الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً لست منهم في شيء . إنما أمرهم إلى الله . ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون) .

فإن هذه المذاهب صارت رسوماً ، وأصبحت أثبت اعتباراً من رواسي الأدلة وخصوصاً أمهات التعزب ، كعتمزلي أشعري ، زيدي إمامي ، حنفي ماتريدي ، ومافي معناها ، وصور الأولاد . كحنفي مالكي ، وأما الزيدي ، بل وكذا يتلوه الإمامي والخارجي ، فمشارك بين الأم والولد ، وتراث مشاع بين فرع ومعتقد .

فما الذي فرق الجماعة ، وبدد الصلاة في المسجد الحرام — محط رحال الطاعة — وصير القوم عدلية ، وجورية ، وسنية ، وبدعية ؟ والمذاهب نجاة وهلاك ، أي هكذا على الإجمال والإطلاق . (١١ : ١١٨ ، ١١٩) ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك) .

وأما على التفصيل : فمن سلم من أيهما ؟ اللهم إلا باعتبار الكثرة والقلة إن تحققت ، لا مجرد دعوى . فكل فريق أخذ بزمام الدعاوي العريضة في ذلك المراك .

وما الذي صير دين الله وأحكامه طرّاً ثِقَ قد دأ ، وكل سبيل ينتحله خلائق يشب عليه الصغير ، ويهرم فيه الكبير ، ويكفر بخلافه المسلم ، أو يرأسى بحالِك الابتداع المظلم . وحاصل البرهان في ذلك عند خصمه : هو مخالفته له ، لأنه يقول : ما أنا عليه فقد شهدت به البراهين والمعقول ، وذاك يقابله بثله ، وكانهم لم يسمعوا في كتاب الله مثل قوله تعالى (٢٣ : ٥٢ ، ٥٣) وان هذه أمتكم أمة واحدة ،

وانا ربكم فاتقون ، فتقطعوا أمرهم بينهم زُبُرًا ، كل حزب بما لديهم فرحون) .
أمنت صولتها فيما استقر عليه امر هذه المذاهب ، خصوصاً فيما سموه الأصول ،
لأنها أسّ التشعب ، وشدة الاختلاف والتفرق في الدين .

أما ما سموه فروعاً ، فزعموا ان الخطب فيها سهل ، ولا تراهم يطردون هذا
في كل موضع ، بل يعترفون حيث شاءوا على انها تفرقة لدين الله ، بلاسلطان
مبين والله قد جمع في كتابه وجمع رسوله في السنة الامرين ، وساقها مساق
المؤتلف المتزواج ، وكَم من فَرَعِي اشهر واجل شأنًا من أصليّ ، كما قدمنا ،
وهو معروف .

فانظر ما انتهى اليه حال هذه الفرق ، من اهل الدعوة الإسلامية - والله
يرشدكم - وتقطعهم امرم بينهم ، فإنك تجد عجباً من الاختلاف .
فدليل الثبوت في كل طريقة : ما كان عليه سلفه ، اي : لأنها السنة عنده ؛
ولا يحل له مفارقة السنة الى بدعة ، ولا يرى لنفسه - بعد ان تقرر عنده حقيقة
مانشأ عليه - ان يعدل عنه الى باطل . حسبما شهد له في الطرفين اربعة :
الإلف ، والمنشأ ، والمعادات ، والاماني الكاذبة ، وزكام ؛ الحرص والتخمين .
وامضى ذلك حاكم الهوى ، وإحالة الانتقاد .

فبينهم وبين الناصح هذه الحنّادق ، ولهذا فرح كل بما هو عليه والسلامة
من مقابله ، وجادل عنه وفاضل ، وفاخر وفاضل ، وألّفوا في ذلك الكتب ،
وسطروه في الزبر ، ورسموه في الصحف ، وقالوا : ههنا النجاة ، والامن
والمفاز . وخصمه يعطف عليه قضاءه ، ويصرف فيه ما انفق عليه بعينه ،
ويقول فيه بنفس ما قاله فيه ، كيل الصاع بالصاع ، لان السلعة والحرفة
والحاصل متحد .

ولله در التنزيل ، وما جمع من الخير الجزيل ، والتنبيه على ابواب الاعتبار
والاستبصار ، بذكر احاديث من قبلنا ، الذين مضوا في دارج الاعصار ، ليكون
كل إنسان على بصيرة من امره . وبالآخين من ضنّ بنفسه عن متالف الاخطار .
فخذ من كل احد ما عنده من الحق ، بعد نقد ما اعطاك ، والاعتبار عليه ،

حتى تتميز سمينه من هزيلة ، وإلا فقد خاطرت اشد المخاطرة ، وهيهات النجاة
وكتب المقالات ، وأصول المذاهب وفروعها ، ومجامع الخلافيات ، ومؤلفات
الباحثين : ترى من شك او تردد في حرف مما ذكرنا او اراد الاطلاع ،
فسيرى اضعافه ايضاً ، حتى ما يصادم ضروريات الدين .

واول سبيل نسلكه للاستعلام والعثور على غرائب الباب : الكتب المؤلفة
في علم الاحكام ، وذكر مذاهب الناس وأدلتهم ، فمع صدق النظر ، وصحة
الذوق ، وإصابة الإدراك : لست مقتراً الى تعريف بما هنالك .

ثم تنتقل الى ما وراءها تجد الامر اغرب ، ولا يزال تعجبك يطول تارة في
صفة ماتعثر عليه ، وأخرى في تلقيك إياه عن لا يحصى ، وجمله جباراسياً
بعلته تأصيل تلك الدعوى المجردة : انه لا يكون إلا حقاً ، وان انتقاده ضرب
من الممتنعات ، لأنه لا يُنتقد الا ما يجوز فيه الاختلال ، ولا ينتقده الا من
يجوز وجوده في هذه الازمان ، والمقامان عندهم مقام منع .

والحازم : من لم يقنع بمجرد الانتساب الى الإسلام حسب ، بل ينقب عن
معالم دينه من منبعه الكتاب والسنة بفهمه هو وفقهه ، ويباشر المذاق النظري .
فهذه سنة اهل البيت ، والصحابة ، واهل السنة ، والمؤمنين بالله واليوم الآخر ،
لانه بذلك يتميز صفو الامر من كدره ، وحلوه من مره ، ولو لم نقل بذلك ،
وحكنا أن السالك على سنة سلفه . والواقف على حكم المنشأ - من اتباع مذهب
الآباء - لحسن ظنه ، وامتلاء صدره بهم شوي واستعظاماً : ناج مرضي ، من
دون أن يستوضح امره ، ويستبين لنفسه - لوجب القول بأن تباين هذه الفرق
والتضاد في محلها : لاشيء منه بحائف عن العدل ، ومن يرضى منهم انفسهم بهذا؟

وقد تحرر - إن شاء الله تعالى - مما تلونا : ان امم الرسل ، الذين بعثوا اليهم ،
ونعوا اليهم افعالهم ، واجلبوا عليهم بما كانوا فيه من الجهل والضلال ، اعرضوا
عن هدي رسلهم ، واستبدلوا بها اقوال وآراء شيوخهم وعادات وتقاليد آباءهم

وأجدادهم، فكان حاصل مساعيهم: هو التوجه، والاستشفاع بالأوثان ودعائها كما يدعوا المؤمنون إلههم الرحمن، وتوابع ذلك من التطواف حولها، والمثول بين يديها، والاحتباس والمكوف في عرصاتنا، وتنويع الاعمال هنالك .

فهل ترى ان الله سبحانه وتعالى قصر النهي عن عبادة سواه في السجود خاصة؟ بل باب العبادة واسع، وأنواعه كثيرة، وصنوفه لا تدخل تحت الحصر فكل فرد من العبادة داخل في قوله تعالى (١١٧:٥) اعبدوا الله ربي وربكم) وقوله (٥٦:٢٩) كَلِمَاتِي فَاعْبُدُونِ) وقوله (٢:١١) ان لا تعبدوا إلا الله).

وحقق في هذا المقام طاعتك لغير مولاك الكريم : لمن انت تعرفها، وتتعبد بها؟ وهي التي اشار اليها ربك بقوله: (١٩ : ٤٤) يا ايت لا تعبد الشيطان. ان الشيطان كان للرحمن عصيا) وقوله (٣٦ : ٦) لا تعبدوا الشيطان إنه لكم عدو مبين) وقوله (٤٥ : ٢٣) أفرأيت من اتخذ إلهه هواه) وقوله (٣١:٩) اتخذوا احبارهم ورهبانهم ارباباً من دون الله) وما علمنا احداً من البشر اتخذ صورة حسية او خيالية من شيطان او هوى . فسجد لها .

واما الطاعة فيما يدعوه اليه ، والموافقة له في امره ، والتكيف بما يسمى لحصوله، ويكدهح في تحصيله، ويبدأ باللاتصاف به ، والكون عليه، ويحرص من بين العباد على ابرازه في عالم الإيجاد فامرهم غني عن الإظهار والإشهار ، وهو المعلوم وقوعه منهم على سبيل الرضا به ، والمحبة له ، والتدين والانقياد الإيثاري، والميل الاختياري ، وجعلهم له نصيباً مفروضاً : من نفسٍ ؛ او عملٍ، او مال .

واما المؤمنون بالله : فيتسخطون ما ليس لله ، ويكرهونه، وتنفر عنه اديانهم وتمتته قلوبهم، ويحاربونه بكل قوتهم. ولا يرضون إلا قوله صلى الله عليه وسلم « لا يؤمن احدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به » وإن حدث بأحدكم لمة البشرية، وزلة إثمية . أتظنهم كالذين فرحوا بما عندهم من العلم، فاذا انقلبوا الى

أهلهم انقلبوا فكهين؟ أم تجد نعمتهم الجميل في قول ربهم الجليل (٧: ٢٠١)
إن الذين اتقوا إذا مسهم طائف من الشيطان تذكروا فإذا هم مبصرون) وفي
قول رسولهم صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَرَّته حَسَنته ، وساءته سيئته .
فهو مؤمن » ؟ .

وبالجملة : فالحصول على الكيفية التي هي مرمى سعى الشيطان فينا ، ومرام
طلبه منا ، مع الرضا به ، والتدين والاختيار القلبي ، والإذعان والانقياد له
فهو الذي علمنا عليه اقوام الضلالة ، واخوان التقليد الأعمى والجهالة ، من
غير اشتراط حصول أمرٍ مطاعٍ ، وداعٍ متصور . ذهنياً او خارجياً ، وإلقاء
الشيطان معاني في خواطرهم ، هي دعوته إياهم ، وامره لهم ، والانفعال لها
هو طاعته وإجابته ، فإن كثيراً منهم لا يتصور داعياً له ، الى ما هو عليه من
الغي والفساد البتة ، بل تلك المعاني تجول في خاطره ، وتتردد في صدره ،
وبحسبها ينفعل وينقاد ويرضى ، ويختار ويتدين ، وهذا هو عبادته من دون الله .

وأنت - بالضرورة - تعلم الفرق بين من يعبد الله ، ومن يعبد الشيطان ،
وأن الاول : يعتقد داعياً للعباد ، آمراً ناهياً مُشَبِّهاً مُعَاقِباً معلوماً متميزاً
عن الاغيار بآياتٍ ودلالات ، وأسماءٍ ونعوتٍ وصفات ، دون الثاني ، فربما لا
يخطر له معبوده بحال . لا باسمٍ ولا صفةٍ ولا ذاتٍ ، ولا دعوةٍ ولا امرٍ ولا
نهي . وليس عنده إلا معانٍ منفصلة عن مصدرها ، غير مرتبطة بمؤثرٍ ،
أو دالٍ لا معلوم ، ولا موهوم .

ولولا إعلام الله عباده بالشيطان وفعله وحرفته . هل كانوا مطلقاً يعلمون
شيئاً من ذلك؟ مع أن الموافقة له والتحقق بمرمى سعيه ، ومنتهى طلبه : أمرٌ
متحصل قائم في القديم والحديث ، حتى إن المطيع للشيطان - وقد علمه - والعامل
بأمر يوافقه ويرضاه ، ربما لا يستشعره اصلاً حينئذٍ ، مع علمه بأنه يدعو الى ما
عمل ، ويجرص عليه ، ولكن كان إقدامه على ما يرضاه منه ، ومقارفته لما يحاول
الكون عليه ، ويزاول ابن آدم في التلوث به : منفصلاً عن ملاحظته بئس .

فالإقدام والمقارفة يكونان انفعالاً عن ارتسام تلك المعانى ، التى يلقبها الشيطان ، ويحيلها في الخاطر من دون استشعار الملقى ، والشعور بمدبرها ، وخطوره في الخيال والملاحظة .

بل يعتبر المقدم والمقارف : أنه في ذلك التكيف ساعٍ لله ، ومبادرٌ إلى مرضاته (١٨ : ١٠٤ قل : هل ننبئكم بالأخسرين أعمالاً الذين ضلّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنْعاً) (٥٦ ، ٥٥ : ٢٣) أيحسبون أن ما تقدم به من مالٍ وبنين ، نساوع لهم في الخيرات ؟ بل لا يشعرون) .

وكذا - أو قريب منه - الهوى والأخبار ، زنّ هذين بما قبلها ، ولا تغفل : إن الأخبار والرهبان أمرٌ عند المطيع لهم معلوم محسوس . فكيف يتصور عدم الشعور بهم ؟ لأن العابد لله في نيته وقصده ، على صورة نهى الله عنها ، وأمر الأخبار بها : هو في ذلك غير جارٍ على عمله لهم ، ولا مضيف عبادته لجره وراهبه ، وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم لعدي بن حاتم في حديث الترمذى « والله ما عبدوهم ، إنما غايته : انفعال عن دلالته وإضلاله له ، حيث كان معنى (اتخذوا أخبارهم ورهبانهم أرباباً) أى : بطاعتهم في تحليل حرام ، أو تحريم حلال ، كما أشار إليه حديث الترمذى وحسنه ، وفي خصوص سنده عنده مقال - وإن كان معناه غير ما ذكرنا - فهو محتاج في إخراجه عن أن يكون شركاً إلى تقريره أن التدين بطاعة غير الله في فعل ما حرمه ، واجتناب ما أحله : ليس تنديداً له ، وهلم الحجة فيه إن كنت من الصادقين .

وإلا فالتفسير المرفوع عند الترمذى مشدود الإطلاق بما لا يخفى على ميز .
(٥ : ٤٤ ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) .

وما سبق ذكره ، من أن المصورين لصالحهم ، ثم المسندين عباداتهم إلى تلك الصور والمضيفها لها : لا شك في كون اتخاذهم أخبارهم ورهبانهم أرباباً أمراً

اوضح وابين من طواغيتهم المشار اليها (١) .

وقد عرفت ان معنى «الدعاء» مفهوم معقول ، لالبس فيه ، وان وضع الدعاء بحالٍ : يقتضى ان يكون به من خاص حق الله ؛ ولذا اطلق الرسل إذنٌ وعظوا اقوامهم - لفظ «الدعاء» عن شرح وتقييد ، وإضافة بيان لمعناه .

وأما مادة «عَبَدَ» ففيها معنى الخضوع والذلة والطاعة .
واقصر على تفسيرها بالأخير : مَنْ شَاءَ اللهُ مِنْ أَعْلَامِ الْبَاحِثِينَ ، وكأنه على إمكان ردِّ الاولين اليه .

وعلى ان حاصل (لاتعبدوا الشيطان) هو ذاك . حيث كان المعنى لاتطيعوه فيما امركم ، وتستجيبوا له إذا دعاكم .

وحاصل : (افرايت من اتخذ إلهه هواه) و (اتخذوا احياءهم وربهانهم أرباباً من دون الله) اي : والمعنى : اطاعوهم فيما امروا فيه بخلاف حكم الله تعالى ، كما يشير اليه . او أعم منه ايضاً : قوله تعالى : (ام لهم شركاء ، شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ؟) .

ولادخَلَ في هذا ، لقوله تعالى : (٢ : ٣٤ اسجدوا لآدم) (١٢ : ١٠٠)
وخرُّوا له سجداً) وقوله تعالى (٤٨ : ٩) وَتَمَزَّرُوهُ وَتَوَقَّرُوهُ ، وَتَسَبَّحُوهُ ،
بِكُرَّةٍ وَأَصِيلًا) (٤٩ : ٢) لَاتَرَفَعُوا أصْوَاتِكُمْ فَوْقَ صَوْتِ
النَّبِيِّ ، وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ ، كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ) وقوله تعالى
(١٧ : ٢٤) وَاخْفِضْ لَهَا جَنَاحَ الذَّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ) وقوله صلى الله عليه وسلم
« ليس منّا من لم يُجِئْ كَسِيرَ نَا » وقوله تعالى : (٥ : ٥٤) أَذِلَّةٌ عَلَى

« ١ » ان اتخاذ الاحبار والرهبان اربابا : انما كان نتيجة مخالفة الدين المشروع من عند الله والاختلاف فيه ، فيوحي الشيطان بتعميم أولئك الاحبار باسم العلم والتبحر فيه ، ويتمظرو بتدبير الرهبان ، باسم العبادة والعمل والاجتهاد فيه ، ثم يوحي الى اوليائه بتركيز النظر من كل طائفة الى مقدسها حتى تقوم الحجب الكثيفة بيــــن تلويبهم وبين هداية الدين الحق ونوره ، فيوتمهم الشيطان بعد ذلك فيما شاء من وثنية وافتراء كذب على الله وفسوق وعصيان .

المؤمنين أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ) .

إذْ هَذَا الْآخِرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : (٢٩ : ٤٨ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ) كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : (٥٥ : ٥) أَعَزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ) لَا يَكُونُ مِنَ النَّزَاعِ فِي رَدَائِهِ الْكَبِيرِيَاءِ وَالْأَزَارِ الْعَظْمَةِ .

وَكُلُّ مَا ذَكَرْنَا فِيهَا لِأَنَّهُ سِوَاهُ جَارٍ مَجْرَى : أَطِيعْ أَبَاكَ ، وَأَكْرَمِ ضَيْفَكَ وَجَارَكَ ، لَيْسَ مِنْهُ شَيْءٌ عَلَى مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى (٢ : ١٠٨ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرِ) وَقَوْلِهِ (٣٧ : ٤١) وَاسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَكُمْ ، إِنْ كُنْتُمْ آيَاهُ تَعْبُدُونَ) سَيِّمًا إِذَا فَسَّرَ السُّجُودَ فِي قَوْلِهِ (فَاسْجُدُوا لِآدَمَ) وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى (وَخَرُّوا لَهُ سُجْدًا) بِالْإِنْحِنَاءِ ، تَحِيَّةٌ لَهُ ، وَالْإِنْحِنَاءُ لِلتَّحِيَّةِ فِي شَرْعِنَا فِيهِ : مَا أَخْرَجَهُ التَّرْمِذِيُّ ، وَلَا أَعْلَمُ غَيْرَهُ . لَكِنْ فِي سَنَدِهِ مَا فِيهِ .

وَالْحَاصِلُ : أَنَّ كُلَّ ذَلِكَ - فِيمَا نَرَاهُ - ظَاهِرٌ مُبِينٌ ، جَارٍ مَجْرَى الْإِكْرَامِ وَمَحَاسِنِ التَّأَخِّي ، وَإِعْطَاءِ الْحَقِّ لِمَنْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُ عَلَيْكَ حَقًّا ، إِنْ لِنَفْسِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِزُورِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَلِأَهْلِكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِذَا مَرَضَ قَعْدُهُ ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعَ جَنَازَتَهُ .

وَالْمَعْنَى التَّعْبُدِيَّ عَنْ هَذَا بِنَاحِيَةٍ وَمَنْفَصَلٍ ، مَعَ عَدَمِ تَيَقُّنِ الْوَضْعِ اللَّازِمِ بِالرَّغْبَةِ ، وَالرَّهْبَةِ ، وَالرَّجَاءِ ، وَالْخَوْفِ ، وَصَلَاحِيَةِ الْمَقْصُودِ ، وَأَهْلِيَّتِهِ لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ وَتَوْجِيهِ الْعَمَلِ بِالْقَصْدِ ، وَالْإِضَافَةِ لَهُ وَالِيهِ .

فَالسُّجُودُ الْمَذْكُورُ : هُوَ طَاعَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى ، وَامْتِثَالٌ لِأَمْرِهِ ، وَهُوَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْجَمْعُ لَهُ ذَلِكَ السُّجُودُ ، وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِهِ ، مِنْ حَيْثُ الْإِنْقِيَادُ لِأَمْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ إِكْرَامًا أَوْ غَيْرَهُ لغيره ، وَإِنْ اتَّحَدَ مَالَهُ مَعَ مَا فَرَضَهُ لغيره ، وَهُوَ بِالْآخِرَةِ لَهُ فِي الصُّورَةِ وَالْبُرُوزِ ، كَمَشِيكِهِ لِلصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَمَشِيكِهِ لِلْعِبَادَةِ الْمَشْرُوعَةِ ، كُلٌّ مِنْهَا مَنْفَصَلٌ عَنِ الْآخِرِ بِالْقَصْدِ وَالْإِعْتِبَارِ وَالْحَقِيقَةِ ، مُتَعَقِّلُ الْإِنْفِرَادِ عَنْهُ صِدْقًا وَمَدَاقًا . فَلَنُطِيلُ فِيهِ بِمَا هُوَ مَرْكُوزٌ فِي مَعَالِمِ الضَّرُورَةِ ، وَلَا هُنَا قَطْعٌ أَيْضًا

في هذا الباب بكيفيةٍ وضعيةٍ ، طبيعيةٍ لازمةٍ ، مانمةٍ للتصريف والتغيير - كما قد شرحنا ذلك - مكرراً ذلك في الدعاء^(١). بل هذا الباب قابل للتحويل القسدي ، على أنه لو تُعْبِدَ به غير الله ، فشارك بلا شكٍ ومِريّةٍ . وقد تضمن ما سنمليه - ان شاء الله - عليك : ما تأخذ منه تسمية هذه الاعمال الظاهرة عبادة .

فمن ذلك : حديث « يَأْأَبْنُ آدَمَ ، تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي » عند الترمذي ، وقال ، حسن . والحاكم . وقال : صحيح الإسناد ، وابن حبان في صحيحه ، والبيهقي في « كتاب الزهد » .

ومن ذلك : حديث مسلم والترمذي وابن ماجه « العبادة في الهرج ، كهجرة الي » .

ومن ذلك : ما ذكر الحاكم في المستدرک ، وقال : صحيح على شرطها .

قلت : والكشف عن تصحيحه ممكن ، لتساهله رحمه الله - عن عبد الله ابن عباس رضي الله عنها « أن رجلاً قال : يا رسول الله ، إني أقف الموقف ، أريدُ وَجَهَ الله ، وأريد : ان يُرى موطني ، فلم يرد عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئاً ، حتى نزلت (١١٠ : ١٨) فَمَنْ كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا ، وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا) » .

وَلَا تَمْرُرْ عَلَى هَذَا ، وَأَنْتِ فِي غَفْلَةٍ عَمَّا يُرَادُ بِكَ وَكُلِّفْتَهُ . بصرك الله رُشْدَكَ وَعِلْمَكَ .

وبالجملة : فَكُونَ الْعَمَلِ عِبَادَةً ، لا يحتاج - فيما إخال - مزيداً لإيضاح ، فمن

« ١٠ » اي في باب سجود الملائكة لادم - والسجود في لسان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم : هو منتهى الخضوع والانتقاد . فسجود الملائكة هو : انقيادهم بأمر الله وتسخيره لادم وبنيه في تدبير امورهم ، بما ينزل لهم ربه من الارزاق والاجال والوحي وغيرها ، وما يصمدون به منهم الى ربه ممتاتبين في الليل والنهار .

حَلَّقَ ، او طاف ، او صلى ، او صام ، او سافر ، او اعتكف وحبس نفسه .
 وقرب القرابين ، او زاول وعالج أي فعل : كان مُتَعَبِّدًا بذلك لغير الله
 فلا شك هو من إخوان الشياطين ، وَمَرَدَّةِ الكفار والمشركين .

ولانعم كبير معنى للشرك - إذ نعاها الله الى أهله - سوى : باب العمل
 لغيره ، والدعاء لسواه ، وما يستتبعان او ينشأ عنها ، وان كان العمل للأوثان :
 لم يقع إلا للاستشفاع ، لا للاستحقاق بالذات ، كما هو صريح (٣ : ٣٩) ما نعبدهم
 إلا لِيُقَرَّبُونَا الى الله زُلْفَى) .

فالقصد الثاني - وهو التوسل - غير نافع مع القصد الاول ، وهو ارادة
 السوي بالعمل ، وجعله له ، و اضافته اليه ، وتوجيهه له ، إذ هذا فرق من وراء الجمع .

وهل يستطيع بحجة واضحة ان يماننا بشر : ان «ياولى الله اقل» من هذا
 القبيل ، كالصلاة له سواء ؟ إذ الوضع واحد ، كما شرحناه ، حتى ان المشركين
 أهل الأوثان تجدهم - في بعض الاحوال - أقرب حالاً ، وأخف من عباد القبور
 مجالاً ، فانظر ما حكاه الله تعالى عنهم بقوله سبحانه (١٧ : ٦٧) واذا مسك الضرب
 في البحر . ضلَّ مَنْ تدعون إلا إياه) وقوله تعالى (٢٩ : ٦٥) فإذا ركبوا في
 الفلك دَعَوْا الله ، مخلصين له الدين . فلما نجاهم الى البر اذا هم يشركون)
 أقرى أصحاب المقابر يرضون بتفريد الحميد الحميد ، عن الشاذلي والرفاعي ،
 وشاويش الحضرة والحداد ، والجيلاني ؟ كلا والله ، بل يفرغون التوجه الى
 الجهتين في قالب واحد ، بل هم الى جهة أوليائهم وأندادهم اشد انصرافاً .

ولقد روى الإمام ابو عيسى الترمذي - رحمه الله - في تفسير سورة
 الذاريات ، من جامعهم بسند جيد ، قوي كالشمس ، عن رجل من ربيعة - وهو
 الحارث بن يزيد البكري - قال «قدمت المدينة . فدخلت على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ، فذكرت عنده : وَاَفِدُّعَادُ ، قال : فقلت : أعوذ بالله ان
 أكون مثل وافد عاد ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما وافد عاد ؟ قال :

فقلت : على الخير سقطت . إن عاداً لما أقحطت . بعثت قَيْلاً ، فنزل على بكرِ ابن معاوية ، فسقاه الخمر ، وَغَسَّتَهُ الجرادتان ، ثم خرج يريد : جبال مهرة ، فقال : اللهم إني لم آتكَ لمريضَ فأداوِيه ، ولا لأسيرٍ فأفادِيه ، فاسق عبدك ما كنت مُسْقِيه ، واسق معه بكر بن معاوية - يشكر له الخمر ، التي سقاه - الحديث . . وفي آية (فإذا ركبوا في الفلك . دعوا الله مخلصين له الدين) وآية (٤٠ : ١٤) فادعوا الله مخلصين له الدين) وآية (٣١ : ٣٢) وإذا غشيهم موج كالظلل دَعَوْا الله مخلصين له الدين) وغيرها : تسمية الدعاء ديناً ، ودعاء غيره شركاً .

ومن زعم أن المشركين لا يدعونهم تعالى ، أو انهم يشركون به في الدعاء احداً عند الشدائد . فقله من افسد القول ، وأقبح الغلط ، فكم هتف عباد المقابر بدعاء شيخ الولاية عند التطام الموج بالفلك ، والحال : أن هذه حالة تنسى غيره تعالى ، كما حكى عن هو غريق في الضلالة بقوله تعالى (٣٠ : ٣٣ ، ٣٤) وإذا مسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ ، مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ، ثم إذا أذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يَشْرِكُونَ ، لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ) وَمَسَّ الضَّرُّ : أَعْمُ مِنْ غَشْيَانِ الْمَوْجِ ، وَإِذَا قَعُ الرِّحْمَةُ : أَعْمُ مِنَ النِّجَاةِ إِلَى الْبَرِّ ، وعباد المقابر إذا مسهم الضر : نادوها وإذا مستهم الرحمة : نسوا ربهم ولم ينسوها ، وكيف ينسونها ؟ وهي كرامتهم وبها نجوا : اما باستقلال وسانطتها وتصرفها واما للإرادة الالهية بزعمهم الفاسد : اما ابتداءً او مصاحبةً ، لتأثير اقتراح الواسطة ، كما لعلته المركبة ، أو بأي الاعتبار السابق ذكرها ، اذ المقام صالح لجميع ذلك ، وهم يذكرون هذا صريحاً .

واهل التوحيد إنما يدعون الله وحده ، لا يشركون به شيئاً ، في كل شدة وُضُرٍّ ، فاذا نجاهم شكروه وحمدوه ، من دون أن يداخلهم بذلك غرور وريزعمون به أنه كرامة . بل هم يؤمنون أن كل نعم ربهم عليهم امتحان وفتنة . كما قال ربهم في كتابه ، واهل الاوثان يخاضون عند تلك الشدائد ، فلما نجاهم الى البر : اذا هم يشركون .

تأمل ذكر الإخلاص والشرك في هذا المقام ، وبماذا وقما وتحققا ؟ أمثل :

يا الله برحمتك ، ام بغيره ؟ فتدبره ان كنت في التثقيف الفرقاني ذا شغف .
والكرامات لها بحث يليق بها قدرأ ومجلا ، وحدأ تقف عليه لاتتجاوزه الى
حمى التوحيد (٧ : ٢٩ وادعوه ، مخلصين له الدين) (٤٠ : ٦٥ هو الحي
لا إله الا هو ، فادعوه مخلصين له الدين) (٩٨ : ٥ وما امروا الا ليعبدوا الله ،
مخلصين له الدين) (٣٩ : ٣ فاعبد الله مُخْلِصاً له الدين ، أالله الدين الخالص) .

فهذا ما امر الله به سبحانه وتعالى وارسل به رسله ودعا اليه عباده ،
وحذرهم أن يكونوا كظالم نفسه ، الذي قال الله فيه (٣٩ : ٨ واذا مس
الانسان ضر دعا ربه منيباً اليه ، ثم اذا خولته نعمة منه نسي ما كان
يدعو اليه من قبل ، وجعل لله انداداً ليضل عن سبيله ، قل : تمتع بكفرك
قليلا ، انك من اصحاب النار) .

وتأمل ، هل تراه عنى بالنسيان هنا : رَفَضَ الْاِخْلَاصِ إِلَى الْاِشْرَاقِ ، كما
في قوله تعالى : (٢٩ : ٦٥ فلما نجاهم الى السَّبَرِ اذا هم يشركون) وقوله تعالى :
(٣٠ : ٣٣ اذا فريق منهم برهم يشركون) وكما يلوح به قوله تعالى : (وجعل
الله أنداداً) ؟ فإنه شبيه بتركيب (١٠ : ١٢ واذا مس الإنسان الضر دعانا
لجنبه او قاعداً او قائماً ، فلما كشفنا عنه ضره مر ، كأن لم يدعنا الى
ضره مسه ، كذلك زين للمسرفين ما كانوا يعملون) .

أم ترى معنى الكل : أنه لا يعمل بمقتضى اخلاص الدعاء لله عند
مس الضر ، لأنه يقتضي التوحيد ، وعدم التنديد ، بأي طريق ؟ وما
هناك هو كل الانفصال بين البحثين .

وَمَنْ لَمْ يَفْهَمْ الْمَقَاصِدَ - مع هذا التنويع والتلوين للعبادات ، ودورانها في
تلك المقامات ، على تقريرٍ فردٍ ، وحاصلٍ مُتَّحِدٍ - فأنتى له درك الحقائق ؟
اذا عرفت هذا . فوازن بين صنيع عباد المقابر ، وما كان عليه تلك الأمم
الفواير ، بحس شاهد ، وفكر صادق وقلب حاضر ، وأنت أنت بعد ذلك .

فالله الحكمُ القدير المالك ، الذي إياه ندعو ونعبد ، وإليه نسمى ونخفيد ،
ولا نشرك به في ذلك بانتحال كُفْرٍ ولا ند .

وقد مرت الإشارة : أنه لا يشترط في التنديد : أن ينتحل للسوى من
الصفات والأسماء والافعال ما يختص به الحميد المجيد ، بل هو أن تتكيف
لذلك السوى بكيفية العابدية ، وتحقق أنت له بصفة الربوبية ، وتقضي له
بجالتك التي صنعتها ، وصورة نعمتك في عبادتك إياه فقط بأنه يربك ويُرَبِّيك :
فتعمل له ، وتتأله وتتعبده ، وتسعى في العمل له وتردد ، من دون أن تقول :
ذا خالقي ورازقي ، وله طريقي وتالدي ، وما ملكت يداي ، ومالك
امري ، وحياتي وموتي ، ومنزل الامطار ، ومجري الانهار ، ومرسى
الشوامخ ، ومنشيء الارواح النوافخ :

ولذلك لما فسر الزمخشري في « كشافه » الند : بالمثل المناوىء المخالف
- والعلمُ شاهد : بأن المشركين ما كانوا يعترفون لأوثانهم بهذا التوصيف ،
ولا كانت عندهم بهذا النعت والتعريف - استشعر شيئاً من هذا المعنى ،
لوروده على ما ذكر من تفسير الند ، وأجاب عنه ، فقال :

فإن قلت : كانوا يسمون أصنامهم باسمه ، ويعظمونها بما يُعظَّمُ به من
أنواع القُرَب ، وما كانوا يزعمون : أنها تخالف الله وتناوته ؟

قلت : لما تقربوا إليها ، وعظموها وسموها آلهة . اشبهت حالهم حال
مَنْ يعتقد أنها آلهة مثله ، قادرة على مخالفته ومضادته - الى آخر كلامه .
والذي هدت اليه ضرورة التمييز ، وصدق الادراك ، وتطابقت عليه الدلائل ،
والاخبار الكثيرة الصادقة ، واستقراء حقائق الاحوال : أن عامة شرك
الوثنيين ، هو جعلهم للأغيار حظ الربوبية في الاعمال ، من دون مجاذبة القوي
القاهر سلطانه وعزه وكبريائه ، ومعاني أسماؤه الحسنی ، وصفاته العُلَى .
وهل علمت احداً من رسل الله - عليهم اجمعين صلوات الله وسلامه -
وعظ قومه : في انهم جعلوا مع الله خالفاً ، اورازقا ، اوحبياً ، اوميتاً مثلاً ؟

ام العلم قاضٍ يصدق الحاكمي : انهم اذا سئلوا : من خلق السموات والارض؟ من يرزقكم من السموات والارض ؟ لقالوا : الله ، وان الموعظة منصرفه الى تدرية بتلك الاوصاف الصادرة منهم ، والتوجه ببندها لغير خالقهم ، وسوى فاطرهم وبارئهم من الميت اللاحق بالعدم ، اما قوله عن حاج إبراهيم في ربه : (٢ : ٢٥٨ انا حيى وأميت) وعن فرعون (٧٩ : ٢٤ أنا ربكم الأعلى) فإنه فردٌ منصوص عليه ، جاوز طور عامة مَنْ كفر بالله ، الى مبالغ الفحش ، ومحط رحال العموم ، والاغلبية هو الاول (٤ : ١٢٥) وَمَنْ أَحْسَنَ دِينًا مِنْ اسْمِ وَجْهِهِ اللَّهِ ، وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ؟ (٣٩ : ٢٩ ضرب الله مثلا : رجلا فيه شركاءٌ مُتَشَاكِسُونَ ، وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ ، هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ؟ (٣٠ : ٢٨ ضرب لكم مثلا من انفسكم : هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم ؟ فأنتم فيه سواء) .

وأما قولهم : (٣٨ : ٥ اجعل الآلهة : إلهًا واحدًا) فالمراد : خاصة او ضما ، لانبعث الأسماء عن المعاني ، التي تلتزمها بضرورة امرها : فيما كانوا عليه من شريك ما يملكه الله وما ملك (١)

وكذا قوله تعالى : (٧ : ١٨٠ وَذَرُوا الَّذِينَ يَلْحَدُونَ فِي أَسْمَائِهِ) أي : يميلون عن الصواب فيها ، فيسمون غيره رباً وإلهاً ومعبوداً ، لأن ذلك معنى سجودهم لها ، وتقريبهم القرابين ، والتوجه نحوها بالعبادة باسم الشفاعة والتقريب

«١» لقد كانت قرئش تفهم معنى كلمة « اله » وتعرف أن معناها غير معنى كلمة « رب » فالإله : هو المعظم المقدس بأنواع التعظيم والتقديس والولاية له ، واتخاذها وليا ، كما شرح الله ذلك اوضح شرح في كتابه . وأما « الرب » فهو السيد المالك الربى بخلقه ورزقه ونعمه نعم لذلك كانوا يوحدون في الربوبية ، ويتخذون الشركاء في الالهية . ومن ثم استنكروا دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم الى توحيد العبادة والالهية . وكانوا يقولون في تلبيتهم «البيك لا شريك لك ، الا شريكا هو لك تملكه وما ملك . . . والله أعلم .

زلفي ، والاسم كالتابع ، والفرع الملزوم المتولد عن المعنى ، اذ بتحقيق هذا - ان شاء الله تعالى - هو الذي لاثبت سواه . وان اعتبرت الاسم ، واستطردته في هذه المقامات ، وجعلت تلك المعاني لاغية ، من تحصيل الشرك ، مالم ترتبط بالاسماء ، فتحصله حينئذ . فانظر ما نقول ، فلا اخالك ترضاه فإنك تعري كل فعل خلا عن هذا الاسم عن أن يكون شركا ، ويمنع من أن يكون جميع العبادات الشرعية ، اذا صرفت لغير الله وقصد بها التعبد لسواه ، مع السكوت عن تسمية الغير والسوى باسم الإله - شركا به تعالى ، وهذا بمجرد مغن عن الكلام عليه .

وأما القائل : (أنا حي وأميت - أنا ربكم الأعلى) فمنازع مجاذب .

وهنا تلخيص شديد ، فالق سمعك وانت شهيد ، وهو ان دين الله الذي ارتضاه للعباد : هو الاسلام ، بما اشتمل عليه من الشرائع والاحكام ، ومعالم الواجب والحلال والحرام . فندعوه سبحانه وتعالى بأسمائه الحسنی وحده ، مخلصين له الدين ، ونؤمن بما امر بالإيمان به ونقف على حكمه فيما نأتي ونذر ، لا نجعل لسواه فينا حكما ولا امرا ، ولا حظا من مربوبيتنا ذاتا ولا افعالا ، ونكون فيما ندين به : من اعتقاد ، او عمل ، مسلمين ذلك من انفسنا له ، مدعين لقضائه ، راضين به مختارين له (٨ : ٣٩) وقاتلوم حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله) وكل هذا في العبادات ظاهر .

وأما المعاملات : فهي متوقفة على تحليل وتحريم ، وفعل الحلال ، واجتناب الحرام : عبادة ، لقوله تعالى (٢ : ١٦٨ ، ١٦٩) يا أيها الناس كلوا مما في الارض حلالا طيبا ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان إنه لكم عدو مبين . انما يأمركم بالسوء والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون) وقوله (٥ : ٨٧) يا أيها الذين آمنوا ، لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) وقوله (٧ : ٣٢) قل : من حرم زينة الله التي أخرج لعباده ، والطيبات من الرزق) وقوله (٧ : ٣١) وكلوا واشربوا وشبههن .

ولأنك تقول : أحل الله لي البيع . ففعلت ، ففزعتَ الى حكم ربك ،
ومجرد التحكيم في ذلك عبادة ، كالتقول بالحكم ، ولا يقصد بالإحلال إلا ثمرته
من التعبد به ، الذي منه : العمل به استناداً .

اللهم إلا أن يقال : العمل في هذه الجهة منفصل عن الحكم . وليس من
لازم عبادة الحكم عبادية العمل ، وغايته : أن الإذن في شيء ، لا يستلزم
ملاحظة حصوله ، ولكنه جاء في الحديث الصحيح « وفي بُضْع أحدكم
صدقة ، قيل : يا رسول الله ، أيأتي أحدنا شهوته ، ويكون له أجر ؟ قال :
أرأيتم : لو وضعها في حرام ، أكان عليه وزرٌ ؟ » .

ولعل أظهر من ذلك كله « إن الله يحب : أن تؤتى رخصه » حيث يكون
المراد بالرخصة : الحلال مطلقاً ، لا بقيد كونه بعد عزيمة .

وأما العلم بحكم البراءة والتعبدية : فله اتصال بما نص الشارع على حله ، من
حيث كونه سكت عنه ، « وسكتَ عن اشياء رحمة لكم - غير نسيان -
فلا تبحثوا عنها » أو لم يكلفنا ما ليس في وسعنا (٢٣ : ٦٢) لا تكلف نفساً
إلا وسعها) ؟ أو لقوله سبحانه : (٢ : ٢٩) خلق لكم ما في الأرض جميعاً)
فما تناوله ، أو لكون الأمر الناهي إذا عين مشخصات امره ونهيه كان ذكر
المعين - أي بتمامه - حجة على أن ما سواه لا يتعلق به اعتبار فعل ، أو
ترك ، ولا قصد إيجاد أو إعدام (١٩ : ٦٤) وما كان ربك نسياً) أو
لنحو (٥ : ١٠٣) ما جعل الله من بحيرة ولا سائبة - الآية) ؟ .

أو لكون ما كان من هذا القبيل ، هو غير ما يتدين به . إذ لو صار بهذه
الحيثية عاد من باب البحيرة .

أو يقال : إن حكم البراءة مفروض ، غير موجود ، لنحو قوله تعالى (٤ : ٢٤)
وأحل لكم ما وراء ذلكم) وقوله (٢ : ٢٧٥) وأحل الله البيع) وقوله (٢ : ٢٩)
هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعاً) وقول النبي صلى الله عليه وسلم « ما أنزل

الله في الحمر شيئاً إلا هذه الآية الفاذة الجامعة ، وقوله « لو حدث في الصلاة شيء لأخبرتكم » « وسكت عن أشياء رحمة بكم » .

وحاصله : ان حكم البراءة ان وقف في الاعتبار والقصد ، على رسم مخصوص : من فعل أو ترك ، بحيث يكون مثالا متبعاً ، لاتجوز مخالفته . صار ديناً ، كذات أنواط ، اذ لو علقوا سلاحهم ، لابذلك القصد والاعتبار والرسم المتبع العادي المتروك المخالفة ما كانوا ظالمين ، ولا كان لجواب السائل ، اذ قال : « اجمل لنا ذات أنواط ، كما لهم ذات أنواط » بجملة « لتكونن كمن قال اجمل لنا لها ، كما لهم آلهة » مقتضى اصلا .

بل وبالنظر الى قصة ذات أنواط - مع التأمل - ربما يظهر لك : ان قولنا : لاتجوز مخالفته . انما هو لبيان القدر المتيقن ، والا فلعل مجرد الالتزام العملي العادي كاف من دون حكم بمنع المخالفة . فتنبه .

والمراد بقوله تعالى : (١٨٠:٤٧ فادعوه بها) اي : ولو من غير احاطة ، لقوله تعالى : (١١٠: ١٧ قل : ادعوا الله ، او ادعوا الرحمن ، أياً ما تدعوا فله الأسماء الحسنی) ولأنه تعالى يتعرف الى عبادته ببعض أسمائه وصفاته ، التي يتميز بها عن الاغيار (٢١: ٢) يأياها الناس ، اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم (١٢٢: ٢٦ - ١٢٤) واتقوا الذي أمدكم بما تعملون ، أمدكم بأنعام وبنين ، وجنات وعيون (٢٦ : ١٨٤) واتقوا الذي خلقكم والجبلية الاولين) .

وكذا ماتضمنته محاوره موسى مع فرعون ومكثيه ، بل ايمان السحرة من ابين البيئات في هذا البحث . فإنه لاعن احاطة بما يجب ويجوز ، ويمتنع في حقه سبحانه وتعالى ، بل صدقوا بما بلغهم ، وهو بعض ضرورة .

ومن هنا تعرف الجواب ان شاء الله تعالى عن قصة الذي أمر بنيه : ان يحرقوه ويذروه في الرياح ، او في البحر .

ومن هذا: قصة الخليل ابراهيم عليه السلام، المشروحة في آيات (٧٦:٦-٨٣ فلما جن عليه الليل - الآيات) .

ومنه : حديث ضمام بن ثعلبة ، وحديث الدعاء الذي رواه ابن مسعود . وفيه « او استأثرت به في علم الغيب عندك » .

وما كان المشركون يجهلون جميع ما لله تعالى من الأسماء ، والصفات ، والافعال التي اخص بها ، آيات (٢٩:٦١، ٢٩:٦٣، ٤٣:٨٧، ٣١:٣٩، ٢٥:٣٩، ٣٨:٤٣، ٩:٤٣، ٨٧:٩) ولئن سألتهم) وقد مرت، انما ظلموا بترك مقتضى ذلك، لما سئلوا : ان يخلصوا العبادة للذي صفاته تلك الصفات التي علموها ، ويوحده ، ويخلصوا له العبادة ، ويحيبوا رسله ؟ أبوا من ربطا المقتضى بالمقتضى ، بعد اذعانهم لذات المقتضى دون ماتستتبعه وتلزمه بالوضع ، وعمدوا الى التابع . فوضعوه في غير التابعة .

قيل لهم : أليس خالقكم ، ورازقكم ، ومحبيكم ، ومميتكم ، هو الله تعالى ؟ قالوا : بلى .

قيل : فاعبدوه وحده ، وهو أمركم بهذا .

قالوا : لانطيع ، ولا يصلح ، ولا يسوغ . الا ان نتخذ اليه شفعا ، نعبدهم ليقربونا اليه زلفى .

هذا هو الأنسب بنا ، اذ من شأن العلى الكبير العظيم : ان لا يفضي اليه الحقير الا بشفيح من دونه ، أو ولي ، لا بدون ذلك : فإن الإفضاء اليه بدون ذلك فساد في الرأي (٧:٦٦ انا لنراك في سفاهة) (٧:٦٠ انا لنراك في ضلال مبين) لخالفتك العادة المعقولة ، اى : بزعمهم .

فناداهم الرب العظيم : شاني أعظم وأجل ، من ان أقاس بغيري ، وأكرم من ان يفترى علي ، أو يقال بلا علم ولا حكمة ، ولا دلالة صحيحة ، واكبر من ان يكون لأحد دوني حكم في امري ، بلا سلطان مني ولا هدى ، وحمي ارفع

من ان يدبره القصور والجهل ، وما ذكرتم ، هو عين الغلط والخطأ ، والغشم والهجوم في ظلمة بلا مصباح . وذلك القياس في العلم والحكمة ، وعظم شأنه ، وعلو سلطاني بجانب الصواب والصحة غاية المجانبة ، وهو شيء لا يحملكم على الرضا به ، إلا مجرد وجدان آباءكم عليه ، او مرور خاطر مقتحم في البال ، لا يتأثر عن منشأ أصلاً ، او منشأ معتبر . ومن لم يكن علياً حكيماً . كيف يهتدى الى ما ينبغي وكيف ينبغي؟ فإني أخرجتكم من بطون امهاتكم ، لاتعلمون شيئاً ، وقالت ملائكتي : (٣٢:٢) لاعلم لنا إلا ما علمنا) .

وبالجملة : فلا علم ولا حكمة إلا من لدني ، ومن لم يكن من قبلي ، او لم يأت به مني توقيع الشهادة بالصحة ، او بالوضع ، فمن اين له وجه؟ فلكونكم تجهلون محض الرشد ، وحسن الرأي ، وخالص الهدى .

فاتخذوني وكيلاً ، مدبراً حاكماً فيكم ، كيف أمرتكم ورسمت لكم ، أولى بكم من أنفسكم ، ان كنتم تعلمون . وتلك الطريقة التي سلكتم من اعتبار توسيط الأولياء والشفعاء ، هي نكتة غريبة ، وآية بينة على ضعف هذا الاعتبار ، لاني لا أنسى فأحتاج الى تذكير ، ولا اعجز فاستعين بغيري ، ولست ببعيد او غافل ، او يفوت علمي وحكمتي وقدرتي شيئاً ، وأنا ارحم الراحين ، واكرم من منح ، وأغنى من أعطى ، ولا أمل حتى تملاوا ، ولا أسام ولا يشغلني شأن عن شأن ، ولا يقف إحساني على ترغيب غيري إياي ، او تحسينه لي ، او تعريفه إياي باستحقاق المشفوع له ، وكيف؟ وأنا أعلم به ، وارحم ، واقرب اليه وادنى من حبل الوريد؟ وامري معه على حكمة بالغة : منعاً ومناً .

وبالجملة : فالمعاني التي لأجلها يكون الشفعاء ، وتلكم الوسائل والوسائط التي اتخذتموها من دوني ، لا يكون إناطتها بنا واتصالها بجنابنا ، إلا عن جهل وقصور بالغ ، ولا يعتبرها في حقنا ، إلا من لم يدر أمرنا ، ولا حقيقة شأننا ،

اذ لو علم لأيقن أن هذا غلطٌ كبير ، وظلمٌ مجاوز ، ونؤي عن الصواب بمفاوز ، وعملٌ بنقيض العلم والعدل والحكمة .

وكيف لا ؟ والتوسيط في هذا الباب ، وقع بجاهلٍ الى عالم ، او بمن لانسبة بينه وبين المتوسل اليه في جميع الوجوه ، وخصوصاً : المعنى الذي يلاحظه المتوسل ، والجهة التي يؤمها ، والامر الذي يحاوله ، وهو انتهاء مطالبه .

فكيف مع هذا اذا كان المتوسل اليه يقول : هلم ، فأنا قريب منك لقضاء حاجتك ، واجابة دعائك ، وقد تعرضت لك . فلا تعرض عني ، والتوسيط توغير ومناقضة للمقاصد الصحيحة ، والركون في الوصول الى على شفيح ، هو من محض إيجادي ، ساع في ان ينال قربا مني ، ودنوا من رحمتي واحساني ، متشوّفٌ الى ماتشوفون له ، راج ماترجون ، خائف مما تخافون (١١ : ٤٧) وإلا تغفري وترحمي ، أكن من الخاسرين) سفته بحت ، وضلال مبين ، مع ان الذي رسخ في فطركم وتميزكم ومعارفكم - ان كان عندكم بقية من معرفة وتميز - : أن من كان خبيراً بأجمل أحدكم ، وارحم به من غيره ، وأقدر على تحصيل مطلبه ، واكرم واسمح وارغب في المن والإعطاء ، لاسيما اذا كان يدعوكم الى سؤاله ، ويحبه ويريده ، ويرتاح له ، ولا يتبرم به . فهو الذي يكون آخرى بالمسألة وأولى بالطلب ، وأرجى لحصول المطلوب ، ولو سأل من لا يقدر ، ولا يعلم أمره اولا يرحمه ، ويسمح بطلوبه . كأخس ما يكون ، مع وجود مقابله . لعددتوه سفيها أحق ، أولا علم عنده في القضية . فهذا هو الصحيح ، لاقياسكم القبيح .

فكيف يصلح توسط من يجهل وينسى ، ويميل ويضجر ، ويشغله شيء عن شيء ، الى من يعلم السر وأخفى ، والجر وما يخفى ، وخائنة الأعين وما تخفي الصدور ، ولا يضل ولا ينسى ، ولا يجوز عليه ما يتنع على القادر الحكيم العليم ؟

والحال : ان وضع الحاجة مقتض ، سيما العلم منه لكاشف واسع الرحمة ، محيط العلم والحكمة والقدرة ؟ فالتعليق بمن دونه ، مناد على نفسه بالفساد والضللال

والشفاعة بإذنه تعالى وامره : هي منه منشأ وانتهاء ، ولاوجه لاتخاذ من
دونه ، ولا حاجة له ، ولا للمتخذ . فانضمم الى الظلم لسفوت وتضييع .
ولم يحجر الله سبحانه وتعالى اتخاذ الشفعاء من دونه ، الا لما هو خير لنا ،
حسن العائدة علينا ، عدل قسط فيما بيننا وبينه ، جار على السنن القويم
الصالح البرى من كل فساد ، ولما في الاتخاذ من الفساد والضرر ، وعدم الانتفاع .
فهذا خلاصة الامر .

والأغيار من شأنهم نقص ، وقصور وعجز واعياء ، وتأخر في السمات
والأحوال عن مقام النهاية والكمال . فمن الخلق ان يدعى ، ويخلص له
العبادة والافتقار والضراعة ؟ أهو سوى من يحبك في الخلوات والفلوات ،
وساعات الليل والنهار ، ويعلم ذرات احوالك ، ومناجاة اقوالك ، وخواطر
بالك ، في كل لحظة وطرفة ، وجهر وخفية ، وسرّ وعلانية ؟ وهو يقول لك :
(٦٠ : ٤٠ ادعوني استجب لكم) (١٨٦ : ٢) واذا سألك عبادي عني فإني
قريب) (٦٢ : ٢٧ أم من يوجب المضطر اذا دعاه ويكشف السوء ؟) ويعلم
ما هو لك انفع ، وفيك انجع ، ولا يغفل عنك ولا يسهو ، ولا يحتاج في نفعك
ومسألتك الى غير ، من مشير او ظهير . واذا تقربت اليه او عملت له ، او
ذكرته او تعبدت له او خضعت ، فأنت بمرأى منه ومسمع . وان هممت
بالحسنة فلم تعلمها كتبها عنده حسنة كاملة ، يكثر القليل ، ويعفو عن الكثير ،
ويصفح عن المسيء ويعفو عن السيئات ، وهو قريب منك ، رحيم بك ، عالم
بسرك وعلانيتك . قادر على نفعك وضرك في اسرع زمان واقصر اوان .

فأين الشفيح منك ؟ ومتى يعلم ما أنت فيه ، حتى تأتيك نتائج شفاعته .
فالله المستعان (١٢٥ : ٣٧) أتدعون بعلا ، وتذرون أحسن الخالقين : الله ربكم
ورب آباءكم الاولين) أي : الذي ليس لك من دونه ولي ولا نصير ، ولا دافع ،
ولا واق ، فلا تكن إلا له واليه ومعه وبه ، واقفأبوابه ، لهجاً بذكره وكتابه .

وقد وعظك وأنبأك : ان ذلك التوسل هو القاطع عن التوصل . فازدد اليه انقطاعاً . فيما تحاف وتأمل . فإن ذلك الاستشفاع سبب المضار ، وحرمان الانتفاع .

قوله : والذي أصل أصل هذه الفتوى ، هو ابن تيمية الحنبلي ، الضال المضل ، حيث حرم زيارة القبور .

أقول : لو كنت حقاً تعرف الفضل وأهله ، والضلال ومجده . لعرفت : أنك قلت باطلاً جما - والله يبصرك ويلهمك - إنما تعرف : ان هذا الأمر ضلال ، وقائله مضل بالبرهان ، الذي منعت أنت من الوصول اليه ، بمنعك تأتي أخذ حكم من دليله . والرجل سل عنه كتب الشافعية خاصة . وكيف تجرد النقل عنه ونشر آثاره ، وذكر علومه وأخباره ؟ .

وبالجملة : فما ثم حاجة الى الكشف والإطناب ، او إشباع القول في هذا الباب . فإن كنت قد سمعت زلة من غيرك . فالله لا يرضى منك حتى تباشرو وتزن بميزان العلم والنقد والتفتيش ، وانت الحكم . لكن بعد ذلك : فأنت الآن قاصر جاهل بتفصيل القضية . مانع لنفسك من دركها لما ذكرنا لك . على انك لو عقلت لم تجد مساساً ، ولا تلازماً بين وجوب هدم المشاهد ، وتحريم زيارة القبور . اي : ولو كانت بلا شد رحل اليها .

وايضاً فابن تيمية إنما منع من شد الرحال اليها . فقولك « حيث حرم زيارة القبور » بهت منك للمذكور ، لأنه إنما منع شد الرحال اليها ، لازيارتها مطلقاً .

فمعجب من ابطال وكذب المقلدين المفترين ، ومذهبه في المسألة مشهور . على ان الخطيب القسطلاني مؤلف شرح البخاري قال في هذا الشرح : باب فضل بيت المقدس ، اذ تكلم على حديث « لاتشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد » الاستثناء مفرغ . والتقدير : لاتشد الرحال الى موضع . ولازمه منع السفر الى كل موضع غيرها ، كزيارة اخ صالح او قريب او صاحب ، او طلب علم . او تجارة ،

أو نزهة . لان المستثنى منه في المفرغ يقدر بأعم العام . لكن المراد بالعموم هنا : الموضع المحصوص . وهو المسجد كما مر تقريره . واختلف في شد الرحال الى غيرها - يعني : الثلاثة المساجد - كالذهاب الى زيارة الصالحين أحياء وأمواتا ، والى المواضع الفاضلة للصلاة فيها والتبرك بها . فقال ابو محمد الجويني : يحرم ، عملا بظاهر الحديث ، واختاره القاضي حسين . وقال به القاضي عياض وطائفة . انتهى بلفظه من شرح الباب المذكور .

وقد سبقه الى ذلك بلفظه ، او إلا يسيرا منه : الحافظ ابو الفضل العسقلاني في فتح الباري .

فيسمع شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في منعه شد الرحال لزيارة القبور ماوسع أبا محمد الجويني والقاضيين : حسينا وعياضا وغيرهم ، ان كان مقصدك الإنصاف مرضاة الله .

على ان الشذوذ غير ضائر . وإنما السقوط مع مخالفة الحق .
وقوله : كما مر تقريره .

السند فيه شهر بن حوشب ، والكلام عليه في محله ، سيما وقد زاد هنا ما لم يفه به الأثبات من قوله « الى مسجد يبتغي الصلاة فيه » وصاحب الفتح جعل في العبارة هنا إشارة الى شيء من هذا حذفها الخطيب ، وما كان له ذلك .

ولا ندري من اين عرفت أنه غالط في هذه المسألة ؟ وان صح ذلك فلا يضره . ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها ؟

وهل تجسر على ان الشافعي برىء من ذلك . وهؤلاء أصحابه في مواضع كثيرة ، أو أقوام منهم ، يضربون عما قال صفحا ، وان كاذبت فاطلع على كتبهم وحوافل مصنفاتهم .

نعم ، فان قلت : عرفت غلط ابن تيمية في هذه المسألة لقوله صلى الله عليه وسلم « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها » .

قلنا : هذا في شريعتك حرام ، لأنه أخذ للحكم من دليله ، على ان أساطيرك
وأساطير رفقائك في هذه الكرامة التي كتبتم كل ذرة منها ناقضة لما أصبتم .
فاعجب أيها الناظر .

لانكم ان زعمتم انكم كتبتم بحجة ودليل ، واستمددتم منه تصحيح بحسبكم
برمته . فقد أخذتم عدة أحكام من عدة دلائل .

وإن قلتم قلنا في ذلك ، وأن ابن تيمية غلط ضال مضل . فهذه سفاهة بينة .
ثم نقول لك : من أين علمت ذلك ؟ حيث تقول ولما تقرر عند علماء العربية
أنهم كذلك ، وان ماتقرر عندهم حجة يستمد منه العمل بما دل عليه . فان
هذا أخذ للحكم من دليله .

ثم يرد عليك أيضا سؤال نشأ من قولك « علماء العربية » وهو انك قد
حكمت بأن الاربعة رضي الله عنهم مجتهدون ، ومن شئت من غيرهم . وكذلك
نقول نحن فيهم وفيمن لا يحصى سواهم . فهل علمت ذلك ؟ او قولك : هذا
طبيب فلسفي ، وأنت لاتعرف الطب والفلسفة ملغى عن الاعتبار .
فان قلت : الآثار والوجدان .

قلنا : بعد تقرر أنها آثار تلك الصناعة ، وأنها حجة للحكم بذلك . ولا بد
من الانتهاء الى إفساد أصلك الذي بنيت عليه مدافعتك لخصمك عن القول في
المسائل العلمية بطريق النظر والاستدلال ، او حيرتك ووقوفك عن التمييز
ببرة . ولقد جمعت أنت وقومك هؤلاء أمرين متناقضين : منع أخذ حكم من
دليله . والعمل بخلافه في كل لحظة .

فما الكلام ، وما بال العقول والاحلام ؟ حتى أوهمت الناظر : ان هذا
البحث صدر من عابث لا يعقل قط ، خلا بنفسه فرقم شيئا من تلاعبه الاتفاقي ،
وإلا فأولوا القصد يعلمون ما في ذلك .

فان كان الأمر كذلك ، ولم يكن من أحد منكم في تلك الكرامة سارحة
ولا رائحة . فلا سواه يليق بذئ مسكة من عقل .

فصل

وأما مفتي المالكية ، فعامة نقله في فتواه عن الإمام مالك رحمه الله ورضي عنه ونقله عن أصحابه أيضاً مناد بكراهة البناء على القبور . وهو الظن بمثل مالك ، وهي كراهة تحريم على الصحيح ، لما أنه مقتضى الأدلة .
فما زاد المالكي على ان نثر بناء من كان قبله ، وخرق لإجماع قرنائه ، لكن لما لم تطب نفسه باخلاء جوابه عن سنتهم ، قال في أثناء بحثه ما حاصله :
وقد كان وضع البناء في زمن السلف الصالح من التابعين وتابعيهم ، فهذا حكم انمقد عليه الإجماع اهـ .
فلا أدري : أخرق مالك الإجماع لقوله بالكراهة . فيسنعنا عند هذا ماوسع إمامه .

فصل

وأما الحنبلي : فالاطلاع على كلامه يقوم بعذرنا عن التعرض له . والله يهدينا جميعاً .



والى هنا انتهى بنا الكلام : ووقف ماحرره القلم في هذا المقام .
ولست بحمد الله في جميع ما أمليت عن مذهب محاميا ، ولالشيخ او إمام او احد من الانام محاميا ، مع اعتراضي بقصور الباع ، وقلة الاطلاع .
لكن لما كانت هذه المفسدة التي تكلمنا في دفعها غاية في ظهور فحشها ، وملابسة الانام لأقدار حُستها ، أبرزنا هذا الأتمودج .
فيا معشر أبناء الزمان ، وكل من اجاب منادي الإيمان : الرشد الرشدي في السنة والقرآن ، والنصح لله ولرسوله في السر والإعلان .
ولا يظنن بشر منكم أنا كتبنا هذا تطاولا . او مباهاة ، اذن لقد ضللت وخاب سعي ، ان لم أقصد الخير ، وأذب عن دين الله لاغير .

وهاأنذا عارض هذه المعالم والشعائر على كرام القبائل والعشائر، وجميع من آمن بالله واليوم الآخر، من بصير وغبي، وقريب وبعيد، وماهر وقاصر، ومتحدي بها أهل العناد والتصميم والإصرار، ومقتبس لإنارة ذوي العلم والإنصاف والعدل، على قلتهم في هذه الأعصار، والانقياد لما دلت عليه بما لا يعارض بأوهام. ولا يصلح أن يقوم في وجهه: قال المذهب، والشيخ، والإمام. وقد أكثرت في هذا. وإن أغلظت فلاقتضاء المقام.

حسبي الله لا إله إلا هو، عليه توكلت في المبدأ والختام.
وعلى سيدنا محمد النبي الكريم. وعلى آله أفضل الصلاة وأزكى السلام،
صلاة وسلاما دائمين متلازمين عدد الليالي والأيام.
كان الفراغ من نقله: ضحى يوم الأحد لتسع عشرة خلت من شهر ربيع
الأول سنة ١٢٥٧ هـ سنة سبع وخمسين ومائتين وألف. على يد الفقير الحقير
الأقل (محمد بن محمد بن حمد بن نصر الله) غفر الله له ولوالديه. وإخوانه
المسلمين والمسلمات أجمعين آمين.

« في آخر الطبعة الأولى ما نصه » :

وكان الفراغ من طبعه بمطبعة السنة، مع بذل الوسع والطاقة في التصحيح،
والضبط والتدقيق وإخراجه بهذا الشكل الجميل، اللائق بهذا الكتاب ومؤلفه
النبيل - على نسخة الأخ العلامة الشيخ عمر بن حسن آل الشيخ جزاه الله
أفضل الجزاء - وذلك في اليوم العشرين من شهر شعبان من سنة تسع وستين
وثلاث مائة وألف من هجرة عبد الله ورسوله وصفوته من خلقه محمد عليه من
ربه أفضل الصلاة وأزكى السلام. وكتبه فقير عفو الله ورحمته

محمد حامد الفقي

فهرس كتاب معارج الالباب

- ٣ - كلمة الافتتاح للطبعة الثانية
٥ - مقدمة الطبعة الاولى بقلم محمد حامد الفقي
١٢ - اسم الكتاب وسبب تأليفه
١٣ - ترجمة المؤلف رحمه الله
- ١٧ - خطبة الكتاب وبيان ان الحجة البالغة في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لاني مارآه فلان أو استحسنة فلان
٢٠ - الداعي الى تأليف الكتاب ، هو الرد على المقلدين أدياء العلم الذين أنكروا بسفاهه هدم القباب والمشاهد بمكة والأراضي المقدسة
٢٣ - بطلان دعوى عدم إمكان أخذ الحكم من الكتاب والسنة
٢٥ - سنة رسول الله ﷺ أوضح وأظهر ، وأوفى وأشهر ، وأشفى من كلام فقهاء المذاهب
٢٨ - ١٠٤ - الباب الأول : في أبحاث متفرقة في الاجتهاد والتقليد
٢٨ - حديث « من آذى لي ولياً ، فقد آذنته بالحرب » وبيان معناه
٣٠ - لم يصح حديث « مارآه المسلمون حسناً ، فهو عند الله حسن » مرفوعاً فلا تقوم به دعوى الإجماع
٣٣ - أولى وأهدى وأشرف للذين يفنون أعمارهم في كتب المذاهب أن يفنوها في الصناعة الحديثة
٣٦ - أقوال الأئمة في تحريم البناء على المقابر
٣٧ - لم يقل أحد من العقلاء : إن مخالفة الأئمة الاربعة خرق للإجماع

٣٩- المقلد لمذهب تضطره الفطرة أحياناً ان يقول : قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم

٤٠- سخافة دعوى ان في هدم القباب والمشاهد أذية لأولياء الله ؟

٤١- كيف يكون حال عبّاد القبور اذا نزل بساحتهم علي رضي الله عنه

يقول : « بعثني رسول الله صلى الله عليه وآله : ان لأدع قبراً مشرفاً

إلا سويته ، ولا تمثالاً إلا طمسته ؟ »

٤٢- ان القوم بدلوا شرع الله وأوامره ونواهيه وتمعبدوه بضدها

٤٤- امثال من الشرك والباطل الذي يروجه سدنة القباب

٤٥- نقض قول الشعراني بأن الخضر تعلم الشريعة على ابي حنيفة

٤٦- هل صحيح ان باب الاجتهاد قد قفل ؟

٤٨- الادلة على كذب هذه الدعوى

٥٠- الغلو في السلف سبب كل بلاء

٥٢- كل من استطاع ان يأخذ حكماً من كتاب الله او سنة رسوله ، فهو

قادر على الاجتهاد مهما وصف نفسه بالتقليد

٥٣- دحض حجج القائلين بوجوب التقليد

٥٧- التقليد اقوى سلاح يسلطه الشيطان على الإنسان

٥٨- لم يقصر الله الفهم عنه وعن رسوله على زمان دون زمان ، ولا على

قوم دون آخرين ، بل ناداهم جميعاً (هذا بيان للناس)

٦٠- كتاب الله وسنة رسوله امران خالدان على مر الأزمان ، ومعطلهما

في نفسه جاحد لنعمة الله

٦٢- لماذا يقلدون في دينهم . ولا يقلدون في امور دنياهم ؟

٦٣- حكمة العليم الحكيم تقضي ان يكون الدين ايسر منالا . لأن عليه

مناط الفلاح في الدنيا والآخرة

٦٦- كل مجتهد يعلم ويجهل ويصيب ويخطيء

- ٦٦- كل إمام يؤخذ منه ويرد عليه ، ولا يصح التعصب لهم ولا احتقار شأنهم
- ٦٩- هل الإجماع حجة قطعية ، ام ظنية ؟
- ٧١- كاد المقلدون ان يحملوا مقلّديهم رسلا
- ٧٢- تحذير الأئمة من التقليد
- ٧٤- الحكم بتعذر الاجتهاد الآن : كفر للنعمة
- ٧٦- سبيل الاجتهاد الآن ايسر؛ وقد اجتمع لنا من علوم السلف والخلف ، من جميع الامصار ، في متون الكتب والدفاتر ما لم يجتمع للسابقين .
- ٧٨- فضل المتأخرين من العلماء
- ٨٠- لادليل لمن قال : بتعذر الاجتهاد ، وامتناع اخذ الحكم من دليله
- ٨١- شروط الاجتهاد عند المقلدة
- ٨٢- تعريف «الفقه» الذي هو شرط الاجتهاد او عينه
- ٨٣- دعوى اشتراط الإحاطة بالأدلة : امانى لا يدعيها من يؤمن بالله واليوم الآخر .
- ٨٥- ضلال القائلين بلزوم التقليد
- ٨٧- فصل : تناقض مانعي الاجتهاد وتهافت ادلتهم
- ٨٩- القول بتعذر الاجتهاد سلب لمنافع كتاب الله وسنة رسول الله
- ٩٢- المقلدون حجروا فضل الله . وظلموا أئمة الدين
- ٩٤- لماذا ركّب الله في المقلد هذه القوى والمشاعر كما هي في المجتهد؟
- ٩٧- لماذا لا يكون الآن من المجتهدين من أتم بكل ما أتم به علماء السلف؟
- ١٠٠- لامانع لأحد من البشر ان يشارك اولئك النفر من الأئمة في الاجتهاد
- ١٠١- وقد قال بذلك الإمام العز ابن عبد السلام وغيره من اكابر العلماء
- ١٠٣- القائل بوجود تخريب المشاهد لم يقلد ابن تيمية
- ١٠٥- الباب الثاني : ذكر جملة من الاحاديث الصحيحة الصريحة في النهي عن وضع القباب والبناء على القبور

- ١١٣- البناء على القبور يفضي ولا بد الى انواع المفاسد الوثنية والمنكرات
- ١١٥- لاسلامة ولا عصمة للمتدين سوى الاعتصام بالتيقظ والنظر والاتباع
للكتاب والسنة
- ١١٥- ماجاء في كتب المذاهب الاربعة من النهي عن اتخاذ القبور مساجد
- ١١٦- ما ذكره الإمام ابن القيم في (إغاثة اللهفان) في هذه المسألة
- ١٢٨- الشفاعة : هل يملكها المقبورون ؟
- ١٣٢- من تعظيم القبور قد وقع ما بالغ الشارع في التحذير منه
- ١٣٤- مذهب ابن سريج في الإجماع
- ١٣٧- الباب الثالث : في سوق ألفاظ من السؤال والأجوبة : في القباب والقبور
- ١٤٠- التفرقة بين المؤلف من الشرع : بتسمية بعضه أصولاً ، وبعضه فروعا
- ١٤٠- مناقشة السؤال في معنى كلمة «العلماء»
- ١٤٢- من هو «الولي» ؟ وهل مانصب على قبورهم من القباب والمزارات
أصنام تعبد ؟
- ١٤٥- ميزان الشرع في الولاية والعداوة
- ١٤٦- هل القبة التي بناها أعداء الرسول على قبره دليل على مشروعية
بناء القباب ؟
- ١٤٨- عود الى مسألة الاجماع
- ١٥٢- تمييز أهل الفضل ، وترجيح مصنفات السابقين
- ١٥٥- دعوى ترجيح نظر السابقين : إفك مفتري
- ١٥٨- من معرفة الفضل لأهله : إزالة هذه القباب ، التي تؤذي الأولياء
في برزخهم
- ١٦٠- قول الشافعي : أدركتُ الأئمة بمكة يهدمون البناء على القبور
- ١٦١- هل تنفيذ أمر رسول الله ﷺ يهدم القباب ، فيه تشنيع علي من
سكت عليها من العلماء ؟.
- ١٦٢- قول الإمام أحمد : مدعى الإجماع كاذب .

- ١٦٣- الإعتذار لابقاء القباب ، باحتمال وقوع الهرج بعد هدمها .
- ١٦٤- حديث « خذوا شطر دينكم عن الحميراء » لأساس له .
- ١٦٥- سفسطة المفتي الشافعي ، بجرمة الهدم أحيانا ، وبوجوبه أخرى .
- ١٦٨- مسألة دعاء الأولياء والتوسل بهم .
- ١٧١- التوصل بالصالحين شرك لا «عبارة موهمة» كما يدعون ؟
- ١٧٢- بعض الألفاظ والأفعال الشركية التي يتوسل بها القبوريون .
- ١٧٧- عقيدة القبوريين بأن المشايخ يحملون عنهم ذنوبهم .
- ١٧٨- من عجيب أمر العامة أنهم ينسبون الى أوليائهم ما لا يقدر عليه إلا الله - وهو على كل شيء قدير - ثم يجدون من يعتذر لهم من العلماء بأنها «عبارة موهمة» .
- ١٨١- خرب المشركون مساجد الله وعمروا معابد القبور
- ١٨٣- مايؤثر عن قوم ممن يدعى المحبة والقرب والولاية ، ودعاويهم الطويلة المريضة .
- ١٨٤- آيات من كتاب الله : للوعظ والتحذير ، والإنذار والتبصير
- ١٨٦- العبرة بالكيفية لا بالنية
- ١٨٧- السجود والدعاء ومنزلتها من العبادة
- ١٩٠- معنى التوحيد
- ١٩٢- معنى العبادة
- ١٩٤- الاستعانة بالأحياء فيما يقدرون عليه امر أباحه الشرع والقياس عليه في جواز دعاء الموتى ضلال ومفسدة وجهل
- ١٩٥- معنى الدعاء
- ١٩٨- مما استقرت عليه الفطر والبدهييات . إنفصال شأن المخلوق عن شأن خالقه وبارئه
- ٢٠١- من أقبح الشرك : إخراج شيء من مقتضيات أسماء ربنا سبحانه وصفاته عن محله ، ونسبة ما للقوى القادر الى الضعيف العاجز

- ٢٠٦- اتخاذ الأنداد
- ٢٠٧- أنواع العبادة
- ٢٠٩- عباد القبور يسارعون إلى مرضاتها وإذا ذكر الله وحده اشأزت قلوبهم
- ٢١٠- معنى عطف التحريم على الإشراك في قوله تعالى (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء)
- ٢١٢- العبادة لا تكون صالحة محمودة ، إلا إذا كانت عن سبب صحيح ، ومقتضي حق
- ٢١٧- حديث «الدعاء هو العبادة»
- ٢٢٠- الفاظ دعاء الله وكيف صرفها القبوريون لأوليائهم؟
- ٢٢٣- مَنْ اطعته في معصية الله فقد اتخذته ولياً من دون الله تعالى
- ٢٢٥- دعاء غير الله تعالى : إخراج للدعاء عن محله وموضوعه
- ٢٢٦- معنى «العكوف» على الأصنام
- ٢٢٨- أشد ما اعتنى به الرسل الدعوة إلى التوحيد
- ٢٣١- ما الذي صيّر دين الله واحكامه طرّاًئقٍ قدّداً؟
- ٢٣٣- الحازم مَنْ لم يقنع بمجرد الانتساب إلى الإسلام ، بل ينقب عن معالم دينه من منبعه : الكتاب والسنة
- ٢٣٤- المؤمنون بالله : يتسخطون ما ليس لله ، ويكرهونه
- ٢٣٥- الفرق بين من يعبد الله ، ومن يعبد الشيطان
- ٢٣٦- معنى قوله تعالى (اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً)
- ٢٣٨- ليس إعطاء الحق لمن جعل الله له عليك حقاً من اتخاذ الأحرار والرهبان أرباباً
- ٢٣٩- تسمية الأعمال الظاهرة عبادة

- ٢٤١- فساد قول من زعم أن قدماء المشركين كانوا لا يدعونه تعالى، أو أنهم كانوا يشركون به في الدعاء أحداً عند الشدائد .
- ٢٤٣- المشركون لم ينحلوا أولياءهم وأندادهم صفات الله تعالى ولا أسماءه .
- ٢٤٥- دين الله الذي ارتضاه للعباد : هو الاسلام وما يقتضيه من الشرائع والأحكام ، ومعالم الواجب والحلال والحرام
- ٢٤٦- العلم بحكم البراءة والتعبدية : له اتصال بما نص الشارع على حله
- ٢٤٨- شأن الرب العظيم أجل وأعظم من أن يقاس بغيره ، فيتخذ له الوسطاء والشفعاء
- ٢٥٢- الفرق بين زيارة القبور ، وشد الرحال إليها

